

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الثاني

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨١

CD/PV.107

17 February 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النيابي للجلسة السابعة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء ، ١٧ شباط /فبراير ١٩٨١ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد . ف . دي لافورس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ف • أ • سيميونوف
السيد ل • أ • نعوموف
السيد ف • أ • بيرفيليف
السيد ل • س • موشكوف
السيد ف • م • فانجا
السيد ف • ف • لوشتشينين
السيد أ • غ • دوليان
السيد ي • ف • كوستكو

اثيوبيا

السيد ت • تيريفي
السيد ف • يوهانس

الأرجنتين

السيد ف • جيمينيز دافيللا
الآنسة ن • فريري بيناباد

استراليا

السيد ر • أ • ووكر
السيد ر • ستيل
السيد ت • فندليه

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد ن • كلينغلر
السيد ه • موللر
السيد و • روهر

اندونيسيا

السيد أ • سوبرابتو
السيد كاريونو
السيد ف • قاسم
السيد هاريوماتارام

ايران

السيد د • أميري

ايطاليا

السيد ف • كارديرو دي مونتيزيمولو
السيد أ • تشيارابيكو
السيد ب • كابران
السيد أ • دي جيوفاني

باكستان

السيد م • أحمد
السيد ت • أطف

البرازيل

السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا
السيد س • دي كيروز دوارته

السيد أ • أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج - م • نوارفالميس	
السيد ب • فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ر • ديانوف	
السيد ساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد تهان هتون	
السيد نخوى وين	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ج • سيا لوفيتش	
السيد س • كونيك	
السيد ت • سترويفاس	
	<u>بيرو</u>
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب • لوكيس	
السيد أ • سيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد أ • صلاح باى	<u>الجزائر</u>
السيد م • معاطي	
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كاولفوس	
السيد ب • بونتيج	
السيد م • ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد ن • د • بواندا	<u>زائير</u>
السيد أو • فنوك	
السيد ه • م • غ • س • باليهاتارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد ل • نوربيرغ	
السيد س • سترومبيك	
السيد ج • لوندين	

السيد يو بيوان	<u>الصين</u>
السيد يو مانفجيا	
السيدة وانغ زى - يون	
السيد بان يو شانغ	
السيد ف • دى لا فورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيد أو • أ • أغويلار	
الآنسة غ • داسيلفا	
السيد ج • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ب • فاكر	
السيدة ف • بورودوسكي ياكيفيتش	<u>كوبا</u>
السيد س • شيتيمي	<u>كينيا</u>
السيد ج • ن • مونيو	
السيد ال • س • أ • ر • الريدى	<u>مصر</u>
السيد اى • أ • حسن	
السيد م • ن • فهيمى	
الآنسة و • بسيم	
السيد م • شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارسيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد م • أ • كاسيريس	
السيد د • م • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ن • ه • مارشال	
السيدة ج • أ • لينك	
السيد د • ارد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أ • بولد	
السيد أو • أدينييجي	<u>نيجيريا</u>
السيد ت • أغويي - ايرونزى	
السيد أ • ب • فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد ش • ساران	
السيد اى • كوميفيس	<u>هنغاريا</u>
السيد س • فيورفي	
السيد أ • لا كاتوس	

هولندا

السيد ر. ه. ه. فاين
السيد ه. ه. فافنماكرز

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد س. س. س. فلورى
السيد ل. ر. ر. فليشر
السيدة ك. ك. كريتنجر
السيد ج. أ. أ. ميسكل
السيد ه. ه. ويلسون
السيد س. س. فيتزجيرالد

اليابان

السيد ي. أ. أ. أوكاوا
السيد م. م. تاكاهاشي
السيد ر. ر. ايشي
السيد ك. ك. شيمادا

يوغوسلافيا

السيد م. م. فرهونتش
السيد ب. ب. برانكوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل

الشخصي للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد ر. ر. جايبال

السيد ف. ف. بيرازاتيغي

الرئيس: أود قبل كل شيء أن أعبر عما نشعر به من السعادة في أن نستقبل بيننا اليوم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية وللمجلس الأمن، السيد سينتكو الذي يزورنا اليوم. وأتمنى له إقامة طيبة في جنيف واتصالات مفيدة مع أعضاء لجنة نزع السلاح.

سأقوم الآن، إذا شئتم، بترشيح الشخصيات التالية رؤساء لأفرقة عاملة سبق أن تقرر انشاؤها لتتال موافقتكم:

— السيد الوزير المفوض شيارابيكو مندوب إيطاليا رئيساً للفريق العامل المخصص المعني بترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أمان من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها؛

— السيد السفير ليدغارد مندوب السويد رئيساً للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الكيميائية؛

— السيد السفير كوميفيس مندوب هنغاريا رئيساً للفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الإشعاعية؛

— السيد السفير غارسيا روبليس مندوب المكسيك رئيساً للفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح.

وإذ لا توجد ملاحظات، فاني أعتبر أن هناك توافقاً للآراء في اللجنة بشأن تسمية هذه الشخصيات رؤساء للأفرقة العاملة وأتوجه إلى زملائنا بأحر تهاني اللجنة، وبالتعبير عن خالص الثقة وأسمى التمنيات بنجاح الأعمال التي كلفوا بإدارتها نجاحاً تاماً.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أذكركم بأن اللجنة، طبقاً لبرنامج العمل حسبما هو وارد في وثيقة العمل CD/144، تبدأ اليوم دراسة البند ١ من جدول أعمالها: حظر التجارب النووية. وهذا البرنامج، كما تعلمون، ليس له طابع الإلزام وبإمكان الوفود مناقشة بنود جدول الأعمال طبقاً لمواد النظام الداخلي.

السيد باليهاكارا (سرى لانكا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى من سبقني من المتحدثين في التعبير عن سرور وفدنا الكبير بأن نراكم في مقعد الرئاسة، واني لعلسى ثقة من أن كفاءتكم ومهارتكم الأكيدتين ستوجهان عمل اللجنة بطريقة بناءة للغاية، وأود أن أتعهد لكم بتعاون وفدنا الكامل.

كذلك أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقدير وفدنا لسلفكم السفير تيريفي ممثل اثيوبيا الذي قاد عمل اللجنة بمهارة أثناء الشهر الأخير من دورة عام ١٩٨٠. كما يود وفدنا أن ينضم إلى سائير الوفود الأخرى في الترحيب بالرؤساء الجدد لوفود مصر وباكستان ورومانيا وزائير.

إن دورة لجنة نزع السلاح في عام ١٩٨١ التي أعلنتم افتتاحها منذ أسبوعين ستكون آخر دورة كاملة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمزمع عقدها في عام ١٩٨٢. ومن الواضح ونحن ندخل العقد الثاني لنزع السلاح والعام الثالث من جهود لجنة نزع السلاح في مفاوضات نزع السلاح أن قلق المجتمع الدولي من خطر الكارثة النووية لم يتبدد بقدر

كبير • بالعكس، اننا نشهد تطورات مستمرة في التحسينات النوعية للمتفجرات النووية الموجودة وقاذفاتها التي تستطيع بالفعل كما تذكر " الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية " المقدمة الى الدورة ال ٣٥ للجمعية العامة اطلاق " طاقة تفوق طاقة كل المتفجرات التقليدية التي استخدمت منذ اختراع البارود " ، وذلك فضلا عن آثار مخرقاتها التي ستحكم على الجنس البشري بالتحليل التدريجي الأليم • ورغم اعلانات الدول النووية عن التزامها بنزع السلاح فان هذه التحسينات لأدوات الموت والدمار ، والاتفاق المتصاعد باستمرار للطاقت البشرية وفيرها من الطاقات على التسلح ، وخاصة التسلح النووي ، قد قوضت الى حد خطير الثقة في هذه الاعلانات • وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته الى هذه اللجنة فان " هدف نزع السلاح مازال بعيدا كما كان " • ونحن نسمع أيضا " مفاهيم " تدعو الى شن " حروب نووية محدودة " يمكن كسبها • ولا نستطيع أن نتخيل كيف يتصور البعض مثل هذه النظريات ، فقد أثبتت هيروشيما ونجازاكي وتجارب التفجير التالية بما لا يدع مجالا للشك أنه ما من حاجز سيقف أمام العاصفة النووية وما يعقبها من تلوث • اننا نواجه سلاحا مطلقا يؤدي انطلاقه - مهما بدا محدودا لأولئك الذين يدعون اليه - الى القضاء على كل من المنتصر والمهزوم ، ومن هناك فانه لن يخدم أي غرض سياسي أو عسكري واقعي • والغاية الوحيدة التي يمكن لهذه الحرب النووية " المحتملة " أن تخدمها هي الاسراع باشتعال نووي عالمي لم يسبق مثيل لما سيجلبه من دمار وبؤس للبشرية • ويقال ان هناك حاجة للردع النووي - الذي نراه اليوم - والمزيد من تحسينه من أجل الأمن الوطني للدول النووية الكبرى • ولن يكون مثل هذا المفهوم للأمن - الذي يزعم ضمان أمن بلد ما أو بضعة بلدان بزيادة قلق الأغلبية الواسعة من الأمم وعدم أمنها - مبررا أو مقبولا أمام المجتمع الدولي • فقد أعلن المجتمع الدولي بالفعل بالاجتماع - على حد تعبير الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المكرسة لنزع السلاح - " ولا تساعد زيادة الأسلحة ، وخاصة الأسلحة النووية ، على تعزيز الأمن الدولي ، بل هي على العكس توهنه • والمخزونات الضخمة والتعزيز الهائل للأسلحة والقوات المسلحة ، والتنافس على ادخال تحسينات نوعية من جميع الأنواع ، التي تحول لها الموارد العلمية والمنجزات التكنولوجية ، تشكل جميعا تهديدات للسلم لا يمكن التهنك بنتائجها " •

لقد أصدرت الدورة ال ٣٥ للجمعية العامة التي انتهت مؤخرا ما لا يقل عن ٤٣ قرارا فسي مسائل متعلقة بنزع السلاح ، منها ١٧ قرارا يدعو الى عمل محدد من جانب لجنة نزع السلاح • وتضع هذه القرارات - كما أوضح التحليل التفصيلي الذي قدمه سفير المكسيك الموقر في بيان - الأولويات أمام الدورة الحالية للجنة في اجرائها للمفاوضات الموضوعية لكي تحقق تقدما نحو حل أشد مشاكل البشرية الحاحا •

اننا ندرك جميعا النكسات التي عاناها الانفراج واتفاقية سولت - ٢ • وكل ما نستطيعه هو أن نأمل ألا تتقلب سنوات طويلة من الجهود الأليمية على عقبها ، ويزيد هذا الوضع مسؤوليية لجننتنا - وهي الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف العاملة في مفاوضات نزع السلاح - لأنه ما من بديل صالح آخر لنزع السلاح •

وفي هذا السياق يتطلع وفدنا الى تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات الموضوعية أثناء دورة لجننتنا في عام ١٩٨١ • ورغم أنني لا أريد أن أقلل من أهمية المهام الاجرائية والتنظيمية التي أنجزت فان من الصحيح أن نقول أن العاميين الماضيين من عمل اللجنة لم يقدم للمجتمع الدولي انجازا له وزنه الكبير في سبيل نزع السلاح الفعال • وفي هذا الصدد كانت لدورة العام الماضي

فائدتها ، فقد أثبتت قيمة الأفرقة العاملة المخصصة باعتبارها أفضل آليات متاحة لمفاوضات محددة داخل إطار لجنة نزع السلاح ، وأثبتت أن الأفرقة العاملة قادرة - إذا ما توفر لها الوقت اللازم - على التقدم بالمفاوضات الموضوعية بطريقة فعالة كما لاحظنا قرب نهاية دورة العام الماضي .

انه لما يدعو الى الارتياح أن اللجنة قد تمكنت بالفعل من أن تتخذ دون تسويق قرارا باستئناف عمل الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة على أساس تفويضاتها السابقة ، وهو حل أصبح ممكنا بفضل توجيهكم القدير والمرونة التي أبدتها كل الوفود المعنية للاسراع بالعمل الموضوعي . ونأمل أن يسود النهج نفسه والروح ذاتها أثناء الجزء المتبقي من دورتنا ، خاصة فيما يتعلق بتكويين فريقين عاملين جديدين معنيين ببندين بالغى الأهمية من جدول أعمال دورتنا في ١٩٨١ ، وأعني معاهدة حظر التجارب الشامل ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وقد أنفقت اللجنة في العام الماضي وقتا ثميننا في مداولات اجرائية وفير اجرائية مستفيضة وهو وقت يصعب على اللجنة تعويضه نظرا للاحاح وطبيعة المهمة الموكلة اليها ، وكما أشارت رئيسة الوفد السويدي الموقرة في بيانها فان عامل الزمن ليس في صالحنا ، ولا يرجع ذلك فحسب الى أن على اللجنة أن ترفع تقريرا الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في ١٩٨٢ وانما أساسا الى الضرورة الماسة للمهمة التي أمامنا والحاحها . فخطر الاستحداثات المستمرة السريعة في تكنولوجيا الأسلحة ، وخاصة تكنولوجيا الأسلحة النووية ، التي تتجاوز عملية المفاوضة ، وأثر مثل هذه الاستحداثات على ما يسمى بسياسات الدفاع ، حقائق ينبغي أن توجه عمل اللجنة نحو تحقيق تقدم سريع وملحوس في المفاوضات .

كما أن الانفاق العسكري العالمي قد وصل اليوم الى رقم مذهل هو ٥٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا ، ويشير الاتجاه الحالي الى مزيد من تصعيد هذه النفقات ، وكلما تأخرنا في بلوغ تقدم ملموس في طريق نزع السلاح الحقيقي ، وخاصة نزع السلاح النووي - زاد ما سيستثمر في الدمار ، مما يستنزف الموارد الحيوية التي نحتاجها في مكان آخر للتنمية الاقتصادية وللقضاء على الجوع والمرض . ان ساعة يوم الدينونة قد تحركت في اتجاه ساعة الصفر ، كما أشارت رئيسة الوفد السويدي الموقرة ، وهي حركة ترمز الى العجلة التي ينبغي لهذه اللجنة - وهي محفل مفاوضات نزع السلاح المتعدد الوحيد - أن تؤدي بها مسؤوليتها الهائلة .

وفيما يتعلق بجدول أعمالنا فان النقطة الأولى فيه لدورة ١٩٨١ هي حظر التجارب النووية وهو موضوع تجرى دراسته في مختلف المحافل منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما ، وأصدرت الجمعية العامة بشأنه أكثر من ٤٠ قرارا ، تعكس نفاذ صبر المجتمع الدولي أمام عجز الدول الحائزة للأسلحة النووية عن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وذلك على الرغم من تعهد ثلاث دول نووية أطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب " بوقف كل تجارب تفجير الأسلحة النووية الى الأبد " هذا التعهد الذي تؤكد ثانية في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ . وليس بنا حاجة الى أن نؤكد الأهمية القصوى لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب بالنسبة لمنع التحسينات النوعية في الأسلحة النووية الموجودة ، واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة فضلا عن أهميتها بالنسبة لصيانة نظام صحيح من حظر الانتشار ، أما ما يقال عن عدم كفاية تدابير التحقق القائمة والمتعلقة بمراقبة تجارب التفجير فان المجتمع الدولي لن يعود يصدق أن هذا يمكن أن يكون عقبة رئيسية أو عذرا للمزيد من التسويق في السير بالمفاوضات نحو معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ويكفي

أن نشير هنا الى أن الجمعية العامة في دورتها الـ ٣٥ قد ذكرت في القرار ١٤٥/٣٥ ألف - وهو قرار كانت سرى لانكا من بين المتقدمين بمشروعه - أن " جميع الجوانب التقنية والعلمية لتلك المشكلة قد استكشفت تماما بحيث لم تعد هناك الآن من ضرورة الا لقرار سياسي من أجل تحقيق الاتفاق النهائي ، وأنه عندما تؤخذ بعين الاعتبار وسائل التحقق المتوفرة حاليا يصعب أن نفهم حدوث المزيد من التأخر في احراز اتفاق بشأن حظر التجارب الجوفية ، وأن الأخطار الكامنة في مواصلة اجراء التجارب الجوفية للأسلحة النووية تفوق بكثير أية مخاطر يحتمل أن تنجم عن انهاء مثل هذه التجارب " . ويرجو القرار ١٤٥/٣٥ باء من لجنة نزع السلاح أن تتخذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك انشاء فريق عامل مخصص لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب بوصف ذلك مسألة تحظى بالأولوية العليا وهو ما أكدته مجموعة الـ ٢١ مرة بعد الأخرى في هذه اللجنة . ونأمل أن تسهم الدول الحائزة للحائزة للأسلحة النووية في توافق الآراء اللازم لتكوين فريق عامل مخصص لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وهو اسهام سيضفي بلاشك قدرا من الثقة على تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح ، وعلى دور لجنة نزع السلاح باعتبارها الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح .

والنقطة الهامة الثانية في جدول أعمالنا هي وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وهي مسألة ما زال بدء مفاوضات موضوعية بشأنها معلقا ، وهي أيضا مسألة أولت الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٣٥ باء أولوية عليا للمفاوضات بشأنها عند استئناف لجنة نزع السلاح لعملها في ١٩٨١ . وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ أثناء الدورة الماضية للجنة اقتراحا يدعو الى تكوين فريق عامل مخصص لهذا الشأن ، وهو ما أكدت الدورة الـ ٣٥ للجمعية العامة ضرورته في قرارها ١٥٢/٣٥ جيم ويأمل وفدنا أن تشكل هذه اللجنة الآن فريقا عاملا مخصصا يوظف بمفاوضات موضوعية بشأن القضايا المتعلقة بوقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي .

ولا يعترزم وفدنا أن يتناول بالتفصيل في هذه المرحلة كل بند من بنود جدول الأعمال . ومن الأمور المشجعة - بالنسبة للبنود الأخرى في جدول أعمالنا - أن اللجنة تمكنت في وقت قصير نسبيا من اتخاذ قرار باستئناف عمل الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وضمانات الأمن السلبية ، والأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الاشعاعية . ونأمل أن تسود درجة المرونة والرغبة في التوصل الى تقدم ملموس التي أعرب عنها كثير من الوفود في الأسبوعين الماضيين ، وأن تسهم في تحقيق مزيد من التقدم على أساس تقارب الآراء ، والعمل البناء الذي أنجز في هذه المجالات في العام الماضي .

لقد أشار كثير من الوفود الى العلاقات الدولية المتوترة البادية اليوم والتي نستطيع أن نقول انها تخلق ظروفًا غير مبهرة بالنسبة لمفاوضات نزع السلاح . فیر أن وفدنا لا يستطيع الا أن يقول ان من المفارقات أن هذه الظروف هي ذاتها التي ينبغي أن تكون حافزا على أن نتابع بمزيد من الاصرار المفاوضات في هذه اللجنة لسبب بسيط هو أنه ليس أمامنا خيار آخر ، ولنستشهد بكلمات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يكثر الاستشهاد بها " فالإنسان أمام اختيارين : فاما أن نوقف سباق التسلح ونشرع في نزع السلاح واما أن نواجه الفناء " . واذا توفرت الإرادة السياسية الضرورية لدى كل المعنيين ، وخاصة لدى الدول النووية ، فان هذه اللجنة تمتلك الأدوات اللازمة لأداء مهمتها .

الرئيس : أشكر ممثل سرى لانكا الموقر على بيانه وأعبر له أيضا عن آيات الشكر
لكلماته اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •

السيد الريدي (مصر) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أبدأ أول بيان لي في
هذه اللجنة بأن أعرب لكم عن تقديرونا الكبير ، فضلا عن المكانة التي يتمتع بها لدينا بلدكم العريق
فرنسا ، فاني وزملائي أعضاء وفد مصر قد تابعنا جهدكم هنا ورأيناكم تملكون أفضل المواهب
والقدرات اللازمة لتسيير أعمال هذه اللجنة في مرحلتها الأولى ، والصعبة دائما ، بكل نجاح • كما
أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر باسم وفدنا سلفكم السفير تاديس تريفي ممثل أثيوبيا الذي تولى
رئاسة اللجنة في الفترة الماضية •

وهل لي أيضا أن أعبر هنا عن امتناني لكم ولزملائي الذين رحبوا بي مندوبا لبلادي في هذه
اللجنة العوقرة ، وأن أؤكد لكم أنني وزملائي نتطلع الى التعاون معكم ، وسنبذل قصارى جهدنا من
أجل انجاح عملنا وتحقيق مهمتنا •

لقد استمع وفد بلادي الى البيانات الهامة التي ألقيت في هذه اللجنة عبر الأسبوعين
الماضيين ، والتي تضمنت من المعلومات والأفكار ما من شأنه أن يؤكد بصورة بالغة الوضوح خطورة
المرحلة الحالية نتيجة للاستمرار المخيف لسباق التسلح وخاصة في المجال النووي وأسلحة الدمار
الشامل الأخرى في وقت تتضاءل فيه - ان لم تتعدم - أية انجازات في مجال نزع السلاح أو وقف
سباق التسلح أو السيطرة عليه •

وكما أنني لست بحاجة الى أن أضيف الى ما قيل في هذا الشأن ، فاني لست بحاجة أيضا
الى أن أعيد تأكيد دور مصر الثابت والمستمر في العمل على وقف سباق التسلح عامة والنووي بصفة
خاصة ، فهو دور معروف منذ الأيام الأولى لبحث هذا الموضوع في دوائر الأمم المتحدة ، وفي
المؤتمرات الدولية العديدة والتي كان أولها مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وما أعقبه من ظهور حركة
عدم الانحياز التي نحتفل هذه الأيام بعيدها العشرين والتي لها دور رائد في هذا المجال •

ولقد سبقني زملاء ممتازون الى مناقشة النظريات التي تبني عليها سياسات الدول النووية
في سعيها الدائم للحصول على التفوق النووي ، والاحتمالات الخطيرة التي ينطوي عليها هذا
السباق الذي لا يمكن أبدا أن يصل الى نهاية معقولة ، هذا السباق لم يعد يهدد فقط الأطراف
المشاركة فيه ، وانما يهدد أيضا كل كائن حي على هذه الأرض ، بعد أن أصبحت ظلال الحرب
النووية شبحا مخيفا بالنسبة لكل انسان ، ولم تعد أخطار التسلح النووي تعرف حدودا سياسية
أو قارية •

ولقد يكون من المناسب أن نشير الى الاجتماع الأخير لمؤتمر "باجواش" الذي انعقد في
" بروكلين " في هولندا في آب/أفسطس من العام الماضي ، وضم نخبة من مختلف علماء ومفكرى العالم
والى النتائج التي انتهى اليها وهي :

" (١) أنه من الوهم أن يتصور المرء أن الحرب النووية يمكن أن تكون محدودة كما
أو نوعا ، أو أنه من الممكن احراز نصر فيها •

" (٢) أنه من الوهم أن يتصور المرء أن اجراءات الدفاع المدني يمكن أن تعطي أى
مجتمع فرصة الوقاية من حرب نووية •

(٣) أنه من الوهم أن يتصور المرء بأن استراتيجية تقوم على ضرب قدرات العدو العسكرية يمكن أن تحرمه من القدرة على الرد (فحتى لو كان من الممكن فنيا تدمير كافة صواريخ الخصم على الأرض، فستبقى مع هذا أسلحته على الغواصات وتلك المحمولة جوا) .
(٤) أنه من الوهم أن يتصور المرء أن التساوى في القدرة العسكرية النووية شرط ضروري للردع الفعال " .

من ناحية أخرى ، فإن ما ينفق على التسليح وما يستهلكه من مصادر طبيعية وبشرية ، فضلا عما يؤدي اليه من اخلال بتوازن البيئة وعناصرها ، لمن شأنه ، اذا وَّجَّه الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أن يقضي على الفقر والجوع في العالم ويؤمن للانسانية حياة أفضل . هذا في الوقت الذي نواجه فيه الصعوبات والعقبات من أجل قيام نظام اقتصادى دولي جديد وعادل يتيح للدول النامية فرصة الخلاص من حلقة الفقر والتخلف . وفي هذا الشأن ، فاننا نتطلع الى الدراسة التي تعدها مجموعة الخبراء الحكوميين حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، والتي نرجو أن تتضمن اقتراحات عملية ومحددة لتحويل الموارد المستخدمة في الأغراض العسكرية الى أهداف التنمية .

لقد أصبح من الواضح أننا اليوم أمام ظاهرة جديدة ، يواجهها الانسان لأول مرة في تاريخه ، وهو أنه يقف وبين أصابعه أدوات تدميره الذاتي ، هذه الظاهرة هي أساس الأزمة الدولية الراهنة التي لا تمثل فقط في غياب الأمن والاستقرار وتد هور الأوضاع الاقتصادية خصوصا في بلدان العالم الثالث ، وانما تمتد أيضا الى بقاء واستمرار الجنس البشرى على الأرض .

ورغم أننا لانود في موضوع بالغ الخطورة والأهمية كهذا أن نبادر بتوزيع اللوم على أى من الدول ، الا أن المشاهدة المجردة للأمر تضع مسؤولية ايقاف هذا التيار في المقام الأول على عاتق الذين يملكون ويطورون ويصنعون الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، ولذلك ، فعلى عاتق هؤلاء تقع أيضا مسؤولية المبادرة باتخاذ خطوات واجراءات فعالة لوقف الاندفاع في سباق التسلح واتخاذ اجراءات حقيقية لنزع السلاح .

لقد تحدث هنا زملاء عديدون عن العلاقة بين اتخاذ اجراءات جذرية لانقاذ العالم من سباق التسلح ، وبين المناخ الدولي السائد ، وبالطبع ، فانه لا يمكن الفصل بين الأمرين ، الا أننا ونحن ننضم الى هؤلاء الذين يعتقدون بوجود عدم اتخاذ الموقف الدولي ذريعة للنكوص عن اتخاذ الاجراءات الحاسمة لوقف سباق التسلح أو التراجع عن الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، فاننا أيضا نعتقد بأهمية العمل على توفير المناخ الدولي الملائم وهو ما يتأتى من خلال احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وفي هذا الاطار ، فان التدخل العسكرى في أفغانستان كان ولا زال عاملا سلبيا في تشكيل المناخ الدولي الحالي .

لقد أشرت من قبل الى مواقفنا المبدئية في خصوص العمل على تحقيق نزع السلاح ومطالبة الدول الكبرى بوضع حد للخطر النووى والعمل على احتوائه وتسخير الطاقة الجديدة لخير الانسان واسعاده . وفي اطار هذا كانت مصر من أوائل الدول التي نادى بعقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولعبت دورا أساسيا في المفاوضات التي انتهت بالتوصل اليها ، ثم وقعت عليها في أول يوم فتحت فيه للتوقيع وهو أول تموز/يوليه ١٩٦٨ . وواصلت مصر اهتمامها في دعم نظام منع الانتشار فساهمت في كل الجهود التي استهدفت اقامة نظام فعال للضمانات في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما شاركت في مؤتمري المراجعة اللذين عقدا عام ١٩٧٥ وفي الصيف الماضي .

ويطيب لي اليوم أن أعلن هنا أن الحكومة المصرية قد طلبت إلى المؤسسات التشريعية الموافقة على التصديق على معاهدة عدم الانتشار ، وهو الأمر الذي يدرسه الآن كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى في مصر . وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن تقديري لما ذكره كل من السيدة انجاثورسون مندوبة السويد والسفير أوكاوا سفير اليابان من ترحيبهم بالخطوات المصرية في هذا الشأن .

وإذ تتخذ الحكومة المصرية هذه الخطوة فإنها ترجو أن يكون ذلك حافزا للدول النووية على الوفاء بتعهداتها لوقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي وفقا لما جاء في المادة السادسة من المعاهدة ، وكذلك التوصل إلى وقف شامل للتجارب النووية وفقا نهائيا وكاملا ، وهو ما أصبح أمرا عاجلا وملحا بالنسبة للإنسان وبيئته فضلا عن أنه يشكل خطوة أساسية في كبح جماح سباق التسلح النووي .

من ناحية أخرى ، فإن مصر تولي اهتماما خاصا بالتزام الدول الأطراف القادرة في المعاهدة طبقا للمادة الرابعة من الاتفاقية بالاسهام في زيادة انماء تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ولا سيما في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة مع إيلاء المراعاة الحقة لحاجات مناطق العالم النامية .

من ناحية أخرى ، فإننا نرى أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ ما زال في الواقع قاصرا عن توفير الضمان الحقيقي لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية . وهنا فإني أنتهز هذه الفرصة لأسجل هنا اهتمامنا الخاص بمجموعة العمل الخاصة بضمانات الأمن والتي نرجو أن تتمكن من انهاء عملها على نحو فعال ، الأمر الذي نعتقد أنه سيساهم في دعم نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، ويشكل خطوة رئيسية نحو تحريم استخدام الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي .

إن تحقيق هذه الخطوات يتمشى مع الأسس والمبادئ التي وضعتها الجمعية العامة لعقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وبصفة خاصة مبدأ التوازن في المسؤوليات والواجبات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ، وكذلك مبدأ أن تكون المعاهدة خطوة نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل وبصفة خاصة نزع السلاح النووي .

ونظرا للمخاطر التي يشكلها سباق التسلح النووي واقتناعا منا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون أكثر فعالية في تحقيق أهدافها ومقاصدها عن طريق انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف بقاع العالم ، فإننا نعتقد أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفي افريقيا هو أمر بالغ الحيوية والأهمية .

وفي هذا الخصوص جاءت مبادرتنا في الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تمثلت في صدور قرار الجمعية العامة رقم (A/RES/35/147) ، ويدعو هذا القرار ، الذي صدر بتوافق الآراء ، دول الشرق الأوسط - كخطوة أولى نحو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية - إلى أن تعلن رسميا عن تأييدها لتحقيق هذا الهدف ، وأن تمتنع - على أساس متبادل - عن انتاج الأسلحة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها ، أو السطاح بوضعها على أراضيها ، وأن تخضع منشأتها النووية لنظام الرقابة للموكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد دعا القرار إلى أن يتم ايداع هذه الاعلانات لدى مجلس الأمن .

إننا نعتقد أن انضمام كل دول المنطقة الى معاهدة عدم الانتشار وتنفيذها لقرار الجمعية العامة الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكذلك دعم الدول النووية لهذه الخطوات لمن شأنه أن يدرأ خطر انتشار الأسلحة النووية عن هذه المنطقة الهامسة والحساسة في العالم ، مما يساعد بدوره على دعم السلم والأمن والرخاء للإنسانية جمعاء .

تتعدد دورتنا هذه في مفتح الطرق بالنسبة لجهود الأمم المتحدة نحو التوصل الى نزع السلاح العام والشامل ، فهي من ناحية تقع في نهاية عقد الأمم المتحدة الأول لنزع السلاح والذي لم يحقق للأسف نتائج ملموسة ، كما تقع في بداية العقد الثاني ، وهي في الوقت نفسه - كما أشار العديد من زملائي - آخر دورة كاملة للجنة قبل انعقاد الدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح . ومن هنا تنشأ مسؤولية خاصة في وجوب أن نعمل بكل ما أوتينا من جهد على التوصل الى نتائج محددة وإيجابية أثناء الدورة الحالية .

وفي هذا ، فإني أنضم الى هؤلاء الذين يرون بأنه يتعين على اللجنة أن تعمل فوراً وأن تدخل في صميم الموضوعات المطروحة عليها وأن تستأنف عملها من حيث توقفت في العام الماضي ، وأن تتغلب على أية عقبات تطرأ بما في ذلك ما يتصل بمراجعة مهام مجموعات العمل ، ونعتقد في نفس الوقت بضرورة انشاء مجموعتي عمل أخريين حول الوقف الشامل للتجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وأن يتم انشاء هاتين المجموعتين على وجه السرعة باعتبار أن هذين الموضوعين من الموضوعات ذات الأهمية القصوى التي يتعين على اللجنة أن تتوجه اليها وأن تحقق بشأنها تقدماً حقيقياً .

وكما أن للجنة نزع السلاح دوراً هاماً ومسؤولية كبيرة في تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وحظر التجارب النووية وتوفير الضمانات الفعالة للدول غير النووية ، فإننا مطالبون هنا أيضاً بالعمل الجاد للانتهاج من اتفاقية حظر انتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الكيميائية ، وذلك في ضوء ما أعطاه المجتمع الدولي من أولوية خاصة لحظر هذه الأسلحة . كذلك فإن أمام اللجنة - في اطار اعدادها للدورة الخاصة الثانية للجمعية العامة - مهمة وضع برنامج شامل لنزع السلاح نرجو أن يكون ذا طابع عملي ومحدد من حيث توقيتات التنفيذ .

أعتقد أنه ليس ثمة ما هو أخطر من المهمة التي أوكلت لنا هنا بواسطة المجتمع الدولي .
وعلىنا أن نبدأ دورتنا هذه بأمل وبهدف التوصل الى نتائج ملموسة .

الرئيس : أشكر ممثل مصر البارز على بيانه وأعبر له عن امتناني العميق للكلمات اللطيفة التي وجهها الي وأيضاً لتلك التي وجهها الى بلادي - والتي تأثرت بها بالغ الأثر .

السيد صلاح باي (الجزائر) : هل لي أن أعبر لكم ، باسم وفدي وباسمي الشخصي ، عن خالص تهنئتي بمناسبة توليكم رئاسة اللجنة خلال شهر شباط /فبراير .

إنكم تمثلون بلداً يربطه بالجزائر علاقات وثيقة ومثمرة بحكم التاريخ والجوار .

إن الدور الشخصي الذي يضطلع به الرئيس في مستهل أعمال هذه اللجنة يمكن أن يكون له تأثير بعيد حين يملك ، في مثل حالتكم ، خبرة دبلوماسية واسعة ، ودراية بنامة وأيضاً ثقة زملائه .

واسمحوا لي أن أقول ان البيان الشخصي الذي أدليتم به لم يخل من أثر على الانطلاق الايجابي الذي انطلقته أعمالنا .

وأود أيضا أن أوجه تهنئتي الحارة والودية للسفير تيريفي ، ممثل إثيوبيا ، الذي استطاع أن يؤدي على خير وجه المهمة الدقيقة المتمثلة في إدارة الأعمال الختامية أثناء توليه رئاسة دورتنا الأخيرة .

وقد استقبلت لجنة نزع السلاح ممثلين جددا • ويسرني أن أقوم بواجب الترحيب بسفراء مصر وزائير وباكستان ورومانيا •

تكون شبه تقليد أن يتم استعراض الوضع الدولي وتقييمه عند استئناف لجنة نزع السلاح لأعمالها • والقول لا يستوفي مداه إذا قلنا انه كان بإمكان حالة العلاقات الدولية أن تبعث على مزيد من الرضا • ونحن نتساءل هل تفاقمت هذه الحالة أم ثبتت بالمقارنة بما كانت عليه في بداية عام ١٩٨٠ ؟ نحن لم نجتمع في هذه الساحة لمناقشة هذه المسألة ، ولكن ليس من الواقعية أن نغض النظر عن حقيقة العلاقات الدولية التي يجب أن تدخل في إطارها بالضرورة المناقشات والجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح •

ويستمد البعض من تفاقم التوترات الدولية حجة لتجريب الجهود المطردة لزيادة وسائل الدمار الشامل نوعيا وكما •

ولا يسعنا أن نقبل مثل هذا السلوك الذي يمكن أن يصيب توا بالشلل كل الجهد الدولي الذي يجري تنظيمه تطلعا لنزع السلاح • ويلوح لنا أن محاولات تهدئة أو إيقاف مسيرة سباق الأسلحة يجب أن تكون أشد الحاحا في الفترات الأشد صعوبة •

وتوصلا الى ابراز الطابع المخادع للتفكير الذي يربط بين زيادة جهود التسليح وبين تفاقم التوتر الدولي ، باستطاعتنا أن نطرح السؤال التالي : هل شاهدنا البتة تخفيضا لجهود التسليح عند انفراج التوتر الدولي ؟ ان الرد على هذا السؤال سلبي للأسف ، لأن البلدان أو التحالفات العسكرية المعنية تستعد دائما للفترة المقبلة من التوتر مع العدو المفترض • ولذلك ، فإن العلاقة بين المناخ الدولي وبين زيادة قدرات الدمار الشامل هي علاقة ذات اتجاه واحد ، أما الواقعية فهي لا تقضي بارتقاب حدوث انفراج افتراضي في التوترات الدولية ، وانما بالتأثير حقا في العناصر التي تغذى هذه التوترات في المحل الأول ، ونعني بذلك البحوث التي تتقدم باطراد في مجال أسلحة الدمار الشامل ، ونتاج هذه الأسلحة بوتيرة متلاحقة ، وعدم التوقف عن اختبارها وتخزينها ، وهذه جميعا تغذى اللولب المتصاعد الذي يطلق عليه اسم " توازن الرعب " •

وإذا كنا جميعا نتفق على الصورة ، وللصفها بصفحتها " المرعبة " لهذه الحالة ، فكيف لا نسخط أما بتديد هذه الكميات البالغة الضخامة من الوسائل المالية والتقنية والذهنية التي يستعان بها للفتن يوما فيوما في اتقان هذا الرعب ، لا بزيادة أبعاده فحسب وانما نوعيته أيضا •

وفيما يتعلق بمسألة تقدير ما اذا كان الرعب متوازنا من الناحيتين ، فان ما نقرأه في الدراسات الجمة المكرسة لهذا الموضوع يدفعنا للشك • فامكانيات التقدير تبدو ذاتية الى أبعد حد ، ونظرا لما اتضح من أن قدرة التقييم والتفكير لدى العقل البشري ضعيفة جدا أو بطيئة جدا بحيث لا يتسن لها تقدير حكم ذي قيمة كبيرة ، فقد عمد الانسان الى الحاسب الالكتروني الذي أثبتت بعض الأمثلة الحديثة على أنه لا يسلم من العطل ومن الانذارات الكاذبة •

وفاية الأمر ، أن مفهوم التوازن أو التعادل في مجال أسلحة الدمار الشامل مفهوم خادع فيما يبدو لنا في النطاق الذي يتغذى فيه سباق الأسلحة بمنطقه غير المعقول ، والذي يعتمد فيه على ديناميته الذاتية اندفاعا وراء أمل جنوني في الوصول الى مستوى الرعب المطلق ، الذي لا يمكن بداهة تقديره الا بعد تجربته في ظروف حقيقية •

ان الفكرة المتداولة في بعض الأوساط بأنه في الامكان خوض حرب نووية ، محدودة أو غير محدودة النطاق ، والفوز فيها ، ليست وحسب خطيرة خطرا بالغالما تعرض له الانسانية من أخطار ، ولكنها أيضا غير مقبولة منطقيا لأنها مؤسسة على افتراض بقاء رد الخصم في الحدود المعقولة • ولا يتطلب الأمر عبقرية تحليلية لاكتشاف أنه اذا وصلت تصرفات المعسكرين المتواجهين الى هذا المستوى من المنطق ، فانها ستتحدى كل عناصر التفكير المنطقي الذي نتاح لنا أدواته التحليلية اليوم •

ومع ذلك ، فان فرض حدوث الحرب النووية ، حتى وان كانت محدودة ، لا تهم فقط البلدان المعنية مباشرة ، ولكنها تهم أيضا البلدان والأقاليم القريبة من مسرح العمليات ، وحتى البلدان والأقاليم البعيدة عنه • ومن المشكوك فيه أن تحترم اليوم أسلحة الدمار المتاحة الحدود الوطنية التي اتفقت عليها الدول فيما بينها لمباشرة سيادتها •

بل ان الأمر يتجاوز مسؤولية الحكومات ، إذ أن الشعوب وخاصة شعوب أفقر أقاليم الكرة الأرضية تلك حق اقتضاء إيقاف هذا السباق العابت والباهظ الثمن على الأسلحة في الوقت الذي لا يزال يعيش فيه جزء كبير من الانسانية عيشة بائسة يعاني فيها من الجوع •

هذه هي الحجج الملحة في رأي وفدى التي يجب أن تدفعنا للتعجيل بأعمالنا ومنحها مزيدا من القدرة على التقدم في الطريق المؤدى الى نزع فعلي للسلاح •

ان ما يفصلنا عن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لا يتعدى ثلاث دورات ، وربما أربع ، تعقد لها لجنة نزع السلاح • فالفرصة متاحة أمانا اذن لتقييم التقدم الذي أحرز داخل لجنتنا والذي يمكن احرازه قبل حلول عام ١٩٨٢ • وما من شك في أن هذا التاريخ الأخير لا يجب أن يعتبر موعدا حتميا • ولكن كيف ستتمكن الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح من قبول فكرة أن أعمالها لم تسهم حقيقة في تقدم التدابير الرامية الى ايجاد نزع فعلي للسلاح في الموعد المضروب بعام ١٩٨٢ ؟

ستعزى مسؤولية مثل هذا الاخفاق في المحل الأول الى تلك الفئة من الدول الأعضاء في اللجنة التي تحوز الأسلحة النووية وغيرها من وسائل الدمار الشامل والتي لم تستطع التوصل الى تفاهم بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالحد من مستوى قدراتها التدميرية بل وتخفيضها فعلا الى أن تجعلها تتلاشى • ولكن ثمة مسؤولية أدبية تقع أيضا ، وان يكن ذلك بدرجة أقل ، على كاهل مجموع البلدان غير المنحازة أو المحايدة التي لم تستطع الوصول الى عناصر كافية للاقناع ، لا بـل للضغط ، من أجل فرض تدابير معقولة كفيلة بأن تقود خطانا في سبيل نزع السلاح الفعلي •

ان عدم احتياز السلاح النووي لا يمكن أن يكون حجة مقنعة على نحو بات للنكوص عن الجهود التي تبذل من أجل عدم استخدامه ، حتى في أغراض تجريبية •

وتبعاً لذلك ، فإن وفدى يرى أن لكل من الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح مسؤولية مضطلع بها في الجهود التي يجب أن تبذل وفي التدابير التي يجب أن تؤخذ لأحراز التقدم نحو الوفاء بالمهمة الموجهة إلينا .

ان بداية أعمال الدورة الراهنة تبشر بالخير بالمقارنة ببداية الدورة الأولى لعام ١٩٨٠ . وقد أتيح لوفدى أن يعبر عن استيائه ازاء المناقشات الاجرائية التي أرهقت اللجنة خلال جلسات عديدة . لم يكن لدينا اقتناع بالجدوى العملية من وراء مثل هذه المناقشات ، ولم يتغير موقفنا اليوم عنه البارحة . لذلك ، فإن وفدى سيعترض على كل محاولة لحشر مناقشات في ذات صلة بالموضوع الرئيسي لمداولاتنا ، أى بنزع السلاح في نطاق لجنتنا .

واسمحوا لي أن أتعرض الآن لمسائل أكثر تحديداً . دونما حاجة الى اضافة بعد مغالسى فيه على القرار الذى اتخذته اللجنة في العام الماضى بانشاء أربعة أفرقة عاملة ، يجب أن نعتزف بأن لهذا الاجراء تأثيرا ذا أهمية عملية . والواقع أنه كيف كان يمكن لأعمال اللجنة أن تنظم بشأن مسائل محددة ، الا عن طريق تحديد نهج تناول موضوعات التفاوض المدرجة في جدول أعمال اللجنة في اطار تفاوضي ومحدد ؟ ولقد كان وفدى يود لو أن الأفرقة العاملة هذه قد استأنفت اجتماعاتها دون انتظار لما ستسفر عنه المناقشات الجديدة من نتائج بصدد الاختصاصات الموكولة اليها . على أننا نأمل أن تستأنف الأفرقة العاملة الأربعة أعمالها فوراً ، بينما تناقش اللجنة حسب الاقتضاء الاختصاصات الجديدة التي توكل اليها .

وقد اقترحت مجموعة الـ ٢١ ، أثناء الدورة الأخيرة ، انشاء فريقين عاملين يكلفان على التوالي بمناقشة مسألة وقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، ومسألة حظر التجارب النووية .

ونحن نرى أن درجة الوثوق العالمى بلجنة نزع السلاح ستظل محل شك طالما لم يتحقق تقدم كبير في مجال انشاء أفرقة عاملة يعهد اليها بالتفاوض لا تخاذ تدابير فعالة في المجالين المذكورين .

وأخذاً في الاعتبار التوجيهات والأولويات التي حددتها الجمعية العامة للجنة نزع السلاح ، ومراعاة أيضاً لضرورة تنظيم العمل الذى يجب نظراً لاتساعه أن يستغرق عدة دورات ، نرى أن اللجنة يجب أن تركز جهودها على عدد محدود من المسائل التي نستطيع أن نأمل بشكل معقول احراز تقدم كبير فيها . ان التقدم الذى سيحرز في بعض مجالات نزع السلاح هو وحده الذى يستطيع، فيما يبدو لنا ، اشاعة جو من الاقتناع بالمفاوضات الجادة في مجالات أخرى تبدو فيها ذات فكرة التفاوض اليوم متعذرة . وبعبارة أخرى ، يتعين علينا أن نخلق الظروف المواتية لوجود ديناميكية معاكسة للدينامية التي تدفع الآن السباق المحموم نحو وهم التفوق عن طريق الرعب .

ان التقدم المحرز في سبيل عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيماوية يفرض علينا من الآن فصاعداً أن نحدد نقاط الالتقاء والبياديين التي تزال يوجد فيها مجالات اختلاف . ان الروح الايجابية التي سادت عموماً خلال أعمال الدورة الأخيرة للفريق العامل المعنى بالأسلحة الكيماوية تبشّر بالوصول الى نهاية سعيدة في تاريخ نأمل أن يكون قريباً جداً .

ان الأولوية التي توليها الجمعية العامة لاعداد وعقد معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية تبدو لنا سليمة الأساس . وليس سوى الارادة السياسية المطلزمة باتجاه بناء لدى الدول المعنية

بهذا التدبير من سبيل كفيل باثبات استعدادها للتفاوض بشأن تدابير حقيقية لنزع السلاح • ان استمرار الوضع الحالي ، الذي تواصل فيه التجارب النووية تهديد لمستقبل الانسانية ، من خلال آثارها التي لا يمكن التهاكن بمداها ، بالاضافة الى تعزيز امكانات التدمير الموجودة ، لا يزال يبعدنا باطراد عن اليوم الذي يمكن فيه للعقل أن ينتصر على ارادة الهيمنة •

ان المفاوضات الثلاثية التي تدور خارج نطاق لجنة نزع السلاح والتي أحيطت بها اللجنة علما في العام الماضي ، لم تتقدم فيما يبدو تقدما ملموسا • ويعرب وفدى عن أمل مزدوج في أن تسفر المناقشات عن نتائج أعم فائدة مما استطاعت أن تسفر عنه حتى الآن ، وفي أن تحاط لجنة نزع السلاح علما ، على الأقل ، بالحالة التي تتقدم بها هذه المفاوضات •

وفي حالة عدم احراز تقدم فيما يتعلق بوقف التجارب النووية ، وكذلك بايقاف سباق الأسلحة النووية ، فانه يجب أن تتاح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التمتع بضمانات فعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها • وقد أتاحت لنا ، في الدورة الأولى للجنة ، فرصة القول بأنه لا ينبغي أن تقتزن الضمانات المشار اليها بقيود • ونحن لانزال ندافع عن فكرة عدم اقتران الضمانات بشروط أو قيود ، ويجب أن ينطبق ذلك بصفة خاصة لصالح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تحتفظ بمحور سياستها الخارجية بعيدا عن التحالفات التي تنظم حول القوى النووية الرئيسية • والجزائر ، بصفتها بلدا عضوا في حركة عدم الانحياز ، تعلق أهمية خاصة على عقد ترتيبات فعالة تمنع حقا الدول النووية من نقل تفوقها العسكرى الى المجال السياسي •

وبالنسبة لوفدى ، تشكل امكانية تقدم المفاوضات من أجل وضع معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية ، وتطور مواقف الدول المعنية بوقف التجارب النووية ، وتحديد الضمانات التي تقبلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامها في مواجهتها ، نقاط الارتكاز المختلفة التي يمكن أن تستند اليها مفاوضات حقيقية حول ايقاف سباق الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل ، ونزع السلاح العام الكامل •

بيد أن وفدى سيتبنى موقفا مرنا عند الكلام في المراحل المختلفة للمفاوضات التي ستدور في نطاق لجنة نزع السلاح ، شريطة أن تبدوا ارادة حقيقية للارتباط بفكرة ايجاد حل للمصعوبات الشديدة والجمّة ، لا أن تتأكد أفضلية التحول الى المداولات العقيمة وتبادل العبارات الخطابية الجوفاء •

والى هذا الحد من البيان ، يبدو لي من المفيد أن أشير الى الاهتمام الخاص الذي يعلقه وفدى على الاحتفاظ بالطابع الأساسي الذي تقوم عليه لجنة نزع السلاح • اذ يجب أن تظل هذه اللجنة ، كما يتضح ذلك من ولايتها ، جهازا لمفاوضات حقيقية ، على أساس تساوى كل الدول التي تؤلفها في الاشتراك فيها • وفني عن الاضافة أننا سنرحب بأى تقدم تحرزه القوى العظمى على طريق نزع السلاح ، في محافل أخرى بخلاف محفل لجنتنا • الا أنه يبدو لنا من الخطر بالنسبة للمؤسسات الدولية ، التي أرسى أسسها هذه القوى ذاتها ، ألا تستطيع تجهزتها أن تحقق المهمة الموكولة اليها ، اللهم الا أن تتبين الشلل الذي يصيبها بحكم موقف القوى المشار اليها •

واسمحوا لي أن أشير الى خطر آخر يتهدد لجنة نزع السلاح • ان وفدى يرفض قبول فكرة انطواء جهاز على نفسه وانغلاقه أمام العالم الخارجي • ومن تناقضات هذا العصر الشاسعة أن سكان كوكبنا ، على الرغم من ادراكهم العام لأخطار الدمار الشامل التي تتهدد هم ، يستكينون لقبول الوضع

الحالي فقط ، وإنما أيضا احتمال تفاقمه المطرد • صحيح أن تفاقم التهديد النووي يفقد مغزاه العملي ابتداءً من مستويات معينة ، ومع ذلك ، فإن الأصوات ترتفع لرفض حتمية الحرب النووية •
 ان أعضاء لجنة نزع السلاح لن يستطيعوا انجاز المهمة الموكولة اليهم اذا لم تجد الأصوات التي ترتفع ضد فكرة الحرب النووية ذاتها • صدى لها في مداولات اللجنة •
 ان موضوع مناقشاتنا يغطي مجالات عريضة يفسر طابعها المتشابك والخطير جزئيا الصعوبات التي تصادفها • ومع ذلك ، فلا يزال يجب على لجنة نزع السلاح أن تقدم اسهاما ذاتيا من أجل تحقيق المهمة الكبيرة التي تتمثل في نزع السلاح العام الكامل •
الرئيس : أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه وكذلك على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد أحمد (باكستان) : السيد الرئيس ، يسعدني وأعضاء وفد باكستان أن نراكم ترأسون أعمال لجنة نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من عملها • ونعتقد أن ما أظهرتموه بصورة فعالة من فضائل الحكمة والأناة خلال الأسبوعين الماضيين سيمكن لجنة نزع السلاح من استئناس مفاوضاتها على وجه السرعة وخلق المناخ اللازم للانتقال الى صياغة اتفاقات ملموسة بشأن مختلف بنود جدول أعمالها •

وأود أيضا أن أفتمم هذه الفرصة للاعراب عن عميق تقديرنا للجهود البناءة لسلفكم السفير تيريفي من اثيوبيا •

لقد تأثرت تأثرا بالغا بترحيبكم الودي بي أنتم وزملائي في اللجنة • وبينما أبادلهم نفس المشاعر ، اسمحوا لي أن أضيف أنه يشرفني أن أكون عضوا في هذا الجمع من الدبلوماسيين الموقرين الذين سوف أسعى الى الاستفادة بخبرتهم الواسعة وحكمتهم خلال جهودنا المشتركة في لجنة نزع السلاح •

لقد شهد العام الأول في عقد الثمانينات زيادة كمية في مستوى التوترات الدولية ، ونشوب وتفاقم المنازعات في مختلف مناطق العالم ، وظهور مناخ فاسد من انعدام الأمن وجو من المجابهة بين الدول والايديولوجيات •

ان استمرار الاحتلال العسكري الأجنبي لأفغانستان ، البلد فير المنحاز والاسلامي ، يثير القلق بصفة خاصة • وحسبما بين وزير خارجية باكستان في ٩ شباط /فبراير في مؤتمر وزراء خارجية البلدان فير المنازعة في نيودلهي لا يمثل هذا الاحتلال انتهاكا للاستقلال السياسي (لأفغانستان) وسيادتها ووحدة أراضيها فحسب ، بل ويمثل أيضا تهديدا لاستقرار المنطقة • فقد زادت من جرائه حدة التوتر الدولي ، وأضر الانفراج وأدى الى تكثيف تنافس الدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي والخليج • وتؤيد باكستان الحل السياسي للحالة في أفغانستان • وستعمد باكستان ، بوصفها مشتركة في تقديم قرار الجمعية العامة المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، الى الاسترشاد بأحكامه في المحادثات الثلاثية بينها وبين ايران والحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان ، التي من المقرر أن ينظمها ويعقد ها الأمين العام للأمم المتحدة •

ويشاطر وفدي فيما أعرب عنه في اللجنة وفيها من القلق بشأن التصاعد الخطير في سباق التسلح العالمي ، ولا سيما بين الدول النووية الكبيرة • وان تبديد ٥٠٠ مليار دولار سنويا على أسلحة

تتزايد قدرتها التدميرية ، بينما تعيش أغلبية البشرية في ظروف من الفقر والحرمان يمثل تعليقا محزنا على الحضارة الحديثة . وهناك مسألة أكثر إثارة للحنن هي الاحتمال الخطير من أن يقود المنطق الفاسد المتعلق "بميزان الرعب" البشرية الى الانتحار عمدا أو عن غير عمد . ولا يمكن للعالم الا أن يرقب بفزع متزايد ظهور الاستراتيجيات التي تتوخى حربا نووية "محدودة" ، واستحداث منظومات أسلحة جديدة مثل القذائف الانسيابية والسيارة وقنبلة النيوترون ، والتفكير في برنامج مجدد للقذائف المضادة للقذائف التسيارية . واذا ترجمت هذه الأفكار الى سياسة فعلية ، فسوف يضاف بعد جديد ومتشابك الى سباق التسلح النووي ، يجعل مهمة المفاوضات في المستقبل أكثر صعوبة ان لم يجعلها غير ممكنة ومع ذلك ، فان الممثلين في هذه اللجنة خبراء في معالجة قضايا السلم وليس بوسعنا أن نفقد الأمل ، على الرغم من الحقائق الخطيرة لعالمنا الحالي . ويمكننا أن نستمد بعض العزاء من أن أيا من الدولتين الكبيرتين لم تستبعد ضرورة الاضطلاع بغيره من المحادثات بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية أو المتوسطة المدى . ويؤمن وفدى بأنه لاغنى ، أيا كانت الآراء في "سولت ٢" ، عن بحث مناخ من الاستقرار الدولي وأن يواصل ويكثف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من التسلح النووي وخفضه . ونرجو أن يلتزم الجانبان ، الى أن تجدد هذه المحادثات بالقيود التي تم قبولها في اتفاقات سولت ٢ .

وما من ريب في أن من المفهوم أن نتيجة المفاوضات بشأن الأسلحة النووية بين الدولتين الكبيرتين تتأثر الى حد كبير باظهار كل منهما تعهدا بالالتزام بقواعد السلوك الدولي المقبولة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما فيما يتعلق بمختلف حالات التوتر والنزاع الموجودة في مختلف أنحاء العالم .

انه لاغنى في اطار الحقائق الحالية ، عن عبث الثقة المتبادلة ليس بين الدولتين الكبيرتين وحلفائهما العسكريين فحسب ، بل وبينها وبين أغلبية الدول الصغيرة والمتوسطة في العالم الثالث . وهناك عنصر رئيسي في مناخ المواجهة الدولي الحالي هو أن للدولتين الكبيرتين مفهوما واسعا للغاية "لمصالح الأمن المشروعة" لكل منهما . فأمن الدول في منطقة معينة مثل منطقة الخليج ، مسألة تهتم هذه الدول بصورة حصرية . ويمثل تدخل "الوحدات العسكرية المحدودة" أو قوات "الانتشار السريع" تدخلا لا سند له في شؤون هذه الدول . وتؤمن باكستان بأنه يمكن تعزيز قضية السلم والأمن في هذه المناطق باقامة توازن عسكري بين الدول في المنطقة بما في ذلك منطقتنا من العالم . وقد عرضت باكستان الدخول في مفاوضات مع احدى جاراتها للوصول الى اتفاق بشأن نسبة متوازنة ومقبولة للطرفين من القوات بين البلدين . ونحن على استعداد للاضطلاع بمفاوضات كهذه مع الدول الأخرى في المنطقة .

وعلى الرغم من الأهمية الواضحة للعلاقات بين الدولتين الكبيرتين وأحلافهما العسكرية ، فان وفدى على قناعة بأنه لا يمكن تحقيق نزع سلاح حقيقي الا عن طريق عملية تأخذ في الحسبان اهتمامات الأمن لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها . ولا يمكن وضع عملية كهذه الا في لجنة نزع السلاح . ومن المؤسف أن الرئيسين المناوبين السابقين لمؤتمر لجنة نزع السلاح لم يتخذا فيما يبيد والمقررات السياسية اللازمة لوضع ثقتهم في هذه اللجنة للاضطلاع بمفاوضات موضوعية لنزع السلاح .

وقد يكون مأزق معاهدة حظر التجارب النووية أوضح مثال لهذا النهج . فقد نذرت ، لسنوات عديدة ، المفاوضات بشأن هذا الموضوع ، الذي أولا ه المجتمع الدولي أعلى أولوية ، من الاطـ

المتعدد الأطراف واقتصرت على محادثات مقيدة بين ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية • وكانت خطى التقدم في هذه المفاوضات الثلاثية بطيئة جدا بسبب الاختلافات في المفاهيم بين الدولتين الكبيرتين بشأن آثار حظر تجربة ما على أمنها • ويظهر من المعلومات التي تم توفيرها الى الآن عن هذه المحادثات أن المعاهدة التي تظلمع الدول الثلاث بتجميعها تعكس قدرا ضئيلا أو لا تعكس الحظر الشامل للتجارب الذي طالما طالبت به الجمعية العامة ، ومن غير المحتمل أن تجتذب انضمام الدول الواسع النطاق الذي شددت عليه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ونرى ، في هذه الظروف ، أنه ينبغي التسليم بهذا الاتفاق الذي يجرى التفاوض بشأنه على ما هو عليه - وقف مؤقت للتجارب النووية من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وينبغي لها أن تتفذه كإشارة لتعهد ما بهدف نزع السلاح النووي • وينبغي في نفس الوقت تمكين لجنة نزع السلاح من الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل الفعلي للتجارب النووية •

ان وفد باكستان يعرب عن أمله في أن يتم أيضا تمكين لجنة نزع السلاح من الاضطلاع بمفاوضات موضوعية بشأن مسألة نزع السلاح النووي خلال دورتها لعام ١٩٨١ • ونحن نعتقد أنه ينبغي انشاء فريق عامل مخصص لهذا الغرض وأن تناط به المهام المحددة التالية : أولا ، وضع تعاريف أكثر وضوحا لبعض المفاهيم مثل " التوازن المتبادل " و " الأمن المتساوي " و " التكافؤ الاستراتيجي " ، التي كثيرا ما تستخدم فيما يتصل بنزع السلاح النووي ، وثانيا ، تحديد مختلف المراحل في عملية نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية والتزامات كل دولة نووية في كل مرحلة في العملية ، وثالثا ، توضيح العلاقة بين نزع السلاح النووي والتقليدي ، ورابعا ، تحديد مختلف أنواع الأجهزة اللازمة للتحقق والرصد بطريقة فعالة وعلى أساس غير تمييزي في تنفيذ مختلف تدابير نزع السلاح النووي • ونحن نعتقد أن من شأن مساهمة كهذه من قبل لجنة نزع السلاح أن تسهل بوجه خاص الاضطلاع بمفاوضات نزع السلاح النووي التي نرجو أن تجريها الدولتان الكبيرتان • ومن الناحية الأخرى ، فانه اذا أريد منع لجنة نزع السلاح من الاضطلاع حتى باستكشاف أولي كهذا بشأن الموضوع ، فان من شأن هذا أن يزيد حتما الشك المترديد والواسع النطاق بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في اخلاص " الدولتين الكبيرتين " في التعهد في السعي بحسن نية لتحقيق هدف نزع السلاح النووي •

السيد الرئيس ، ان وفد باكستان يولي أيضا أهمية كبيرة للهدف الحيوي لمنع حرب نووية • ونحن نشاطر الرأي بأنه يمكن تحقيق هذا عن طريق اتفاق دولي للحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية • ونحن نسلم بالطبع بأن المفاهيم الحالية بشأن الحاجة الى توازن للقوات التقليدية في أوروبا تؤثر على احتمالات اتفاق بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية • ومن ثم ، فاننا نأمل أن تؤدي المحادثات الجارية في فيينا الى فهم مشترك بشأن توازن للقوات التقليدية في أوروبا في القريب العاجل • وقد لاحظنا باهتمام الاقتراحات التي قدمت في المؤتمر الاستعراضي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مدريد بشأن تدابير تعزيز الثقة والأمن في أوروبا •

ان وفد باكستان على قناعة بأنه ليست هناك عقبات سياسية أو تقنية يستعصى تذليلها أمام تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بما يؤمن للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما البلدان غير المحازة ، عدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها أو مهاجمتها بها • وقد سعت باكستان لوضع اتفاق دولي بشأن هذا الاقتراح لقرابة عقد ، ويسعدنا أنه تم تصديق هذا

الهدف في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وفي هذه اللجنة • وقد لقي الاقتراح بوضع اتفاقية دولية لتوفير ضمانات فعالة الى الدول فير الحائزة للأسلحة النووية تأييدا كبيرا من حركة البلدان فير المنحازة والمؤتمر الاسلامي وكذلك الجمعية العامة •

ومن المؤسف أنه لم يمكن ، في المفاوضات التي جرت تحت رعاية لجنة نزع السلاح لم يتم تحقيق تقدم كبير صوب هذا الهدف ، على الرغم من أنه اعترف بأنه لاغنى عن جهود مجددة "للوصول الى اتفاق بشأن نهج مشترك مقبول لدى الجميع يمكن تضمينه في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا" • وان المشكلة الأساسية في وضع نهج مشترك هي أن بعض الدول النووية ليست على استعداد فيما يبدو ولأن تتجاوز الاعلانات التي أعلنتها من جانب واحد في الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، حتى على الرغم من أن الجمعية العامة قد أعلنت في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في تلك الدورة أنها "أحاطت علما" بهذه الاعلانات وحثت ، بعد اضطلاعها بذلك ، الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تعقد من الاتفاقات الفعالة ما يؤمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها •

وان وفد باكستان سيضطلع ، في هذه الدورة للجنة نزع السلاح ، بجهود أخرى لوضع نهج مشترك يمكن تضمينه في "صك دولي ذي طابع ملزم قانونا" ويجب أن يبدأ السعي الى "نهج مشترك" كهذا من الافتراض بأن الدول النووية ملزمة ، الى أن يتحقق نزع السلاح النووي ، بأن تؤمن للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • ويجب أن يبحث أي شرط أو قيد ترغب دولة نووية أو أكثر في أن ترفقه بهذه الضمانات من وجهة نظر ما اذا كانت هذه الشروط تبطل أو لا تبطل فعالية ومصداقية ضماناتها وما اذا كانت مقبولة أو غير مقبولة لدى الدول النووية الأخرى والدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وعمدت باكستان ، دون أن يغرب عن بالها عن أن جميع القيود الواردة في الاعلانات الأحادية لبعض الدول النووية تتصل بمشاققتها بأحلافها للأمن النووي ، الى اقتراح أن يتم ، في المرحلة الأولية لتقديم الضمانات بعدم الاستخدام الى الأغلبية الكبيرة من البلدان غير النووية التي ليست في نظم الأحلاف هذه ، أي البلدان غير المنحازة والمحايدة في العالم • ونأمل أن يلقى هذا الاقتراح اهتماما شديدا هذا العام بوصفه الوسيلة لوضع حل وسط بشأن "نهج مشترك" •

وهناك مشكلة أخرى تصادف في المفاوضات هي جهود بعض الدول النووية لاستخدام هذا الموضوع في استخلاص مزيد من الالتزامات بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية من البلدان غير النووية • ولا تعارض باكستان في تقديم تعهدات بشأن منع انتشار الأسلحة النووية ، اذا أمكن الاضطلاع بهذا على أساس عالمي وغير تمييزي • وقد قدمنا عدة اقتراحات لهذا الغرض ، بما في ذلك فكرة اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا • ولكننا لا نعتقد أن موضوع ضمانات الأمن يمثل أسلوبا مناسباً لتوسيع هذه الالتزامات بمنع انتشار الأسلحة النووية ، على الرغم من أنه سوف يكون لوضع ضمانات أمن فعالة وموثوق بها آثار هامة وايجابية على المستقبل المرتقب لمنع انتشار الأسلحة النووية •

وبينما يتمسك وفدي بأن أنسب وسيلة لهذه الضمانات هي اتفاقية دولية ، فإنه على استعداد لاستكشاف بدائل محتملة أخرى ، بما في ذلك الاضطلاع ، كتدبير مؤقت ، باعتماد قرار مناسب في مجلس الأمن بمقتضى الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة • ونرى أن الاجراء الأكثر فعالية الذي يمكن أن يتخذه مجلس الأمن بشأن القضية هو أن تقدم الدول النووية ضمانات فير مقيدة وفير مشروطة الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها • وان أي نهج يستند الى الاعلانات المشروطة والمقيدة التي أعلنتها الدول الذرية لن يؤدي الى حل للقضية ولن يكون مقبولا لدى وفدي •

ان التقارير التي تزعم أنه يتم استخدام أسلحة كيميائية في بعض المنازعات الحالية ، جنباً الى جنب مع القرارات المقصودة من قبل بعض الدول بتعزيز ترساناتها من الأسلحة الكيميائية جعلت جهود هذه اللجنة لحظر الأسلحة الكيميائية أكثر الحاحاً ولكن أيضاً ، فيما أرى ، أكثر صعوبة • وما يشجع وفدى ذلك التقدم الذى أحرز في العام الماضي في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية في تعريف القضايا المعينة في التفاوض بشأن اتفاقية • وعلى الرغم من أننا نرى أنه بسبب ظروف يعلمها الجميع لم يمكن الى الآن منح ولاية أكثر تحديداً للفريق ، فإنه ينبغي تمكينه من متابعة ما أنجزه من أعمال في العام الماضي عن طريق زيادة توسيع مجالات الاتفاق ومحاولة تضييق الخلافات بشأن المسائل الأخرى • وسيعمد وفدى الى الاشتراك بما في وسعه في هذه الجهود والسعي الى توضيح المقترحات والآراء التي قدمها في اللجنة في العام الماضي بشأن محتويات اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية • ويرى وفدى أنه ينبغي أن تتاط بالفريق العامل المخصص بأسرع ما في الامكان المهمة المحددة المتعلقة بالتفاوض بشأن اتفاقية متعددة الأطراف كهذه •

وستعمد باكستان أيضاً الى تأييد الجهود الرامية الى الوصول الى اتفاق بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية • بيد أننا نرجو ، خلال هذه الدورة ، أن يبين مقدمو "العناصر الرئيسية" لاتفاقية حظر الأسلحة الإشعاعية قدراً أكبر من الاستجابة للاهتمامات والاقتراحات المقدمة من الدول الأخرى ، ولا سيما أعضاء مجموعة الـ ٢١ • ونحن نعتقد أن وضع اتفاقية الأسلحة الإشعاعية لا تقتضي عناية شديدة في ضوء ما ستكون عليه القيمة الفعلية للاتفاقية فحسب ، بل وبسبب تأثيرها الحتمي على التفاوض بشأن غيرها من تدابير نزع السلاح المتعددة الأطراف الواردة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح مثل معاهدة حظر التجارب •

يتوجب أن تعمد لجنة نزع السلاح ، خلال دورتها لعام ١٩٨١ ، الى تكثيف مفاوضاتها بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح • ويعتقد وفدى أنه استناداً الى مختلف الوثائق العامة بشأن نزع السلاح التي وضعت مؤخراً في الأمم المتحدة ، لا ينبغي أن يتبين أنه من الصعب أكثر مما ينبغي تحديد تدابير نزع السلاح التي ينبغي تضمينها في البرنامج الشامل • ونرى أنه ينبغي أن تكون أول مهمة للفريق العامل المخصص للبدء أن يعمد على وجه الدقة الى اعداد قائمة بهذه التدابير • وينبغي أيضاً أن يشتمل البرنامج الشامل على سمتين أساسيتين • أولاً ، ينبغي أن يمثل تعهداً سياسياً وملزماً لجميع الدول بتنفيذ التدابير الواردة في البرنامج • وثانياً ، ينبغي للبرنامج أن يشتمل على الأقل على هدف ارشادي فيما يتعلق بتنفيذ النهائي - وقد اقترحت باكستان أن يكون عام ٢٠٠٠ - وكذلك أطر زمنية لتنفيذ مختلف مراحل عملية نزع السلاح المتوخاة فيه • وناهيك عن هاتين القضيتين الأساسيتين ، فإنه لاغنى أيضاً عن أن يتناول الفريق العامل مسائل مثل تحديد الطابع الخاص لكل تدبير لنزع السلاح في البرنامج الشامل ، والترابط ، السياسي والزمني على حد سواء ، بين هذه التدابير لنزع السلاح •

ان من شأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، اذا وضع كصك ذي مغزى سياسياً ، أن يمشل أساساً للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ويمكن للجنة نزع السلاح أن تقدم مساهمة كبيرة الى الدورة الاستثنائية الثانية اذا توصلت الى اتفاق بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح وبشأن البنود ذات الأولوية في جدول أعمالها ، ولا سيما معاهدة الحظر الشامل للتجارب ووضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية وصك دولي بشأن ضمانات الأمن الى الدول غير الحائزة

للاسلحة النووية • وما من ريب في أن حكم الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة على هذه اللجنة سيقوم على أساس النتائج التي تحققها بشأن هذه المسائل ولا سيما عند إعادة النظر في عضويتها • وهناك أيضا بعض المسائل الأخرى المتعلقة بلجنة نزع السلاح يتعين أن تنظر فيها الدورة الاستثنائية القادمة • وأهم هذه المسائل هو العلاقة المحددة بين هذه الهيئة والجمعية العامة للأمم المتحدة • وقد ترتبت عن اصرار بعض الدول على تخيل أن لجنة نزع السلاح هيئة خارجة تماما عن اطار الأمم المتحدة مواقف تتناقض تماما ، ولا سيما بشأن اشتراك دول ليست أعضاء في اللجنة ، مع التوافق في الآراء الذي تم الوصول اليه في الدورة الاستثنائية الأولى بأنه ينبغي أن تتمكن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الاشتراك اشتراكا تاما في أعمال لجنة نزع السلاح ، ومن تعميم الوثائق وحضور جلسات اللجنة •

ان دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ تعقد في وقت يتعرض فيه السلم والأمن الدوليين لخطر شديد • ويبدو حاليا أن الدول الكبيرة والقوية توصلت الى قناعة بأنه يمكن استخدام القوة العسكرية بصورة ناجحة في تحقيق أهدافها الوطنية • ويتجه العالم الى تصاعد جديد وأكثر خطورة في سباق التسلح • وينبغي أن تستهدف مساعيها في هذه اللجنة تغيير هذه القنوات وأن نستخدم حكمتنا الجماعية لكبح الاندفاع صوب تبادل الابداء وأن نعزز السعي الى الأمن عن طريق نزع السلاح • اسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن وفد باكستان لن يتقاعس في هذه الجهود النبيلة والبعيدة الضال الى الآن التي تمثل المصلحة المشتركة الأساسية لجميع الدول •

الرئيس : أشكر ممثل باكستان الموقر على كلمته وأعبر له عن آيات شكرى للكلمات اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •

السيد تيريفي (اثيوبيا) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح عن الشهر الحالي ، ولقد أسهمت مهارتكم الدبلوماسية وبراعتكم بالفعل في الاسراع باقرار مهمة شاقة هي تنظيم عمل اللجنة • ويتقدم وفدنا بتقديره ويتعهد بالتعاون الكامل معكم في أداء مسؤوليتكم أثناء هذا الشهر الحاسم •

كما أود أن أرحب بحرارة بزملائنا الجدد ، السادة الموقرين السفير الريدي ممثل مصر ، والسفير منصور أحمد ممثل باكستان والسفير ماليتا ممثل رومانيا ، والسفير باغبيني ممثل زائير ، واسمحوا لي أيضا أن أجدد تقديري للسيد جايبال أمين اللجنة وممثل الأمين العام ولزملائه في أمانة اللجنة لمساعدتهم القيمة خلال فترة رئاستي • وأخيرا أود أن أعبر عن تقديري المخلص للكلمات الطيبة التي وجهتموها لي ياسيدى الرئيس والتي وجهها الممثلون الآخرون لما قدمته من خدمة للجنة نزع السلاح أثناء رئاستي لها في شهر آب/أغسطس ١٩٨٠ وفي الفترة بين الدورتين • ولقد كان أمرا مرضيا لى أن أتولى الرئاسة وأن أعرض تقرير اللجنة عن عام ١٩٨٠ على الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة •

وقد بدأت دورة العام الحالي للجنة نزع السلاح في وقت أدت فيه التوترات الدولية المتجددة الى تفاقم سباق التسلح ، وقادت بصورة خطيرة الى قلب عطية الانفراج وبعث الحرب الباردة ، فسي ذات الوقت الذي يستمر فيه خطر المواجهة النووية •

ولا يمكن للمرء الا أن يلاحظ التعزيزات العسكرية الواسعة في مختلف مناطق العالم ، وقصد تعطل التصديق على " سولت - ٢ " ، ويدعو البعض الى سياسة التشدد وزيادة الميزانيات العسكرية

وتوصي احدى الدول النووية ثانية بتطوير قنبلة النيوترون ، بالرغم من أن المجتمع الدولي أدان هذا التصرف حين أعلن عنه للمرة الأولى . وأن وفدنا ليسوؤه تد هور الساحة الدولية ، وزيادة الأنشطة العسكرية في مناطق البحر الأحمر والخليج الفارسي والمحيط الهندي . لقد تجوهلت تماما مقررات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز التي تعلن المحيط الهندي منطقة سلام . ويمثل ما يسمى بـ " قوات التدخل السريع " خطرا شديدا على سيادة بعض بلدان هذه المناطق واستقلالها وسلامة أراضيها ، وهكذا ، فإن المناخ الدولي الراهن يقيد حقها في السير بحرية في طريق التنمية السلمية . وتثير الجهود المحمومة لاقامة وتوسيع شبكة من القواعد والتسهيلات العسكرية في بلدان منطقتي المحيط الهندي والخليج الفارسي توترا خطيرا . وفي ضوء هذه التطورات لا يمكن لوفدنا الا أن يعبر عن قلقه البالغ للأضرار التي لحقت بالسلم والاستقرار في المنطقة ولسياسة التدخل المتزايد في الشؤون الداخلية للدول .

وسيشارك وفدنا بنشاط في مختلف بنود جدول الأعمال في الوقت المناسب . ولكن دعونسي أشير هنا الى الأهمية التي نوليها للاعداد للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وللبنود المتعلقة بحظر استحداث ونتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، ولعقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ولعدم وضع الأسلحة النووية في أراضي دول لا توجد بها مثل هذه الأسلحة .

لقد دعت اثيوبيا مع غيرها من الدول منذ وقت طويل الى وقف التفجيرات النووية من كل نوع كخطوة كبرى نحو وقف سباق التسلح ، والعودة بمساره بالتدرج حتى يتحقق نزع السلاح العام الكامل .

ومن هنا ، فقد أيد وفدنا فكرة اجراء مفاوضات بشأن انها انتاج كل أنواع الأسلحة النووية ، وتخفيض مخزونها تدريجيا حتى يد مر تماما .

وما زال التصديق على " سولت - ٢ " ، وبدء مفاوضات " سولت - ٣ " ، والتبكير باجـراء مفاوضات بشأن وضع الأسلحة النووية عموما مسائل لها أهميتها والحاحها الشديد .

لقد حثت قرارات كثيرة للجمعية العامة الدول النووية على أن تسير نحو هدف نزع السلاح العامل الكامل ، وأن تستجيب لضغط الحاجة الى انها سباق التسلح وضع الحرب النووية . واني لعلني ثقة من أن تجديد التعهدات بتنفيذ هذه القرارات سيسهل من عمل لجنة نزع السلاح .

لقد عهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 35/46 المعنون " اعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح " الى لجنة نزع السلاح بأن " تعجل بالمفاوضات بغية التوصل الى اتفاق ، وتقديم نصوص متفق عليها حيثما أمكن ذلك قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح " وعددت أربعة بنود للأولوية شكلت أفرقة عاملة مخصصة معنية بثلاثة منها هي الأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية وضمانات الأمن . ويتناول البند الرابع معاهدة الحظر الشامل للتجارب . ويلفت وفدنا الانتباه لهذا القرار لكي يبرز ضرورة الاسراع ببذل جهود مستمرة خلال دورة العام الحالي ، ويؤكد المسؤولية الكبيرة التي تنتظر اللجنة .

وبينما نعرب عن ارتياحنا لقرار اللجنة بأن تواصل الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة التي أنشئت في العام الماضي عملها ، فإن الوفد الاثيوبي يود أن يؤكد الحاجة الملحة الى تكوين فريقين

عاطلين مخصصين آخرين أحد هما لحظر التجارب النووية والثاني لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وهما بندان هاما ن عهدت بهما الجمعية العامة للأمم المتحدة للجنة بتفويض واضح .

ولا نستطيع ونحن ندرس مسألة نزع السلاح النووي أن نتجاهل العدد المتكرر من الانذارات النووية الكاذبة التي أوضحتها مع الاعراب عن القلق ولفت انتباهنا اليها العديد من البيانات التي أقيمت في هذه اللجنة ، ونظرا لوجود نحو ١٧ ٠٠٠ رأس نووي في ترسانات الدول النووية الرئيسية ، فان أخطاء أنظمة الانذار هذه يمكن أن تكون لها عواقب مفرزة .

وقد بينت الدراسات الموثوق بها أن من الممكن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب اذا توفر الاستعداد الحقيقي والالتزام المخلص لدى كل الأطراف المعنية . ويمكن لتكوين فريق عامل مخصص لهذا الغرض أن يسهل المفاوضات من أجل هذا الهدف . ولقد أثبتت الأفرقة العامة التي كونت في العام الماضي بالفعل جدواها في بدء عمل موضوعي متواضع في مجالاتها . ونحن مقتنعون في الظروف الحالية بأهمية بدء مفاوضات جادة ، ونشعر بأن تكوين الأفرقة العاملة الاضافية هذه لن يعوق أو يتدخل بحال في المفاوضات الثلاثية .

لقد نجم عن الطريقة النشطة التي اتخذت بها اللجنة قرارات في جدول أعمالها وبرنامج عملها في الأسبوعين الماضيين توفير شهر كامل بالمقارنة بوضع اللجنة في مثل هذا الوقت من العام الماضي . ويود وفدنا - وقد شجعه هذا الأداء - أن تدرس اللجنة الاقتراحات التي تدعو الى تكوين أفرقة عاملة اضافية .

وقد جسد الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته الى هذه اللجنة قلقنا جميعا حين أعلن أن :

" ما نحتاجه الآن هو الجهود المتعاونة لكل الأمم ، وخاصة القوى العسكرية الكبرى لكي نبدأ مفاوضات جادة تقوم على اقتراحات محددة حتى نصل الى اتفاقيات نزع سلاح حقيقية " . وقال الأمين العام وهو يتحدث عن حظر التجارب النووية ونزع السلاح النووي " لقد تم التشديد كثيرا على أنه ليس في الحرب النووية منتصرون وانما خاسرون فحسب . وهناك حاجة حقيقية - ونحن ندخل العقد الثاني لنزع السلاح - لأن نثبت أننا نواجهه بجدية أكثر المشاكل الحاحا في جدول نزع السلاح " .

ونحن أيضا نرى أن هذه القضايا تستحق الأولوية في اهتمام اللجنة .

تلك هي التعليقات الأولية التي نود أن ندلي بها في هذه المرحلة ، وسيتناول وفدنا بالتالي بنود المفاوضات بالتفصيل حين تدرس في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للجنة .

الرئيس : اني أشكر ممثل اثيوبيا الموقر على بيانه ، كما أود الاعراب له عن امتناني للكلمات الودية التي وجهها للرئاسة .

السيد أديني جي (نيجيريا) : السيد الرئيس ، ان البند الأول في جدول أعمال لجنة نزع السلاح وفي برنامج عملنا لهذا الأسبوع هو البند المعنون " حظر التجارب النووية " وهو من الأهمية بمكان بحيث يخري المرء بأن يدلي ببيان تفصيلي عنه كلما تكرر في جدول أعمالنا . فير أنني سأوجز في هذا الصباح لأني أومن بأن كل ما ينبغي أن يقال تأييدا لأهمية عقد معاهدة لحظر التجارب النووية قد تردد في وقت أو آخر خلال السنوات ال ٢٥ الماضية من دراسته في الجمعية

العامة للأمم المتحدة واللجنة الثمان عشرة القديمة لنزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح السابقة لنا وفي لجنة نزع السلاح ذاتها • وإذا لم تكن قد عقدت حتى الآن معاهدة تحظر جميع التجارب النووية ، فما ذلك إلا لسبب واحد هو الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي لها أن تأخذ زمام المبادرة في المفاوضات من أجل معاهدة كهذه • لقد استكشفت تماما العوائق التقنية أمام عقد المعاهدة ، وكان هناك تسليم عالمي تمثل في توافق الآراء الذي عبّرت عنه الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بشأن الأهمية الرئيسية لمثل هذه المعاهدة في المهمة العاجلة لوضع نهايةاً للتجارب النووية في الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة من مثل هذه الأسلحة ومنع انتشار الأسلحة النووية • وقد اشتركت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية في توافق الرأي عام ١٩٧٨ • بشأن وجوب انتهاء المفاوضات الثلاثية الدائرة (في ١٩٧٨) على وجه الاستعجال ، وعرض نيتها للدراسة الكاملة على الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف بغية تقديم مشروع معاهدة إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن • لقد كان ذلك هو توافق الآراء الذي انضمت إليه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ١٩٧٨ •

وقبيل نهاية دورة لجنة نزع السلاح في عام ١٩٨٠ قدمت الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية والتي كانت تجرى المفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب النووية تقريرا إلى لجنة نزع السلاح كان موضوعيا تماما للمرة الأولى ، ومن سوء الحظ أن توقيت صدور التقرير لم يسمح للجنة أن تناقشه بالتفصيل ، غير أن عديدا من الوفود رحبت بالطبيعة الموضوعية للتقرير وضرورة تحقيق تقدم سريع على طريق التفاوض المتعدد الأطراف حول مثل هذه المعاهدة • وقدمت وفود الهند وهولندا وأستراليا وبالطبع وفدنا - من بين وفود أخرى - بعض التعليقات الوثيقة الصلة بالموضوع ووجهت بعض الأسئلة المرتبطة به • غير أنه ، للأسف ، ظلت هذه التعليقات وهذه الأسئلة كحوار من جانب واحد إذ لم يكن مفاوضو الأطراف الثلاثة يستطيعون الإجابة • وبالطبع ، فإنه لم يتوفر لديهم الوقت • غير أنه حتى لو توفر لهم الوقت ، فاني أشك في أنهم كانوا سيجيبون على أي حال ، في سياق المناقشات التي كنا نجريها في الماضي بشأن هذا الموضوع •

لقد ظل اعتراض دولتين من الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي تجرى المفاوضات الثلاثية على بدء مفاوضات متعددة الأطراف داخل اللجنة بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية مستمرا طيلة دورة لجنة نزع السلاح في ١٩٨٠ • ومن المعروف تماما الآن أنه خلال المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة حظر الانتشار الذي عقد في جنيف من ١١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، أشارت كل الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية إلى أنها ستؤيد إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في الدورة الحالية للجنة نزع السلاح • ولم يحدث منذ المؤتمر الاستعراضي ما يبرهن على حدوث تغيير في موقف أي من الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية • والحق أنه يبدو لي أن عجز المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عن اقرار وثيقة ختامية لا بد أن يزيد من الحاح عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب • فلقد اعتبرت معاهدة حظر الانتشار تدبيرا هاما ينبغي استكمالها بتدابير أخرى من أجل التوصل إلى نظام فعال لحظر الانتشار ، ولم يقصد منها أن تشكل الهيكل كله • وقد أثار العجز عن اقرار التدابير التكميلية اللازمة انقساما حادا بين أطراف معاهدة حظر الانتشار ، ومن المحتمل أن يقلل من فعاليتها •

ان مطلب عدم الانتشار خلال الثمانينيات يقتضي التعجيل بالتوصل الى بعض هذه التدابير الاضافية ، التي قد يكون أهمها عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية •

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٢٥ قرارين في هذا الموضوع أكدت فيهما اقتناعها بأن " عقد معاهدة لتحقيق حظر جميع التفجيرات النووية الى الأبد من قبل جميع الدول هو مسألة ذات أولوية عليا ، ويشكل عنصرا أساسيا لنجاح الجهود الرامية الى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية " كما أكدت اقتناعها بأن عقد مثل هذه المعاهدة سيوفر مناخا دوليا مواتيا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في عام ١٩٨٢ • ورجت الجمعية العامة بعد ذلك من لجنة نزع السلاح ، أن تتخذ الخطوات - بما في ذلك تكوين فريق عامل - لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب باعتبار ذلك موضوعا له الأولوية في دورتها التي تعقد في ١٩٨١ • وحثت كل الدول الأعضاء في اللجنة الى تأييد تكوين مثل هذا الفريق العامل المخصص الذي ينبغي له أن يبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة حظر كل تجارب الأسلحة النووية وحث أحد القرارين الدول الأعضاء في اللجنة على بذل قصارى جهدها حتى يمكن للجنة أن تعرض على الجمعية العامة في دورتها الـ ٢٦ نص مثل هذه المعاهدة الذي جرت بشأنه مفاوضات متعددة الأطراف • ودعا القرار الآخر لجنة نزع السلاح الى بذل كل جهودها حتى يمكن تقديم معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقد ها في ١٩٨٢ •

ولست بحاجة الى الاشارة الى قرار آخر ذكره زميلي الموقر من اثيوبيا منذ برهة ، وهو القرار الذي يتضمن اعلان الثمانينيات العقد الثاني لنزع السلاح ، والذي عدت فيه الجمعية العامة موضوع " معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " بين التدابير التي ينبغي للجنة نزع السلاح أن تقدم لها نصوصا متفق عليها بحلول الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وهكذا وضعت الجمعية العامة اطارا زمنيا يبلغ نحو ١٨ شهرا للجنة نزع السلاح لكي تجرى وتكمل المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، أولا لا اعتقد أن هذا الاطار الزمني غير واقعي نظرا لضخامة كمية المواد التي يمكن للجنة أن تتناولها اذا قررت الاضطلاع بهذه المسؤولية ذات الأولوية • والواقع أن عليّ أن أكرر ما قلته في الجلسة العامة في العاشر من شباط / فبراير وهو أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستكون اسهاما من لجنة نزع السلاح لاغنى عنه لنجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

اني أعتقد وقد وصلنا الى توافق الآراء بشأن فعالية الافرة العاملة باعتبارها أفضل اسلوب لاجراء المفاوضات والتوصل الى قرارات بشأن القضايا المعروضة على اللجنة ، اننا سنستطيع أن نتخذ هذه الخطوة الاولى اللازمة لبدء حوار حقيقي ومفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب • ان هذا الفريق العامل سيتيح لنا الفرصة ، دون شك ، لتبادل الآراء والحصول على ايضاحات من مفاوضي الاطراف الثلاثة الذين قدموا تقريرا موضوعيا يقدره وفدى حق تقدير • غير أنه تقرير لا بد من مناقشته • ولا يتوقع المفاوضون منا أن نسلم بكل ما احتواه تقريرهم دون مناقشة •

وفي البداية ، وفي ضوء التعهد غير الرسمي الذي قدمته الدول الثلاث الحائزة للأسلحة

النووية أثناء المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بأنها ستؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف فان وفدى يأمل أن تكون هذه الدول قد تخلت عن الرأى الوارد في تقرير المفاوضين الثلاثة والمقدم للجنة نزع السلاح قبل المؤتمر الاستعراضي ، والذي يشيرون فيه الى اعتقادهم بأن منبر مفاوضاتهم المنفصلة يمثل أفضل طريق الى الأمام ، اذ قد تم تجاوز هذا الرأى بالتعهد غير الرسمي الذي أعلنوه في المؤتمر الاستعراضي للدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار .

وعلى أى حال ، فانه اذا كان للتعليقات الموجزة التي ذكرها بعض الاعضاء خلال المناقشة التي جرت لمدة يوم واحد حول تقرير المفاوضين الثلاثة مقبولة كمؤشر ، فينبغي أن يكون واضحاً للمفاوضين الثلاثة أن لدى أعضاء اللجنة أفكاراً عن طبيعة ومحتوى وثيقة فعالة متعددة الأطراف بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية . وكلما أسرعنا بمناقشة هذه الآراء وتبادل الآراء واجراء المفاوضات كان هذا أفضل لكل المعنيين .

لقد سقت مثلاً خلال دورتنا السابقة ، وها أنا أكرره الآن : ان المصير الذي آلت اليه الوثيقة التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن موضوع الأسلحة الاشعاعية قد أوضح أنه لا ينبغي الاستخفاف باللجنة ، وأن تقديم الافكار المتعلقة بهذا الامور لا يقتصر بصورة مطلقة على الدول الحائزة للأسلحة النووية . وآمل أن نستطيع عند انتهاء مناقشة هذا البند في الجلسة العامة أن نشرع بتوجيهكم في اجراء مشاورات غير رسمية للتوصل الى اتفاق سريع بشأن تكوين فريق عامل يكون هدفه هو مساعدة لجنة نزع السلاح على تحقيق الامل الذي تعلقه عليها الجمعية العامة بوضع نص لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتأخر عن موعد دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (نص مترجم من الاسبانية) : ان ممثلي الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح ، شأنهم شأن اولئك الذين مثلوا بلدانهم في هيئتي التفاوض المتعددتى الأطراف والمعروفتين بمختصرى ENCD (اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح) و CCD (مؤتمر لجنة نزع السلاح) وجميع من اشتركوا في مناقشات اللجنة الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح ، لا شك يعرفون تمام المعرفة مايوليه المكسيك من اهمية خاصة لتحديد الاسلحة النووية ، لا كغاية في حد ذاته ولكن كخطوة اولى نحو ما وصف في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح بأنه " التخفيض التدريجي والمتوازن لمخزونات الاسلحة النووية ووسائل اطلاقها ، والمؤدى الى القضاء النهائي والكامل عليها في أقرب وقت ممكن " .

لقد أيدت هذا الاهتمام بصورة ثابتة تصرفات ممثلي المكسيك في جميع الهيئات المتعددة الاطراف والاقليمية المعنية بنزع السلاح ، سواء كانت هيئات للمداولات أو هيئات تفاوضية . ولتوضيح ذلك أذكر مثلاً واحداً ، اذ تكفي الإشارة الى اشتراك وفد المكسيك بنشاط ، منذ ١٩٦٩ ، عندما بدأت الولايات المتحدة الامريكية مع الاتحاد السوفياتي في هلسنكي محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية المعروفة باسم " سولت " ، وفيما يجرى من مفاوضات كل سنة في الامم المتحدة أدت الى اعتماد قرارات عديدة للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع ، اعتمد آخرها وهو القرار ١٥٦/٣٥ كافي بتوافق الآراء في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

ونظراً لما تقدم ، ولما سيكون لنجاح او فشل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية

(سولت) من أثر واضح فيما يتعلق بنزع السلاح النووي الذي يستحق ، وفقا للوثيقة الختامية ، أعلى درجة من الأولوية في المفاوضات التي كلفت اللجنة باجرائها ، يرى وفد المكسيك أنه ينبغي ابقاء اللجنة في كل وقت على علم كما ينبغي بأية أحداث لها أى أهمية ، قد تقع على الصعيد الدولي في مسائل تتعلق بهذه المحادثات . ويبدو ذلك أكثر استصوابا اذا وضع في الاعتبار أن الجمعية العامة أعلنت على نحو لا يحتمل اى لبس ، في دورتها الاستثنائية المعقودة في ١٩٧٨ ، أن " جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما من تمك منها اهم الترسانات النووية ، تحمل مسؤولية خاصة " في مهمة تحقيق اهداف نزع السلاح النووي .

وبناء عليه ، يرى الوفد المكسيكي انه من المناسب استرعاا انتباه لجنة نزع السلاح ، لاحاطتها علما ، الى الاعلان المعتمد من اللجنة المستقلة لنزع السلاح وقضايا الامن في ختام دورتها الثالثة التي عقدت مؤخرا في فيينا من ٦ الى ٨ شباط / فبراير ١٩٨١ ، وتولى رئاستها السيد اولوف بالم ، رئيس وزراء السويد السابق ، واشترك فيها عدد آخر من رجال الدولة البارزين من اوروبا ، وامريكا ، وافريقيا وآسيا .

ولهذا السبب طلبنا الى الامانة أن تستنسخ ، كورقة عمل للجنة - وهو ما فعلته في الوثيقة CD/143 - نص ذلك الاعلان مسبقا بمقدمة تفسيرية مختصرة ومع مرفق يتضمن قائمة كاملة باعضاء اللجنة .

ونظرا لان هذا الاعلان - الذي يحمل عنوان " عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت) " الرهان العالمي " - هو واحد من الاعلانات التي من المألوف وصفها على نحو صحيح بأنها تفسر نفسها بنفسها ، سأذكر فقط ، على سبيل الختام ، ما يشعر به وفدى من سعادة في الاشتراك فيما هو منصوص عليه في الفقرة الاولى من الاعلان الذي ينص على ما يلي :

" ان مستقبل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت) قضية عالمية وليست مجرد قضية في العلاقات السوفياتية - الامريكية . ولذلك ، من واجب جميع الشعوب في كل مكان أن تعلن عن آرائها بشأن الأهمية الحيوية لاستئناف عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بسرعة وجدية " .

ان وجهة النظر التي أعربت عنها على هذا النحو للجنة المستقلة لنزع السلاح وقضايا الامن ، بالاضافة الى ذلك ، تعكس بامانة ما شدت عليه الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها الأخير بشأن موضوع محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) - وهو موضوع اشرت اليه من قبل وذكرته في بياني الذي ألقيته في جلستنا الافتتاحية ، في ٣ شباط / فبراير ، وقد حثت الجمعية العامة الدولتين المشتركتين في المحادثات على أن تأخذا دائما " في الاعتبار بصورة خاصة أن مصالحهما الوطنية ليست هي وحدها موضع الرهان ولكن ايضا المصالح الحيوية لجميع الشعوب " في هذه المفاوضات .

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك البارز على كلمته . ان قائمة الراغبين بالقاء الكلمات الموجودة امامي قد استنفذت بالنسبة لجلسة هذا الصباح . وبودي معرفة ما اذا كان هناك اى وفد آخر يطلب الكلمة . يبدو انه لا يوجد .

أود الآن وقبل رفع الجلسة ، أن اعود لبرهة الى عمل الفرقة التي عيننا رؤساءها هذا اليوم . بوسع هذه الفرقة ان تبدأ أعمالها الآن . واني أضع في حسابي بعد ظهر هذا اليوم ، أن أعقد

مع رؤساء الافرة جلسة مشاورات ناقش فيها بصورة غير رسمية ، الظروف التي يمكن لهذه الافرة أن تعمل فيها • وأفترض أن اللجنة سوف توافقني على أن هذه الافرة يجب أن تجتمع باقرب وقت ممكن • وان الامانة قد أعدت الوثيقة غير الرسمية الموجودة امامكم التي تحمل تاريخ ١٧ شباط / فبراير والتي تشتمل على جدول مواعيد الاجتماعات خلال هذا الاسبوع • وقد قامت الامانة بوضع مقترحات لا شك أن لها دلالتها ، وسوف نرى بعد ظهر اليوم مع رؤساء الافرة كيف يمكن وضعها موضع العمل • واني أرى أن يتم الاجتماع الذي اقترحه مع رؤساء الافرة في الدور السادس من بناء الأمانة ، المدخل من الباب ٩ حيث يوجد مركز نزع السلاح وحيث يكون تحت تصرفنا قاعة صغيرة للاجتماع •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

محضر نزائي للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقود في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ١٩ شباط / فبراير ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد . ف . د . لاغورس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ل • أ • نعوموف
السيد ف • ا • بيرفيليف
السيد ل • س • موشكوف
السيد ف • م • غانجا
السيد أ • ج • دوليان
السيد ي • ف • كوستكو
السيد س • ن • ريوخين

اثيوبيا

السيد ت • تيريفي
السيد ف • يوهانس

الأرجنتين

السيد ف • جيمينيز دافيلار
الآنسة ن • فريري بيناباد

استراليا

السيد ر • أ • ووكر
السيد ر • ستيل
السيد ت • فندليه

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد غ • بغايفر
السيد ن • كلينخلر
السيد ه • مولر
السيد و • روهر

اندونيسيا

السيد أ • سوبرابتو
السيد هاريومتارام
السيد ي • قاسم
السيد كاريونو

ايران

السيد م • دابيري
السيد ذ • أميري

ايطاليا

السيد أ • تشيارابيكو
السيد ب • كابران
السيد أ • دي جيوفاني

باكستان

السيد ت • ألطف

البرازيل

السيد س • أ • دي سوزا ار سيلفا
السيد س • دي كيروز داورته

بلجيكا

السيد أ • اونكيلينكس

السيد ب • فوتوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اى • سوتيروف	
السيد ر • ديانوف	
السيد ك • براموف	
السيد نخي وبن	<u>بورما</u>
السيد تان هتون	
السيد ب • سوبكا	<u>بولندا</u>
السيد ف • فالديفييرو	<u>بيرو</u>
السيد ب • لوكيس	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد أ • معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كولفوس	
السيد ب • بونتيج	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد لونغو • بنداغا	<u>زائير</u>
السيد أوسيل غنوك	
السيد ه • م • غ • س • باليزاكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد س • سترومبيك	
السيد ج • لوندلين	
السيد ج • برافيتس	
السيد ليانغ يوفان	<u>الصين</u>
السيد بان يوشانغ	
السيد سا بنوانغ	
السيد ف • دى لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغويلار	

السيد ج • سكينر السيد ب • ثاكر السيد س • كاكسيا	<u>كندا</u>
السيدة ف • بورودوسكي هاكيفيتش	<u>كوبا</u>
السيد س • شيتيمي السيد غ • مونيو	<u>كينيا</u>
السيد أ • احسن السيد م • ن فزومي الآنسة ن • بسيم	<u>مصر</u>
السيد م • شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارسيا روبليس السيد م • أكاسيريس	<u>المكسيك</u>
السيد د • م • سامرهيس السيد ن • ه • مارشال السيد ب • نوبل السيدة ج • أ • لينك السيد ا • ايو	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد س • ه • لخشيد	<u>منغوليا</u>
السيد أغويي — ايرونزي	<u>نيجيريا</u>
السيد ا • ب • فينكاتسواران السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد ا • كوميفيز السيد س • غيورفي	<u>هنغاريا</u>
السيد ر • ه • فاين	<u>هولندا</u>
السيد س • س • فلاوري السيدة ك • كريتنبرغر السيد ج • ا • ميسكل السيد ه • ويلسن السيد س • فيترجيرالد السيد ف • دي سيمون السيد ل • فليشر	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>

اليابان

السيد ي • أوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ر • ايشي
السيد ك • شيمادا

يوغوسلافيا

السيد م • فرونتش
السيد ب • برانكوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيرازاتيغوى

نائب امين لجنة نزع السلاح

السيد فرونتش (يوغوسلافيا) : سيدى الرئيس ، ليس من الضروري أن أدخل في تحليل تفصيلي للنقاش العام الذى دار في اللجنة لكي أتوصل الى استخلاص أن الحظر الشامل للتجارب النووية من المسائل الرئيسية لنزع السلاح ، ونزع السلاح النووى بوجه خاص ، فقد عبرت كل الوفود الحاضرة هنا دون استثناء في ملاحظاتها عن رغبة ومطالبة لاليس فينما لوقف سباق التسلح النووى ، ووقف المزيد من التجارب الرادفة الى مزيد من تحسين هذه الأسلحة .

فما الذى ينبغي أن تقوم به فوراً لتتقل بـ هذه المشكلة — ذات الأهمية الأولى بالنسبة لوقف سباق التسلح النووى — من الطريق المسدود ، وتحقق نتائج ايجابية ملموسة بأسرع ما يمكن ؟ ان الخطوة الأولى والأكثر أهمية هي بدء لجنة نزع السلاح — على وجه الاستعجال — مفاوضات محددة للتوصل الى اتفاق محدد بشأن حظر التجارب . ولقد كان هذا البند مدرجا في جدول أعمال اللجنة منذ فترة طويلة ولكن دون نتائج ملحوظة بالرغم من أنه يمثل مهمة من أولى مهامنا جميعا نحن الموجودين هنا ، بل من أولى مهام المجتمع الدولي بأسره وليس مهامنا وحدنا . وتشير قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الى ذلك بوضوح ، ومما يدعو الى مناقشة هذه المسألة في اللجنة حيث توجد مقترحات بشأنها .

ونحن نشهد المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى ، وتتاح لنا من وقت الى آخر كذلك امكانية الحصول على انباء عن تطور مفاوضاتها . وقد يبدوا ماسمعناه حتى الآن مشجعا لكنه لا يعني الكثير من الزاوية العملية ، فلم يتحقق أى تقدم ، والتقارب بين مواقف الدول النووية الثلاث بطيء للغاية ، وفي رأينا أنه ينبغي ألا تكون المفاوضات الثلاثية عقبة أمام عمل مواز هنا وهناك بشأن التوصل الى اتفاقية دولية للحظر الشامل للتجارب النووية . فإذ ان عملا يكمل كل منهما الآخر ولا بد أن يسيرا في نفس الوقت ، والأمر الهام الوحيد هو أن يتجزأ نحو حل ناجح . وفي تقديرنا أن شلل المفاوضات ، والمشكلات غير المحلولة بين الدول النووية تقوم بالدرجة الأولى على صعوبات التحقق . غير أن كثيرا من تقارير فريق الخبراء المخصص للتواهر الازتزازية أشارت بوضوح الى أن من الممكن التغلب بنجاح على مشاكل التحقق اذا توفرت الرغبة في ذلك . ولإذا السبب فاننا نعتقد أن علينا أن نسير في طريق دراسة أكثر شمولا لحظر التجارب النووية وهو أمر تعد اللجنة — الى جانب المفاوضات الثلاثية — مختصة به ومسؤولة عنه . وينبغي أن نستفيد كل الاستفادة من أننا كأعضاء في اللجنة مستعدون لتقديم اسئامنا الكامل في تسوية هذه القضية . ووفقا لبياناتنا ، فاننا جميعا نستهدف بلوغ نفس الهدف وهو وقف سباق التسلح النووى ومن هنا ، فان علينا جميعا أن نقدم الاسئام الكافي لتحقيق هذه الغاية .

وبرى الوفد اليوغوسلافي أن توفر الارادة السياسية للتوصل بأسرع ما يمكن وعلى نحو شامل الى توافق الآراء بشأن اقرار اتفاق دولي بحظر التجارب النووية مسألة أساسية ، فاذا لم تتجل مثل هذه الارادة السياسية على الفور — في كلا نوعي المفاوضات فاننا نستطيع بحق أن ننظر بشك الى اخلاص البيانات في هذا الشأن أو الى ملاحظات الدول النووية التي عبرت فيها عن عزمها على بذل الجهد من أجل وقف سباق التسلح النووى . فالرغبة المعلن عنها لاتعني بذاتها الكثير اذا لم تكن تنفذ حقا ، واذا لم يصحبرا تخير في المواقف يضمن لنا جميعا أن هناك استعدادا لاتخاذ الاجراء المطلوب .

وعلى أساس هذه الاعتبارات ، يحرب وفدنا بكل اصرار عن تأييده للبدء العاجل لمفاوضات بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية في اطار اللجنة الآن في دورة الربيع هذه ، ونقترح أن تدرس

اللجنة امكانية وقف كل التجارب النووية في الوقت الذي تجرى فيه المفاوضات ولربذا الغرض ، فاننا نرى أن هناك حاجة ملحة للغاية لتكوين فريق عامل داخل اللجنة يستهدف بدء المفاوضات للتوصل الى وثيقة دولية تحظر كل تجارب الأسلحة النووية في كل البيئات ودون شروط ، وهذا في واقع الأمر اقتراح تقدمت به مجموعة ال ٢١ من البلدان غير المنحازة والمحايدة في العام الماضي وفي العام الحالي على السواء .

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) سيدى الرئيس ، يسرني بكل اخلاص أن أضم صوتي الى الأصوات التي حيت توليكم رئاسة اللجنة . ان رؤاستكم تكمل مشاركة فرنسا التي نرحب بها في عمل هذه اللجنة بعد القرار الذي اتخذ وقت الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح . والحق أن اسزام بلدكم في عملنا كانت له دلالة وأهمية متزايدتين ، واسمحوا لي أن أوكد شخصيا استمرار مساندتي ومساندة وفدنا لكم في أداء دوركم الحالي .

وأود كذلك أن أعبر للسفير تيريفي ممثل اثيوبيا عن تقدير وفدنا لعمله الدؤوب في الصيف الماضي عندما ترأس اللجنة طيلة المدة الصعبة لكتابة تقريرها السنوى . وأنا أنضم بحرارة الى الترحيب الذى أبداه كثير من الزملاء بسفراء مصر وباكستان ورومانيا وزائير الموقرين ، وقد أسعدنا بوجه خاص كدولة وديعة للمعااهدة أن نعرف أن زميلنا المصرى قد شغل مكانه بيننا في وقت تكمل فيه بلاده عملية التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

من المرضى للغاية أن نلاحظ - حين ننتقل الى عمل اللجنة في دورتنا الجديدة لعام ١٩٨١ - أننا استطعنا اقرار جدول أعمالنا وبرنامج عملنا خلال أسبوعين من عودتنا للاجتماع ، كما توصلنا الى اتفاق بشأن المزام التي ستحظى باهتمام اللجنة المباشر ، والتي ستتناولها أفرقتنا العاملة الأربعة . ويرجع الفضل لكم ياسيدى الرئيس في التوصل الى هذه النتيجة ، وأود أن اعلق بشكل عام على بعض بنود العمل المطروح علينا الآن .

لقد أكدت في بيان أدليت به في بداية دورتنا عام ١٩٨٠ التزام حكومتى بالبحث عن تدابير متوازنة يمكن التحقق منها للحد من التسلح . وأبدأ حديثي اليوم بأن أعيد تأكيد هذا الالتزام . وكما قال اللورد كارينجتون وزير الخارجية البريطاني في خطاب بمناسبة يوم الأمم المتحدة فان الحد من التسلح جزء لا يتجزأ من سياسة الأمن القومي البريطانية . ونحن نواصل المفاوضات لأننا نؤمن بانها يمكن أن تعزز أمننا . غير أننا لانؤيد الاعلانات الطنانة التي لاتضيف الا قليلا - ان هي اضافت شيئا أصلا - الى الالتزامات الواردة بالفعل في ميثاق الأمم المتحدة ، كما أننا لانؤيد التفاوض بشأن اتفاقات تترك لأحد الطرفين ميزة على الطرف الآخر ، أو التي يمكن أن تؤدي - نتيجة عدم وجود أساليب التحقق المناسبة - الى الشك والريبة . ومن هنا فسيؤدى وفدنا في العام الجارى دورا كاملا بناء في البحث عن اتفاقات واقعية يمكن التحقق منها ، ويمكن أن تعزز أمن كل أعضاء هذه اللجنة ، وأمن المجتمع العالمي الأوسع .

كما تعلق حكومتى أهمية كبيرة على العلاقة بين الحد من التسلح والأمن الدولى . فلا يمكن فصل الحد من التسلح عن إطاره الدولى الأوسع ، فأولئك الذين يرون منا أن نسير وكأن عملنا مستقل بمعنى ما مخادعون . فالواقع - على حد تعبير الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح - أن :

" نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي واحترام حق تقرير المصير والحق في الاستقلال الوطني والتسوية السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين أمور يرتبط الواحد منها بالآخر ارتباطا مباشرا ، وللتقدم في أي من هذه الميادين أثر يعود بالفائدة عليها جميعا " .

ومن هنا فاننا نؤمن كل الايمان بأن آفاق الحد من التساح في العام الجارى سترتبط أوثق الارتباط بالتقدم نحو استعادة الثقة الدولية ، ولا مفر لنا من ذلك ، فقد رأينا الحلاقة تتضح مباشرة في أحداث العام الماضي ولا يستطيع أحد منا أن يتجاهل نتائج الغزوا السوفياتي لأفغانستان على الثقة الدولية ، وأثاره على عملية الحد من التساح . وما زال شبحه يخيم على عمل هذه اللجنة . ومن المؤسف أنه ليس الشبح الوحيد . فبالنسبة لنا في أوروبا لا بد للقذرة على تحقيق تقدم في الحد من التساح أن تعكس حقا حالة العلاقات بين الشرق والغرب . ونأمل أن تمتنع كل الدول عن أي عمل يمكن أن يزيد من الاضرار برذة العلاقات ، وتعرض حتما آفاق الحد من التساح .

لقد أثار مسار الشؤون العالمية في العام الماضي مخاوف الحرب لدى الكثيرين ، وثمة قلق من أن يكون التدهور الذي أشرت اليه في العلاقات بين الشرق والغرب قد اقترب بنا أكثر من الذابوة النووية . وقد علق بعض زملائي الموقرين بالفعل في هذه اللجنة على امكانية نشوب الحرب النووية بالصدفة ، وأعرب آخرون عن مخاوفهم من مبدأ الحرب النووية المحدودة .

وتشاطر حكومتي ذلك الاحساس البالغ بالرعب من الطاقة التدميرية للأسلحة النووية ، لكننا ندرك جميعا أيضا الخسائر المروعة في الأرواح التي يمكن للحرب التقليدية أن تسببها . ومن أجل منع نشوب حرب في أوروبا — تقليدية أو نووية — تنضم المملكة المتحدة الى منظمة حلف شمال الأطلسي وتلتزم باستراتيجية الردع التي يتبعها الحلف . وقد درست حكومتي كل القضايا دراسة كاملة في ضوء التزايد الخاص — التقليدي والنووي — لأمننا وأمن حلفائنا . وهدفنا هو اقناع أي خصم قد يأمل في تحقيق غاية سياسية بشن هجوم تقليدي أو نووي علينا بأن المخاطر تفوق كثيرا أي فوائد محتملة . ونحن نحفظ بقواتنا النووية والتقليدية من أجل أن نكون قادرين على تحقيق هذا الردف الواسع . وأود أن أؤكد أن هدفنا هو منع الحرب وذلك بأن نبد وقادربن على الدفاع عن أنفسنا . وليس لأحد ان يخشى أن نسعى الى فرض غاياتنا السياسية على بلد آخر عن طريق استخدام هذه الأسلحة ، فبلدنا عضو في حلف دفاعي تماما . ونحن ندرك تماما أنه اذا بدأت المبادلات النووية فسيكون هناك خطر مروع بالتصعيد الى حرب نووية شاملة لن يخرج منها أحد فائزا . ومن غير المتصور بالطبع أن يستطيع أحد حتى كسب حرب نووية محدودة ، ولسنا بحاجة الى أن يقنعنا أحد بذلك ، فهذا هو المنطق الذي قام عليه دائما الردع النووي . وقد حافظت سياسة الردع على السلم في أوروبا طيلة ٣٥ عاما وما تزال صحيحة اليوم .

لقد لفت العديد من زملائي الاهتمام بعبارات قوية — الى أخطار نشوب حرب نووية بالصدفة . وأود تعليقا على ذلك أن أوضح أن أي قرار باستخدام الأسلحة النووية لن يؤخذ الا على أعلى مستوى سياسي . فالأسلحة النووية لن تستخدم أبدا أوتوماتيكيا استجابة مباشرة لانذار من جهاز تحذير مبكر ، فضلا عن هذا فربناك اتفاقات — من بينها استخدام "الخطوط الساخنة" بين فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من جرة والاتحاد السوفياتي من الجرة الأخرى — وذلك بشكل خاص لمنع نشوب حرب نووية بالصدفة . ونعتقد أن هذه الاتفاقات عامل هام في منح سوء الفهم الممكن والمحافظة على الثقة .

وسأعود مرة أخرى الى هذه النقاط في كلمة لاحقة ، وسأعلق عندئذ أيضا بمزيد من التفصيل على بعض القضايا التي أثارها بيان ممثل الرند الموقر في ٥ شباط / فبراير . وقد أشرت إليها الآن لأنها تمثل جزءا هاما من الخلفية التي تدور أمامنا مناقشاتنا في هذه اللجنة . فالأسلحة النووية - أردنا أو لم نرد - ترتبط ارتباطا لا ينفصم بعلاقة الأمن بين الشرق والغرب ، وأولئك الذين يدعون الى بدلي ، الى أوروبا خالية من الأسلحة النووية ، لا بد أن يثبتوا بطريقة مقنعة تماما أن بديلم سيحقق قدرا أقل من الريب ، وقدرا اكبر من الاستقرار ، وسيعزز الأمن في أوروبا . وهذا ما لم يفعلوه ، وحين يتقدم باقتراحات المفاوضات من أجل تدابير واسعة لنزع السلاح النووي بلد يتمتع - مع حلفائه - بالتفوق على حلف شمال الأطلسي في أوروبا الوسطى بنسبة ٣ : ١ فسي الدبابات والمدفعية ، وتنفوق بيلغ ١٥٠٠٠٠ رجل في عدد القوات البرية فان من حقنا تماما أن نشعر بشك عميق ، وبنبغي ألا يكون ثمة ما يدعوا الى الدهشة حين نقول نحن - أعضاء الحلف الغربي - أنه لا يمكن السير في الحد من الأسلحة النووية دون نظر الى عدم التوازن التقليدي في وسط أوروبا .

وتؤمن حكومتي بأن الطريق الآمن الوحيد للحد من التسلح النووي هو المفاوضات بين الدول النووية ، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ولذا فاننا نعلق أهمية كبيرة على استمرار عملية مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ونحن نرحب بتصريحات الرئيس ريجان الأخيرة في هذا الصدد . فمن الواضح أن العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أساسية بالنسبة لوجودنا في ميدان الحد من الأسلحة النووية ، ونحن ندرك أنه لا بد أن تحدث وقفة الى أن تستعرض الادارة الأمريكية الجديدة مصالح أمننا الحيوية ، ولا بد ان نكون واقعيين في ذلك . ولا يصح هذا قدر ما يصح في مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فقد قامت بلادنا بدور كامل نشط في هذه المفاوضات في الماضي ، ومازلنا نؤمن بأن الحظر الشامل للتجارب هدف يستحق أن نسعى اليه ، وقد أكدنا أن المفاوضات الثلاثية السرية هي أفضل طريق الى الأمام بالنسبة لقضية لرا حيويتنا لأمن الأطراف المتفاوضة . ويترب على ذلك أننا لا نؤيد تكوين فريق عامل في لجنة نزع السلاح في الوقت الراهن .

لقد تحدثت بقدر من الاستفاضة في المسائل النووية وذلك من ناحية ردا على تعليقات أخرى لزملاء موقرين ، ولكن ينبغي ألا نعطي الأسلحة النووية أهمية أكثر مما تستحق ، فأربعة أخماس النفقات العسكرية العالمية على أي حال تنفق على الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية . ومن هنا أود أن اختتم كلمتي ببعض التعليقات على البنود غير النووية في جدول أعمالنا ، ولما كانت هذه البنود ستكون موضع عملنا في الأفرقة العاملة المخصصة فلن أتناولها الآن بالتفصيل ، وسنقدم اسرانا الأساسي في الأفرقة ذاتها . ومن أبرز هذه البنود الأسلحة الكيميائية . والمملكة المتحدة لا تمتلك وسائل شن حرب كيميائية هجومية على أي مستوى وليس لدينا أي خطة لامتلاك هذه القدرة . وأود أن يكون هذا واضحا تماما . وفضلا عن هذا فان حكومتي ما زالت ملتزمة تماما بالسعي الى اتفاق للحد من التسلح يحظر الأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه . وقد رحبنا بتكوين فريق عامل مخصص للأسلحة الكيميائية في الدورة الماضية للجنة ترأسه بمزارة السيد السفير أوكاوا ممثل اليابان ، وقمنا بدور نشط في مناقشاته ، وبسرنا أن هذا الفريق قد أعيد تكوينه ، وأنه عقد أول جلسة له في الدورة الجديدة أمس .

كما سيقوم وفدنا بدور نشط في الميادين الأخرى من عمل اللجنة . ولا نريد أن نبالغ في أهمية الاتفاق على حظر استحداث الأسلحة الإشعاعية وانتاجها وتخزينها واستعمالها ، لكن مثل

هذا الاتفاق سيكون انجازا مفيدا • ونعترزم أن نتقدم بتعليقات تفصيلية على صياغة النصوص التي قدمت • وبالمثل ، فاننا نعلق أهمية على المفاوضات بشأن برنامج شامل لنزع السلاح ، وسيكسون الاتفاق على هذا الموضوع في اللجنة خطوة قيمة في الاعداد للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ونعترزم أن نؤدى دورنا كاملا في المناقشات حول هذه المسألة •

وبشكل عام بيد ولي أن جدول الأعمال الذي اعتمدهنا يضح أمامنا الكثير من العمل المفيد الذي ينبغي أن ينجز ، وربما وجدنا ان الوقت المتاح لا يكاد يكفي لانتهاء ما علينا أن نقوم به •

السيد فينكاتسواران (الهند) : السيد الرئيس ، اننا نبحت اليوم أول بنسب موضوعي في جدول أعمالنا وعنوانه " حظر التجارب النووية " • ان آراء وفدى حول هذا الموضوع معروفة تماما • وعليه ، فسوف أوجز في تحديد ما نرى أنه دور اللجنة في التفاوض على معاهدة حظر شامل للتجارب النووية خلال الدورة الجارية •

اننا نعترف بأن فرص حظر على تجارب الأسلحة النووية لن يؤدى في حد ذاته الى خفض في الترسانات النووية القائمة للدول الحائزة للأسلحة النووية • ومع ذلك ، فان مثل هذا الحظر اذا ما طبق على جميع الدول ، على أساس غير تمييزي سوف يؤدى أولا الى بعض القيد على التحسين النوعي للأسلحة النووية ، وسيخلق ، ثانيا ، مناخا أكثر مواتاة للمتابعة القوية لردف القضاء الكامل على الأسلحة النووية • ونحن نتفق تماما مع سفير البرازيل الموقر الذي أكد في خطابه في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ أن التوصل الى معاهدة تحظر اجراء المزيد من التجارب على الأسلحة النووية سيشكل خطوة لربا معناها على درب نزع السلاح النووي • كما نتفق معه على أن المفاوضات متعددة الأطراف في هذه اللجنة حول معاهدة حظر شامل للتجارب النووية لا يمكن اعتبارها عائقا للمفاوضات المستمرة ما بين ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية • وكما أشار بحق ، وأنا أنقل عنه ما قال ، فان " شرط نجاح تدبير من هذا النوع يتمثل بدقة في طابعه العالمي ، أى انجاز معاهدة تحتوى على أحكام تستند الى اجتذاب الانضمام اليها على أوسع نطاق ممكن " •

وخلال جلستنا العامة الأخيرة المنعقدة يوم الثلاثاء ١٧ شباط / فبراير ، أدلى سفير نيجيريا الموقر ببعض الملاحظات الحساسة • وقد رحبت وفود عديدة ، من بينها وفدى ، بالتقرير المشترك الذى تقدمت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة قرب نهاية الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح في العام الماضي عن مدى التقدم في مفاوضات بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية • وخلال المناقشة التمهيديّة التي جرت ، طرحت عدة أسئلة هامة على المفاوضات الثلاثة تتعلق بجوانب معينة من تقريرهم • ونحن نتفق كلية مع سفير نيجيريا على ضرورة العثور على رد كاف على هذه الأسئلة من الوفود المعنية •

لذلك فنحن نشاركه في مطلبه الى الأطراف المشتركة في المفاوضات الثلاثية بأن توفّر لهذه اللجنة ، وفي أسرع وقت ممكن ، ردا مدروسا ، مشتركا أو منفصلا ، على الأسئلة التي أثارتها وفود عديدة من بينها وفدى • ومن المسائل التي تهم وفدى بوجه خاص تقديم عرض وتفسير واضحين وصريحين " للمجالات الزامة التي مازال يتعين القيام بعمل جوهري فيها " ، وهي المجالات المنارة ليرا في تقرير المفاوضات الثلاثين •

وفي رأينا أن التفاوض على معاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية يعتبر اليوم مشكلة سياسية اساسا • اذ توجد بالفعل طرق تقنية كافية للتحقق ضمن الامتثال لاحكام المعاهدة • وقد تم

التأكيد على هذا من جديد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول هذا الموضوع والذي كان من بين ما جاء فيه : " ان التحقق من الامتثال لم يعد يبدو عقبة للوصول الى تسوية " . ان المخاطر الواردة في امكانية اجراء التجارب خلصة على رؤوس حربية نووية أقل من ٢ الى ٣ كيلوطن ستفوق كثيرا ما سوف تشعر به جميع الدول من أمن متزايد نتيجة لفرض قيد نوعي على سباق الأسلحة النووية وما يحققه مثل هذا الحظر من احساس متبادل بالنقمة والائتمان المتبادل في العلاقات ما بين الدول . وعينا ألا ننسى أنه أي تأخير آخر في عقد مثل هذه المعاهدة من شأنه أن يجعل جزودنا في ذلك الاتجاه غير مناسبة للمقام . وكما حدث في المجالات الأخرى لتكنولوجيا الأسلحة ، فان الخطى البطيئة الى حد مؤسف لمفاوضات نزع السلاح تتعرض دائما لخطر أن تبرزها سرعة التغيير التكنولوجي . وعلى المرء أن يتذكر في الاحتمال الحقيقي جدا بأن نظام التحقق المتاح لنا اليوم لتطبيق الامتثال لحظر تجارب الأسلحة النووية على مستوى التكنولوجيا الحالي قد يكون أفضل نظام يمكننا الحصول عليه . واذا ما ظللنا على هذا التقاعس فان احراز المزيد من التقدم في هذه التكنولوجيا قد يعجل جعل التحقق المرضي للجميع أمرا مستحيلا من الناحية التقنية لذلك ، فنحن نناشد البلدان التي ما زالت تصر على نظام تحقق مضمون تماما أن تظير احساسا بالذرائع العملية والحكمة السياسية في تناول هذه القضية التي تزعجنا جميعا . ومع ذلك واذا شعرت الأطراف المشتركة في المفاوضات الثلاثية بأنه لا يوجد تقدير كاف للمشاكل الواردة في هذا الصدد ، فمن المؤكد أن اللوم يجب أن يقع علينا لعدم تزويد هذه اللجنة بالمعلومات الكافية كي تتمكن من تشكيل حكم صائب .

وخلال دورة ١٩٨٠ للجنة نزع السلاح ، حثت مجموعة ال ٢١ بشدة على انشاء فريق عام مل مخصص ، دون ابطاء ، يتولى اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية في كل البيئات . ونأسف ان استحالة تحقيق اجماع بشأن هذا الاقتراح في العام الماضي . ونأمل جادين أن تستجيب تلك الوفود التي عبرت من قبل عن تحفظات ازاء هذا الاقتراح لنسداء المجتمع الدولي وأن تنضم الى اتجاه الرأي السائد في هذه اللجنة بالموافقة على انشاء مثل هذا الفريق العامل فورا خلال المرحلة الحالية من مداولات اللجنة .

وقد تم عرض اقتراح بضرورة انه يبدأ هذا الفريق العامل المخصص عمله بتفويض محدود يركز على الخطوات التأسيسية والادارية الضرورية لانشاء وتجربة وتشغيل شبكة دولية لرصد الاهتزازات ونظام فعال للتحقق . ان وفدي لا يمكنه الموافقة على مثل هذا النرج المحدود الضيق للأسباب الآتية : أولا : ان نظام التحقق الذي يتم تطبيقه بالنسبة لمعاهدة فرض حظر شامل للتجارب لا يمكن تحديده سلفا ان طبيعة نظام التحقق ستعتمد على نوع المعاهدة التي نستطيع التفاوض بشأنها في اطار متعدد الأطراف داخل هذه اللجنة . ثانيا ، ان تفاصيل شبكة دولية لرصد الاهتزازات تشكل جزءا من نظام التحقق لمعاهدة حظر شامل للتجارب مستقبلا هي بالفعل موضع نقاش مكثف داخل الفريق المخصص من خبراء الاهتزازات والذي اقيم تحت رعاية هذه اللجنة . ومن ناحية أخرى ، فان لجنة نزع السلاح هي جواز سياسي ويجب أن تعمل وأن يرى الجميع أننا تعمل على هذا النحو ، رغم أنه قد يساعدنا في عملنا خبراء تقنيون . وكما هو الحال في مفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة الاشعاعية ، فانه ينبغي علينا أن نبدأ العمل الملموس بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب ، فنأتي بالخبراء كلما شعرنا بضرورة ذلك لتقديم النصح حول مختلف جوانب المعاهدة أو عناصرها بما فيها تلك المتعلقة بالتحقق .

وختاما أود أن أكرر مجددا اقتراحا تقدم به وفدى عدة مرات في الماضي • فقد أوصينا ،
انتظارا لعقد معاهدة عالمية وشاملة بحق تحظر تجارب الأسلحة النووية ، بضرورة أن توافق الدول
الحائزة للأسلحة النووية فوراً على تأجيل تجاربها على الأسلحة النووية الى أجل غير محدد • ان مثل
هذا التأجيل سيساعد على اقناع المجتمع الدولي بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية جادة حقاً
في التزامها بالهدف النهائي لنزع السلاح النووي •

السيد دابيري (إيران) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولاً أن أعرض صوتي السي
أصوات جميع من قدموا لكم التهنئة لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح في بداية دورتها الحالية • ان
خبرتم ولأسلوب النموذجي الذي تدرون به مداواتنا يشكلمان أفضل ضمان لنجاح أعمال اللجنة •
وأود أيضاً أن أهنيء السفير الاثيوبي تيريفي الذي رأس أعمال اللجنة في فترة مزدحمة بالعمل
على نحو استثنائي ، والذي أتاح لنا شعوره بالمسؤولية انجاز مهمتنا •
كما أود أن أرحب بوجود رؤساء الوفود الجدد الذين نشق أن اشتراكهم معنا سيسهم في
انراء مناقشاتنا وتيسير مهمتنا •

وأخيراً فانه لا يسعني أن أنهي هذا الجزء من كلمتي دون أن أعرب عن امتناننا للسيد
جايبال ، أمين اللجنة ، والسيد بيراستيغوي الأمين المساعد ، ولكل الفريق الذي يساعد هم
لمعاونتنا على أداء عملنا في أفضل ظروف ممكنة •

في ذات اللحظة التي تدور فيها المفاوضات بشأن نزع السلاح في لجنة نزع السلاح ، يخوض
بلدي كضحية لعدوان صارخ ، حرباً بدأها النظام الاستبدادي الغاشم في العراق •

وقد أقدم النظام العراقي ، مستغلاً ذرائع لا تنطلي على أحد ، بالغاء من جانب واحد
لمعاهدة نافذة وارتكب عملاً وانياً ضد بلدي انتهاكاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق
الأمم المتحدة ، وروح عدم الانحياز • ودمرت هذه الحرب المخربة التي فرضت علينا أجزاء من مدننا ،
ومراكز اقتصادية كثيرة الى جانب المستشفيات والمدارس • وأصبح عدد كبير من مواطنينا ضحايا
للوحشية ولانتهاك المبادئ الأساسية للقانون الانساني الدولي اللذين يرتكبهما النظام العراقي
يوميًا • وليس اطلاق مجموعة من القذائف الأرض - أرض على المناطق السكنية الا مثالا واحداً على
مثل هذه الممارسات غير الانسانية • وبناءً عليه ، فانه مما يثير الدهشة أن قد ظل أعضاء المجتمع
الدولي الذين يعربون عن ايمانهم بالعدالة والكرامة بمعزل دون أن يدنوا العدوان السافر
والتصرفات الوحشية والاجرامية للنظام العراقي • وبدلاً من ذلك يقوم كثير من البلدان سرا ، وبعضها
علناً كفرنسا ، باغراق الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة على العراق ، في انتهاك صارخ للمبادئ
الأدبية الدولية • ومن المؤكد أن هذه التصرفات ستسهم في تحقيق المقاصد الشريرة لهذا النظام
الغاشم بقتل الأبرياء عن طريق استمرار العدوان والاحتلال لأراضيها •

ولكي تساعد فرنسا المعتدي السافر على نحو أكثر فعالية ، فانها لم تكتف بتزويد العراق
بأشد الأسلحة فتكاً مستبقة موعدها ، بل رفضت أيضاً تسليم زوارق الدورية الإيرانية مختلفة ذرائع
مختلفة تخفيها حسب الظروف • ونتيجة لهذه السياسة تتم زيادة القدرة المهلكة لجيش المعتدي
بما يلحق الضرر بالشعب الإيراني ، ضحية العدوان ، الذي لا يحارب الا لتحرير اراضيها من
الاحتلال الأجنبي ويمارس حقه المشروع في الدفاع عن النفس طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة •
ومهما يكن من شأن ذرائع فرنسا ، فان هذا التصرف العدائي من الحكومة الفرنسية لا يمكن تبريره

بحال من الأحوال لأنه يتيح لمعتد سافر أن يكف من عدوانه • ونحن في هذا السياق نؤمن بأن الحرب لا يمكن تحقيق الفوز فيها بالأسلحة والذخائر المتطورة وحدها التي من قبيل طائرات الميراج الفرنسية والدبابات السوفياتية - ٥٥ ، وانما بالايمن والروح المعنوية للشعب • ان الجيش الذى لا يستمد قوته المعنوية من التأييد الشعبى جيش لا يملك قوة حقيقية • ومثل هذا الجيش مقدر له الفشل حتى لو امتلك أحدث مبتكرات الأدوات العسكرية العصرية • وشعبنا عازم ومصمم على الاستمرار في المعركة حتى يطرد آخر جندي عراقي من أرضنا المقدسة •

تلك هي الظروف التي عدنا فيها لشغل مقعدنا في هذه القاعة المألوفة • وقد أصبحت هذه الهيئة السامية من جديد خلال الأيام الماضية محفلا لواحدة من أكثر المفاوضات حيوية • ويجعل التحدى التاريخي للبشرية الكامن في قضية الحرب والسلام من نزع السلاح هدفا مهما في الوضع الدولي الخطير الراهن •

وايران ، وقد زج بها على الرغم منها في حرب نتيجة للعدوان وهي تدفع ثمنا غالبا للحفاظ على تكامل أراضيها وسيادتها ، تدرك بعمق المعنى الكامل لالتماس السلم ووسائل تعزيزه في كل المجالات الممكنة ، ولا سيما عن طريق السعي لنزع السلاح • واذا نعاني في الوقت الراهن من ويلات حرب عدوانية ، فان المناقشة بشأن نزع السلاح تكتسب بالنسبة لنا سمة خاصة من الواقعية والالاحاح • ان الهدف الراسخ للأمم المتحدة كما يحدده ميثاقها هو : انقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب • ولكن لم تثبت فعالية ماتضمنه ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد عن نظام نبذ استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات • وأدت توترات جديدة وصراعات جديدة الى سباق للتسلح ، لم يسبق له مثيل في التاريخ البشرى • والردع النووي وتوازن القوى والرعب ، اللذان يرتكزان على القوة التدميرية التي تفوق التصور للأسلحة النووية الحرارية هما العنصران الرئيسيان للاستقرار المزعزع بين المعسكرين الرئيسيين الكبيرين • ويتعرض هذا الاستقرار المزعزع للخطر باستمرار نتيجة لعناصر قلقة الاستقرار الكامنة في سباق للتسلح يتسم بالتنافس المتواصل في حشد ترسانات الأسلحة المتطورة وتحسين هذه الأسلحة باستمرار • ومع ازدياد أهمية مشكلة التدمير الاقتصادي ، فقد أصبح يولى اهتمام مطرد للتبديد غير المبرر للموارد المالية ، وطاقات الأبحاث، والمواد الخام ، في سباق التسلح • ومن ثم ، فان من الضروري أن نكثف جهودنا بغية دعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ولا سيما ما يخص منها نبذ استعمال القوة والتسوية السلمية للمنازعات الدولية مما يزيد الثقة المتبادلة ويحرر الموارد اللازمة لتنمية اقتصادية أسرع بما يفضي الى نظام دولي قائم على مزيد من الأمن والعدل والرخاء •

وعلىنا اليوم في بداية دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ أن نلقي نظرة على جهودنا خلال العامين الأولين من تاريخ وجود لجنة نزع السلاح • لقد استوعبنا خلال العامين الماضيين المصنفات التي وضعتها صفة العقول الدولية المختصة بنزع السلاح وعكفنا على بحثها • وتتم التوصل الى اجراءات وخطوط توجيهية جديدة لاجتثاث قوة دفع جديدة • وتمكننا أخيرا في العام الماضي من التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن مسألة انشاء أفرقة عاملة مخصصة لأربعة من مجالات أنشطة لجنة نزع السلاح • ولم تتيسر هذه الانجازات الضئيلة الا بفضل مجهودات كبيرة بذلها الأعضاء المحبون للسلام في لجنة نزع السلاح • بل لقد هلك البعض للاتفاق على انشاء الأفرقة العاملة باعتباره حدثا تاريخيا • ومع ذلك ، فقد ظل كشف حساب جهودنا الاجمالية حول مضمون نزع السلاح سجلا من الفشل المتصل • وغني عن القول أن ذلك لم ينجم عن نقص في الحماس أو

ضعف في الموهبة أو عدم توفر الآراء والمقترحات والحلول • الحقيقة البسيطة هي أننا كنا نعمل في معزل دولي لا يستجيب الا قليلا أو لا يستجيب اطلاقا في التيار الرئيسي للقرارات السياسية • والأصوات التي تتردد في هذه القاعة تتبدد وسط ركام الوثائق ، ولا يتاح لها أبدا أن تزج ضمير أولئك الذين تؤثر أحكامهم وقراراتهم في تشكيل الأحداث العالمية •

وبقينا ، فقد منحت الدول الكبرى تأييدها لنزع السلاح كهدف بمستوى رفيع من الاصرار البلاغي • ولكن الارادة السياسية للتصرف قد حجبتهما ببيروقراطياتها العسكرية القوية ، وصناعاتها الحربية ذات النفوذ ، ودهاليز سياستها ، وهيئاتها التشريعية المقيدة •

وتظل هذه الحقيقة البديهية أساسية لتقييم أداء الدول الكبرى ، التي كثيرا ما يحاول مثلونها هنا الايحاء بوهم التقدم للأمام في عملية صفتها الأساسية الانتكاس • وأفضل ما يبين ذلك كشف حساب نتائج الجهود الهائلة التي بذلها المجتمع الدولي خلال العقد الأول لنزع السلاح • فعلى الرغم من أن هذه النتائج قد اقترنت بمناخ دولي موات ، الا أنها لم تكن مشجعة ، ولكننا لم نستسلم لليأس والتضليل لأن عملية نزع السلاح قد استمرت نتيجة لوجود المناخ الدولي المواتي • وقد بدأ العقد الثاني لنزع السلاح في جو يكتنفه تدهور خطير في المناخ الدولي نتيجة استمرار الاتحاد السوفياتي في الاحتلال العسكري لأفغانستان وقهرها •

ونحن نعتقد في هذا الصدد أن تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٥/٣٧ ، والمقرر الذي اتخذته مؤخرا مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة في نيودلهي بشأن انسحاب القوات المسلحة السوفياتية من أفغانستان يمثل خطوة مهمة لتحسين المناخ الدولي تتيح للمجتمع الدولي متابعة التدابير الواقعية لنزع السلاح •

ويشكل استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية وانكار الحقوق الوطنية الثابتة للفلسطينيين مصدرا آخر للتوتر والقلق المتواصلين • وعلى حين أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اسرائيل فقد أرست بوضوح في قرارها ٢٠٧/٣٥ ، الأساس لحل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط وفلسطين ، اذ دعت لانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط ، والشامل من الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وأكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني وانشاء دولته المستقلة في فلسطين • ومن الواضح أن تحقيق القرار السالف الذكر سيحد أيضا من التوترات ويدعم الأمن المتبادل ، مما ييسر المهمة الشاقة لمفاوضات نزع السلاح •

وقد أكدنا في كلمتنا أمام لجنة نزع السلاح في ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٠ (CD/PV.61) ، بتاريخ ١٩ شباط / فبراير ١٩٨٠) العلاقة المتشابكة بين المناخ الدولي ونزع السلاح ، وأعربنا عن قلقنا العميق لزيادة تدهور الموقف الدولي • ومن الواضح أن تفاقم أو تحسن المناخ الدولي يتوقفان على سلوك الدولتين العظميين ولا يمكن المثالة في دور ومسؤولية كل منهما في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين •

وبدلا من أن تسلم الدولتان العظميان بمسؤولياتهما عن حريق الاشتراك في حوار مثمر ، فقد زادتا من حدة خصومتيهما وتنافسهما • وكاحدى نتائج هذه الخصومة فان الولايات المتحدة تعتمد باللجوء لمختلف أنواع الذرائع الى زيادة وجودها العسكري في جميع أجزاء العالم الممكنة ولا سيما في الخليج الفارسي والمحيط الهندي • وتشير بعض البيانات والعلائم المشهومة الى تجدد

نزعة سيكولوجية تذكّر بعصر الحرب الباردة • ويجرى الترويج لنظريات جنونية والدفاع عنها علناً مفادها أن الحرب النووية يمكن خوضها بل والانتصار فيها • ومن نفس المنطلق ، تتجدد مناقشة احتمال وزع رؤوس القذائف النيوترونية في أوروبا • كما لم يعد هناك رادع لدى موظفين رسميين مسؤولين من استعراض قدرات وزع قوات غاشمة تحت اسم " قوات الانتشار السريع " • وباختصار ، فإن النزوع لروح المغامرة يبد وأوضح مما كان في أي وقت مضى • ومن الواضح أن مثل هذه التصرفات لا تسهم في خلق مناخ السلام والاستقرار والتفاهم • أنها لا تسفر إلا عن احتدام الشك المتبادل وتفضي لزيادة تفاقم سباق التسلح على الصعيدين العالمي والاقليمي • ومن السمات البالغة التعاسة لهذا الاستعراض للقوة ذلك الدور المفروض على بلدان العالم الثالث التي كثيراً ما تجد نفسها وقد زج بها على الرغم منها في أنماط مماثلة لسباق التسلح •

إذا ما عدنا الى بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، لوجدنا أن لمسألة نزع السلاح النووي أعلى الأولويات دون ريب • وتوضح ذلك بما فيه الكفاية الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية للصدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وهذه الأولوية ليست جديدة • فقد بدأت مع بداية العصر النووي • ولكن مع مرور الوقت تزداد باطراد خطورة وأهمية الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأسلحة التي تزداد تطوراً بلا انقطاع وفشل الجهود للسيطرة عليها أو القضاء عليها • وتنص الوثيقة الختامية للصدورة الاستثنائية الأولى ، بين ماتنص ، على " أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة " • (الفقرة ٤٧) ، وعلى أن " جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك أهم الترسنات النووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في صدد مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي " (الفقرة ٤٨) •

ومما يثير القلق ، في هذا الصدد ، ملاحظة عدم التصديق حتى الآن على معاهدة سولت ٢ بالرغم من أنه قد تم التوقيع عليها في ١٨ حزيران / يونية ١٩٧٩ • وترتفع الآن أصوات مشرومة لتدمير نتائج ثمانية أعوام من التفاوض الشاق في محاولة عبثية تتسم بالمغامرة ترمي الى احراز ما يسمى بالتفوق النووي • وتعرض الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٥ / ١٥٦ المؤرخ في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ عن استيائها من الوضع الراهن بالنسبة لمعاهدة سولت ٢ و " تحت الدولتين الموقعيتين على عدم زيادة تأخير أعمال الاجراء المنصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من المعاهدة من أجل نفاذها ، على أن تأخذ بعين الاعتبار بوجه خاص أن الأمر لا يتعلق بمصالحها الوطنية فقط بل أيضاً بالمصالح الحيوية لجميع الشعوب " •

ولا تبرز في المجال المهم لنزع السلاح النووي سوى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها تدبيراً متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ذات شأن بالفعل • ولا يزال فشل المؤتمر الثاني لتنقيح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اعتماد اعلان ختامي له ماثلاً في أذهاننا • وعلى الرغم من أن أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تكن موضع شك وأن الأطراف في تلك المعاهدة قد أعربوا عن استمرار تأييدهم للمعاهدة ، إلا أن الفشل في اعتماد اعلان ختامي ، الذي يرجع معظمه لصور من عدم الرضى عن تنفيذ المادة السادسة ، يبين بوضوح أن احراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي له أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل وبقاء نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • ومن ثم ، فإنه من الضروري أن تشرع لجنة نزع السلاح فوراً في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي خلال اضطلاعها بمسؤولياتها باعتبارها الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف

لمفاوضات نزع السلاح • ومن نفس المنطلق فإنه ينبغي أن تظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الهدف الرئيسي للجنة نزع السلاح • ويمثل الاتفاق على وقف جميع التفجيرات النووية خطوة أساسية في مجال نزع السلاح النووي • وهو أيضا أحد العناصر المصممة في نظام عدم الانتشار • وقد أصبحت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، في المقام الأول ، رمزا لتحقيق نجاح في المفاوضات • وسيسفر الفشل في الوصول لاتفاق بشأن هذه المسألة عن الحظ من ثمرص اجراء المزيد من التحديد للأسلحة • وقد أعربت مجموعة الـ ٢١ مرارا عن رأيها بأن أفرقة العمل هي انسب آليات اجراء المفاوضات في لجنة نزع السلاح • ومع مراعاة ماتتسم به مسألتنا نزع السلاح النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أهمية والحاح فريد ين ومراعاة التجربة الايجابية للجنة بشأن فائدة تشكيل أفرقة عاملة مخصصة في العام الماضي ، فاننا نأمل أن يشكل عما قريب فريقان عاملان مخصصان لهذين البندين من جدول أعمال اللجنة •

وقد أعربت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في القرار ١٤٥/٣٥ ألف والقرار ٣٥ / ١٥٢ بء عن تأييد ما لانشاء فريقين عاملين مخصصين لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ولوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

ولقد نجحنا نتيجة النجح العملي للجنة نزع السلاح في أن نقرر على نحو عاجل انشاء أربعة أفرقة عاملة مخصصة تم تشكيلها في العام الماضي • ونحن نعتبر هذا القرار تعبيرا عن ارادة جميع أعضاء اللجنة في الدخول في مفاوضات موضوعية والاسهام بصورة أكثر مباشرة في انجاز التفويض الذي عهد به اليها المجتمع الدولي • ومن نفس المنطلق ، فاننا نأمل أن يلي قريبا قرار بانشاء فريقين عاملين مخصصين لنزع السلاح النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية • ومن المؤكد أن الاتفاق على انشاء الفريقين العاملين المعنيين سيدعم الجوالعملى للجنة •

في بداية العقد الثاني لنزع السلاح ، ومع اقتراب الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في العام المقبل ، يتحتم علينا أن نستغل آخر دوراتنا للجنة نزع السلاح قبل الدورة الاستثنائية ، لاجراء مفاوضات بناءة وللتركيز على القضايا الموضوعية بدلا من الملاحم الاجرائية •

هناك في كل مناقشاتنا الخاصة بنزع السلاح قصور كبير في الحس الواقعي • ويشعر المرء أن اكثر الحقائق مرارة وقسوة مثل الحرب والدمار واراقة الدماء يجرى اختزالها جميعا الى تجريدات احصائية وبكاد المرء ينسى أننا على حين نتناول هذه التجريدات عقليا ودون حس كبير بالواقعية ، فان ديناميات الحرب والتسلح تواصل مجراها الذي يزداد سرعة • ويختلف شعورنا ازاء هذه المفاوضات لأننا نعاني وبيلات حرب عدوانية • ومن ثم فنحن على استعداد لأن نسهم بفعالية في مفاوضات نزع السلاح بحس خاص بالواقعية والالاح •

الرئيس : أود أن أتكلم لحظة كممثل لفرنسا • ان بيان السيد ممثل ايران يبرر ، من جانب الوفد الفرنسي ، ممارسة الحق في الرد وسيمارسه في نهاية الجلسة •

السيد سكينر (كندا) : سيادة الرئيس ، ان وجود موضوع حظر التجارب النووية على رأس البنود في برنامج عملنا يحكس بوضوح أنه يحظى باحدى اولوياتنا العليا • وقد اتفقنا ، لدى اتخاذ القرار بشأن برنامج عملنا ، على أن تقوم اللجنة بأعمالها أخذة في اعتبارها ، المساهمة التي ينبغي لها أن تساهم بها في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة

المكرسة لنزع السلاح • وقد اعترف أحد القرارين اللذين تم اتخاذهما في الجمعية العامة الخامسة والثلاثين للأمم المتحدة ، بشأن الحظر الشامل للأسلحة النووية ، بأن أبرام مثل هذه المعاهدة سيخلف مناخا دوليا ملائما للدورة الاستثنائية الثانية ، كما أن بإمكاننا أن نتوقع أن تؤكد الدورة الاستثنائية الثانية أهمية المعاهدة على الصعيد العالمي •

ومح ذلك فإن مما يزيدنا الى الصواب أن نتذكر أنه ما من دولة واحدة من بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد تمكنت من تأييد التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الأولى في السنة الفارطة بشأن حظر التجارب النووية تأييدا كاملا ، وهذه التوصيات هي واحدة من بين التدابير المحددة القليلة ذات الطابع المتعدد الأطراف التي قد تنطوي على وعد بتكفل المفاوضات بالنجاح • وسيكون التوصل الى ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية أهم تطور في ميدان عدم انتشار الأسلحة النووية منذ ابرام معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ : ومن الأساسي ابطاء ووقف زخم استعدادات الأسلحة النووية والبدء في عكس اتجاهه • ولا يزال هناك تشديد على أطلسح الملح للتبكير في ابرام معاهدة حظر شامل متعدد الأطراف وفعال للتجارب النووية نظرا للسرعة الحثيثة للتجارب الجارية للأسلحة النووية ، حيث تم إجراء حوالي ٤٠ تجربة من هذه التجارب خلال عام ١٩٨٠ • بما فيها إجراء احدى التجارب في الجو •

وقد اقترحت بعض الدول ، ولا شك في أن ذلك يعود جزئيا ، الى المأزق الذي يبدو وأن المفاوضات الثلاثية قد تردت فيه ، أن اعلنا لوقف التجارب قد يكون هو الرد المؤقت قبل سريان الحظر الشامل للتجارب • وقد أعرب عن ذلك أحد المتحدثين السابقين هذا الصباح ، ونحن لانعتقد ذلك • وقد قال الممثل الكندي في اللجنة الأولى ، للجمعية العامة ، في معرض اعادة التوكيد على السياسة الكندية ، أنه لا ينبغي أن يستقر رأينا على اعلان لوقف التجارب النووية ، اذ أنه أمر لا يمكن التحقق منه وبإمكانه أن يؤخر المفاوضات وبالتالي أن يؤخر ابرام أى معاهدة •

وقد رحبت كندا في ٣٠ تموز / يولييه الماضي بالتقرير الثلاثي الوارد في الوثيقة CD/130 بوصفه خطوة هامة صوب وضع معاهدة للحظر الشامل المتعدد الأطراف والفعال للتجارب النووية • ولن تصبح ، مثل هذه المعاهدة قيادا دائما يفرض على استحداثات الأسلحة النووية ، الا اذا أسفر اتفاق فيما بين ثلاث من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهو ما نقوم الآن بالحث على التوصل اليه ، بسرعة عن وضع حد لكافة التجارب • وادراكا منا أن هناك مشكلات سياسية وتقنية عديدة لا تزال موضع خلاف في المفاوضات الثلاثية ولا بد من حلها قبل أن يقوم المفاوضون الثلاثة • بجدولة العناصر الرئيسية لمعاهدة في لجنة نزع السلاح ، فاننا نرجو من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة أن تستأنف مفاوضاتها في المستقبل القريب • ولا يجب فقط على المفاوضات الثلاثية أن تستمر بل أن من المهم أيضا أن تبدأ هذه اللجنة ، الآن ، في الاضطلاع بدور جوهري في وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • ويمكن للعمل الذي تقوم به لجنة نزع السلاح ان يكون مفيدا ومساعدة ، على السواء ، في التعجيل بالمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل ابرام معاهدة عندما تتم جدولة العناصر الأساسية لتلك المعاهدة ، في لجنة نزع السلاح من قبل الدول المتفاوضة الثلاث • وسيكون وفدى مسرورا للاسجام في مناقشات تؤدي الى تحديد الدور الجوهري الذي تضطلع به اللجنة في وضع معاهدة حظر للتجارب النووية في الوقت المناسب قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

السيد سوبرارتو (اندونيسيا) : سيادة الرئيس ، هل لي ، وأنا أخذ الكلمة لأول مرة ، قبل انعقاد الدورة الحالية للجنة بشكل رسمي ، أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم الى من سبقني من الخطباء ، في الاعراب عن عظيم سرور الوفد الاندونيسي لرؤيتكم تتراسون هذه اللجنة في هذه المرحلة الهامة من أعمالنا . فقد برهنتم ، خلال الأسبوعين المنصرمين ، عن عظيم مقدرة ومرونة وصبر في تسيير المفاوضات في هذه اللجنة . وهل لي أن أتوجه أيضا بتقدير وامتنان وفدى الى سلفكم السفير تريفني سفير انيوييا الذي رأس اللجنة خلال شهر آب / أغسطس من العام الفارط ، على مساهمته القيمة في أعمال اللجنة . كما يود وفدى أن ينضم الى الوفود الأخرى التي رحبت ، هذا العام بقدوم الرؤساء الجدد لوفود مصر وباكستان ورومانيا وزائير الى هذه اللجنة .

ان لدورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، أهمية خاصة ، كما ذكرت الوفود الأخرى ذلك ، لأنها الدورة الكاملة الأخيرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي يتعين على اللجنة أن ترفع اليها تقريرا بشأن التقدم الذي أحرزته أعمالها منذ انشائها . وهي هامة أيضا لأنها تصادف بداية العقد الثاني لنزع السلاح . ولن تقتصر الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في العام القادم ، لدى انعقادها ، على النظر في التقرير الذي سترفعه لهما اللجنة بل أنهما ستقيم أيضا ما اذا كانت اللجنة قد قامت بوظيفتها بنجاح بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح .

وبفضل رئاستكم الحكيمة وروح التعاون السائدة في هذه اللجنة ، بدأنا أعمالنا بداية متينة بحل المشاكل ذات الطابع الاجرائي وباعادة تنشيط أو اعادة انشاء الأفرقة العاملة التي كانت موجودة في العام الفارط . ويود وفدى أن يهنئ رؤساء هذه الأفرقة العاملة وأن يؤكد لهم على تعاونه الكامل .

لقد كانت المسألة المطروحة الآن أمام اللجنة لكي تنظر فيها بوصفها البند الأول من جدول الأعمال تحت عنوان حظر التجارب النووية ، موضع دراسة من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمحاقل الدولية الأخرى ، طوال مدة تنوف على ربع قرن . وقد تم بالفعل التوصل الى حلول جزئية للمشكلة من بينها ابرام معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء في عام ١٩٦٣ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ . وبالرغم من هذه المعاهدات التي تشتمل أهدافها ، فيما تشتمل عليه ، على خفض عدد تجارب الأسلحة النووية ، فقد استمرت مثل هذه التجارب دون هوادة . ومن السخرية أن عدد التفجيرات النووية بعد ابرام معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٦٣ قد زاد كثيرا على عددها قبل ابرام هذه المعاهدة ، فاذا كان عدد التفجيرات فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٦٣ أو في ثمان عشرة سنة ، قد بلغ ٤٨٨ تفجيرا فحسب ، فانه قد بلغ ، في ست عشرة سنة منذ ابرام معاهدة حظر التجارب النووية عام ١٩٦٣ ، ٢٣٣ تفجيرا . (CD/86 ، صفحة ٥٧) . ومن نافلة القول التوكيد على أن اجراء مثل هذه التفجيرات يخالف الجيوبود التي يبذلها المجتمع الدولي لمنع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي .

وقد يذهب المرء الى أن حظر تجارب الأسلحة النووية ليس تدبيرا فعالا من تدابير نزع السلاح لأنه لا يؤدي الى خفض حجم الأسلحة النووية القائمة ، أو لا يمنع انتشار الأسلحة النووية انتشارا رأسيا وأفقا . واندونيسيا ، وهي طرف في كل من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ،

لعام ١٩٦٢ ومعااهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، تعتقد أن وقف كافة تجارب الأسلحة النووية يمثل خطوة هامة صوب منح الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، وتحقيق نزع السلاح النووي ، ومن المخيب للآمال ألا تتحقق نتائج ملموسة للمفاوضات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، بعد ثمان عشرة سنة من ابرام هذه المعاهدة في عام ١٩٦٣ التي أعربت الدول الأطراف فيها ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، عن تصميمها على تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد . وقد قال الأمين العام كورتفالد هايم في عام ١٩٧٢ أمام مؤتمر لجنة نزع السلاح أنه قد تم استكشاف كافة الجوانب التقنية والعلمية لمشكلة حظر التجارب النووية استكشافا كاملا وأن الأمر يحتاج فقط الى قرار سياسي كيما يتم التوصل الى اتفاق ، فأين نحن اليوم في عام ١٩٨١ بعد تسع سنوات من ذلك البيان ، وبعد ثلاث عشرة سنة من ابرام معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨ ، وبعد ثمان عشرة سنة من توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في عام ١٩٦٣ ؟

لقد تم ، خلال دورة اللجنة للسنة المنصرمة ادراج حظر التجارب النووية في جدول الأعمال بوصفه البند الأول ، الا أن الاقتراح الداعي الى انشاء فريق عامل مخصص ، يتوقف عليه ، بشكل كبير ، احراز تقدم في المفاوضات الموضوعية بشأن المسألة ، لم يتحقق للأسف ، ويحتوي التقرير الذي قدمته الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية المشتركة في المفاوضات الثلاثية بشأن حظر التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في عام ١٩٨٠ ، معلومات جد مفيدة عن مركز المفاوضات . وبالرغم من أن اللجنة قد ذكرت في تقريرها الذي قدمته الى الجمعية العامة ، بأنها ستواصل تناولها للمسألة بوصفها أمرا يحظى بالأولوية العليا ، خلال دورتها لعام ١٩٨١ (CD/139) ، الفقرة (٣٦) ، وبالرغم من أن الجمعية العامة قد رجحت من لجنة نزع السلاح في قرارها ١٤٥/٣٥ ، بآء أن تتخذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك انشاء فريق عامل للبدء ، في مطلع دورتها لعام ١٩٨١ ، في مفاوضات موضوعية بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، بوصف ذلك مسألة تحظى بالأولوية العليا ، وبالرغم من تقديم اقتراحات في أعقاب ذلك القرار ، وبناء على ذلك في هذه اللجنة ، لإنشاء مثل هذا الفريق العامل ، فان ما يدعوا الى الأسف أن اللجنة لم توافق ، خلال المراحل المبكرة لأعمالنا هذا العام ، على انشاء الفريق العامل المقترح ، فورا . ونظرا لأهمية انشاء مثل هذا الفريق العامل حتي نتمكن بحق من الشروع في مفاوضات جدية وموضوعية بشأن هذه المسألة ، فان وفدى يأمل أن يتم في النهاية انشاء الفريقين العاملين المتصلين بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال خلال الدورة الحالية وذلك عملا بالفقرة الرابعة من المقرر الذي اتخذته اللجنة في ١٢ شباط / فبراير ١٩٨١ (الوثيقة CD/151) وفي أعقاب مشاورات يتم اجراؤها في اللجنة .

لقد سبق أن قلت ان الأمين العام للأمم المتحدة قد ذكر ، في تاريخ يرقى الى عام ١٩٧٢ ، انه قد تم استكشاف كافة الجوانب التقنية والعلمية لمشكلة حظر التجارب النووية استكشافا كاملا وأن الأمر يحتاج فقط الى قرار سياسي كيما يتم التوصل الى اتفاق بشأن الموضوع . وقد تم ، خلال دورتنا للعام الفارط ، تقديم ما لا يقل عن ثمان وثائق تتصل بالموضوع . وكما عادت مجموعة ال ٢١ فأكدت في ختام دورة اللجنة لعام ١٩٨٠ ، فان وفدى يقف من ذلك الموقف ذاته ، اذ يرى أن اللجنة توفر أفضل اطار للمفاوضات بشأن المسألة التي كانت محل نظر الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى لمدة تزيد على ٢٥ عاما وقرارات يربو عددها على الأربعين اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . واذا اخذنا بعين الاعتبار أن الدورة الحالية هي الدورة الكاملة الأخيرة للجنة قبل

دعوة الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الى الانعقاد ، وأن الجمعية العامة قد أعادت باللجنة أن تبذل كل جهد كي تعجل بالمفاوضات بخية التوصل الى اتفاق وتقديم نصوص متفق عليها حيثما أمكن ذلك الى الدورة الاستثنائية المذكورة بشأن مسائل ذات أولوية تشتمل فيما تشتمل عليه على حظر التجارب النووية (القرار ٤٦/٢٥ ، المرفق ، الفقرة ١٢ (أ)) ، فان وفدى يرى من واجبا ألا نألو جهدا في اتخاذ كافة التدابير الممكنة التي من شأنها أن تؤدى الى البدء في المفاوضات الموضوعية .

الرئيس : أشكر ممثل اندونيسيا الموقر على بيانه وكذلك للكلمات اللطيفة التي تفضل بتوجيهها الي .

السيد هيردر : (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) ، السيد الرئيس ، اليوم أخصص بياني لمشكلة محددة ترد في برنامج العمل لهذا الاسبوع ، ألا وهي الحظر الكامل والعام لجميع تجارب الأسلحة النووية .

ويرحب وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالبدء في بحث مسألة الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية خلال الاسبوع الأول من المفاوضات الجارية في لجنة نزع السلاح بشأن البنود الرئيسية من جدول الأعمال . وقد أصبحت أهمية التوصل الى اتفاق بشأن حظر كافة تجارب الأسلحة النووية أوضح مما كانت عليه في أى وقت مضى . فمن شأنها أن تكبح جماح سباق التسلح النووى ، وان تمجد السبيل أمام عدم انتشار الأسلحة النووية . ومن شأن ذلك أن يمثل ، على وجه الدقة ، تدبيرا هاما في ميدان نزع السلاح النووى .

لذلك ليس من الخريب أن تعتمد تلك القوى خصوصا التي تجاهد من أجل استمرار سباق التسلح والتفوق العسكرى ، الى مهاجمة هذا التدبير في الوقت الحالى .

ويود وفدى الاعراب عن قلقه ازاء واقع أن ظروف وقف كافة تجارب الأسلحة النووية قد أصبحت أكثر تعقيدا نتيجة لسياسة التجابه التي تتبعها القوى الامبريالية والميالة الى الهيمنة . واذ يسعى مروجو هذه السياسة الى الحصول على أساس مادي لاستراتيجية " القوة المعاكسة " أو لاستراتيجية " الحرب النووية المحدودة " ، فانهم يزيدون من حدة سباق التسلح ، لا سيما في الميدان النووى . ويتضمن هذا السباق برامج منها أم اكس (MX) ، وترايدنت ٢ (Trident II) ، والصواريخ الانسيابية ، وبيرشينغ ٢ (Pershing II) وغيرها .

وفي نفس الوقت ، تسعى القوى الممتمة بهذه البرامج ، على عكس كل منطلق سليم ، الى تبرير استمرار تجارب الأسلحة النووية بحجة أن هذه التجارب ضرورية للإبقاء على الثقة بإمكانية الاعتماد على الاسلحة المخزونة . ومن ناحية أخرى ، أشار الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في تقريره المتعلق بحظر شامل للتجارب النووية (CD/86) ، حق الاشارة الى أنه يمكن اختبار حالة الأسلحة النووية المخزونة دون اللجوء الى تجارب نووية . ولا بد كذلك من اقرار الرأى الوارد في التقرير والذي مفاده بأنه كلما قلت الثقة بالأسلحة النووية كلما قل الاغراء بالاعتماد عليها . ومن الواضح كل الوضوح بأن القوى الممتمة بالأسلحة النووية " الموثوقة " لا تحتاج الى اجراء تجارب الا لكي تكون قادرة على شن حرب نووية على نحو فعال .

ولا بد ، في سياق الجهود المبذولة لوقف كافة تجارب الأسلحة النووية ، من ايلاء أهمية كبيرة للمفاوضات الثلاثية ، ونأمل أن تستأنف هذه المفاوضات قريبا وأن يتم الوصول بينها الى نتيجة

سريعة وناجحة • وبدل التقرير الثلاثي الذي قدم في العام الماضي على احراز تقدم كبير في هذه المفاوضات • ولكن مازال هناك عدد من القضايا المعقدة بلا شك والتي تتطلب حلاً • ونحن نشارك في وجهة النظر القائلة بأن هذه المسائل التقنية في الدرجة الأولى لا ينبغي أن تستخدم كمبرر لمزيد من التأخير في التوصل الى اتفاق بشأن حظر كامل وشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وهو اتفاق ضروري على نحو ملح • ولا بد من توفّر ارادة سياسية بالنسبة لكافة الجوانب • ونحن نقول مع الارتياح بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد ابدى هذه الارادة باتخاذ عدد كبير من الخطوات المتعلقة بعملية التحقق والتفجيرات النووية السلمية والمشاركة • واذا توفرت هذه الارادة السياسية لدى كافة الأطراف المعنية ، فانه سوف يكون بالامكان عقد اتفاق بشأن حظر كافة تجارب الأسلحة النووية ، في المستقبل القريب جدا •

ويشاطر وفدي في وجهة النظر التي تكرر الاعراب عنها والتي مفادها أنه يتعين على لجنة نزع السلاح أن تقوم بدور أكثر نشاطاً في تنفيذ المزمع التي يفرضها حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية • ويمكن أن يتم ذلك على وجه التخصيص من خلال انشاء فريق عامل مخصص معني بذلك • ومن دواعي غبطتنا أن نشير الى أنه بحلول نهاية دورة هذا العام لن تكون مجموعة البلدان الاشتراكية ومجموعة الـ ٢١ هما الوحيدتان في الاعراب عن اهتمامهما بمثل هذه الخطوة ، بل كذلك عدد من البلدان الأعضاء في لجنة نزع السلاح • ونشير الى البيانات التي أدلت بها مؤخرا كندا واليابان وأستراليا وبلجيكا وإيطاليا • وقد أعرب وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن أمله بأن تنضم البلدان الأخرى بدورها الى هذا الاتجاه المبشر • وقد قدمت خلال مناقشاتنا مقترحات قيمة عديدة بخصوص ولاية الفريق العامل الذي سوف ينشأ • ومن الواضح أن هناك اتفاقاً عاماً بشأن الغاية من انشاء هذا الفريق ، وهي عقد اتفاق طويل الأمد بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، تشارك فيه كل الدول النووية • وأود أن اشدد على نحو خاص على النقاط التالية التي وردت خلال مناقشاتنا بخصوص الفريق العامل المخصص المعني بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ، الذي سيتم انشاؤه :

— يجب انشاء الفريق العامل المخصص فوراً على أساس ولاية ذات طابع واقعي ؛

— يجب أن تكون كافة الدول النووية أعضاء في هذا الفريق ، ومن شأن ذلك أن يوفر فرصاً مواتية لاتخاذ كل هذه الدول موقفاً أكثر تحديداً بخصوص وقف كافة تجارب الأسلحة النووية ؛

— يجب الا يعيق هذا الفريق المفاوضات الثلاثية ، بل أن يكملها على نحو فعال •

وقد أعرب بعض الوفود عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي للجنة تركيز جهودها على التدابير المؤسسية والادارية الضرورية لشبكة عالمية للرصد الاهتزازي ولنظام تحقق فعال • ولا شك في أن هذه المسائل ذات أهمية كبيرة ، ولكن لا يمكن مناقشتها على نحو منفصل عن المسألة الأساسية وهي نطاق المعاهدة • وفيما يتعلق بهذا النطاق ، ترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أنه يجب حثـر جميع تجارب الأسلحة النووية التي تقوم بها جميع الدول النووية • وبمنها الاستماع الى وجهات نظر جميع البلدان النووية بخصوص هذه الفكرة •

ونحن نولي أهمية كبيرة لتدابير فعالة للتحقق من الالتزام بمعاهدة حظر شامل للتجارب تعقد في المستقبل ، شأننا في ذلك شأن وفود أخرى • ولكن من المهم أن لا ينبغي أن

تؤخذ مسألة التحقق كحجة لتأخير عقد هذه المعاهدة • ونحن نرفض أى محاولة للبحث بدون نهاية عن 'غيبوب' جديدة في عملية التحقق • بهدف سد الطريق أمام حظر شامل للتجارب • وبالطبع لا يمكن أن تكون عملية التحقق مضمونة تماما • الا أن الوسائل التقنية الوطنية المتوفرة حاليا ، بالإضافة الى النظام الذى سوف ينشأ للتبادل الدولى للبيانات الاهتزازية ، وبعض اجراءات التعاون الدولى بما فيها التحقق في الموقع على أساس طوعي ، من شأنها أن تضمن قدرا كافيا من الالتزام بالمعاهدة ذات العلاقة • ويشاعر وفدى تماما ممثلة السويد المرموقة ، السيدة نورسون ، في رأيها الذى أعربت عنه في هذه اللجنة بتاريخ ٣ شباط / فبراير والذى مفاده أن احتمال كشف التجارب النووية السرية قوى جدا وأن وسائل التحقق القائمة ملائمة • ويجب أن نطرح هذا السؤال على معارضي حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية : أليس حظر انتهاك المعاهدة أقل من الحظر الناجم عن عدم وجود مثل هذه المعاهدة ؟

وأود في نهاية بياني أن أبدي بعض الملاحظات السريعة بشأن فريق الخبراء العلميين المخصص لبحث التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • وبدل التقرير المرحلي (CD/150) الذى قدمه هذا الفريق في الاسبوع الماضى على أنه قد عمل بدأب • وقد توصل الى نتائج قيمة فيما يتعلق بعدد من المشاكل المفصلة ، سوف تكون فال خير في نهاية الأمر بالنسبة لتأسيس شبكة رصد دولية في اطار معاهدة بشأن حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية • ونحن نؤيد على نحو خاص الطلب الذى ورد في التقرير من أجل أن تدرج في الشبكة العالمية محطات اهتزازية اضافية تقام في نصف الكرة الجنوبي • فمن شأن ذلك أن يزيد على نحو كبير جدا فعالية مثل هذا النظام • ومن البديهي أنه لا يمكن انشاء شبكة عالمية للتدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الا بعد عقد معاهدة حظر شامل للتجارب • ونحن نرى أن هذا الفريق يشكل الاطار المناسب لبحث أكثر شمولا يتناول الجوانب الادارية والمؤسسية لنظام تبادل عالمي للبيانات • وان احراز تقدم صوب حل المسائل الجوهرية لمعاهدة حظر كامل وعام لتجارب الأسلحة النووية ، من شأنه أن يسمح بتحديد ولاية هذا الفريق في هذا السياق ، وتعزيز دوره •

اننا نأمل أن تفوض اللجنة بمسؤولياتها وأن تبذل الجهود اللازمة من أجل أن تحقق - في هذه الدورة - نتائج ملموسة على سبيل التوصل الى حظر فعال لجميع تجارب الأسلحة النووية •
الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وأود الآن أن أقدم اعتذارى لممثل بلغاريا الموقر ، سعادة السفير فوتوف ، الذى لم أعطه الكلمة حسب ترتيبه فسي سجل المتكلمين وأطلب منه المعذرة •

السيد فوتوف (بلغاريا) : سيادة الرئيس، أعتقد أنه لا داعي للاعتذار، نظرا لأننا اليوم نناقش المسألة ذات الأولوية العليا في عمل اللجنة ، وأنا أنصت باهتمام كبير الى جميع البيانات التي تلقى • غير أنني لا أعتزم في هذه المرحلة مناقشة هذا الموضوع • وقد تناولت في بياني بتاريخ ١٢ شباط / فبراير مشكلة حظر التجارب النووية ، وأحتفظ بحق وفدى بلادى في العودة الى مناقشة هذه المسألة • وأود اليوم أن أقدم الوثيقة التي جرى تعميمها هذا الصباح في اللجنة ، وهي الوثيقة CD/153 .

بالإشارة الى البيان الذى أدليت به بتاريخ ١٢ شباط / فبراير ، أود جذب انتباه اللجنة الى هذه الوثيقة CD/153 التي قدمها الوفد البلغارى فيما يتعلق بالبنء ٣ من جدول أعمالنا وهو

" ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التنبيد باستعمالها • وليس في نيتي أن أكرر الآن مذكرته في بياني السابق عن مضمون هذه الوثيقة ، ولا مذكرته عن كيفية تصورنا لعمال الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن السلبية لهذا العام • وأود فقط في الوقت الحالي أن أعرب عن اعتقادنا بأن الفريق العامل سوف يباشر قريبا في اجراء مفاوضات فعلية بغية أن يتم في العام الأخير الذي يسبق انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح احراز تقدم ذي شأن صوب مزيد من تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وتحقيقا لهذه الغاية ، سوف يسعد الوفد البلغاري أن يتعاون من وفود أخرى مهتمة بالبحث عن نهج مشترك للاتفاق على حل ذي مغزى •

السيد غارثياروبليس (المكسيك) : ربما سيكون هذا البيان من أقصر البيانات التي أدليت بها في لجنة نزع السلاح وذلك لأسباب متعددة من أهمها أنني لا أربغ في اضاءة وقتي أوحى وقت اللجنة • والواقع أن مسألة وقف كل تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وفقا للجدول الزمني الذي وافقنا عليه ، وهي المسألة التي من المقرر أن نبحثها في اجتمع اليوم ، قد تم بحثها باستفاضة من كل جوانبها لمدة تزيد على ربع قرن • ونظرا لأن وفدي قد أتاحت له الفرصة لكي يدلي بدلوه عد بحث هذه المسألة في منابر دولية كثيرة ، بما في ذلك اللجنة الأولى للجمعية العامة ، واللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح ، ومؤتمر لجنة نزع السلاح ولجنتنا هذه ، فإني أود أن أقتصر في حديثي اليوم ببساطة على سرد البيانات التي ألقيناها في اللجنة في هذا الصدد خلال ظمي وجودها • وهذه البيانات يمكن الرجوع إليها بسهولة في المحاضر الحرفية للاجتماعات التي سأذكر الآن أرقامها فضلا عن تواريخ انعقادها :

١٩٧٩

- ١ - الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٤ كانون الثاني / يناير ،
- ٢ - الجلسة الرابعة والثلاثون المنعقدة في ٢١ حزيران / يونيو ،

١٩٨٠

- ٣ - الجلسة الحادية والستون المنعقدة في ١٩ شباط / فبراير ،
- ٤ - الجلسة التاسعة والستون المنعقدة في ١٧ آذار / مارس ،
- ٥ - الجلسة الثمانون المنعقدة في ٢٢ نيسان / ابريل ،
- ٦ - الجلسة الحادية والثمانون المنعقدة في ٢٤ نيسان / ابريل ،
- ٧ - الجلسة السابعة والثمانون المنعقدة في ٢٦ حزيران / يونيو ،
- ٨ - الجلسة الرابعة والتسعون المنعقدة في ٢٤ تموز / يوليه ،
- ٩ - الجلسة السابعة والتسعون المنعقدة في ٥ آب / أغسطس ،

١٩٨١

- ١٠ - الجلسة الأولى بعد المائة المنعقدة في ٣ شباط / فبراير ، وستجدون في هذه البيانات العشرة الأسباب الكاملة التي لاشك أنها دفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها رقم 35/145 الصادر في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الى حث جميع الدول الأعضاء بلجنة نزع السلاح على " تأييد انشاء اللجنة ، عد بدء دورتها المنعقدة في ١٩٨١ ، لفريق عامل مخصص يبدأ التفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة لحظر كل تجارب الأسلحة النووية " •

ويجرؤ وفد ي إذ يأمل أن تهتم أخيراً جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة بهذا النداء الآن ، على نحو النداء الذي شنته مجموعة الـ ٢١ وأيدته مجموعة الدول الاشتراكية ومختلف أعضاء مجموعة الدول الغربية وغيرها .

السيد تايلاردات (فنزويلا) : السيد الرئيس ، يتألف بياني هذا الصباح من جزأين مختلفين : الأول بيان سألقيه باسم أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، ثم بيان سألقيه كممثل لفنزويلا .

باعتباري منسقا لمجموعة الـ ٢١ ، أود أن أكرر اليوم في تأكيد قاطع الاقتناع القوي لكل أعضاء تلك المجموعة بضرورة أن تشرح اللجنة دون تأخير في انشاء الفريقين العاملين المخصصين ليتناولوا البندين الأول والثاني من جدول أعمال اللجنة وعنوانيهما على التوالي : " حظر التجارب النووية " و " وقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي " . هذا هو البيان الذي أرغب في الادلاء به باسم أعضاء مجموعة الـ ٢١ .

وأبدأ الآن في ادلاء بيان باسم فنزويلا . فالיום ، حين تبدأ اللجنة في بحث البند المتعلق بحظر التجارب النووية وتزعم دراسة مقترحات اضافية تتعلق بالأفرقة العاملة ، يتعين علي أن أعرب عن قلقي وفدي ولفاذ صبره ازاء حقيقة أنه لم يمكن بعد اتخاذ قرارات بشأن تشكيل الأفرقة العاملة وفقا للبندين الأول والثاني من جدول الأعمال .

ولقد كان وفد ي يأمل ، وفقا للقرار الذي اعتمده الجلسة العامة رقم ١٠٥ المنعقدة في ١٢ شباط / فبراير ، أن تشرح اللجنة في أسرع وقت ممكن في البحث العاجل ، على حد قول القرار لمقترحات تشكيل تلك الأفرقة العاملة ، وأن يتيح هذا البحث لجميع الدول الأعضاء في اللجنة الفرصة لاطهار الارادة السياسية الضرورية للشرح في تشكيل هذه الأفرقة الضرورية للغاية من أجل البحث الموضوعي لهذين البندين اللذين يتسمان بأكبر قدر من الاحاح والأولوية في جدول أعمالنا .

لقد استمع وفد ي بأسف عميق الى البيان القاطع الذي ألقاه صباح اليوم ممثل احدي الدول الحائزة للأسلحة النووية التي شاركت في المفاوضات الثارثية بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية ، حيث قال فيه ان بلاده لا تحبذ انشاء فريق عامل مخصص لموضوع حظر التجارب النووية . ولا أستطيع الا التسليم بأن هذا البيان يمثل خيبة أمل عميقة لوفدي .

فلقد دعا وفد ي باستمرار ، مع وفود البلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ ، الى تشكيل أفرقة عاملة بصدد البندين الأول والثاني من جدول أعمال اللجنة . ويشعر وفد ي بأنه قد يكون من المفيد في هذا الوقت أن يسترجع بايجاز مختلف البيانات التي أصدرتها مجموعة الـ ٢١ حول هذا الموضوع ، وهي بيانات قدم وفد ي ، كعضو في تلك المجموعة ، تأييده الكامل لها .

أولا ، في الوثيقة CD/64 الصادرة في ٢٧ شباط / فبراير ١٩٨٠ ، أعربت مجموعة الـ ٢١ عن اقتناعها بأن الأفرقة العاملة تمثل أفضل آلية متاحة لاجراء مفاوضات ملموسة في إطار لجنة نزع السلاح . ورغم أن اللجنة أنشأت أربعة أفرقة عاملة مخصصة لأربعة بنود من جدول الأعمال ، ورغم الالاحاحات المتكررة لا من جانب مجموعة الـ ٢١ فقط بل ومن قطاعات أخرى أيضا باللجنة ، فانكم تعرفون أنه لم يمكن حتى الآن تحقيق اجماخ لانشاء آلية مماثلة بصدد البندين الآخرين اللذين لهما الأولوية في جدول أعمال اللجنة . وأود أيضا أن أذكر بالبيان الوارد في الوثيقة CD/72 الصادرة في ٤ آذار / مارس ١٩٨٠ والذي حثت فيه مجموعة الـ ٢١ على انشاء فريق عامل للتفاوض

بشأن معاهدة للحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية • وبعد ذلك ، وفي الوثيقة CD/134 الصادرة في ٦ آب / أغسطس ١٩٨٠ والتي أوردت فيها مجموعة ال ٢١ تقييمها لعمل دورة اللجنة عام ١٩٨٠ ، عبرت المجموعة عن أسفها لعدم إمكان الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف حول ذلك الموضوع في إطار لجنة نزع السلاح ، وأعربت عن الأمل في تشكيل فريق عامل في افتتاح دورة الرئيس الجارية هذه من أجل إجراء مفاوضات موضوعية دون تأخير بشأن الوقف الكامل لتجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات •

وفضلا عن ذلك ، وفي الوثيقة CD/116 الصادرة في ٩ تموز / يولييه ١٩٨٠ — وأنا أشير هنا إلى المقترحات الواردة في تلك الوثيقة بشأن انشاء فريق عامل لبحث المادة الثابتة من جدول الأعمال — اقترحت مجموعة ال ٢١ ضرورة أن تتشعب لجنة نزع السلاح فريقا عاملا مخصصا لبدء المفاوضات بغية الوصول إلى اتفاق بشأن مختلف القضايا التي تسهم في احراز تقدم نحو تحقيق تدابير نزع السلاح الواردة في البيان الختامي للدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وبالمثل ، وفي الوثيقة CD/134 التي أشرت إليها بالفعل والمتضمنة تقييم لدورة اللجنة عام ١٩٨٠ ، أكدت مجموعة ال ٢١ الحاجة الملحة إلى الشروع في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وبشأن تدابير وقف سباق الأسلحة النووية وقلب اتجاهه ، وذكرت باقتراحها الذي أوردته من قبل لانشاء فريق عامل لذلك الغرض •

ولقد أردت أن أذكر بهذه الحقائق الايضاحية في هذه المرحلة لأن الوثيقة التي وزعتها الرئيس والمتضمنة برنامج العمل نصت على عقد اجتماع غير رسمي للجنة بعد انتهاء هذا الاجتماع — وأتصور أن يكون في المستقبل القريب جدا — لبحث مسألة انشاء أفرقة عاملة جديدة أو بحث المقترحات التي قدمت لانشاء أفرقة عاملة جديدة • ولقد أردت وأنا أضح هذه الحقيقة في الاعتبار أن أستعرض خلفية هذا الأمر وأكرر موقف وفدي •

السيد فالد يفيسو (بيرو) : سيدى الرئيس، أنوى أن يكون حديثي بالـ
الاجاز • في البيانات التي استمعنا إليها خلال المناقشة العامة ، أعلنت جميع الوفود من المجموعات كافة أنه لكي يكون عملنا أكثر فاعلية ، فإنه يجب أن نكون عمليين ومرنين وأن ننتهج نهج رجال الأعمال ، أى نعمل " بطريقة عملية " كما يقال • وأعتقد أننا جميعنا حتى الآن قد نهجننا هذا النهج ، وخاصة بلدان مجموعة ال ٢١ • ومن ذلك ، فالمرونة التي أظهرناها ينبغي عدم الخلط بينها وبين سهولة الانقياد • وفي هذا الصدد يؤمن وفدي بأن البلدان التي لا تمتلك أسلحة نووية ينبغي عليها أن تعمل كقضاة دائمين يحكمون على سلوك الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وأنها ملزمة بالاصرار على تنفيذ التعهدات بشأن تحقيق نزع السلاح التام والكامل وضمن تنفيذ التكليف الممنوح للجنة نزع السلاح ، باعتبارها الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، لتنشيط انجاز نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة • لذلك نؤمن بضرورة انشاء أفرقة عاملة سريعا بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية وبشأن نزع السلاح النووي • ولهذا الغرض ، نحث الممثلين الموقرين للدول الحائزة للأسلحة النووية على ابلاغ سلطات بلدانهم بالقلق الذى عبرت عنه مجموعة ال ٢١ من خلال رئيسها حتى يمكن لحكوماتهم ، وهي تضح في الاعتبار هذا التعبير عن القلق ، أن تعطيتهم التعليمات التي يحتاجونها لانشاء الأفرقة العاملة المعنية •

ونحن نوجه هذا النداء لأننا على ثقة بأن انشاء هذه الأفرقة العاملة سيلبي ، على الأقل جزئيا ، التوقعات التي ساعدت لجنة نزع السلاح والجمعية العامة على تعزيزها لدى الرأى العام

العالمي من خلال عقد دورات خاصة مكرسة لنزع السلاح وتسمية العقود بهذا الاسم في سبيل نفس الغاية • ونحن نؤمن بأن الفشل في تحقيق ذلك سوف يزيد من التشكك الذي ينظر به العالم بوجه عام الى عمل لجنة نزع السلاح والجمعية العامة في هذا الأمر •

الرئيس : أود للحظة أن آخذ الكلمة باعتباري ممثلاً لفرنسا • ان الوفد الفرنسي يرغب في الاعراب عن أسفه ازاء ملاحظات معينة أدلى بها ممثل ايران الموقر خلال هذا الاجتماع ، ومن الواضح أنه لا يمكنه قبولها • لقد أثار ممثل ايران الموقر تساؤلات عن موقف الحكومة الفرنسية في أمور تقع في اطار سيادتها وحدها • ويحتفظ الوفد الفرنسي بحقه في العودة الى هذه النقطة اذا رأت سلطاته الوطنية ضرورة ذلك •

وأود الآن أن أنتقل الى الأمر الذي بحثناه في اجتماع غير رسمي منذ برهة قصيرة ، ألا وهو الطلب الذي تقدمت به حكومة سويسرا بشأن اشتراكها في مناقشات اللجنة • أن ورقة العمل رقم ٢٩ التي وزعت عليكم تحتوي على مشروع قرار يتعلق بهذا الطلب • وأوجه اهتمامكم الى حقيقة أنه سيتم فيما بعد بحث اشتراك الدول غير الأعضاء باللجنة في الأفرقة العاملة • ان مشروع القرار الوارد في ورقة العمل رقم ٢٩ يجب ، وفقاً لعرفنا ، أن يتلوه الرئيس قبل اقراره • وتقول ورقة العمل مايلي :

" استجابة لطلب سويسرا (CD/154) ، ووفقاً للمواد ٢٣ الى ٣٥ من نظام اللجنة الداخلي ، تقرر اللجنة دعوة ممثل سويسرا الى المشاركة خلال ١٩٨١ في المناقشات بشأن البنود المتعلقة بالترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها ، في الجلسات العامة وغير الرسمية للجنة " •

" وسيتم فيما بعد ابلاغ القرار بشأن المشاركة في اجتماعات الفريقين العاملين المخصصين اللذين يعالجان هذه البنود " •

وفي حالة عدم وجود اعتراضات أو ملاحظات سوف أعتبر أن هناك اتفاقاً في الآراء فسي اللجنة بشأن هذا القرار •

وقد تقرر ذلك :

الرئيس : لقد خططنا لعقد اجتماع غير رسمي اليوم لبحث المقترحات المقدمة لانشاء أفرقة عمل مخصصة أخرى للبيند بين الأول والثاني من جدول أعمال اللجنة ، وكذلك لبحث الحاجة المحتملة الى انشاء هيئات فرعية أخرى • وقد أصبح الوقت متأخراً الآن للمشروع في مناقشة هذا الأمر • لذلك تقترح الرئاسة - وسوف تجدون هذا الاقتراح في الوثيقة غير الرسمية الموزعة عليكم اليوم - أن تعقد اللجنة اجتماع غير رسمي لبحث هذا الأمر يوم الاثنين القادم في الساعة ٣/٣٠ بعد الظهر • ان الجدول الزمني الموزع ، والذي أشير اليه هو بالطبع لمجرد الاسترشاد ويمكننا أن نعدله وفقاً للتقدم الذي نحرضه في عملنا • وأود أن أعرف ان كانت اللجنة توافق على اقتراحي بعقد اجتماع غير رسمي لتبادل الآراء بشأن مقترحات معينة نعرفها ، وبحث تلك المقترحات • الأمر الذي لم نشرح فيه بعد •

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : وهكذا تعقد الجلسة العامة التالية للجنة يوم الثلاثاء ٢٤ شباط / فبراير
في الساعة ١٠/٣٠ صباحاً .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠ بعد الظهر

محضر نهائي للجلسة التاسعة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء ٢٤ شباط / فبراير ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ف. دى لاغورس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ف . أ . بيرفيليف	
السيد ل . س . موشكوف	
السيد ف . م . غانجا	
السيد أ . ج . دوليان	
السيد س . ن . ريوكين	
السيد ف . يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . جيمينز د افيللا	<u>الأرجنتين</u>
الانسة ن . فريرى بيناباد	
السيد ر . أ . ووكر	<u>استراليا</u>
السيد ر . ستيل	
السيد ت . فندليه	
السيد غ . بفايفر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد و . رور	
السيد ا . سوبرارتو	<u>اندونيسيا</u>
السيد هاريمتارام	
السيد ف . قاسم	
السيد كاريونو	
السيد د . أميرى	<u>ايران</u>
السيد ف . كارديرو دى مونتييزيمولو	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابراس	
السيد ا . دى بيوغاني	
السيد ت . أطف	<u>باكستان</u>
السيد س . أ . دى سوزا اى سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دى كيروز د وارته	
السيد أ . أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج . م . نوارفالييس	
السيد اى . سوتيروف	<u>بلغاريا</u>

السيد سا هلانغ	<u>يورما</u>
السيد ني وين	
السيد تهانغ هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ج • سياووفيتش	
السيد ت • ستروجواس	
	<u>بيرو</u>
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب • لوكيش	
السيد أ • سيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد م • معاضي	<u>الجزائر</u>
السيد م • جاب الله	
السيد غ • هرر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كاولفوس	
السيد ب • بونتغ	
السيد م • ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد لونغو ب • نداغا	<u>زائير</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد س • سترومبيك	
السيد ج • لوندن	
السيد غ • ايكولم	
السيد يوي وان	<u>الصين</u>
السيد ليانغ يوفان	
السيد بان هوشانغ	
السيد سا بنوانغ	
السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي بوس	
السيد م • كوتور	

السيد أ . ر . تايلاردات السيد أو . أ . أغويلار	<u>فنزويلا</u>
السيد غ . سكينر	<u>كندا</u>
السيدة ف . بورود وسكي ياكيفيتش	<u>كوبا</u>
السيد س . شيتيمي السيد ف . مونيو	<u>كينيا</u>
السيد ع . الريدي السيد اى . أ . حسن السيد م . ن . فهمي الانسة ن . بسيم	<u>مصر</u>
السيد م . شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ . غارثيا روليس السيد م . أ . كاثيريس	<u>المكسيك</u>
السيد د . م . سامرهين السيدة ج . أ . لينك	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د . اردمبيلخ	<u>منغوليا</u>
السيد أو . أدينيحي السيد ي . أو . أكينسانيا السيدات . أغويي - ايرونزي	<u>نيجيريا</u>
السيد أ . ب . فينكاتسواران السيد س . ساران	<u>الهند</u>
السيد اى . كوميفش السيد س . غيورفي	<u>هنغاريا</u>
السيد ر . ه . فاين السيد ه . فاغناكرز	<u>هولندا</u>
السيد س . س . فلورى السيدة ك . كريتنبرغر السيد ج . أ . ميسكل السيد ه . ويلسون السيد ف . ديزيموني السيد ل . فليشر	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>

السيد ي • اوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ر • ايش
السيد ك • شيمادا
السيد م • فرونتش
السيد ب • برانكوفيتش

السيد ر • جايبال
السيد ن • بيرازاتيفي

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام
نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة الموسعة التاسعة بعد المائة للجنة نزع السلاح . وطبقا لبرنامج عملنا حسبما يرد في الوثيقة CD/144 ، تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٢ من جدول أعمالنا وهو : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

السيد أوكاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد قبل الكثير في هذه القاعة وفي غيرها عن الحاجة العاجلة لتحقيق حظر شامل للتجارب الى حد أنه لم يعد هناك في الواقع ما يقال الا النزر اليسير . بيد أن وفدي يرى أنه لا ينبغي أن يبقى صامتا بشأن هذا الموضوع المحدد . وأعلم أنه كان ينبغي لي بموجب برنامج العمل أن أتكلم في الاسبوع الماضي ، ولكنني استسمحكم في القاء بياني اليوم .

وبادئ ذي بدء ، يرغب وفدي في أن يعرب عن أمل حكومة اليابان بأن تستأنف في القريب العاجل المفاوضات الثلاثية بشأن حظر تجارب شامل . ونحن نقدر عظيم التقدير الاضطراب في الصيف الماضي بتقديم التقرير المرحلي التفصيلي بشأن هذه المفاوضات ، ونرى أن بوسعنا فهم الطابع الصعب والدقيق الذي تتسم به المشاكل التي يتعين الوصول الى حلول لها . ونحن ندرك تماما أيضا أن أحد أطراف التفاوض الثلاثي مازال يقوم باستعراض سياسته في كامل ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ولما كنا غير مشتركين في هذه المفاوضات الثلاثية ، فإنه ليس بوسعنا أن نحدد الخطى أو أن نقترح المواعيد للمفاوضات . ولكن بصفتي ممثل دولة غير حائزة للأسلحة النووية تولي أعلى أولوية الى الوصول الى حظر تجارب شامل ، فاني أرجو مخلصا ، وأنا على يقين من أنه يحق لي الرجاء ، أن تتمكن الحكومات الثلاث من الاتفاق على استئناف مفاوضاتها في موعد قريب .

ولقد قمت ، في البيان الذي ألقيته في اللجنة في العاشر من شباط / فبراير ، بالحث على ان تتناول لجنة نزع السلاح مسألة الحظر الشامل للتجارب في دورتها الحالية بوصفها البند الأعلى أولوية في جدول الأعمال . وأشارت الى انه يمكن بحث امكانية انشاء فريق عامل لتناول المسألة ، اذا أمكن الوصول الى توافق في الآراء بشأن هذه النقطة . وتم تقديم مقترحات بشأن نوع العمل الذي يمكن أن يضطلع به الفريق العامل على نحو مفيد . واسمحوا لي أن أكرر جملة وردت في بياني في ذلك اليوم ، ونصها كما يلي : " غني عن البيان أنه ينبغي الاضطلاع بالأعمال التي يتعين القيام بها في هذه اللجنة بشأن حظر التجارب الشامل على النحو والقدر اللذين يجعلان منها أعمالا مكملة للمفاوضات الثلاثية الجارية وليست أعمالا تمس بهذه المفاوضات " . وبهم وفدي الى حد كبير أن يستمع الى آراء أطراف التفاوض الثلاثي أنفسهم بشأن القضايا التي يرون هم أن من المفيد تناولها في اللجنة أو في هيئة فرعية مثل فريق عامل . ويسعدنا ، بصفة خاصة ، أن نستمع الى آراء الطرف الذي بيّن تأييده لانشاء الفريق العامل . وستكون الولاية ، على أية حال ، ذات أهمية كبيرة وينبغي أن نأخذ في الحسبان آراء أطراف التفاوض الثلاثي . وان وفدي على استعداد لتقديم آرائه الخاصة بشأن الصياغة . ولدينا بالفعل أربع سوابق . وهي ولايات الأفرقة العاملة الأربعة الموجودة ومن المحتمل أن تفيدنا صيغة ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيماوية عندما نحاول وضع نص يمكن أن يكون مقبولا لدى اللجنة بصفة عامة . وبأمل وفدي ، في حالة الوصول الى توافق في الآراء بشأن انشاء فريق عامل ، أن تشترك الدولتان الأخريان الحائزتان للأسلحة النووية الصين وفرنسا ، اللتان لا تشاركان في المفاوضات الثلاثية ، في مثل هذا التوافق في الآراء وأن تساهما في نفس الوقت في أعمال الفريق العامل .

ومن الآثار المفيدة للمناقشات بشأن حظر تجارب شامل الجارية في إطار فريق عامل أنبنا ستعطي الأعضاء السبعة والثلاثين الآخرين في هذه اللجنة الذين لا يشاركون في المحادثات الثلاثية شعورا بالاشتراك ، وان كان محدودا ، في الجمود الرامية الى تحقيق شيء يمثل برغم كل شيء مصلحة حيوية لنا جميعا . ويجب أن تؤدي المفاوضات في النهاية الى معاهدة متفاوض بشأنها متفاوضا متعدد الأطراف ، معاهدة متعددة الأطراف بمعنى الكلمة .

وقد حث سفيرا نيجيريا والهند الموقرين الى جانب غيرهما من السفراء ، وفود البلدان الثلاثة المشتركة في المفاوضات الثلاثية على الرد على ما طلب عدد من الوفود ، في نهاية الدورة في العام الماضي ، استنادا من منها من المسائل التي تتعلق بالتقرير الثلاثي الوارد في الوثيقة CD/130 . وأنا أشارك في هذا الطلب وأرجو أن ييسر استئناف المحادثات الثلاثية في وقت مبكر استجابتها لهذا الطلب . ولقد أثار وفدى عدد من النقاط في البيان الذى ألقته في اللجنة في ٧ آب / أغسطس ، كان من بينها قلق وفدى من أن تنفيذ التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية لن يتم لبعض الوقت حتى بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ . وأشير هذا القلق مرة أخرى منذ بضعة أيام عندما سمعت سفير جمهورية ألمانيا الديمقراطية الموقر يقول انه " غني عن البيان أنه لا يمكن وضع نظام عالمي لتدابير تعاون دولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية الا بعد الوصول الى حظر تجارب شامل " . وما انفك وفدى يرى انه ينبغي وضع الترتيبات التفصيلية للتبادل الدولي قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ . ونرى أيضا انه ينبغي أن يتم تنفيذ ممارسة تجريبية عالمية لنظام التبادل قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ كيما يمكننا أن نتأكد من انه سينفذ بصورة فعالة وانه سيتم تشغيله فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ . ونرى أن من الصعب فهم الأسباب التي من أجلها يعانح طرف في التفاوض الثلاثي أعرب عن تأييده لانشاء الفريق العامل لحظر التجارب الشامل في الاشتراك في ممارسة تجريبية عالمية كهذه وأنه لم يجد أن من الممكن أن يشترك حتى في التبادل التجريبي الأخير الذى تم الاضطلاع به على أساس اقليمي في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي . وأؤكد من جديد أن وفدى يأمل أن تتمكن جميع البلدان الممثلة في فريق الخبراء العلميين المخصص من أن تشترك في المستقبل في حالات التبادل التجريبي وأيضا في ممارسة تجريبية عالمية النطاق من شأنها أن تساهم الى حد كبير في تنفيذ نظام التبادل بصورة ميسرة وفورية حين نفاذ المعاهدة .

وختاما ، فانا مكلف بأن أؤكد من جديد اهتمام حكومتى بأن تعتمد جميع الدول الساس الامتاع بصورة طوعية عن كافة تفجيرات التجارب النووية بما في ذلك كافة التفجيرات النووية للأغراض السلمية خلال الفترة التي تسبق عقد معاهدة لحظر التجارب الشامل .

واسمحوا لي أن أختتم هذه الملاحظات الموجزة بأن أقول بأن الحظر الشامل للتجارب النووية ليس غاية في ذاته . وقد تأخر طويلا الى أن غدا تحقيقه في الواقع أمرا ذا أهمية خاصة ولكن ينبغي أن ينظر اليه من منظوره الأوسع والأطول : انه عنصر لا غنى عنه في إطار معاهدة عدم الانتشار ، واذا أردنا أن نصون وأن نعزز نظام عدم الانتشار فانه يتحتم أن نتوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وسيمثل هذا الخطوة المحددة للموسم الأولى على الطريق الطويل الذى يقودنا الى الحدف النهائي - نزع السلاح النووى .

السيد شيتيمي (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمصدر ارتياح عميق لوفدى أن يراكم تشغلون رئاسة هذه اللجنة • انكم تقدمون لمنصبكم خبرة واسعة وملائمة جدا فتم بتطبيقها بكفاءة خلال فترة رئاستكم • وأود أيضا الاعراب عن امتناننا لصاحب السعادة السفير تاديسي تيريفي سفير اثيوبيا ، وهو جار و صديق حميم لكينيا ، لما أنجزه من عمل يشهد ببراعته أثناء مدة توليه منصب رئيس هذه اللجنة •

وأرحب ، باسم الوفد الكيني ، بوجود السفراء الاربعة من باكستان ، ورومانيا ، وزائير ومصر بيننا • ونحن واثقون من ان وجودهم في هذه اللجنة سيزيد من قوة صوت العقل والتفاهم الذي تنهار به هذه اللجنة •

سيدى الرئيس ، لقد قيل بالفعل كل ما يحتاج الأمر قوله بخصوص بدء المفاوضات فى هذه اللجنة من أجل عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ووقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى • وقد عبر لنا السفير اوكاوا ، سفير اليابان ، عن ذلك تعبيرا مناسباً عند ما قال : " لقد أعلنت اليابان مرارا وتكرارا أن المهمة التي تتسم بأكثر قدراً من الاستعجال في ميدان نزع السلاح هي تحقيق نزع السلاح النووى " • (كلمته التي ألقاها في الجلسة العامة المعقودة في ١٠ شباط / فبراير ١٩٨١) •

وأثيرت هذه النقطة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة التي طلبت ، في القرار ١٥٢/٣٥ بء الى لجنة نزع السلاح " أن تقوم ، على سبيل الأولوية ويقصد التوصل الى البدء المفاوضات في وقت مبكر بشأن جوهر المشكلة ، باجراء مشاورات تنظر فيها ، في جملة أمور ، في انشاء فريق عامل مخصص يعنى بمسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى وتكون له ولاية محددة تحديدا واضحا " • ولقد سبق أن أعطت الجمعية العامة في قرارها الصادر مؤخرًا ١٤٥/٣٥ ألك ولاية لانشاء فريق عامل مخصص داخل لجنة نزع السلاح يعنى بعقد معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية وأكدت الجمعية العامة من جديد في هذا القرار اقتناعها بأن عقد معاهدة لتحقيق حظر جميع التفجيرات التجريبية النووية الى الابد من قبل جميع الدول هو مسألة ذات أولوية عليا • ولم تتخذ هذه اللجنة أى اجراء بناء على هذه الطلبات العاجلة الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة • ان أسباب التأخير تزداد الآن وضوحا بقدر قليل ، وهي راجعة الى المخاوف والشكوك المتزايدة بين دول الحلفين العسكريين — حلف منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو • وقد وضع سفير مقرر من أحد الحلفين اصبعه على المشكلة ، عندما قال ، مستشهدا بما قاله وزير خارجيته : " ولا نحن نؤيد التفاوض على اتفاقات تعطي لاحد الجانبين ميزة على الجانب الآخر أو تفضي ، عن ضربق عدم وجود التحقق ، الى الشك وعدم اليقين " • وهكذا ، وبسبب عدم معرفة ما يريد أن يفعله الطرف الآخر ، فان أفضل سياسة تبدو ، على الأقل من وجهة نظر أحد الطرفين ، متمثلة في زيادة أسلحته من جميع الانواع حتى يتفوق على الجانب الآخر (وهذا بالطبع أمر غير ممكن ، وليس من الممكن أيضا التوصل الى حالة تعادل أو توازن) — ان الوضع الذي وصل اليه الجانبان ، والذي يتمثل في طاقة الفتك المفترضة مضاعفة الاف المرات ، لا تضح أيضا من الجانبين في موقف منطقي يمكن الدفاع عنه • ولهذا السبب بعينه ينبغي لنا أن نبدأ العمل ، وأن نناقش طريقة انشاء تجارب وضع الأسلحة النووية ، حتى لو استغرق الأمر عشر سنوات • ان هذه المناقشات التي نشترك فيها جميعا في هذه اللجنة ستساعد على تركيز انتباه العالم أجمع على

ورطة البشرية التي وقعت أسيرة مخاوفنا وشكوكها من جيرانها ، أسيرة الاعتقاد الخاطيء بأن الأسلحة تمثل الرادع الواقعي الوحيد لأعداء المستقبل . وفي ١٩٧٥ أكد أحد باعة السلاح ، وهو السير ريموند سميت ، هذا الموقف الخاطيء في مقابلة أجرتها له الاذاعة البريطانية (بي بي سي) عندما قال : " اننا نعتزف بالاسلحة ليست بوصفها وسيلة لبدء الحرب ولكن كوسيلة لوقف الحرب " . ولا يمكن تجنب السؤال الذي طرحه صاحب السعادة السفير اد ينيجي سفير نيجيريا ، فقد طرح السؤال التالي : " الى أى مدى يتطلب الأمر زيادة القدرة المدمرة في كل من جانبي الحد النووي الفاصل حتى تعتبر كافية للردع ؟ " ورد على هذا السؤال الامين العام للكونولت : " ومع ذلك فالحقيقة هي ان حتى أكثر أسلحة الردع تطورا والتي علل البعض وجودها بأن المقصود ببدأ الردع هي في طريقها لان تصبح ، عن طريق مراحل تطورها ، عناصر مسببة لعدم الاستقرار وتجعل من الابادة النووية الكاملة ، أمرا أكثر احتمالا وليس أمرا أقل احتمالا . والحقيقة هي ان سباق التسلح النووي فقد أساسه المنطقي وأصبح تهديدا رهيبا " . وقد مت أيضا السيدة اينغا ثورسون ، وزيرة الدولة في السويد ، وهي كالمعتاد واضحة وجلية ، اجابة على هذا السؤال : " ينبغي اثبات ان اسطورة الأسلحة النووية ، أو الفكرة القائلة بأن السلاح النووي يزيد بأى شكل من الامن القومي لأى دولة هي اسطورة زائفة ، وانها ، كما وصفتها من قبل ، أكبر مخالطة في عصرنا ، وهي بعيدة كل البعد عن تعزيز أمن أى دولة ، ومن المؤكد أنها تقلل من هذا الأمن بالنسبة للجميع " . ان السيدة ثورسون على حق وينبغي لنا تأييد موقفها ، وقد أصبحت فعلا ضمير هذه اللجنة ونريد لها ان تعرف انها ليست وحدها فيما تقوم به من حملات لتحقيق وجود عالم أكثر امانا وسلامة .

اننا لا ننسى ان هناك ظلما في العالم . اننا نطلب تقييما رصينا وليس حلعا في مواجهة سباق التسلح . ان النظام الاقتصادي الكولي الراهن لا يعمل لمصلحة جميع الدول . ولقد نقيت النداءات المتكررة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد آذانا صماء . ان الذين استمدوا مزايا اقتصادية من الماضي يريدون الاحتفاظ بها بأى ثمن . واننا لا ننسى الحالة التي أبرزت في بيان القاه السفير سامرهيس عندما قال : " لا يجهل أحد منا ما للغزو السوفياتي لافغانستان من آثار على الثقة الدولية وآثار ذلك على عنية تحديد الأسلحة . وما زال هذا الغزو يلقي بظله على أعمال هذه اللجنة " . وسلم السفير سامرهيس بأن هذا الغزو ليس الظل الوحيد ، وقد عني بصورة غير مباشرة أيضا ان هذا الظل مازال يكدر جو المفاوضات الثنائية ومفاوضات محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ولذلك لا يتوقع من المفاوضات الثلاثية الا القليل جدا . وهذا أدهس للمجتمع العالمي أن يستمر في المطالبة بالتعجيل ببدء المفاوضات داخل هذه اللجنة .

ان الظل الآخر الذى يهدد السلم والاستقرار العالميين هو ظل يلقيه النظام العنصرى في جنوب افريقيا . ولن ندع أى شخص ينسى ان جنوب افريقيا قد أصبحت القوة العسكرية والأقتصادية التي هي عليها الان بسبب الدعم الذى ما تزال تتلقاه من دول غربية معينة . وهي الآن ترسل قواتها الى أنغولا وزامبيا وموزامبيق لتقوم بالقتل والتخريب على هواها ، أما في داخل حدودها فبناك أعنف دولة بوليسية عنصرية جعلت حياة أغلبية السود تعيسة وقصيرة . ان الفكرة القائلة بأن لطريق رأس الرجاء الصالح قبعة استراتيجية لنظم الدفاع النارية وأنه ينبغي حمايته هي خرافة ، لا يوجد شيء يسمى بطريق رأس الرجاء الصالح ، ولا يوجد الا بحر واسع يقع بين جنوب افريقيا والمنتقة المتجمدة الجنوبية ، وتسمية ذلك طريقا بحريا يماثل تسمية المحيط الاطلنطي طريقا بحريا . اننا نطلب الى أصدقاء جنوب افريقيا أن يعرفوا أن زمن الرياء يقترب من نهايته . ان

جنوب افريقيا هي السبب الرئيسي في التنافس بين الدول العظمى في افريقيا ، ومن المحتمل أن تصبح سبب الانتشار النووي في هذه القارة اذا تأكد حيازة جنوب افريقيا لاسلحة نووية . وان قراءة تقرير الأمين العام الذى أعد مؤخرا عن هذا الموضوع تبت القلق في النفوس .

وهناك مشكلة من أكثر مشاكل سباق الأسلحة الجامح اثاره للقلق ، وهي بالطبع الآثار الاقتصادية والاجتماعية . وقد أجرت الأمم المتحدة دراسة في عام ١٩٧٨ بحثت فيها العلاقة بين المشاكل العسكرية والمشاكل الاقتصادية الحالية للتضخم والركود والنمو البطيء ، واعتبرت هذه الدراسة الانفاق العسكرى المرتفع عاملا يسهم في استنزاف الموارد الطبيعية . ان التضخم ناتج ثانوى للتسليح الذى يزيد من حمى الاقتصاد . وقال السيد س . س . رامبهال ، الأمين العام للكونفولت فى بيان ألقاه أمام المنظمات غير الحكومية المجتمعة فى الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ : " ان البطالة فى البلدان الصناعية فى ١٩٨٠ تبلغ ضعف ما كانت عليه فى نهاية الستينات مع وجود ٢٠ مليون عاطل وفقا لرقام منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى أما الرقم المقدم من منظمة العمل الدولية فهو أربعمائة وخمسون مليون عاطل فى النسبة للبلدان النامية باستثناء الصين . . . وسباق التسليح لا يوفر مزيدا من فرص العمل ، بل يمنح توفير مزيد من فرص العمل " . وقد عبر رئيس سابق بارز للولايات المتحدة هو دوايت د . ايزنهاور ، وهو رجل عسكرى ، تعبيرا جيدا عن ذلك : " ان كل بندقية تصنع ، وكل بارجة حربية تنزل الى الماء ، وكل صاروخ يطلق يعنى فى معناه النهائى سرقة من الجائعين الذين لا يجدون الطعام ، ومن الذين يعانون من البرد ولا يجدون الكساء " .

اننا نطلب شيئا واحدا : أن نبدأ مفاوضات هادفة داخل أى مجموعات نشكلها داخل هذه اللجنة للبحث عن طرق ووسائل انهاء هذا الاندفاع الجنونى الى هاوية الدمار التى تتضح تماما فى سباق التسليح النووى السريع ، ان استخدام مخزونات ضخمة من مختلف أنواع الأسلحة يزيد ، ولا يقلل ، من اعداد الأمن بالنسبة لنا ولن يكون أبدا قوة رادعة دائمة وموثوقا بها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل كينيا الموقر على بيانه وكلماته الرقيقة التى وجهها الى الرئاسة .

السيد فاين (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لن أخفي عنكم أن كلمتي اليوم ، قبل أن يصل الشهر الى نهايته ، لا تتفصل عن رغبتى فى أن أوجه اليكم بعض الكلمات ، فيما أنتم ما تزالون قائمين بمهمتكم الرفيعة فى رئاسة هذه اللجنة .

منذ بضعة أيام أشار أحد زملائنا بحق الى أن رئاستكم هي مصداق على الترحيب البالغ باشتراك فرنسا فى عمل هذه اللجنة اثر القرار الذى تم اتخاذه خلال الدورة الاستثنائية . وانى اذ أتحدث مدفوعا بتلك الروح نفسها ، واذ أربط بين رئاستكم واشتراك بلدكم فرنسا فى هذه الهيئة التفاوضية فاني أدرك تماما أن على أن أختار كلماتي بدقة ، ذلك أن فرنسا تعتنق وجهة نظر خاصة بها لا وجهات نظر متشعبة عن أصول هذه الهيئة : كيف ظهرت للوجود ، هل هي نتيجة لما حدث فى الماضى أم لا ؟ ان هذه المسألة كما تعلمون ، يشار اليها أحيانا على أنها " المسألة اللاهوتية " .

واننى شخصا ، عندما أتأمل وجهات النظر الفرنسية عن أصول هذه اللجنة ، أتذكر الخبرات الارشودكسية عن الحمل بلا دنس . وان ارتقاكم سدة الرئاسة ، بهذا المعنى ، يكتسب

بالفعل مخزى خاصا • وبهذا المعنى نفسه فأنى أحبيكم كقائد حكيم ، وان رئاستكم للجنة في هذا النهر شباط / فبراير ، الذى لا يحتوى للأسف الا على ٢٨ يوما فقط ، هي من حسن طالع عمل اللجنة في هذه السنة •

اسمحوا لي الآن أن أهبط الى العمل الأكثر دنيوية ألا وهو جدول العمل اليومي وأقول كلمة أو كلمتين باسم حكومتي حول الحظر الشامل للتجارب والأسلحة الكيميائية • ولكن علي أولا أن أرحب بيننا بزملائنا الجدد في السعي الى نزع السلاح السفراء البارزين من باكستان ، ورومانيا ، وزائير ، ومصر •

أود اليوم أن أسجل رسميا ، مرة أخرى ، رغبة حكومتي الملحة في التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب بأسرع ما يمكن - في المستقبل القريب • لقد عبر ممثلو هولندا في أكثر من مناسبة ، هنا في جنيف وفي أماكن أخرى ، عن خيبة أمل حكومة هولندا لعدم التوصل الى هذه المعاهدة • ويبدو اليوم أن التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب أبعد من أى وقت مضى ، رغم أن المشاكل التقنية الأساسية قد نضجت ، على ما يبدو ، لكي تأخذ طريقها الى الحل • ونحن نأسف لذلك قدر ما نأسف لأن لجنة نزع السلاح ظلت واقعيا سلبية بالنسبة لهذه التذنية الهامة •

اننا ، بينما نركز على أهمية المفاوضات الثلاثية ، نعتقد في الوقت نفسه أنه من الضروري بالقدر نفسه للجنة نزع السلاح أن تترجم ذلك الاتفاق الثلاثي الى معاهدة متعددة الأطراف للحظر الشامل للتجارب • وان البارامترات الحقيقية المتعددة الأطراف هي وحدها يمكن أن تجعل من معاهدة للحظر الشامل للتجارب معاهدة ذات أهمية تكفي لكي تقوم الدول الأخرى بالانضمام اليها • والا ، فان الحظر الشامل للتجارب سيفقد جزءا من قيمته كتدبير للسيطرة على الأسلحة •

وكما أن لجنة نزع السلاح عليها في رأينا أن تبني على أساس نتائج المحادثات الثلاثية الأطراف ، فاننا ندعو القوى الثلاث المتفاوضة الى أن تصل بعفواضاتها الى نتيجة سريعة وايجابية وانني عندما أذكر قوى متفاوضة ثلاث ، فعلي أن أضيف أننا نتظر من قوتي الأسلحة النووية الاخرين أن تفعل الشيء نفسه فور أن تودع معاهدة الحظر الشامل للتجارب لدى لجنة نزع السلاح •

لقد ضاع حتى الآن كثير من الوقت في مناقشات لا هدف لها • ونريد لهذه اللجنة أن تبدأ في القيام بعمل ايجابي في هذه السنة • أدرك نيل على أن اللجنة يجب أن لا تثقل سلبية تماما فقد ثبت بالمناقشات والأعمال التحضيرية التي قام بها فريق الخبراء عن الحوادث الاهتزازية ، الذى تشترك فيه بلادى أيضا •

اننا نعتقد أن أفضل طريقة للقيام بعمل ايجابي هي انشاء فريق عامل مخصص للحظر الشامل للتجارب كما طلب ذلك أعضاء آخرون كثيرون في الهيئة التفاوضية • وقد أشار وفد هولندا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي الى أننا نؤيد مثل هذه الخطوة •

وأحب أن اذكر ، كما فعل ذلك سفير نيجيريا البارز منذ بضعة أيام ، أن اشتراك أعضاء هذه اللجنة في المناقشات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب يمكن أن يكون مفيدا • وأعتقد ان ذلك قد ثبت فعلا ، والمثال على ذلك مفاوضات الاسلحة الكيميائية • ولذلك ، فنحن نعتقد أن أية مخاوف من تدخل لا مبرر له هي مخاوف لا تقوم على أساس •

ولعل التردد في قبول فريق عامل قائم أيضا على عدم التأكد من ولاية أى فريق عامل مخصص للحظر الشامل للتجارب • فإذا كان الأمر كذلك فإن هذه الصعوبة يمكن حلها على أفضل وجه بمناقشات غير رسمية حول بنود هذا التفويض • لذلك أود أن أقترح عليكم ، ياسيادة الرئيس ، وعلى الأعضاء الآخرين في اللجنة ، أن ننشئ نوعا ما من جهاز تشاور غير رسمي لاستكشاف البنود الممكنة من أجل تفويض ، يكون مقبولا للقوى الحائزة للأسلحة النووية •

ان هذا الفريق غير الرسمي للاتصال ، الذى يمكن تشكيله من بضعة ممثلين مهتمين من كل من المجموعات الثلاث ، ومعهم طبعاً ممثلو القوى الحائزة للأسلحة النووية ، يمكن أن يناقش المقترحات التي جرى تقديمها حتى الآن بالفعل حول الأفرقة العاملة المخصصة لمعالجة (بعض جوانب) حظر شامل للتجارب ، كما بوسعه أيضا أن ينسج على منوال الخبرة التي اكتسبتها الأفرقة العاملة والموجودة حاليا ، مثل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية •

ونحن نثق ، أو على الأقل نأمل ، في أن تؤدي هذه المناقشات الى الاتفاق على تحديد نطاق لصاحبة فريق عامل مخصص لحظر التجارب • وستكون هولندا مستعدة للاشتراك في هذه المناقشات غير الرسمية والمساهمة فيها بأفضل الجهود •

أود الآن أن أقول بضح كلمات عن الأسلحة الكيميائية • ولا أنوى في هذه المرحلة الدخول في صلب الموضوع ، بل سأكتفي بتقديم اقتراح ذى طابع تنظيمي •

لقد قررت هذه اللجنة فيما سبق تخمين الفترة ٢٣ آذار / مارس - ٣ نيسان / ابريل لا جراء المناقشة حول الاسلحة الكيميائية • وقد اخترنا تلك الفترة لكي نتاح لنا الاستفادة من وجود عدد هام من خبراء الأسلحة الكيميائية في جنيف ، الذين سيحضرون اجتماعا لحركة الباغواش خلال الاسبوع الذى يلي تلك الفترة •

غير أنني أحب أن أتأكد من أن جميع خبراء الأسلحة الكيميائية المهتمين بالأسلحة الكيميائية ، سواء من الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح أم من دول ليست أعضاء فيها ، سوف يتم ابلاغهم بأسرع ما يمكن عن رغبتنا في رؤيتهم يشتركون في عملنا خلال تلك الفترة • وأمل أن تقوم الأمانة ، وقد يكون ذلك بالتشاور مع رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، باتخاذ الخطوات اللازمة للتحقق من أن جميع الأطراف المعنية قد تم ابلاغها من خلال القنوات الصحيحة بالتواريخ المضبوطة وبما ننوى عمله •

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سفير هولندا الموقر على بيانه كما أشكره أيضا على الكلمات الودية التي وجهها لشخصي ولبلادى •

السيد سا هلانغ (بورما) : السيد الرئيس ، اسمعوا لي أن أنضم لمن سبقني من المتحدثين في الترحيب بكم رئيسا للجنة نزع السلاح • ولما كانت قد اتاحت لوفدى ميزة متباعدة عملكم الحقيقى والفعال في هذه اللجنة خلال العامين الماضيين ، فانه يشعر بعضيم الرضى اذ يراكم ترأسون أعمال اللجنة في بداية دورتها لعام ١٩٨١ • ونحن على يقين من أن صفات الحنكة والحكمة التي ظهرت عنكم بقدر وافر خلال الأسابيع الماضية انما تبشر بنتيجة فعالة للغاية لما بدأناه هذا العام •

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا للسفير الاثيوبي تيريفي السدي رأس اللجنة منذ آب/ أغسطس الماضي لجهود المثمرة في المراحل الختامية من عملنا في العام الماضي .
وأغتنم الفرصة أيضا لأقدم تحياتنا الحارة وأطيب أمنينا للرؤساء المحترمين لوفود مصر، وباكستان ، ورومانيا ، وزائير الذين انضموا إلينا مؤخرا في هذه اللجنة .
اننا في بداية عامنا الثالث منذ أعيد تنظيم هيكل هذه الهيئة التفاوضية وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بنزع السلاح . وما زال ما حققناه حتى الآن من عمل في اللجنة بعيدا عن الهدف المنصوص عليه في الوثيقة الختامية فيما يتعلق بالأهداف النهائية لنزع السلاح العام والشامل وأولوياته . وما توصلنا إليه من اتفاقات بشأن النظام الداخلي ، وجدول الأعمال ، وبرنامج العمل لا تعدو وأن تكون العناصر الأساسية التي يتعين على اللجنة أن تنطلق منها لبدء التفاوض . ولا يستلحق أحد منا أن ينكر أن تقدمنا كان بطيئا للغاية وأنه مهما يكن من شأن النتائج التي حققناها حتى الآن فإنها لا تلبى توقعات المجتمع العالمي .

على أن وفدي يشعر بعميق الرضا إذ يرى أننا قد استطعنا في الجزء الأخير من دورتنا الماضية أن نحرز تقدما عجزت عن تحقيقه هيئات التفاوض حول نزع السلاح السابقة ، لاسيما فيما يتعلق بإنشاء أفرقة العمل الأربعة المخصصة التي نشعر أنها أفضل للتقدم بالمفاوضات الفعالة والموضوعية . وقد تسنى للجنة ، نتيجة للمفاوضات الموضوعية في أفرقة العمل الأربعة ، أن تحدد بصفة أولية القضايا ونطاقها ، وطبيعة المفاوضات وأساليبها وشكلها ، وشتى المواقف التفاوضية . تلك هي الأسس التي تتوفر لنا الآن لاجراء مزيد من المفاوضات حول بنود الأولوية الأربعة دون أن نبدد كثيرا من وقتنا في أمور إجرائية .

وقد تحققت هذه النتائج المتواضعة في العام الماضي برغم كثرة الحديث عن تدوير المناخ الدولي . ولا يساورنا الشك في أن تحولات السياسات الدولية والأحداث العالمية لها وقع وتأثير مباشرين على أية مفاوضات متعلقة بنزع السلاح . وقد بيئت لنا أحداث العام الماضي مدى وهن وضعف الانفراج وبناء السلام الآن . وبالرغم من ذلك فقد استطاعت لجنة نزع السلاح بروح التوفيق والمصالحة احراز درجات معينة من التقدم . وفي بداية هذا العام أيضا ، فإن المناخ الدولي المطلوب لتشجيع المفاوضات العاجلة في اللجنة ليس أفضل مما كان عليه في العام الماضي بكثير . وليس ثمة شك في أن الأحداث العالمية ستؤثر على عمل اللجنة ، ولكن ينبغي ألا يسمح لها بحال بأن تعوق عمل هذه اللجنة . بل وعلى العكس من ذلك ، بينت لنا جميع هذه الأحداث أن عملنا أكثر ضرورة من أي وقت مضى وأن الاحتياجات الى اتفاقات نزع السلاح قد سارت الآن أكثر الحاحا . لقد أكدت من جديد الحاجة الملحة للتوصل الى تدابير فعالة لنزع السلاح والدور الضروري والذي لا غنى عنه للجنة نزع السلاح . ومما لا شك فيه أن هذه التأثيرات ستزيد من صعوبة مفاوضاتنا . وينبغي أن نستمر في مسعاينا بآداب لبلوغ أهدافنا في إطار التفويضات الموكولة للجنة .

وأهمية الأمن الوطني تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لكل بلدان شأنه شأن نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، بالنسبة للمجتمع العالمي . وانطلاقا من ذلك كان الحاحنا العرة تلسو الأخرى على التماس تدابير بديلة لدعم الأمن الوطني عن طريق تنمية التعاون والتفاهم بين الدول . ووفدي على يقين من أن نزع السلاح الحقيقي لا يمكن أن يتحقق الا بفضل هذه التدابير . وأعتقد أنه ليس ثمة طريق أقصر لنزع السلاح ، ولا سيما لنزع السلاح النووي .

وتبين دراسة المقترحات ، والتقارير ، ووقائع المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح في الماضي أن الصعوبات التي تقف في طريق اتفاق لنزع السلاح لم تعد علمية أو تقنية ، بل هي سياسية وسيكولوجية . وما نفتقر إليه هو المناخ السياسي النابع من علاقات دولية متجانسة متحررة من الخوف والريب بين الدول .

ومن ثم فانه من الضروري لكل البلد ان يلتزم بدقة بالامتثال عن التصرفات التي من شأنها ان تؤدي لتفاقم التوترات الدولية وأن تقوض الانسجام بين البلدان •

وفيما يتعلق ببلوغ أهداف نزع السلاح العام والكامل، يظل النهج الأساسي لبلدى هو انه ينبغي لنا أن نسير ملتصقين بالاتفاقات التدرجية والمرحلية والتقدم من مجموعة المكاسب المحدودة لتحقيق الانجاز المكتنل • ولكن ينبغي أيضا أن يظل ماثلا في أذهاننا أنه يلزم، حتى لا يسبقنا سباق التسلح • والبحوث والتحسينات النوعية في نطاق واسع من الأسلحة، ان الأمر يحتاج أن تظل جميع مفاوضات نزع السلاح مواكبة للتطورات الجديدة وأن تتم متابعة هذه التطورات بأسلوب واقعي •

انني أهنئكم لمقد رتكم ولقياد تكم اللتين أتاحتا للجنة في وقت قصير للغاية إعادة تشكيل واستئناف أفرقة العمل المخصصة التي كانت تعمل في العام الماضي • ولقد استطعنا في مثل هذا الوقت الوجيز أن نضع جدول أعمال وبرنامجا للعمل لهذا العام • وأعتقد أن هناك شعورا لدينا جميعا حول هذه المائدة بالحاجة الى السرعة في ضوء الطابع المتقلب للمناخ الدولي واقتراب الدورة الاستثنائية التي ستعقد بعد عام من الآن • واذا ما كان لنا أن نحقق المهام الموكولة لنا وأن نفي ببعض التزاماتنا، فسيتمتعين أن نجزها خلال الشهر القليل المقبل •

هناك بندان في جدول أعمال اللجنة يأخذان، من وجهة نظرنا، الأولوية القصوى • ولكننا لم ننجح، للأسف، حتى الآن في الوصول الى اتفاق للأمرء حول انشاء هيئتين فرعيتين لهذين البندين ذوى الأولوية القصوى • وأرد أن أعرب عن أمل وفد بورما في أن يتحقق بنجاح هذا العام اقتراح مجموعة الـ ٢١ بانشاء فريقين عاملين مخصصين لهذين البندين •

ان الأسلحة النووية هي أشد الأسلحة الموجودة الآن فتكا ويمكن لحرب نووية مح كل طاقة التفجير المتراكمة حاليا أن تغني كل أشكال الحياة على الأرض • وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية، متجاهلة تماما هذه القوة الفتاكة، الارتباط بالتصعيد المتوالي والمتردد كما ونوعا للأسلحة النووية في ترساناتها • واذا ما أطلقت هذه الأسلحة للتدمير الشامل سواء مصادفة أو عمدا فسيكون ذلك محض جنون • ذلك أنه في التقييم النهائي، كما قال الأمين العام، لن يكون هناك منتصر، وانما ستمحى الحضارة الانسانية محوا من على هذا الكوكب • ولهذا السبب فانه ينبغي وقف زيادة تصعيد التسلح النووي ووقف الخطوات الجديدة صوب تدمير الذات •

ويحلق وفدى أهمية على احراز تقدم سريع في مجال نزع السلاح النووي • فذلك هو أخطر مجال بالنسبة للبشرية وهو المجال الذي تسمى فيه الحاجة للتقدم • ومن رأينا أن هذا البند يستحق من اللجنة اهتماما عاجلا خلال هذه الدورة • وتحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين بمقتضى قرارها ١٥٢/٣٥ جيم لجنة نزع السلاح على أن تنشأ، لدى بدء دورتها، فريقا عاملا مخصصا، وتستصوب أن يبدأ الفريق مفاوضات بشأن هذا الموضوع الحيوى الذى يؤثر على أمن جميع بلدان العالم • واذا كان لهذا اللجنة أن تضطلع بالولاية الموكولة اليها من المجتمع الدولي، فمن الضروري لنا اجراء المفاوضات بأفضل ما هو متوفر من الآليات والاساليب في نطاق هذه اللجنة • وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ بهذا الصدد في ١٩٨٠ ورقة عمل (CD/116) تم فيها تحديد معالم القضايا الموضوعية لمفاوضاتنا • ومن رأى وفدى أن على لجنة نزع السلاح التوصل في وقت قريب الى اتفاق للأمرء بشأن انشاء فريق عامل مخصص والشروع في المفاوضات وفقا للفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية •

ويحلق وفدى أهمية أيضا على انجاز معاهدة حظر شامل للتجارب النووية التي تعد خطوة حيوية لكبح الاندفاع لتطوير الأسلحة النووية • وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ خلال الدورة السابقة للجنة نزع السلاح عدة أوراق عمل، من بينها CD/64، تضمنت اقتراح انشاء فريق عامل مخصص لهذا البند •

وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين بعقضى قرارها ١٤٥/٣٥ بـ ، الى لجنة نزع السلاح ، اتخاذ الخطوات الضرورية ، بما في ذلك انشاء فريق عامل ، لبدء المفاوضات الموضوعية حول معاهدة حظر شامل للتجارب النووية في بداية دورتها لعام ١٩٨١ والى تقديم مشروع المعاهدة الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الاستثنائية الثانية المخصصة لنزع السلاح . ويأمل وفدى أن تتوصل اللجنة الى اتفاق للآراء دون ابطاء ، بشأن انشاء فريق عامل مخصص لبدء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

ومما أثلج صدرنا الى حد ما في العام الماضي لما أبدته البلدان الثلاثة المتفاوضة من التزام سياسي قوى بانجاز معاهدة حظر شامل للتجارب النووية . ونحن نذكر طابع الاستمرار في مفاوضاتهم حول هذا الموضوع .

ومن رأينا أن المفاوضات الثلاثية ينبغي ألا تتفاني طريق التطورات الايجابية في عمل هذه اللجنة . ويرى وفدى بعد امعان النظر أن عمليات التفاوض في هذا المحفل المتعدد الأطراف لا تخضع بحال من عمل غيره من الهيئات التفاوضية المعنية بنزع السلاح خارج نطاقه . على العكس من ذلك فان تكامل الأهداف الأساسية قائم ويمكن للاسهامات الايجابية لهذه الهيئات أن تدعم كثيرا أعمال لجنة نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سفير بورما الموقر على بيانه وأيضا على ما وجهه الى من كلمات رقيقة . حل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المناقشة ؟ لا يبدو ذلك .

في هذه الحالة ، أود أن أقول بضع كلمات بوصفي ممثل فرنسا . انني أريد تقديم ايضاح يتعلق بالكلام الذي قاله في جلستنا العامة الأخيرة ممثل ايران الموقر . وأرجو اعتبار هذا الايضاح مجردا من أى طابع هجومي . لقد انطوى الكلام الذي قاله ممثل ايران الموقر على اتهامات موجهة الى الحكومة الفرنسية التي تأسف لذلك ، كما سبق لي أن قلت ، ولم يكن بوسعها بالطبع قبولها . وأضيف أن لجنة نزع السلاح لا تبد ولنا المكان المناسب لاثارة مشاكل ثنائية الطابع . وأخيرا ، أريد أن أقول ان الكلام الذي أشير اليه لا يطابق ، فيما يتعلق بعلاقات فرنسا وايران ، بالنسبة لهما اتفقتا عليه من شحنات ، وأقول لا يطابق هذا الكلام حالة المعاملات كما نعرفها وكما تعرفها بالتبليح الحكومة الايرانية . ان السلطات الفرنسية تنفذ العقود التي وقعتها وقد أكد السيد مندوب ايران اننا ترفض تسليم زوارق دورية الى بلد متحجة بمختلف الاعذار . وانني أحرص على أن أقول في هذا المقام ان السلطات الفرنسية أعلمت السلطات الايرانية ، فور رفع الحظر الذي نتج عن المسألة التي نعرفها ، بأنها على استعداد لتسليم الوحدات البحرية الثلاث التي كان بناؤها وتسليمها الى ايران موضع نقده ، وذلك بعد تسوية المشاكل العالمية والتقنية المتعلقة بهذا العقد ولا توجد لدى السلطات الفرنسية أى نية في تأخير هذه الشحنة . هذا ما كنت أريد أن أقوله .

السيد أميري (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : أود الاحتفاظ لوفدى بحقه في الرد على بيان ممثل فرنسا الموقر بعد أن نكون قد تلقينا نص بيانه وقمنا بدراسته وبالتشاور مع حكومتنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أحيط علما ببيان ممثل ايران . وأقترح عليكم ، في حالة عدم وجود متكلمين آخرين ، أن نعقد جلسة غير رسمية لفترة قصيرة جدا ولبضع دقائق فقط ، للنظر في المسائل المتعلقة باشتراك دول ليست أعضاء في اللجنة .

علقت الجلسة في الساعة ١١/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١١/٤٥ .

قمنا منذ قليل في جلسة غير رسمية بالنظر في الطلبات المقدمة باسم ثلاث دول من الدول غير الأعضاء في اللجنة ، لكي تشترك في اجتماعات أفرقة عاملة مخصصة معينة للجنة • وأنوى ، وفقاً للممارسة الثابتة ، القيام بالنظر في هذه الطلبات الواحد تلو الآخر حسب ترتيبها الزمني • وترد مشاريع القرارات هذه في ورقات العمل ٣٠ و ٣١ و ٣٢ •

الطلب الأول من سويسرا • وهو يرد في مشروع المقرر المقابل له الذي يوجد في ورقة العمل رقم ٣١ (١) • وفي حالة عدم وجود أي تعليق ، سأعتبر أنه قد تم اعتماد مشروع القرار • لا يوجد أي تعليقات •

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الطلب الثاني من فنلندا ، ويرد مشروع المقرر المقابل له في ورقة العمل رقم ٣١ (٢) • وفي حالة عدم وجود أي اعتراض ، سأعتبر أنه قد تم اعتماد مشروع القرار • اعتمد مشروع القرار •

وتد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : الطلب الثالث مقدم باسم الدانمرك ، ويرد مشروع المقرر المقابل له في ورقة العمل رقم ٣٢ (٣) • وفي حالة عدم وجود اعتراض ، سأعتبر أنه قد تم اعتماد مشروع القرار •

وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ستعقد الجلسة العامة للجنة ، كما تقرر ، في الساعة العاشرة والنصف من صباح الخميس الموافق ٢٦ شباط / فبراير •

(١) " تلبية لطلب سويسرا (CD/154) ووفقاً للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي ، قررت اللجنة دعوة ممثل سويسرا للاشتراك خلال عام ١٩٨١ في اجتماعات الفريقين العاملين المخصصين للأسلحة الكيميائية ولموضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها " •

(٢) " تلبية لطلب فنلندا (CD/145 و CD/156) ووفقاً للمواد ٣٣ الى ٣٥ من النظام الداخلي قررت اللجنة دعوة ممثل فنلندا للاشتراك خلال عام ١٩٨١ في اجتماعات الفريقين العاملين المخصصين للأسلحة الكيميائية ولموضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد ها " •

(٣) " استجابة للطلب الذي تقدمت به الدانمرك (CD/146 و CD/157) وعملاً بالمواد ٣٣ الى ٣٥ من نظامها الداخلي ، قررت اللجنة دعوة ممثل الدانمرك الى الاشتراك ، خلال عام ١٩٨١ في اجتماعات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية " •

السيد أدينيبي (نيجريا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس، على اشر
الجلسة غير الرسمية التي عقدت أمس والتي اتخذنا فيها مقررات ثم الآن تأكيدها ، بيد ولي انه من
المفيد أن يطلب الى الامانة اعداد نسخة من المناقشات المفيدة التي أجريناها بشأن مسألة فريقتي
العمل الاضافيين اللذين تم اقتراحهما . ولذلك ، أود أن أطلب اليكم التفضل بالنظر في امكان
أن تطلب اللجنة الى الامانة اعداد النص من التسجيلات لتعميمه ، وذلك على أساس غير رسمي طبعاً .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سفير نيجيريا الموقر . وأظن أنه لا يوجد أية
صعوبة عملية أو مادية من ناحية الامانة ، وعلى أية حال فان هذا الطلب يتمشى مع سوابق معينة
داخل اللجنة نعرفياً جيداً . وبناءً عليه ، قررنا أن يتم ، بصفة غير رسمية ، تعميم النص المنقول
من تسجيلات هذه الجلسة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ألا يوجد أي تعليق أو سؤال ؟ لا بيد وذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١١ / ٥٠

محضر نهائي للجلسة ١١٠

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ف . دي لاغورس (فرنسا)

الحاضرون في الجلسة

السيد • ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية</u>
السيد ب • ب • بروكو فييف	
السيد ل • أ • نوموف	
السيد ل • س • موشكوف	
السيد ف • م • غانجا	
السيد ي • ف • كوستينكو	
السيد س • ن • ريوخين	
السيد ف • يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • خيمينز دافيلا	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن • فريري بيناباد	
السيد ر • أ • ووكر	<u>استراليا</u>
السيد ر • ستيل	
السيد ت • فندليه	
السيد غ • بفايفر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن • كلينغلر	
السيد ه • مولر	
السيد أ • سويرابتو	<u>أندونيسيا</u>
السيد هاريمو تارام	
السيد ف • قاسم	
السيد كاربونا	
السيد د • أميري	<u>ايران</u>
السيد ف • كارديرو دي مونتي زيمولو	<u>ايطاليا</u>
السيد أ • شيارا بيكو	
السيد ب • كابراس	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م • أكرم	
السيد ت • ألطف	
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد أ • أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>

السيد أى • سوتيروف	<u>بلغاريا</u>
السيد ر • ديانوف	
الآنسة ف • لوتيزوف	
السيد ساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد ثان هتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي • سيالوفيتش	
السيد ت • سترويواس	
	<u>بيرو</u>
السيد ب • لوكيس	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ل • ستافينوفا	
السيد م • جاب الله	<u>الجزائر</u>
السيد أ • معاطي	
السيد ج • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيبيليك	
السيد م • كولفوس	
السيد ب • بونتيفغ	
السيد م • ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد لونغوب • نداغا	<u>زائير</u>
السيد ه • م • ف • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليد غارد	<u>السويد</u>
السيد س • سترومبيك	
السيد ي • لوندن	
السيد ب • اكولم	
السيد يوبي وان	<u>الصين</u>
السيد ليانغ يوفان	
السيدة وانغ زهيبون	
السيد ف • دى لا غوريس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيد او • أ • أغويلار	

السيد س • فاشون السيد ج • سكينر	<u>كندا</u>
السيدة ف • بوروود وسكي جاكويش	<u>كوبا</u>
السيد س • شيتيمي السيد غ • ن مونيو	<u>كينيا</u>
السيد أ • أ الريدى السيد أى • ا حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن فهمي السيد م • شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد ا • غارثيا روبليس السيد ا • كاثيريس	<u>المكسيك</u>
السيد د • م سامرهيس السيد ن • ه • مارشال السيدة ج • ي • لينك	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد س • ه • لخاشيد السيد س • و • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد و • ا دينجي السيد و • و • ا كينسانيا السيد ت • اغويي — ايرونزي	<u>نيجيريا</u>
السيد ا • ب • فينكاتسواران السيد س • ساران السيد س • سينغ	<u>الهند</u>
السيد اى • كوميفيز السيد س • جيورفي	<u>هنغاريا</u>
السيد ه • و • اجنميكرز السيد س • س • فلاورى السيد ل • فلايشر السيدة ك • كريتتجرجر السيد ج • ا • ميسكل السيد ه • و • بلسون السيد س • فيتزجرالد السيد ف • دى سيمون	<u>هولندا</u> <u>الولايات المتحدة الامريكية</u>

السيد ي • اوكاوا
السيد ر • ايشي
السيد م • تاكاهاشي
السيد ك • شيمادا

السيد م • فرهونتش
السيد ب • برانكوفيتش

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيرازاتيغوي

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد ارد مبيلىخ (منغوليا) ، لقد بدأت دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ بداية حسنة ، ويبدو وللوهلة الأولى — وهذا هو الأهم — انها سلكت طريقا جادا • انكم قمتم بوصفكم رئيسا للجنة نزع السلاح لشهر شباط / فبراير باسهام لاسبيل الى انكاره في التوصل الى هذا الوضع • ونحن ان نرحب بكم مخلصين باعتباركم الممثل الموقر لفرنسا ، ذلك البلد الذى تحتفظ منغوليا بعلاقات ودية معه ، نشاطر حرصكم على ان تشرع اللجنة في مفاوضات جديدة بشأن جوهر البنود المدرجة في جدول أعمالها •

اسمحوا لي أن أعرب عن شكر الوفد المنغولي الحار للسفيرت • تيريفي ، ممثل اثيوبيا الموقر، الذى اختتمت اللجنة بتوجيهه دورتها للعام الماضي بنجاح •

ويود الوفد المنغولي ان ينتهز الفرصة ليرحب بالممثلين الجدد لعدد من البلدان وليريد لهم استعداد ه للتعاون معهم في انجاز مهامنا المشتركة •

مافتئت جمهورية منغوليا الشعبية تعلق دائما آمالا كبيرة على أنشطة لجنة نزع السلاح • وهى اذ تقم بذلك تتطلق من منطلق وجوب ايجاد حل عاجل في هذا المحفل ، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الفريدة من نوعها ، للمشاكل ذات الأهمية الحيوية التى تشكل مصدر ازعاج للجنس البشرى بأسره • وقد شرع الوفد المنغولي ، وعيا منه لمسؤوليته في المساعدة في احراز نتائج ملموسة في اتجاه وقف سباق التسلح واتخاذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح ، مرة أخرى في بذل جهود متواصلة في اطار هذه الهيئة الهامة •

ان اللجنة مكلفة في دورتها الحالية ، كما أشار بحق الى ذلك عدد كبير من المتحدثين أثناء المناقشة العامة ، بمسؤولية خاصة • وتفرض الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في عام ١٩٨٢ على جميع الدول ، وخاصة على الأعضاء في اللجنة ، مسؤولية ايجاد حلول للمشاكل ذات الأولوية من شأنها ان تعين على احراز تقدم في كبح سباق التسلح •

وفي الوقت ذاته فاننا نتساءل عما اذا كان سيتسنى للجنة نزع السلاح ان تأتي للدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وقد توصلت الى اتفاقات وتفاهات ملموسة في ميدان الحد من سباق التسلح ونزع السلاح أو ما اذا كانت ستضطر الى الاعتراف بعدم وجود أى تقدم حقيقي في عملية النظر في جدول أعمالها •

ومن رأينا ان فعالية وكفاية هذه الهيئة المتعددة الأطراف للتفاوض على مسائل نزع السلاح ينبغى قياسهما بوجود مقررات ايجابية بشأن جوهر هذه المسائل • ولا ينبغى أن تكتفي اللجنة بتدابير ذات طابع اجرائي وتنظيمي • بل ينبغى أن تصبح الدول الأعضاء في اللجنة ممن لا تزال غير مستعدة لابتداء رغبتها في المشاركة في الجهد المشترك واعية لعظيم المسؤولية الملقاة عليهما ، وأن تظهر أقصى درجة من الارادة والعزم السياسيين على اجراء مفاوضات فعلية وذلك لاتاحة القيام باسهام ايجابي في القيام بخطوات عملية في ميدان نزع السلاح •

والوفد المنغولي مستعد ، مع غيره من وفود البلدان الاشتراكية ، لأن يبذل كل جهد للقيام كأحسن ما في وسعه ، بمواصلة الاسهام في احراز تقدم في هذا الاتجاه •

وتتمثل احدى الجوانب الهامة لدورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، بالنسبة لوفد منغوليا ، في ان الدورة تتزامن مع أحداث هامة في تاريخ منغوليا المعاصر اذ سيتم الاحتفال في شهر تموز / يولييه المقبل بالذكرى الستين لقيام سلطة الشعب في منغوليا • وسيعقد في النصف الأخير من شهر

ايار/ مايو المؤتمر الثامن عشر للحزب الثوري الشعبي المنغولي الذي سيحدد ، شأن مؤتمرات غيره من الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاشتراكية ، مهام المستقبل في ميداني السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بغرض تعزيز مواقف الاشتراكية والحفاظ على السلم والانفراج الدولي وبين واقامة تعاون سلمي فيما بين الدول ووقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ان الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية التي تتمثل السمة الرئيسية لأنشطة سياساتها الخارجية في تأييدها الدائب والنشاط لاتخاذ تدابير فعالة نحو تحقيق الانفراج ونزع سلاح حقيقي قد قدم ولا يزال يقدم مقترحات بناءة وأصلبة .

ومن المعروف للجميع ان الرفيق ل . ي . بربجنيف كان قد قدم في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد حاليا عددا من المقترحات الجديدة الهامة التي تمثل تطورا ابداعيا آخر وسطا لهم الآراء الواردة في برنامج السلام المعروف جيدا الذي يقوم الاتحاد السوفياتي ، مع غيره من البلدان الشقيقة في المجتمع الاشتراكي ، بتنفيذه بنجاح وتستهدف المبادرات السوفياتية الجديدة تخفيف حدة التوتر الدولي الراهن وازالة خطر الحرب وتعزيز السلم العالمي وأمن الدول .

ان التدابير التي اقترحتها الاتحاد السوفياتي لزيادة الثقة بين دول القارة الأوروبية وبين البلدان المعنية في الشرق الأقصى وغير ذلك من مناطق العالم تحظى بأهمية غير عادية وتأتي في الوقت المناسب . وهدفها هو تهيئة ظروف مواتية ، للتقدم في معالجة قضية نزع السلاح .

ويتجلى الاخلاص والاستمرار في السعي وراء الحد من الأسلحة الاستراتيجية وخفضها تجليا واضحا في مقترحات الاتحاد السوفياتي الجديدة من أجل الحد من وزع غوصات جديدة وحظر انتاج قذائف تسيارية جديدة لهذه الغوصات وتحديد القذائف الموجودة .

ونحن على اقتناع بأن المقترح السوفياتي بشأن وقف وزع قذائف نووية جديدة متوسطة المدى في أوروبا من جانب بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفياتي لعلى جانب كبير من الأهمية المباشرة . ومن شأن تنفيذ هذا المقترح أن يمثل خطوة عملية في اتجاه كبح سباق التسلح النووي وتحقيق انفراج عسكري في أوروبا . واذ يشير الوفد المنغولي الى هذه القائمة التي هي أبعد ما تكون عن الاكتمال من المقترحات الهامة الجديدة المقدمة من الاتحاد السوفياتي ، فانه يود ان يؤكد أهمية ومسئولية الحاجة الى وضع هذه المقترحات وغيرها من المقترحات الكثيرة المقدمة من البلدان الاشتراكية موضع التنفيذ ، مما يتفق تماما مع المصالح الطويلة الأجل للشعوب كافة .

لقد بذلت محاولات في البيانات التي القتها الوفود اثناء المناقشة العامة للجنة لربط بواعث التدور في الوضع الدولي الراهن بأفغانستان وغير ذلك من القضايا مثلما حدث في الدورة الاخيرة للجمعية العامة وفي محافل غيرها من المنظمات الدولية .

ونحن مقتنعون بأن السبب الرئيسي لتردى الوضع الدولي يكمن فوق كل شيء في محاولة بعض أوساط منظمة حلف شمال الأطلسي الاخلال بالتوازن العسكري والاستراتيجي القائم لصالح سياستها المتمثلة في " مركز القوة " والسعي وراء التفوق العسكري بتسيير سباق التسلح في اتجاه جديد خطير ، وهي تضاعف بذلك الاستعدادات العسكرية في المحيط الهندي والخليج الفارسي وغيرهما من مناطق العالم وتزيد النفقات العسكرية زيادة حادة وتنتشر قذائف نووية متوسطة المدى وجديدة من حيث النوعية في أراضي عدد من بلدان أوروبا الغربية .

وقد ذهب خصوم السلم والانفراج الدولي الى حد أنهم وضعوا خططا في منتهى الخطورة تعنى بـ " امكانية " و " جواز " شن حرب نووية " ضيقة النطاق " واستئناف انتاج أسلحة نيوترونية ووزعها في اوربا الغربية •

ان ماتقوم به بعض الأوساط الغربية من أعمال تستهدف وضع العراقيل امام بدء نفاذ المعاهدة السوفياتية الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية تسبب بالغ القلق للرأى العام العالمي • وهذه الدوائر هي نفسها المسؤولة عن الركود الملحوظ في عدد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف •

وازاء الوضع الدولي المعقد الراهن الذى أسفر عن أمور منها بعض الصعوبات في مفاوضات نزع السلاح ، يعتقد الوفد المنغولي بأنه ينبغي بذل قصارى الجهود لتحقيق مزيد من استمرارية مفاوضات جديدة في ميدان نزع السلاح وضمان كون هذه المفاوضات بناءة وفعالة • ونحن مقتنعون بأن على اللجنة أن تلعب دورا خاصا وبأنه ينبغي عليها ، واضعة هذا الهدف في اعتبارها ، أن تضي فورا الى النظر بصورة جادة وفعالية في البنود المدرجة في جدول أعمالها •

ومما لا شك فيه ان اجراء مفاوضات جادة يتطلب قيام جميع المشتركين بابداء ارادة وعزم سياسيين • ويتجلى موقف الوفد المنغولي من هذه المسألة تجليا واضحا وكاملا في الوثيقة CD/141 التي اشتركت وفود مجموعة البلدان الاشتراكية في تقديمها في الدورة الحالية للجنة نزع السلاح •

وأود أن اشير الى أن اللجنة أفلحت في هذا العام خلال وقت قصير نسبيا في اعتماد مقررات بشأن عدد من المسائل التنظيمية المعقدة رغم ما قامت به بعض الوفود من محاولات سافرة لتعريب اللجنة في مناقشات عقيمة حول مسائل ليست لها صلة مباشرة بجدول الأعمال •

وتعتبر مشكلة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي مهمة عاجلة تستحق عناية قصوى في أعمال لجننتنا • وفيما يتعلق بهذه الناحية ، فان الوفد المنغولي لا يزال يعتبر الاقتراح الذى قدمته البلدان الاشتراكية الى اللجنة في شباط / فبراير ١٩٧٩ بشأن وضع حد لانتاج الأسلحة النووية وخفض المخزونات منها تدريجيا الى أن يتم تدميرها كلية (الوثيقة CD/4) أساسا صالحا لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف •

وقد قدم أصحاب الاقتراح بشكل متكرر ايضا حات لموقفهم استجابة لرغبة اعضاء مفردين في اللجنة في الحصول على معلومات اضافية • وبالطبع أعربت وفود البلدان الاشتراكية بدورها عن استعدادها للاستماع الى تعليقات محددة من شركائها المتفاوضين • ويبدو لنا انه من الجوهرى ان تتحول اللجنة عن النقاش المطول نوعا ما الى الطابع العام الى النظر الأكثر امعانا في جوهر المسائل • وقد شرعت اللجنة ، وفقا لبرنامج عملها ، في النظر في مسائل تتصل بنزع السلاح النووي غير أننا لا نرى في المرحلة الراهنة من أعمالنا أى تحول جوهرى في ذلك الاتجاه •

وفي ذلك الصدد ، فاننا مضطرون مع الأسف لأن نذكر أن ليس ثمة في هذه المرحلة من أعمال اللجنة توافق في الآراء بشأن اعتماد قرار بانشاء أفرقة عاملة مخصصة للنظر في البندين ١ و ٢ من جدول أعمال الدورة الحالية للجنة •

والوفد المنغولي اذ يضح في اعتباره التوصيات الهامة ، الواردة خاصة في القرارين ١٥٢/٣٥ باء و ١٥٢/٣٥ جيم ، التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة

والثلاثين يهدف كل التأييد البدء بمفاوضات حقيقية على نزع السلاح • ونحن لانفك نساند انشاء فريق مخصص يعنى بهذه المشكلة تنفيذاً لأحكام الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وفي رأينا أن من الأهمية بمكان ان تشترك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في هذه المفاوضات • وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب ثانية عن مخالفتنا للرأى القائل بأن مسائل نزع السلاح النووى ينبغى أن تكون محل تفاوض بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها وأن يترك للدول المهيمنة في ميدان الأسلحة النووية أمر أخذ زمام المبادرة في خفض ترساناتها النووية في حين يكون على الآخرين ان يأخذوا موقف " الترقب والانتظار " • ومن المستبعد ان يشكل مثل هذا النهج ازاء مشاكل نزع السلاح النووى أساساً حقيقياً للتوصل الى حل لهذه المشكلة البالغة الحسرى يكون مقبولاً لدى جميع الأطراف اذ ان ذلك ينافى بشكل جذرى روح ومبدأ ضمان أمن متكافئ ومتماثل لجميع البلدان •

كما نعتبر من المهم ان تنظر اللجنة في المرحلة الراهنة في مسألة عدم وضع أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها الآن هذه الأسلحة • وقد اقترحت مجموعة البلدان الاشتراكية ادراج بند مناسب في جدول أعمال الدورة الحالية وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٦/٣٥ جيم وايلولاهتماماً لانشاء فريق عامل مخصص يعنى بهذه المسألة • وقد استرشدنا ، لدى تقديمننا لهذا الاقتراح ، بحقيقة كون لجنة نزع السلاح مدعوة الى وضع تدابير فعالة لمنع المزيد من انتشار الأسلحة النووية في أى اتجاه وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية •

وكما تعلمون ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين قراراً يوصي بأن تقوم لجنة نزع السلاح على نحو نشط بمواصلة المفاوضات التي تستهدف التوصل الى اتفاق وعقد ترتيبات دولية فعالة بشأن ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد تم عرض موقف الوفد المنغولي من هذه المسألة خلال دورة العام الماضي • فنحن نؤيد ابرام اتفاقية متعددة الأطراف يكون الغرض منها تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانات فعالة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها • ولسنا نعتبر الاعلانات التي تدلي بها الدول الحائزة للأسلحة النووية كل على حدة فيما يتعلق بعدم استعمال الأسلحة النووية وسيلة فعالة بما فيه الكفاية أو مثوقة تماماً بحيث يمكن نعتها " بتدابير مؤقتة " • ونحن اذ نأخذ بعين الاعتبار المقترحات المقدمة بشأن الحاجة الى اعتماد تدابير مؤقتة نؤيد فكرة وجوب صياغة اتفاق مناسب في شكل قرار صادر عن مجلس الأمن • ويعتزم الوفد المنغولي التحدث عن هذه النقطة في مرحلة لاحقة من أعمالنا •

وليست جمهورية منغوليا الشعبية أقل اهتماماً من غيرها بايجاد حل عاجل لمسألة الحظر الكامل للحام لتجارب الأسلحة النووية • وما برح امعان الصين في اجراء تجارب الأسلحة النووية في الجو تماماً على مقربة من التخيم الجنوبية لمنغوليا يثير السخط والقلق البالغين لدى الشعوب المنغولي وغيره من الشعوب المحبة للسلام • ونحن نطالب باصرار جمهورية الصين الشعبية بالتوقف فوراً عن اجراء تجارب الأسلحة النووية في الجو واحترام قواعد القانون الدولي النافذة حالياً وبلاشتراك على نحو بناء في الجهود التي تبذلها أطراف متعددة لتحقيق حظر شامل للتجارب النووية •

اننا نعتقد عموماً بأن عدم اشتراك الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، في المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح تبريراً لموقفها السلبي من صك دولي بعينه يبرم في ميدان

نزع السلاح لا يخولها الحق في أن تتصرف في ظل حصانة وذلك بهدف الحصول على مزايا احادية وكسب فائدة فردية • ونحن نعتقد ان احراز اتفاق دولي فعال بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا شاملا سيكون شاقا ، ان لم يكن متعذرا ، اذا ما أمعنت دولة أو دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية في السعي الى الابقاء على صفة الدخيل •

ان مصالح القضية المشتركة تتطلب امتناع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن اجراء تفجيرات نووية لمدة محددة وادلاها باعلانات مناسبة لهذا الغرض عملا بما اقترحه الوفد السوفياتي في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة • وينبغي ان ينطبق الوقف المقترح ، الذي ينبغي الاتفاق على اطاره الزمني منذ البداية ، على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دون استثناء •

ويرى الوفد المنغولي أنه من الجوهرى أن تبذل لجنة نزع السلاح ، واضحة في اعتبارها قرار الجمعية العامة ذا الصلة ، ما يلزم من الجهود لانشاء فريق عامل مخصص للنظر الدقيق في مسألة حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية وصياغة معاهدة مناسبة باشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • ويبدو لنا أن النظر في هذه المسألة داخل اطار اللجنة ينبغي الا يعقد عملية المفاوضات الثلاثية الجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، بل ينبغي ان يعين ويشجع على استكمالها بنجاح بكل الطرق الممكنة •

ان لجنة نزع السلاح هي أنسب هيئة لاجراء مفاوضات لا تستطيع فيها التحقق من احراز مزيد من تقدم في الجهود التي تبذلها الأطراف الثلاثة في هذا الميدان فحسب ، بل أيضا التأكيد من قدرتها على اعتماد قرار تقبله جميع الأطراف باشتراك الدولتين النوويتين الأخرين اللتين لم تهديا حتى الآن لسبب أو لآخر رغبة في الاشتراك في المفاوضات الجارية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية •

ولا ريب في أنه اذا حققت لجنة نزع السلاح بتشكيلها الحالي توافقا في الآراء بشأن اعداد اتفاق دولي للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ، فان هذا لن يمثل حدثا تاريخيا يتمثل في الاتفاق داخل هذه الهيئة على مشروع أول صك دولي تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فحسب ، وانما سيساعد ايضا على خلق ظروف مواتية للتوصل الى مقررات ايجابية بشأن غير ذلك من المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال اللجنة ، وخاصة المسائل المتصلة بالحد من سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

ويعلق الوفد المنغولي كبير أهمية على النظر البناء في مسألة حظر استحداث ونتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة • وقد سبق أن قدمت البلدان الاشتراكية اقتراحا بانشاء فريق خبراء مخصص لهذه المشكلة ، وأعربت عن استعدادها لبحث مسألة ولاية الفريق •

أما فيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية ، وهي نوع جديد من أنواع أسلحة التدمير الشامل ، فاننا نرى أن الشروط المطلوبة متوفرة الآن للقيام بعمل ملموس من أجل التوصل الى اتفاق نهائي على مشروع اتفاقية بشأن حظر استحداث الأسلحة الاشعاعية ونتاجها وتخزينها واستعمالها • وفي رأينا ان في مقدور اللجنة توجيه أعمال الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية بحيث يتمكن من استكمال هذه الأعمال بنجاح عند اختتام الدورة الجارية •

وفي هذا الصدد أود أن أشير الى أن البلدان الاشتراكية كانت قد قدمت في شهر آذار/ مارس ١٩٧٨ اقتراحا بحظر الأسلحة النيوترونية • ويكتسي اقتراح ابرام اتفاقية مناسبة اليوم ،

كما سبق أن ألمعت الى ذلك ، أهمية عظمى نظرا لما يبذل من محاولات جديدة لحياء خطط انتاج هذا السلاح الفتاك ووزعة في عدد من دول أوروبا الغربية .

ونحن اذ نقم الوضع الراهن في الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية نشاطر الرأي القائل بأنه تم احراز قدر ما من التقدم • والمهمة الرئيسية في المرحلة الراهنة هي تركيز الاهتمام على تلك الأحكام التي أصبح التقاء الآراء العام بشأنها واضحا ومن ثم المضي تدريجيا نحو اتفاق عملي بشأن وضع صيغ محددة لمشروع اتفاقية دولية ترمم مستقبلا لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها •

وبأمل الوفد المنغولي في أن يراعى أثناء مناقشة مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح النداء الذي وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين حول ضرورة صياغة هذا البرنامج بهدف اعتماده في موعد لا يتجاوز الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

والوفد المنغولي مستعد لمواصلة التعاون على نحو نشط مع وفود البلدان الأخرى بغرض ايجاد حلول بناءة للمشاكل الملحة المطروحة أمام اللجنة •

الرئيس : أشكر سفير منغوليا الموقر على بيانه والكلمات اللطيفة التي تكلمتم بتوجيهها الى الرئيس •

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : السيد الرئيس ، ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يرحب بما يلاحظه من أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح تولي أهمية رئيسية للمسألة ذات الأولوية المتعلقة بمفاوضات نزع السلاح - مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وتتوقع شعوب العالم بحق من اللجنة أن تبت في التدابير التي من شأنها أن تساهم في ترجمة أحكام نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح الى اتفاقات ملموسة • وينعكس هذا الهدف أيضا ، كما هو معروف في قرارات هامة اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين • ومما يزيد من مسيس الحاجة الى تدابير ملموسة أعمال بغض الاوساط التي صعدت مؤخرا سباق التسلح النووي بخية استحداث أسلحة جديدة " منيعة " ودقيقة • والنفقات المتصلة بمنظومات جديدة من الأسلحة النووية آخذة في الارتفاع بلا حدود • ونتيجة لهذا يتزايد باطراد خطر نشوب حرب نووية • وان اعلان ما يسمى بلجنة بالم (CD/143) الذي قدمه منذ بضعة أيام السفير غارثيا روليس ، ممثل المكسيك الموقر • يبين بصورة مقنعة خطورة عواقب تكثيف سباق التسلح ومن ثم فانه جدير باهتمامنا •

وتواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، التي تقح في قلب أوروبا على الخط الفاصل بين أقوى حلفين عسكريين ، العمل بصورة ايجابية لضمان السلم في أوروبا • ونحن نرغب باهتمام خاص تطور الأحداث في هذا الجزء من العالم • ومن شأن تنفيذ قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بانتاج ووزع أسلحة قذائف نووية متوسطة المدى في أوروبا الغربية أن يزيد الى حد كبير خطر وقوع حرب نووية في القارة الأوروبية • وغدت التقارير الأخيرة التي تزعم أن أكبر تركيز في العالم للأسلحة النووية موجود بالفعل الآن على أراضي الجار الغربي للجمهورية الديمقراطية الألمانية مدعاة قلق شديد • وسيزداد هذا الوضع المحفوف بالمهالك تفاقما اذا تم تنفيذ قرار منظمة حلف شمال الأطلسي الآنف الذكر • ولا ريب في أن تركيزا كهذا للأسلحة النووية يهدد جميع البلدان في هذه المنطقة ، بما في

ذلك الجمهورية الديمقراطية الألمانية • وليس بوسع بلدي أن يقف منه موقف اللامبالاة • ويتزايد عدد من يسلمون بهذا التهديد لا في أوروبا فحسب بل وفي غيرها • ونحن أيضا قلقون لما تدعو اليه دوائر معينة في الولايات المتحدة لا همال اتفاق هام مثل المعاهدة السوفياتية - الأمريكية للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ أو التحايل عليه باستحداث أسلحة جديدة • وأعتقد أننا جميعا هنا ندرك أهمية الدور الذي تقوم به هذه المعاهدة في ضمان الاستقرار الاستراتيجي •

وفي ضوء هذه النذر، شعرنا بارتياح خاص لما عمدت اليه في مطلع هذا الاسبوع احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، أي الاتحاد السوفياتي، من تأكيد انها ستضطلع بكل ما في وسعها لتحقيق نزع السلاح النووي • وان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ترحب وتؤيد ما أعلنه ل • ا • بربجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسية السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي في المؤتمر السادس والثلاثين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي بأن الاتحاد السوفياتي يحترم مواصلة سياسة الانفراج • وقد دعم هذا الاستعداد باقتراحات ملموسة جديدة، ولا سيما بشأن وقف سباق التسلح النووي •

وأذكر بصفة خاصة في هذا الصدد الاقتراحات المتعلقة بمواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وخفضها، وبشأن الحد من وزع غوصات جديدة وشبكات القذائف المناظرة وبشأن وقف وزع الأسلحة النووية في أوروبا •

ونحن نوافق تماما على الرأي الذي أعرب عنه مرارا بأنه يمكن بل وينبغي للجنة نزع السلاح أن تقوم بدور أنشط في الجهود الزامية التي تحقيق نزع السلاح النووي • ولم يعد يكفي، في ظل الظروف السائدة، أن يجري تبادل عام للأراء بشأن ايجابيات وسلبيات تناول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ويجب بحث هذا الموضوع بما يستحقه من الجدية • وترد الاهداف ذات الصلة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وأثارت مجموعة الدول الاشتراكية ومجموعة ال ٢١ في فرق العمل المقدمة منهنما CD/4 و CD/36/Rev.1 و CD/109 و CD/116 اقتراحات ملموسة بشأن تنظيم المفاوضات المناظرة ومضمونها • ومن المؤسف أننا مازلنا ننتظر ردا قاطعا من المجموعة الغربية ومن دولة حائزة للأسلحة النووية بشأن القضايا الواردة في هذه الوثائق •

ونعتقد الان، كما في السابق، أن أنسب وسيلة لتحقيق تقدم في هذا الميدان هي الاضطلاع بأسرع ما في الامكان بانشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ويوفر القراران ١٥٢/٣٥ باء و ١٥٢/٣٥ جيم والوثائق سالفة الذكر المبادئ التوجيهية الأساسية لوضع ولايته • وينبغي أن يستهدف الفريق العامل المخصص الشرع في مفاوضات فعالة تشترك فيها كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية • ويمكن الوصول الى هذا الهدف على عدة مراحل وسطية • ويمكن، كمرحلة أولى، عقد مشاورات مع الدول المهتمة بغية تنسيق الآراء بشأن نهج معالجة المشاكل التنظيمية ووضع ولاية الفريق العامل المخصص الواجب انشاؤه • ويمكن أن تشمل الولاية التي يتعين وضعها الجوانب التالية :

- طريقة لهدء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ؛

- تبيان مراحل نزع السلاح النووي ؛

— تحديد مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ودور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وينبغي للفريق العامل المخصص أن يوضح في هذا الإطار بجهود للوصول الى اتفاق بشأن المبادئ الأساسية للمفاوضات بشأن نزع السلاح والعلاقة بين نزع السلاح التقليدي والنووي والمسائل التي تتصل بتعزيز الضمانات السياسية والقانونية لأمن الدول •

وقد أثيرت خلال المناقشات التي دارت الى الآن مسألة وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة • ولا ينبغي أن يستخف بهذه المشكلة • ولكن لا ينبغي فصلها عن مجموعة القضايا التي تتصل بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ولا يوقف نهج كهذا سباق التسلح الكمي • ويمكن صنع منظومات جديدة من الأسلحة النووية باستخدام المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية • وعليه ، فانه ينبغي أن يتناول هذه المسألة الفريق العامل المخصص الواجب انشاؤه في إطار الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية • ونأمل أن يمكن للدول التي تؤيد وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أن توافق على هذا النهج الأشمل •

وعملا بالقرار ١٥٦/٣٥ جيم للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة • قررت لجنة نزع السلاح أن تنظر في قضية عدم وضع أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها حاليا هذه الأسلحة في سياق الهند المتعلق بنزع السلاح النووي من جدول أعمالها •

ونرى ان من شأن تحقيق اتفاق مناسب أن يعزز عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يحسن الظروف للاتفاق على ضمانات أمن فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

وينبغي لاتفاق مناسب أن ينص على تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم وضع أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها حاليا هذه الأسلحة ، سواء كان لهذه البلدان أولم يكن لها علاقات تحالف مع هذه الدولة أو تلك من الدول الحائزة للأسلحة النووية • ويمكن تحديد العناصر الرئيسية لاتفاق كهذا في مرحلة أولية من أعمالنا في هذا المجال • ونحن نؤيد انشاء فريق عامل مخصص لهذه المسألة •

وأود أن اشدد ، في ختام بياني ، على استعداد وفدي للقيام بدور ايجابي في وضوح ترتيبات ملموسة لحل المسائل المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في ميدان نزع السلاح النووي • ومن شأن أي تقدم في هذا الاتجاه ، مهما كان محدودا ، أن يقدم مساهمة هامة في انجاز الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

السيد سامرهيس (المملكة المتحدة) : السيد الرئيس ، أود أن أشير اليوم مرة أخرى الى مسألة نزع السلاح النووي التي نهجتها اليوم تحت الهند ٢ من جدول أعمالنا • وقد ذكر ممثل الهند الموقر في بيانه الهام المتروى يوم ٣ شباط / فبراير ان الدول الحائزة للأسلحة النووية مدينة ••••• بواجب شرح موقفها من الدفاع النووي ونزع السلاح النووي • وعلى حد قوله فانه ينبغي علينا أن نشرح " تقلبات وتناقضات " سياساتنا • لذلك أعتقد أن الرد على هذه التعليقات هو في محله ، خاصة وأن السياسات التي تتبعها حكومتي ليست متقلبة ولا متناقضة بالتأكيد • وفي ذهني أيضا انه في اجتماعنا غير الرسمي الذي عقد في وقت سابق من هذا الاسبوع ودار حول امكانية انشاء أفرقة عاملة إضافية ، دعا عدد من الوفود ، كان وفد الهند مرة أخرى من ابرزها ، لجنة نزع السلاح

الى أن تبحث بمزيد من التفصيل جوانب السياسة النووية مثل مفاهيم الردع ، والتكافؤ النووي وتوازن القوى •

وسوف أبدأ مباشرة بتناول تضارب مزعم بعينه • فقد أشار مندوب الهند في حديثه الذى أشرت اليه الى وجود تضارب بين سياسات الدول النووية في مجال الأسلحة وبين سياستها المعلنة بشأن نزع السلاح النووي • لكن الدفاع ونزع السلاح ، كما يعرف من سياسات بلاده • ليسا هدفين متضاربين في ذاتهما • ان الحكومة البريطانية تأخذ بهذا الرأى تماما وقد التزمت مرارا بالسعي الى تدابير لنزع السلاح النووي كجزء من عملية لنزع السلاح العام • لكن حكومتي حرصت دائما على أن تقول أيضا ان نزع السلاح النووي لن يكون أمرا عمليا ولا مرغوبا فيه لذاته • بل على العكس نؤمن أن هذا يمكن أن يؤدي الى زعزعة الاستقرار العسكرى ، وبالتالي الاستقرار السياسى • وبالنسبة لنا فإنه من المبادئ الأساسية لمفاوضات نزع السلاح الا تعرض النتائج أمن أى طرف للخطر • وهذا المبدأ تعترف به الفقرة ٢٢ من البيان الختامي لدورة الأمم المتحدة الاستثنائية لنزع السلاح والتي تقول :

" والى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي ، ينبغي اجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن الأطراف ، بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار ، بالاعتماد على مستوى عسكرى أدنى ، مع مراعاة حاجة جميع الدول الى حماية أمنها " •

غير أن الانشغال بالشؤون النووية في مناقشات نزع السلاح مال الى صرف الاهتمام عن خطورة الاختلال في القوى التقليدية في أوروبا ، وهو العقبة الأساسية أمام اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة التقليدية وكذلك النووية من جانب الغرب •

ولست على ثقة من مدى ملاءمة هذه اللجنة لان تصبح محفلا لمناقشات بشأن النظرية الاستراتيجية ، ولكن حيث أن زميلي مندوب الهند أدلى بعدد من التعليقات حول استراتيجية الردع فاني أعتقد انه من المعقول ، باعتبارى مثالا لبلد يمارس الردع النووي ، أن أشرح المفهوم الأساسي الكامن وراء سياستنا • واسمحوا لي أولا أن أشرح هذا الموضوع النظرى في عبارات بسيطة للغاية • اني اذا رأيت خطرا في احتمال تعرض بيتي للاقتحام ، فسوف أقوم بتركيب جهاز انذار ضد السرقة ، واقتني كلب حراسة ثم أضح اشعارا على بوابة البيت ينبيء بذلك • اني لا أرغب في الاضرار بمن تسول له نفسه اقتحام البيت ، بل أمل بدلا من ذلك أن تحمله استعداداتي على اعادة النظر ويتركني في سلام • وبمعنى آخر فاني احاول ان اردعه • والمبدأ الاستراتيجى هو نفس الشيء تماما — وأجرؤ على القول ان دول كثيرة تقيم دفاعها على هذا المبدأ • وعلى كل بلد أن يبحث كنه التهديد الخارجى الذى يواجهه ومستوى الدفاع الضرورى لمنع تطور أى تهديد الى عدوان صريح • ونحن نحاول جميعا تحقيق نفس الهدف • • • وهو منع الحرب •

واسمحوا لي أن أتحول على وجه الأخص الى الموقف في أوروبا • ان تحالف منظمة حلف شمال الأطلسى يواجه موقفا تزداد فيه الامكانية التقليدية والنووية الموجهة ضدنا • ان أساس تحالفنا هو أننا نتعهد بالدفاع عن بعضنا البعض اذا هوجمنا • ونحن لا نهدد أى فرد بالعدوان • الا أننا نلحظ تهديدا على أمننا ينشأ عن القوات التقليدية والنووية معا ، والقوات التقليدية التى تهددنا أضخم كثيرا من تلك التى نوزعها الآن • اننا نرفض فكرة خضوعنا للابتزاز لنختار ما بين التعرض للتدمير في الحرب أو التنازل عن حريتنا ، ولذا فقد حاولنا العثور على طريق يضمن عدم تعرضنا للهجوم • ومن أجل تحقيق ذلك أوضحنا أن أى خصم محتمل يفكر في العدوان علينا سوف يعانى ربما أكثر مما يستطيع أن يأمل في كسبه •

وكما قلت في الاسبوع الماضي ، فان حكومتي تشاطر جميع الحكومات الأخرى احساسا عميقا بالرعب ازاء العواقب المفزعة التي قد تنجم عن أية حرب نووية . ونحن نعترف تماما بأنه لا يمكن أن يكون هناك فائزون في مثل هذه الحرب . ان هدفنا يتمثل في ضمان عدم وقوعها بالمرة . ولذلك علينا أن نمتلك القدرة لنظهر لأي معتد محتمل أنه اذا هاجمنا على أى مستوى ، فاننا نستطيع الدفاع عن أنفسنا بأنسب طريقة . . . تقليدية كانت أم نووية .

ولا حاجة للمرء أن يخشى أننا ، في الغرب ، سوف نتخذ عن طواعية خطوة واحدة لبدء حرب ما — تقليدية أو نووية . ولا حاجة للمرء أن يخشى أن نستخدم ما في حوزتنا من أسلحة نووية لفرض أهدافنا السياسية على بلد آخر ، أو أن نؤمن ايمانا مضللا بأن حربا نووية محدودة ستكون لصالحنا بشكل أو آخر . اذ كيف لنا أن نؤمن بذلك وديارنا هي التي ستدمر ؟ لسنا في حاجة الى الاقناع في هذا الأمر . ان هدفنا ، وهدف حلفائنا ، يقتصر على منع تعريضنا لأي خطر حدوث عنف ضدنا ، ان حكومتي تؤمن بأن أفضل سبيل لتحقيق ذلك ، وأفضل سبيل لصيانة السلام — على ضوء التهديد الخاص الذى يتعرض له أمننا سواء كان تهديدا تقليديا أو نوويا — هو الأخذ باستراتيجية الردع التقليدى بالاضافة الى الردع النووى .

ولكن ذلك ليس هو نهاية المطاف : والا فسوف نسلم بأننا حكمنا على أنفسنا بسباق للتسلح لانهائية له . ونحن نأمل أن نمنح هذا ونحاول أن نمنعه . ومن هنا جاء التزام حكومتي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وعن طريق السعي الى اتفاقات لتحديد الأسلحة ، رغم بظء وصعوبة هذه العملية ، نحاول الحفاظ على توازن القوى . وبالسعي الى نزع السلاح المتعدد الأطراف ، نحاول أن نخفض من مستوى التسلح العالى بدرجة مفزعة من كلا الجانبين . ونحن نرى في الردع وفي نزع السلاح وسيلتين ضروريتين وكذلك متكاملتين ، لتأمين هدفنا الشامل في السلام والأمن .

أما الجدل ، أو التناقض ، الرئيسى الثانى الذى أود التعليق عليه والوارد في بيان مندوب الهند الموقر فهو أن التوازن النووى يحمل كوامن عدم الاستقرار وكأنه يحتوى على بذور اختلاله . فهذا افتراض موضع جدل . فهناك دائما ، كما في أى مجال آخر للتكنولوجيا العسكرية ، حافز على تحسين المعدات وبالتالي التفوق على خصم محتمل أو عدم التخلف عنه . وهذا الميل الى التنافس موجود في كل مواقف المجابهة المسلحة وليس من سمات الأسلحة النووية وحدها . والصحيح أنه نتيجة لهذا التنافس التقني يوجد خوف من تعكير صفو التوازن أو الميزان التقريبي الذى يخدم كقيد متبادل وليس من الصعب أن نرى الخطر الكامن في ذلك . فهو سبب هام يدعو الى اعطاء الأولوية للسعي الى الحد من سباق التسلح النووى . وهذا بدوره وبدقة هو السبب فى اننا نعطي مثل هذه الأهمية الكبيرة لعملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) .

وفي ظل هذه الخلفية أود أن أكرر ماقلته في الاجتماع غير الرسمي يوم ٢٢ شباط / فبراير حول تناول هذه الموضوعات في هذه اللجنة . ففي رأينا ، وكما تهدد الأمور الآن ، ان الدول الوحيدة التي تستطيع أن تشارك على نحو فعال في عملية الحد من سباق التسلح الاستراتيجي هي تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية المهيمنة . وهذا هو السبب فى أننا نؤمن بأنه من المعقول في هذه المرحلة تناول هذه المسألة ثنائيا من خلال عملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت) ومع ذلك فحكومتي طرف في المفاوضات المعنية بمسألة وقف التجارب النووية .

وهناك خاصية أساسية للمفاوضات من هذا النوع هي أنها تنطوى على قضايا تقنية للغاية تؤثر على أمن المشتركين فيها . ولهذا السبب فان حكومتي لا ترى كيف يمكن في المقام الأول اجراء

التفاوض على اتفاقات تحديد الأسلحة النووية داخل هذه اللجنة • ويستتبع ذلك أننا لا نؤمن بأنه من المفيد كخطوة أولى انشاء أفرقة عاملة تعنى بهذه البنود من جدول الأعمال • ومع ذلك فإن هذا بالتأكيد لا يعني أن حكومتي راضية عن مجريات الأمور الآن أو أنها متبلدة الحسازاء المسؤولية المروعة التي تقع على كاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية •

السيد تايلاردات (فنزويلا): ان العدد الأخير من المجلّة الشهرية ، " أزمنة نزع السلاح " التي تنشر تحت رعاية لجنة نزع السلاح التابعة للمنظمات غير الحكومية ، أورد في صفحته الأولى نبأ بعنوان " ساعة الحشر ، تدنو من منتصف الليل " • وتقيس هذه الساعة ، حسبما تصورها فريق من العلماء النوويين عام ١٩٤٧ ، الزمن الذي يفصلنا عن الكارثة النووية بأجزاء من ١٢ السّي صفر • وفي الوقت الذي ظهر فيه هذا النبأ في مجلة " أزمنة نزع السلاح " ، تحركت عقارب الساعة ، نتيجة آخر الأحداث التي جعلت خطر نشوب حرب نووية يزداد شدة ، إلى أربع دقائق قبل الثانية عشرة — يوم الدمار • ولا بد أن تكون العقارب قد تحركت باتجاه الصفر أكثر فأكثر منذ لك الوقت حتى الآن • ولنا أمل في أن تكون التطورات التي حدثت في اليومين الأخيرين قد آخرت الساعة التي لا ترحم لنهاية الجنس البشري بضع دقائق معدودة •

لقد ألفت الأحداث الدولية في الأوقات الأخيرة الضوء على التغييرات العميقة التي حدثت على المسرح العالمي نتيجة عدم استقرار بعض المناطق والتغييرات في المصالح والأهداف الاستراتيجية لبعض القوتين العظميين ، وللقوى العسكرية الرئيسية على وجه العموم •

أن تحوّل أي صراع اقليمي الى صراع عالمي لا يستبعد فيه استخدام اسلحة نووية بات أمراً مرجحاً على نحو متزايد وتبين آخر الأحداث الواقعة في أجزاء مختلفة من العالم بوضوح مدى دقة التوازن الذي يعتمد عليه السلم والأمن الدوليان ومدى تزايد رجوح أن تؤدي المنافسات بين القوى العظمى الى صراع واسع النطاق • فالصراع المحلي الذي قد يبدأ كحرب أهلية أو حرب بين جيران قد يجبر القوى العظمى بسهولة الى مجابهة مباشرة وبالتالي الى حرب نووية •

وفي الوقت نفسه ظهرت مؤخراً أنواع ومنظومات جديدة من الأسلحة النووية تزيد بما لها من خصائص احتمال وقوع حرب نووية بدلا من تعزيز أمن من يملكها • كما أن استحداث صواريخ موجهة أكثر دقة وأقل عرضة للخطر ، وخاصة على مستوى الأسلحة التكتيكية واستحداث منظومات معدة لمنع كشف المواقع التي تتمركز فيها هذه الأسلحة يجعل استخدام هذه الأسلحة النووية أكثر امكانية • وقد وجد هذا الاتجاه الخطر حافزا له في ظهور مذاهب جديدة للردع تعتمد على افتراض أن من المستطاع شن حرب نووية محدودة لهضعة أسابيع ، وبذلك يمكن تجنب حرب نووية واسعة النطاق ومطلقة العنان • اننا نرفض هذا الافتراض على أساس أنه افتراض أحق تماما بل اننا نعتبره سخيفا وخطرا • فمن هو القادر على ضمان أن لا يشير تفجير جهاز نووي في أرض أي من المتقاتلين ، تنقله وسيلة تكتيكية من وسائل الاطلاق ، أو صاروخ تسيارى متوسط المدى ، أعمالا انتقامية أو هجوما مضادا بأسلحة استراتيجية ؟ ولكي نقد رماقد تعنيه حرب نووية تكتيكية يكفي أن نتذكر ، فضلا عن ذلك ، أن أقل الأجهزة النووية التي قد تستخدم في هذا النزاع اتساما بطابع هجومي سيكون على أية حال أقوى بمرات عديدة من القنابل الذرية التي القبت على هيروشيما أو ناكازاكي ، ومرة اخرى لن يستخدم حتى في حرب نووية محدودة ، جهاز واحد مثل هذا بل أجهزة عديدة •

لقد ذكر السفير سامر هيس ممثل المملكة المتحدة الموقر في البيان الذي ألقاه في الجلسة العامة ١٠٨ أن حكومته " تعتقد أن السبيل الآمن الوحيد للسيطرة على الأسلحة النووية يكمن خلال

مفاوضات بين القوى الحائزة للأسلحة النووية ، وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص " ، وأعتقد أنه لا أحد ينازع في أن مسؤولية رئيسية تقع على كاهل القوى الحائزة للأسلحة النووية في أمر نزع السلاح النووي . فذلك أحد مبادئ نزع السلاح الأساسية المتجسدة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . غير أننا وإن كنا نعترف بهذه المسؤولية ، وفي الحقيقة نصر عليها ، إلا أننا لا يمكن أن نوافق على أن بوسع تلك الدول التي تتمسك باحتكار القوة لتدمر هذا الكوكب أن تدعي احتكار حق الأفراد باتخاذ قرار بشأن قضية يكون فيها مصير الإنسان هو المهدد بالخطر . أن حق البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية في المطالبة بنزع السلاح النووي والاصرار على المشاركة في مفاوضات نزع السلاح مستمد على وجه الدقة من حاجتها الى ضمان بقائها الخاص . ذلك أن ما يواجه الجنس البشري ، نتيجة تراكم الأسلحة النووية المتنامي ، إنما هو الخطر الحقيقي من إبادته .

ولكي نفهم هذا ، يكفي أن نقرأ الفقرة ٩٥ من " دراسة شاملة عن الأسلحة النووية " التي قدمها الأمين العام الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الأخيرة والتي وزعت بالوثيقة A/35/392 وسوف أجازف طامعا للحظات معدودة بصبر زملائي وأتلو هذه الفقرة المطولة نوعا ولكن لها في رأينا صلة كبيرة بالموضوع .

" وعند نشوب حرب نووية ، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها قد تتعرض لأفدح الخسائر وأكبر الأضرار . بيد أن جميع الأمم في العالم ستتعرض لنتائج مادية خطيرة إذ أن السقطة المشعة يمكن أن تكون مشكلة خطيرة لاسيما في البلدان المتاخمة للدول المتحاربة ، وستودي هذه السقطة ، خلال العقود التي تعقب نشوب حرب نووية كسبرى بحياة الملايين من أبناء الأجيال الحاضرة والمقبلة في جميع أنحاء العالم . غير أن ماسيفوق السقطة المشعة خطرا هو النتائج العالمية التي يتركها نشوب حرب نووية على الاقتصاد العالمي وعلى الوظائف الحيوية للمجتمع الدولي . وسيفضي الانهيار المفاجيء الذي سيصيب الكثير من الدول التجارية الرئيسية في العالم ، وكذلك الآليات المستقرة للعمليات التجارية الدولية الى أحداث خلل كبير في شؤون العالم ، ويترك أغلب الدول الاخرى حتى وأن سلمت تماما من الناحية المادية في ظروف ميؤوس منها . فمن الممكن أن تحدث مجاعات واسعة الانتشار ، سواء في البلدان النامية الفقيرة أو في الدول الصناعية . وقد يفوق عدد ممن يموتون جوعا في نهاية المطاف عدد الخسائر المباشرة في الأرواح في البلدان المتحاربة . كما أن الدول غير المتحاربة أيضا يمكن أن تتردى في دوامة تفضي الى البؤس المطلق لسكانها ، وسيعاني الجميع تقريبا من ضياع المعايير الممثلة لعقود كثيرة من التقدم . ومثل هذه الظروف الاقتصادية يمكن أن تؤدي الى تفجير القلاقل السياسية الكامنة ، مما يسبب اضطرابات وحروب أهلية ومحلية " .

وبايجاز ، لن يفلت واحد على وجه البسيطة من الآثار المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن حرب نووية . فكيف يمكن ، إذن ، محاولة حرمان البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي تشمل حوالي ثلثي سكان العالم ، من حق المشاركة في مفاوضات يكون فيها ما هو مهدد بالخطر وما يجري اتخاذ القرار بشأنه إنما هو مصيرها ذاته ؟

ان مسألة نزع السلاح النووي بجوانبها المتعددة هي بلا شك أكثر البنود الموضوعية في جدول أعمال لجنة نزع السلاح أهمية وأشد الحاجة . وتتمتع التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي

ومنع حرب نووية بالأولوية العليا من بين كافة تدابير نزع السلاح ، كما ورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وترى فنزويلا ، مع البلدان الأخرى في مجموعة الـ ٢١ ، أن على اللجنة أن تضطلع دون ابطاء بمفاوضات موضوعية موجهة نحو اعتماد تدابير فعالة وعملية بشأن نزع السلاح النووي وأنه لا مبرر يستغل فهمه على العالم بأسره أن لا تكون لجنة نزع السلاح ، وهي المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح الذي عهد اليه أعضاء المجتمع الدولي بمهمة وضع تدابير التفاوض بشأن نزع السلاح ، قد بدأت حتى الآن حقا ، وبعد سنتين من وجودها ، بالاهتمام جديا بأهم المسائل في ميدان نزع السلاح - ألا وهي مسألة نزع السلاح النووي •

ومع أننا لانود أن نستبعد امكانية أو استصواب عقد مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في محافل أضيق نطاقا ، يتاح فيها للبلدان المعنية أن تشارك فيها بشكل أكثر مباشرة ، غير أننا نرى أن لجنة نزع السلاح هي أفضل محفل مناسب للاعداد لمفاوضات بشأن نزع السلاح ولتسيير دفتها • ولذلك نعتبر أمرا محتما وملحا أن تباشر اللجنة الاضطلاع بمسؤوليتها على صعيد نزع السلاح •

إن الأساس الرئيسي الذي ينبغي أن تعتمد عليه المهمة التي ستقوم لجنة نزع السلاح بانجازها على هذا الصعيد موجود ، بنظرنا ، في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعرض برنامج العمل الواجب القيام به في أمر نزع السلاح النووي • وهذه الفقرة هي ، فضلا عن ذلك ، من تلك الفقرات التي تم اعتمادها بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية • ونحن نعتبر ، مثلنا في ذلك مثل البلدان الأخرى في مجموعة الـ ٢١ ، أنه ينبغي أن توجه جهود اللجنة نحو التوصل الى تحقيق الأهداف المحددة في هذه الفقرة ، والتي هي كما يلي :

وقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف استحداثها ؛

وقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل نقلها ، ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ؛

وضع برنامج شامل مقسم الى مراحل ، ومرتبطة بمواعيد زمنية متفق عليها ، حيثما كان ذلك عمليا ، للقيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل نقلها ، مما يفضي الى ازالتها تماما في النهاية في أقرب وقت ممكن •

ونرى أيضا ، أن على اللجنة في تسييرها لدفة مفاوضات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي أن تراعي على النحو الواجب مختلف المقترحات المحددة التي طرحت • واني أشير الى اقتراح البلدان الاشتراكية الوارد في الوثيقة CD/4 واقتراح استراليا وكندا الوارد في الوثيقة CD/90 بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة •

وبالمثل ، فاننا نرى ، كما اقترحت مجموعة الـ ٢١ ، أن على اللجنة في مفاوضات نزع السلاح أن تتصدى بصورة خاصة للقضايا التالية المذكورة في الوثيقة CD/116 :

١ ' اعداد وتوضيح مراحل نزع السلاح المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية التي اقتبست منها منذ لحظة ؛

٢ ' توضيح القضايا التي ينطوى عليها حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ريثما يتم نزع السلاح النووي ، والقضايا التي ينطوى عليها منح نشوب حرب نووية ؛

٣ ' توضيح القضايا التي ينطوى عليها الغاء الاعتماد على مذهب الردع النووي ؛

٤ ' تدابير تكفل اضطلاع لجنة نزع السلاح بدورها على نحو فعال ، بوصفها الهيئة التفاوضية في ميدان نزع السلاح ، والعلاقة في هذا السباق ، بين اللجنة والمحافل الأخرى الضيقة الاطار التي تجرى مفاوضات تتعلق بنزع السلاح النووي •

لقد أيدنا مع مجموعة ال ٢١ انشاء فريق عامل مخصص لهدم مفاوضات بشأن القضايا التي أشرت اليها لتوى • وكان وفدى ، كما تذكر ، منذ بداية أنشطة اللجنة أحد الأنصار الرئيسيين لانشاء أفرقة عاملة • لقد كنا ، وما نزال نعتقد ، أن الأفرقة العاملة تؤلف نوعاً من جهاز مؤسسي من شأنه ، كما تم البرهان على ذلك عملياً ، أن يسمح بميزة اجراء حوار سريح ومباشر يمكن أن تصبغ فيه مواقف البلدان في نهاية المطاف أقل صرامة وأقل تصلباً وأكثر ميلاً الى التسوية ، في مناخ من العمل الجدى والبناء • ولهذا السبب فقد استمعنا وبخيبة أمل حقيقية الى البيانين اللذين ألقاهما ممثلاً اثنتين من القوى الحائزة للأسلحة النووية عن أنهما لم يؤيدا انشاء فريق عامل بشأن موضوع نزع السلاح النووي ، ونأمل ألا يكون هذا الموقف غير قابل للتغيير وأن تظهر هذه البلدان في المستقبل القريب الاستعداد للانضمام الى الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة من أجل تشكيل التوافق اللازم في الآراء لانشاء الفريق العامل • غير أن رفض هذين البلدين فكرة الفريق العامل ينبغى ، وكما قلت في الجلسة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة يوم الاثنين الماضي ، أن لا يمنح اللجنة من الاضطلاع بالمسؤولية التي عهد بها اليها • ان اللجنة ، كما ينص على ذلك نظامها الداخلي ، هي " محفل للتفاوض بشأن نزع السلاح " • وقد ضمننت اللجنة جدول أعمالها بند وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي كاحدى المسائل التي ينبغى أن تكون موضوع تفاوض • وليست اللجنة مجبرة على انشاء أفرقة عاملة لكل من البنود الموجودة في جدول الأعمال • ونعتقد أنه عندما تكون اللجنة غير قادرة على التوصل الى التوافق المطلوب في الآراء للتمكن من المضي قدماً في انشاء واحد من هذه الأفرقة ، كما هو عليه الأمر في الوقت الحالي ، فان عليها عندئذ أن تتسلم مباشرة مهمة تسيير دفة المفاوضات ونرى ، لذلك ، أن على اللجنة فيما تبقى من هذا الجزء من الدورة أن تخصص أكثر ما يمكن من الجلسات غير الرسمية لموضوع نزع السلاح مع التقيد ببرنامج عملها • وعليها في هذه الجلسات أن تولي اهتماماً أساسياً للقضايا المحددة الواردة في ورقة عمل مجموعة ال ٢١ ، وهي الوثيقة CD/116 كخطوة أولية تتحرك بعدها نحو مرحلة أكثر تقدماً من المفاوضات الواجب اداؤها خلال دورة الصيف ولنأمل أن يكون ذلك في فريق عامل •

وأود ، ختاماً لكلمتي ، أن ألفت الانتباه الى النداء الحار لصالح نزع السلاح النووي الذى وجهه البابا حنا بولس الثاني لتوه من هيروشيما ، احدى المدينتين اللتين وقعتا شهيدتي الرعب النووي • وأعتقد أنه ما من مكان أجدر من لجنة نزع السلاح بأن تستعاد فيه الفقرة التالية من رسالة البابا :

" الى رؤساء الدول والحكومات ، الى أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة السياسية والاقتصادية أقول : لناخذ العهد على أنفسنا بأن نكون مع السلام المبنى على العدل ، لنتخذ قراراً مقدساً الآن بالأنا نسمح أبداً بالحرب والآن نسعى اليها كوسيلة لحل خلافتنا ،

- لنعد رفقا عما البشر بأننا سنحمل دون كلل من أجل نزع السلاح وحظر كل الأسلحة النووية " .
- ان رسالة البابا ، بما لها من محتوى روحي عميق ، وسلطان تضيغه عليها لهجتها المسالمة الانسانية الحقة ، حربة بأن تكون موضع تفكير متعمق من جانب جميع حكام العالم وعلى الأخص حكام القوى الحائزة للأسلحة النووية ، مؤمنين كانوا أو كفرة .

الرئيس : اشكر سفير فنزويلا الموقر على كلمته وأود الاعراب أيضا عن امتناني للكلمات الودية البالغة التي وجهها لي شخصيا .

السيد فينكاتسواران (الهند) : السيد الرئيس ، في بياني أمام الجلسة العامة للجنة التي عقدت في ٣ شباط / فبراير ١٩٨١ ، أثرت بعض الشكوك بشأن مفهوم الردع في عصر نووي والعلاقة المؤسفة بين هذا المفهوم وتصادم سباق التسلح النووي . وكنا نأمل ونحن نشرك اللجنة في آرائنا حول هذه المسألة أن نتكمن من بدء تبادل مكثف للآراء حول ما أسماه نيلزبوهر ، الفيزيائي النووي الدانمركي الشهير والحائز على جائزة نوبل " بالتهديد المستديم للمجتمع " . ونحن نشعر بالامتنان لممثل المملكة المتحدة الموقر ولغيره أيضا من الجالسين حول هذه المائدة لرد هم على بعض الآراء التي أعرب عنها وفدى . ونحن في انتظار ما وعد به من تعليقات مفصلة على القضايا التي أثارناها . وأود اليوم ، بعد اذنكم ياسيادة الرئيس ، أن أمضي في بسط بعض الأفكار التي طرحناها وأن أرد أيضا بصفة مبدئية على الحجج التي تضمنتها كلمة زميلي البريطاني الموقر .

وسأتناول أولا النقاط التي أثارها ممثل المملكة المتحدة . لقد أكد في كلمته " أن حكومته تشارك في الشعور العميق بالرعب من الامكانية التدميرية للأسلحة النووية " . على أنه قد مضى الى القول بأننا " ندرك كل الادراك الخسارة الفادحة في الأرواح التي يمكن أن تحدثها حرب تقليدية " فان كان يعني بذلك أننا يجب أن نركز اهتمامنا على الحاجة الى نزع السلاح التقليدي أيضا ، فنحن جميعا معه . ولكنني آمل أنه سيوافق على أن الأسلحة النووية ، من حيث القوة التدميرية ، هي نسبي وحدها ، وعلى حد عبارة تقرير الأمين العام بشأن الأسلحة النووية فانه " لم يسبق من قبل أن كانت القوة التدميرية للأسلحة فورية ومطلقة وشاملة الى هذا الحد " . واذا كان ممثل المملكة المتحدة يتفق مع هذا الرأي فلا بد وأنه سيوافق أيضا على أن أول بند عمل في أى مفاوضات لنزع السلاح ينبغي أن يكون تحقيق نزع السلاح النووي .

الا أنه قد قال " ينبغي ألا نعطي للأسلحة النووية صدارة مفرطة " . كيف يسعنا ألا نعطي لمثل هذه الأسلحة الوحشية للتدمير الشامل صدارة مفرطة ؟ والحق أن وفدى يعتقد أننا بدلا من أن نعطي لمثل هذه الأسلحة صدارة مفرطة ، فاننا في الواقع قد أهملنا ماتمثلة من خطر ماحق . لقد ألقى لورد شالفونت الوزير البريطاني لنزع السلاح في ١٩٦٥ ، بيانا أمام اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح في ١٩ آب / أغسطس ١٩٦٥ ، اقتبس فيه العبارات التالية من مسرحية " يوليوس قيصر " لشيكسبير :

ثمة موجة تمر في حياة البشر
ان حملها الفيضان ، جلبت لهم السعد
وان أغلها قضا رحلة حياتهم جميعا
في جدب وشقاء

ومضى اللورد شالفوننت يقول :

" أعتقد بكل بساطة وبدون أية رغبة في تهويل الأخطاء أننا ما لم نتمكن من إيقاف سباق التسلح النووي وصدّه للوراء قبل مرور عدة أشهر أخرى ، فقد لا يكون أمامنا الكثير لنتقنه سوى الجذب والشقاء " .

وقد مرت ستة عشر عاما ، يسيادة الرئيس ، منذ ذلك الحين ، وهل يسعنا أن نشك في أننا نتطلع حقا الى الجذب والشقاء ؟ ان كون خمس النفقات العسكرية في العالم فقط يتجه الى الأسلحة النووية لا يمثل عزاء كثيرا . واذا ما أردنا أن نلجأ بالاحصاءات فأود أن أشير الى أنه لما كانت هناك خمس دول فقط حائزة للأسلحة النووية ، فليس من المستغرب كثيرا ألا يكون هناك سوى ٢٠ في المائة من النفقات العسكرية العالمية على مثل هذه الأسلحة . ثم ان المرء لا يجب أن ينسى أن ٨٠ في المائة من مجموع النفقات العسكرية تبذره خمس أو ست دول مهمة عسكريا ، هي بذاتها الدول الحائزة للأسلحة النووية . ومن ثم فاذا كان ولا بد للتسلح التقليدي أن يشكل مصدرا للقلق ، فان المسؤولية الرئيسية تقع مرة أخرى على عاتق هذه الدول .

وقد سعى ممثل المملكة المتحدة الموقر أيضا لتبرير مبدأ الردع بتأكيد أنه الخرض منه هو منح الحرب . وذهب الى أن هذا الهدف يحققه " اظهار القدرة على الدفاع عن أنفسنا " ، واقناع العدو والمحتمل بأن الحرب التقليدية أو النووية من شأنها أن تجر مخاطر ترجح كفتها بكثير أية مكاسب محتملة . وتبدو هذه الحجة ، في ظاهرها ، منطقية . على أنني كما قلت في بياني السابق فان الردع ، في الحصر النووي ، لا ينطوي على القدرة النظرية لاحدى الدول على فرض تدبير غير مقبول على أحد خصومها فحسب ، وانما في الوقت نفسه على استعدادها للصمود للتقدمير الشامل الى درجة لحلها تصل الى الابداء الذاتية ، وفي هذا السياق فان الردع كما ذكرت ، انما يركز في نهاية المطاف على مجازفة خطيرة . وبذ هب زميلي من المملكة المتحدة الى أن " سياسة الردع قد حافظت على السلام في أوروبا لمدة ٣٥ عاما ولا تزال صالحة الآن " . ونحن نعتبر هذا استنتاجا مسرفا في التبسيط . وكما يلاحظ تقرير الأمين العام بشأن الأسلحة النووية فانه " من الصواب القول بأن الردع فعال لأن هذا القول سيبقى صحيحا الى أن يثبت التاريخ بطلانه " . ولست بحاجة الى التعليق على ما سيحدث اذا فشل الردع . ولقد سلم زميلي البريطاني نفسه بأنه حتى في حالة حرب نووية محدودة فلن يكون هناك فائز ولا خاسر .

اننا لا نستطيع المشاركة في التفاؤل بشأن قدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية على منح نشوب حرب نووية ، ولا سيما اذا حدث ذلك عرضا . واذا كان القرار باستخدام الأسلحة النووية سيتخذ على أعلى المستويات السياسية فان ذلك لا يعني بالضرورة أنه ينبغي اتخاذ هذا القرار بحنايئة ملائمة . ان البشر غير معصومين وهم عرضة للضغوط والتوترات . والقادة في أعلى المستويات السياسية ليسوا استثناء من هذه القاعدة . واذا ما تبين أنهم غير معصومين ، فان العالم بأكمله سيعاني من عواقب تصرفاتهم . ولنتخيل للحظة أن قذيفة نووية قد أطلقت خطأ من البلدس وأنها في طريقها الى هدف في البلدس . ولنفترض أيضا أن رئيس جمهورية أو رئيس وزراء البلدس يمكس " بالخط الساخن " ويتصل بنظيره في البلدس قائلا " آسف للخاية ولكن هذه القذائف النووية الحمقاء قد أطلقت خطأ . وبما أن المسألة كلها غلطة فأمل أنكم لن تردوا بالمثل " . وحين يكون من المسلم به أن العلاقات بين الدول المعنية متوترة ، وهناك انعدام للثقة بصفة عامة ، فان من الصعب الاعتقاد بأن المسألة يمكن أن تنتهي عند هذا الحد .

وقد قيل كثيرا أنه يتعذر على الأقل في الساحة الأوروبية انتهاج تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، بدون مراعاة اختلال التوازن التقليدي في وسط أوروبا • ونحن لانسلم بهذا الرأي حيث أنه يعني في جوهره أن الأسلحة النووية تمثل بديلا للأسلحة التقليدية • وعلى حد التصرف في عبارة قالها لورد كاننج منذ عدة سنوات، فإن أسلحة العصر الحديث قد استخدمت لصالح توازن أسلحة العصر القديم • وعلى أية حال، فهل يقصر أنصار هذه الحجة سرانها على أوروبا وحدها؟ هناك عدة مناطق من العالم قد يشعر فيها بلد ما بالتهديد من جار يملك أسلحة تقليدية وقوات أكبر • وقد لا يكون الشعور بالتهديد مرتكزا على معايير موضوعية، ولكن المشاعر، ولا سيما عندما تكون متعلقة بالأمن الوطني، نادرا ما تكون كذلك • وعلى ذلك فهل يمكن في مناطق أخرى من العالم، حيث قد تسود مشاعر مماثلة باختلال التوازن التقليدي، اعتبار اللجوء للتسلح النووي لصالح التوازن أمرا صالحا ومبررا؟ ان التأييد القوي الذي ينبع من بلدان في أوروبا لعدم الانتشار الأفقي للأسلحة النووية يحدونا الى الاعتقاد بعكس ذلك • وهذا على وجه الدقة لأنه لا يمكن بأي حال مساواة الأسلحة النووية بالأسلحة التقليدية • ولكن قوة المثل مهمة، وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها أن تبين أنه ليس مما يصلح للبلدان الأخرى أن تسعى لتحقيق موازنة حسابات أسلحتها التقليدية باللجوء الى قروض نووية •

تلك هي نظرتنا الى بعض النقاط التي أثارها وفد المملكة المتحدة • وأود أن أقرباً المشكلة لا بد وأن تدرس من جميع جوانبها، وأننا ربما نكون قد أغفلنا بعض العوامل المهمة ذات الصلة بمناقشتنا • ونحن مستعدون كما كنا دائما لأن نتعلم ما يفيد بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل في مفاوضاتنا في لجنة نزع السلاح •

وأود الآن أن أنتقل الى مسألة وقف سباق التسلح النووي • وقد طرحت في بياني السابق افتراض أن مفهوم الردع يكمن في قلب الظاهرة وترتبط بذلك المفهوم فكرة التكافؤ الاستراتيجي • وأود لى بسط هذه الفكرة أن أبدأ باقتباس من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن دراسة شاملة للأسلحة النووية •

" ذكر أن السلام القائم على نظام للردع يتطلب وجود تكافؤ أو توازن تقريبي بين قوى الدول المعنية • وهناك رأي يقول بأن التكافؤ ينتهي اذا حصل جانب على قدرة توجيه الضربة الأولى أى القدرة على توجيه ضربة نووية ضد الجانب الآخر دون تعرضه لخطر رد انتقامي لا يستطيع تحمله • وفي هذه الظروف فان الخوف العام هو أن الردع يمكن أن يفشل • ومع ذلك فان مفهوم التكافؤ يقوم على حالة يصعب تقييمها بطبيعتها، فالترسانة النووية التي تمتلكها كل دولة من الدول الكبرى تتألف من العديد من العناصر ذات الأحجام والوظائف والأهميات المختلفة • وحيث أن كل عنصر من هذه العناصر قد يكون خاضعا للتطوير التكنولوجي المستمر من الجانبين، ولكن ليس دائما في نفس الوقت، فان التكافؤ هو عملية ينبغي العمل على استرداد توازنها بصورة مستمرة • وبالتالي، فان مفهوم التوازن هو حسب التعريف غير مستقر تقريبا " •

وقد ذهب وفدي الى أن الاعتماد على مبدأ الردع ينطوي في ذاته على التماس التفوق على خصم محتمل على انه حتى اذا ما قبل بأن الردع لا ينطوي الا على تحقيق التكافؤ وليس التماس التفوق، فان ذلك التكافؤ لا يمكن أن يكون مستقرا • ولم توجد حتى الآن في الوضع الراهن معايير موضوعية أو كمية لنقل " التكافؤ " و " التوازن " من دنيا مشاعر الأمن الذاتية الى عالم الحكم الموضوعي

والمقبول بالتبادل • وكلما أصبحت الأسلحة النووية أكثر تعقيدا أو تطورا كلما أصبح من الصعب ارساء مثل هذه المعايير الموضوعية • وبالإضافة الى ذلك ، هناك عمليا دائما ميل الى المغالاة في تقدير امكانيات الخصم والغرض من تقدير الامكانيات الذاتية لافساح فرصة للخطأ في الحساب أو النقص في المعلومات • وهذا العامل وحده يمكنه أن يستمر في اذكاء سباق التسلح النووي • وقد ذكر الجنرال ماكسويل تيلور في مقال قريب في صحيفة " واشنطن بوست " ان برنامجا للتسلح لتحقيق التكافؤ أو التفوق أمر " غايم التحديد للغاية " ، وأن موضع خط النهاية ، حتى لو كان يمكن تعيينه ، شيء يستطيع الخصم أن يغيره عندما يشاء • والتطورات الأخيرة في تكنولوجيا الأسلحة النووية بما في ذلك اختبار الرهوس الحربية للذائف الأكثر دقة ونظم الأسلحة المضادة للتوابع تجعل الانسان يتساءل في واقع الأمر عما اذا كان هناك خط نهاية على الاطلاق في سباق التسلح النووي ، سوى أن تقع الواقعة التي يلتبس ردعها ، أي الحرب النووية الشاملة •

ولابد وأن يتضح من هذا أنه لا يمكن بناء على ذلك لمفهوم التكافؤ ولأي مفاوضات للحد من الأسلحة تبني عليه ، أن يصلح للحفاظ على السلام بين الدول الحائزة للأسلحة النووية • وربما لو كان من الممكن قصر الحرب النووية على الدول الحائزة للأسلحة النووية وخلفائها فحسب لكان لبقية العالم أمل في النجاة • ولكن كما أشرنا مرارا وتكرارا فان مشكلة استمرار سباق التسلح النووي وخطر الحرب النووية مسألتان تؤثران تأثيرا عميقا على أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ومن الواضح أنه لا يجوز لحفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسعى الى تعزيز مصالحها الأمنية كما تراها من منظور ضيق وأن تجعل بقية العالم بذلك رهينة لتهديد الابداء الشاملة • وعلى ذلك فان من الصواب والضروري في أن معا أن تشترك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية اشتراكا نشطا في المفاوضات لازالة ما يعهد تهديدا عظيما ورهييبا لأمنها • وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعترف بهذه المصالح المشروعة للمجتمع العالمي • ولا بد لها أن تستجيب للشكوك والمخاوف التي تم الاعراب عنها في هذا المحفل وغيره من المحافل بصدد الاستمرار دون مبالاة في التنافس في حشد أسلحة للتدمير الشامل لا ينقطع تطویرها • ولم يعد الأمن الوطني أو أمن التحالفات المتنافسة يصلحان ذريعة لرجاء المناقشة والمفاوضات الفعلية بشأن نزع السلاح النووي •

لقد قيل هنا في هذه اللجنة أنه لم تحن بعد مرحلة اضطلاعنا بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي ، وأود أن أسأل ، متى تحين هذه المرحلة ؟ هل يفيدنا أنصار هذا الرأي عن ماهية الظروف المحددة ، والتطورات المحددة ، وطوالع النجوم التي من شأنها انضاج الموقف للمفاوضات المتعددة الأطراف في لجنة نزع السلاح ؟ لا يكفي القول بأن الموقف ليس ناضجا فنحن نود كأناس عاقلين أن نعرف لماذا هو ليس بناضج الآن ، في هذه اللحظة ؟

لقد كان أمام الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر من ثلاثة عقود لتعالج مشكلة نزع السلاح النووي • وقد شب جيل جديد بأكمله وكل ما شهدناه هو سباق للتسلح النووي دون ضابط ، صار من العسير باطراد على العقل البشري أن يلم بأبعاده • وقد كان الموضوع محقدا من الأصل • يذل الممثلون الرئيسيون غاية جهدهم لزيادة تعقيد • وفي كل مرحلة كان تعقد الموضوع يستخدم لعنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أن تجعل لمصالحها المبررة دورا في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية • وفي الوقت نفسه تمت تنحية هدف نزع السلاح النووي أبعد فأبعد الى الظل ، بينما أصبحت عبارتا الحد من الأسلحة وتحديد الأسلحة هما النغمة السائدة في الوقت الراهن • وقد يكن من المفيد أن نتذكر ما قاله مندوب من فرنسا ، وهي دولة حائزة للأسلحة النووية ، في بيان أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ ، فيما يتعلق

بطبيعة تدابير تحديد الأسلحة ، وأنقل عنه :

" ولكن منذ الذي يعجز عن أن يرى أن سياسة التحكم في التسلح ، سواء كانت موجهة الى عدم انتشار الأسلحة النووية أو الى عدم نشرها في بيئات جديدة ، أو للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، إنما تنحو أساسا الى تصلب الوضع الراهن ، وانها لا تشكل خطوة نحو نزع السلاح الحقيقي ؟ ويرجح السبب في ذلك الى أنها ، على النقيض ، تفترض أنه من الممكن ، باسم فضائل المنع المتبادل ، ابقاء مخزونات الأسلحة عند مستوى عال بما فيه الكفاية فهل هي في الواقع ، كما يزعمون ، سياسة واقعية ، حتى ولو كانت تعتبر على الأقل من جانب الدولتين العظميين — السياسة الوحيدة الممكنة في الظروف الراهنة إذ منذ الذي يشك في تبدل طبيعة توازن يقح دائما تحت رحمة تطور تكنولوجي ، أو خطأ في الحساب ، أو حتى قرار مغامر ، بما أن احتكار التسلح لا يضمن بالضرورة احتكار الحكمة ، حتى ولو كانت هي أرقى الأسلحة .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن سياسة تحديد الأسلحة تضيف الى خطر عدم اعلان التخلي عن التسلح النووي ، خطر اقتسام القوة بين الدول المسؤولة عن التوازن — وهو اقتسام أو توزيع أدانه مؤخرا السيد موريس شومان من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأعلن أن من شأنه ما لم نلزم الحرص أن يجعل انقسام العالم مستديما " .

كلمات متباعدة قبلت منذ أكثر من عقد مضى . وهل من الضروري أن نمضي في الدفاع عن اضطلاع هذه اللجنة بمفوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي على الفور ، حتى لا يصبح خطر عدم اعلان التخلي عن نزع السلاح النووي واستمرار انقسام العالم الى دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة لها واقعا أبديا ؟

وقد أشار بعض الاعضاء في هذه اللجنة الى الوضع الدولي غير المواتي الذي يمكن أن يؤثر لامحالة على عملنا في هذا المحفل . وأود أن أرد بالقول بأنه بالذات عندما تسم الشكوك والريب المتزايدة العلاقات بين الدول الكبرى ، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فإن هذه اللجنة تشكل محفلا من المأمول أن يمكن فيه تهديد بعض هذه الشكوك والريب . ولحل الانفتاح على المشاغل الأمنية والمخاوف الحقيقية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تنتسب منها للعالم النامي أن تمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاءها من تحظيم الحواجز الضيقة لمخاوفها الأمنية وأن تعي مسؤولياتها ازاء بقية العالم . وهذا في حد ذاته يحقق تأثيرا ملطفا وإيجابيا على مفوضاتها المنفصلة . ذلك أن ما أذاع عنه ليس هو أن تحل هذه اللجنة محصل مفوضاتها المحصورة النطاق ، وإنما أن تكفلها . وهذا هو السبب في أننا قد أوصينا بتشكيل فريق عامل مخصص من هذه اللجنة لدراسة بعض القضايا المحددة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ونحن نأسف لأننا لم نتمكن حتى الآن من الوصول الى توافق في الآراء بشأن هذا الاقتراح . على أن وفدي سيعيد في الوقت الراهن اقتراح وضع جدول لعدد كاف من الجلسات غير الرسمية للجنة تكرس لهذا البند من جدول الأعمال ، ويمكن أن نبدأ بدراسة موضوعية لتقرير الأمين العام المعنون دراسة شاملة عن الأسلحة النووية . وربما يمكن تخصيص الجلسات القليلة الأولى غير رسمية لاجراء مناقشة متعمقة حول الفصل الخامس من التقرير المعنون " نظريات الردع وسائر النظريات المتعلقة بالأسلحة النووية " . ثم يمكن أن ننتقل الى الفصل السادس الذي يتناول الآثار التي يتركها على الأمن استمرار الزيادة الكمية والتحسينات النوعية في منظومات الأسلحة النووية .

ويمكن أن تتركز جولة أخرى من المناقشات حول النتائج الرئيسية التي خلص إليها التقرير. وما يدور
بذمنا هو أن يطرح أعضاء اللجنة ولا سيما من الدول الحائزة للأسلحة النووية آراءهم بالنسبة لكل
من الفصول، مفسرين سبب موافقتهم أو عدم موافقتهم على الملاحظات الواردة في التقرير. وقد يتسنى
لنا إذا مابدأنا مناقشاتنا بهذا الأسلوب أن نضفي على مناقشتنا درجة من التخصص. ثم يمكننا أن
نشكل مفاوضات المقبلة على أساس الدراسة الأولية للقضايا الأساسية المعنية. وأمل يأسى زيادة
الرئيس أن يحظى هذا الاقتراح البالغ التواضع برضى جميع أعضاء اللجنة.

لقد احتفل مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز في نيودلهي هذا الشهر بالذكرى العشرين
لأول مؤتمر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي أصدر إعلاناً شدد فيه على الخطر الذي
تفرضه الأسلحة النووية ودعا إلى "الحظر الشامل لانتاج وخيازة واستخدام الأسلحة النووية
والحرارية النووية والأسلحة الكترولوجية والكيميائية وكذلك إلى إزالة المعدات والمنشآت المتعلقة
بنقل ووضوح وتشغيل أسلحة التدمير الشامل في الأراضي الوطنية" فهل لنا أن نأمل أن تجد هذه
الكلمات أذانا صاغية على الأقل الآن لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية، وأن تشغل بالذات انتباه
أعضاء هذه اللجنة وهي الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة التي يمكن في نطاقها
الوصول إلى مثل هذا الاتفاق؟

وفي الختام أود أن أهد من جديد أننا ما لم نتمكن من احراز بعض التقدم في أكثر بنود
جدول أعمالنا الحاحاً فإن سمعة هذه اللجنة كهيئة تفاوضية متعددة الأطراف سوف تتعرض لضرر
يستعصي إصلاحه. فلنبذل إذن غاية ما في وسعنا لكي نتوجه إلى الدورة الاستثنائية الثانية
للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ببعض النتائج الملموسة في هذا المجال ودل على أننا لم
نهمل ما اعتبرته الدورة الاستثنائية الأولى مشكلة تؤثر على بقاء البشرية ذاته.

السيد سويبرابتو (اندونيسيا) : السيد الرئيس، لدى التصدي للبند ٢ من جدول
أعمالنا المؤقت المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، هل لي أن أبدأ
بالإشارة إلى الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
المؤرخ في أيار/ مايو والذي ينص على أمور منها مايلي:

"ان المؤتمر، اذ يرحب بمختلف الاتفاقات الموضوعية والمعقودة أثناء الأعوام القليلة
الماضية بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح كخطوات تسهم في تنفيذ المادة السادسة من
المعاهدة، يعرب عن قلقه الشديد لأن سباق التسلح، ولا سيما سباق التسلح النووي،
مستمر بلا هوادة.

ولذا فإن المؤتمر يحث على ان تقوم كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة،
وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية منها، ببذل جهود دائمة وحازمة تحقيقاً لتنفيذ
المادة السادسة من المعاهدة في وقت مبكر وعلى نحو فعال."

وخلال الأعوام التي تلت اعتماد الاعلان المذكور كان هناك قلق متزايد من جانب المجتمع
الدولي عامة والدول النامية خاصة، نظراً لان سباق التسلح النووي، بالرغم من الاعلان المشار إليه
آنفاً، استمر لا كميأ فحسب، بل ونوعياً أيضاً نتيجة للابتكارات التقنية التي أدت إلى التحسين والتطوير
النوعيين لمنظومات الأسلحة النووية. وقد شددت الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في
عام ١٩٧٨ (الفقرة ٦٥ من الوثيقة الختامية) بعد مضي ثلاث سنوات على المؤتمر الاستعراضي الأول

لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على ضرورة قيام كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهما بالوفاء بالتزامات ومسؤوليات متوازنة تحقيقاً للهدف المزدوج لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ألا وهو منح ظهور المزيد من الدول الحائزة للأسلحة النووية (وهو ما تنص عليه المادة الثانية) وتخفيض الأسلحة النووية وازالتها آخر الأمر •

وعندما اجتمعت الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مرة أخرى في شهر آب / أغسطس من العام الماضي ، لم تخف الدول النامية الأطراف في المعاهدة والتي اشتركت في المؤتمر ، وجميعها دول غير حائزة للأسلحة النووية ، خيبة أملها ازاء استمرار الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية في عدم تنفيذها لأحكام المادة السادسة من المعاهدة رغم الصكين اللذين أشرت إليهما آنفاً وهما (الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ١٩٧٥ ، والوثيقة الختامية لدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ١٩٧٨) •

وعند انعام النظر في أحكام مختلف الوثائق المتصلة بمسائل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي كالفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة وتقريباً اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين (A/35/27 ، الفقرات ٣٧ - ٤٤) والفقرتين ٧ (أ) و (ب) و ١٤ (أ) من القرار ٤٦/٣٥ المتعلقتين باعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، والفقرة ٣ من القرار ١٥٢/٣٥ باء والفقرة ٢ من القرار ١٥٢/٣٥ جيم ، لعله يمكن ادراج المساعي التالية التي تستهدف وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، والمقترحة في تلك الوثائق ، على النحو التالي :

١ - فيما يتعلق بالأسلحة النووية القائمة ، فان المساعي المقترحة تتألف من :

(أ) تخفيض المخزون من الأسلحة النووية ؛

(ب) الحد من مخزونات الأسلحة النووية •

٢ - وبخصوص العملية الجارية تمهيداً لزيادة كمية الأسلحة النووية ونوعيتها ، فان المساعي المقترحة تشمل :

(أ) وقف التحسين والتطوير النوعيين لمنظومات الأسلحة النووية ؛

(ب) وقف انتاج الأسلحة النووية ووسائل نقلها ؛

(ج) وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة •

٣ - وتتكون المهام التي ينبغي للجنة نزع السلاح النهوض بها خلال دورة عام ١٩٨١ من :

(أ) الشروع في التفاوض بشأن جوهر مشكلة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛

(ب) الاضطلاع بمشاورات للنظر في أمور منها انشاء فريق عامل مخصص ؛

(ج) والشروع ، اذا أمكن آخر الأمر انشاء هذا الفريق العامل المخصص ، في التفاوض على

المسائل التالية :

(١) مراحل نزع السلاح النووي (المتوخاة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للسدورة

الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة) التي تشمل :

(أ) تحديد المراحل المتوخاة ؛

(ب) توضيح المراحل المذكورة •

(٢) القيام ، اثناء عملية تحقيق نزع السلاح النووي ، بتحديد :

(أ) مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ؛

(ب) ودور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ان وفد بلادى يرى انه ربما يمكن استخدام المسائل التي أدرجتها لتوى أساسا لقيام
لجنتنا بالمزيد من العمل لدى محالجتها الهند ٢ من جدول أعمالها • ولكن لما كانت هذه اللجنة
هيئة تفاوضية ، وحيث ان المفاوضات يمكن اجرائها بشكل فعال جدا داخل أفرقة عاملة ، فان وفد
بلادى يأمل في أن يتم آخر الأمر انشاء فريق عامل مخصص يعنى بهذا الموضوع ، وربما يتم ذلك في
مرحلة لاحقة من الدورة الجارية ، ان لم يكن فوراً •

يقال ان هناك اليوم نحو ٥٠٠٠٠ من الأسلحة النووية في الترسانات الموجودة في العالم
ذات طاقة انفجارية مختلفة تفوق قوة مليون قنبلة من مثل تلك التي القيت على هيروشيما ، أى ما لا يقل
عن ثلاثة أطنان من مادة ت • ن • ت (ثالث نترت التولوين) لكل فرد في العالم • وهكذا فان
العالم سيواجه خطرا بالغ الشدة لم يسبق له مثيل في تاريخ الجنس البشرى اذا لم يتم وقف سباق
التسلح النووي والتمكن من تحقيق نزع السلاح النووي •

السيد دى مونتي زيمولو (ايطاليا) : لقد طلبت الكلمة اليوم لاقدم ، بايجاز وباسم

وفدى ، ورقة العمل CD/155 المؤرخة في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٨١ •

ان ورقة الحمل هذه تمثل أول مساهمة من الوفد الايطالي في أعمال هذه السنة فيما يتعلق
بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح • وهي تحتوى على نص نرجو أن يكون ذا فائدة في المساعدة على
صياغة فرع البرنامج الشامل المحنون "الأهداف" •

اننا نقدم هذه الورقة اليوم بهدف وضعها فوراً تحت تصرف الفريق العامل المخصص الذى
سيجتمع بعد ظهر اليوم •

ولدى صياغتها ، أخذ وفدى في الاعتبار ، بالطبع ، المساهمات التي قدمها بعض الوفود
في العام الماضي بشأن الموضوع نفسه ، ولا سيما وفود المكسيك وباكستان وتشيكوسلوفاكيا •

ولم يفت وفدى أن يبحث عن نقاط مشتركة في المساهمات المذكورة حتى في الصياغة الفعلية •
لا أعتقد أن الأمر يحتاج الى تعليقات اضافية ، ومع ذلك فاني أود أن اشدد على المفهوم
الوارد في الفقرة الأولى من الورقة المعنية ، أى انه ينبغي ان يكون من أهداف البرنامج الشامل
لنزع السلاح ، الذى اسندت مهمة وضعه الى لجنتنا ، القيام في وقت واحد باتباع كلا النهجين
الذين وسما الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بهدف نزع السلاح أى : النهج الرامي الى
تعزيز نزع السلاح العام الكامل والنهج الرامي الى تنفيذ تدابير معينة محدودة • زد على ذلك أن
هذا المفهوم ناجم عن الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية التي تنص على مايلي : "وينبغي ان تجرى
مفاوضات بشأن نزع السلاح العام الكامل في نفس وقت اجراء مفاوضات بشأن تدابير جزئية لنزع السلاح •
ولهذا الغرض تضطلع لجنة نزع السلاح باعداد برنامج شامل لنزع السلاح ••••"

لقد اهتم الوفد الايطالي ، دائما ، اهتماما خاصا باعداد برنامج شامل لنزع السلاح • وقد أوضح السيد سبيرانزا وزير الدولة للشؤون الخارجية في بلادنا ، في كلمته التي ألقاها في الجلسة العامة المحقودة في ٣ شباط / فبراير المنصرم ، الأسباب التي حدثت بنا الى ذلك • ومعيار التوازن في عملية نزع السلاح ، بالنسبة لبلدان عديدة منها بلادي ، معيار أساسي وتكمن إحدى الاغراض الرئيسية لبرنامج يدعي الشمولية ، بحق ، في امكانية اتباع نهج متوازن يخفض الى حد ادنى من مخاطر المزايا الانفرادية في كل مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح ويضمن استجابة كل خطوة تخطى الى الأمام لنفس منطق التوازن والاستقرار •

السيد ماليتا (رومانيا) : أود في بياني لهذا اليوم أن أعرض بعض آراء الوفد الروماني حول الهند من جدول الأعمال المتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • لقد كانت رومانيا تعتقد دائما بأن حظر الأسلحة النووية ووقف إنتاجها وازالة مخزوناتهما القائمة تشكل ضرورة أساسية من ضرورات الساحة الدولية وبأن المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي يجب بالتالي أن تحظى بأعلى أولوية داخل لجننتنا •

ان منح أولوية لنزع السلاح النووي تقتضيه طبيعة هذه الأسلحة ذاتها — أسلحة التدمير الشامل التي هي في الواقع السلاح المطلق للفناء الكلي • ولا يزال الشغل الشاغل المتمثل في ازالة ترسبات الأسلحة الأشد فتكا يشكل منذ عهد بعيد الخطأ الأحمر لرد الفعل الأولي للجنس البشري ألا وهو بقاءه على قيد الحياة •

وقد أقرت منظمة الأمم المتحدة بمسئولية الحاجة الى مثل هذه التدابير في أكثر من مائة قرار ابتداء من القرار (د-١) المؤرخ في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٤٦ الذي نص على ازالة الأسلحة الذرية من ترسبات الدول كافة • بيد أننا لم نفلح قط في الشروع في اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن موضوع الأسلحة النووية • ولهذا السبب يرى الوفد الروماني أن لجننتنا تواجه مهمة بالغة الأهمية •

ولسنا نريد أن نردد ههنا الحجج السلمية التي تسوقها البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية دعما لطلبها الشروع ، دون مزيد من الأبطاء ، في مفاوضات بشأن الأسلحة النووية •

فالاخطار التي تحدق بهذه البلدان بسبب وجود مخزونات من الأسلحة النووية التي يستخدمها الآخرون — وهي أسلحة لا تتحكم فيها — والانقسام الذي تحدثه هذه الأسلحة في عالم منقسم بالفعل وطامح الى المساواة ، ودورها كوسيلة ضغط وتهديد ، وتأثيرها السلبي على استعمال الذرة في الأغراض السلمية الذي يحتاج اليه العالم بأسره — كل هذه الأمور تشكل بعض الأسباب التي من أجلها تم تكريس منشورات ضخمة •

غير أن للتفاوض قاعدة أساسية ألا وهي ضرورة محاولة تفهم وتقصي حجج الأطراف الأخرى المشتركة في التفاوض • ودون التظاهر بإيراد الحجج نيابة عن الآخرين ، بيد ولنا من المفيد التذكير بأن البدء في المفاوضات سيراعي الى أبعد حد ممكن مصالح جميع الدول ، النووية وغير النووية على السواء ، وان لم تكن مواقفها فيما يتعلق بالرغبة في التفاوض متماثلة •

فأولا ، توفر المفاوضات فرصة للوفاء بالتزام ادبي بالنسبة لبعض الدول النووية وبالتزام قانوني بالنسبة لبعضها الآخر اذ بقية العالم • وقد أشير بحق في هذا الصدد الى التعهدات المضطلع بها

بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار • ويستند الموقف الراهن من الأسلحة النووية الى تعهد بمواصلة التفاوض عن حسن نية على تدابير فعالة لوقف سباق التسلح في وقت قريب •

وثانياً ، من الواضح أن خطر الأسلحة النووية الذي أجمعت الآراء على الاقرار به ليس أقل على أولئك الذين يحتفظون بهذه الأسلحة ويكدسونها ، وتقدم لنا الضمانات بخصوص سلامة استعمالها بالرغم من الأدلة المناقضة والشك الذي يستند الى حسابات أولية في عنصر المخاطرة ، مما يسلب الضوء على خطر وقوع الحوادث والأخطار والتفجيرات الخاطئة • وفي رأينا أن هناك ضرورة لمعالجة هذه المواضيع بصراحة •

وثالثاً ، لم يحدث أن اتجهت أسلحة أخرى اتجاه هذه الأسلحة الى النمو على نطاق كهذا وبالرغم من الادعاء بأن الهدف منها هو الحفاظ على التوازن ، فان ذلك يصل باستمرار الى مستويات مرتفعة دون أن يلوح في الافق حد له • واستحداث الأسلحة النووية مستمر دون توقف • وعلاوة على ذلك فمن الواضح أن للتحسينات التكنولوجية ، وللابتكارات الالكترونية بوجه أخص ، أثرا في عدم الاستقرار •

وقد تساءل البعض عن امكانية الحفاظ على التوازن بمستويات ادنى • فأين يمكننا بحث هذا الموضوع الذي يهيم العالم •

كذلك تم عرض حجة الترابط القائم بين ترسانات الأسلحة النووية وترسانات الأسلحة التقليدية وعدم امكانية الفصل بين هذين العنصرين فيما يتعلق بأمن بعض الدول • ولا ينكر وفد بلادى الترابط القائم بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية • الا أننا نظن ان حقيقة الترابط هذه يجب أن تطرح للنقاش بغية توضيح جميع الآثار • ولا يؤدي تقرير الحقائق الواضح والبسيط الذي لا تتبعه أى اجراءات الا الى تعزيز حجج الدول الأخرى في المضي في انتاج الأسلحة النووية بهدف ضمان أمنها •

وأخيراً ، فقد اشير مرات عديدة الى تعقد مسألة نزع السلاح • وليس في نية وفد بلادى التقليل من تعقد هذا الموضوع • غير أن رومانيا كانت دائما تذهب الى ان القضايا الدولية ، مهما بلغت من الصعوبة ، يمكن بل ويجب تسويتها عن طريق المفاوضات والمحادثات ، اقتناعا منها بأن العصر النووي لا يقدم بدائل أخرى • ومن ثم نرى ان تعقد مسألة نزع السلاح النووي يقتضي الشروع دون مزيد من الابطاء في التفاوض بشأن هذا الموضوع بدلا من ارجائه الى أجل غير مسمى •

ونحن لم نأت على ذكر كل هذه الأسباب بهدف تجاهل غير ذلك من أنواع الحجج ، بل لتقرير الحقيقة التي لا مشاحة فيها ، ألا وهي أن هذه الأسباب تشكل مسائل ملموسة تتطلب نهجا مناسباً يستعين بالوسائل التي تصلح لأي عملية تفاوض •

ولهذه الأسباب جميعاً يرى وفد بلادى أن ليس هناك حجج سليمة بخلاف الشرع فسي التفاوض بشأن نزع السلاح النووي • وفضلا عن ذلك ، فان لجنة نزع السلاح تمثل في النشاط الذي تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك عدد من الدول غير الحائزة لها أنسب اطار لاجراء مفاوضات من هذا القبيل • وقد قدمت بخصوص هذا الموضوع اقتراحات ملموسة من البلدان الاشتراكية في الوثيقة CD/4 ومن البلدان الاعضاء في مجموعة ال ٢١ في الوثيقة CD/116 ، وكذلك من وفود أخرى • وثمة أفكار أخرى يمكن أن تظهر ، بل أننا واثقين عموماً من أنها ستظهر ، أثناء المفاوضات •

وكل هذه الحجج تعيد انشاء فريق عامل يعنى بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي خلال الجلسة الحالية للجنة •

ويمكن ان تشمل ولاية هذا الفريق القيام بتبادل واسع النطاق لوجهات النظر والآراء حول
كيفية الشروع داخل اللجنة في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي • ومما يزيد من ضرورة ذلك
ان مجموعة كاملة من الوفود قد أثارَت ، كما سبق ان رأينا ، مسائل يجب في اعتقادها أن تكون معروضة
علينا من أجل تيسير المفاوضات بشأن موضوع الأسلحة النووية • ومن الواضح جدا أن مثل هذا الحوار
لن يتم في اطار الجلسات العامة وحدها حيث تتمثل الوسيلة الوحيدة للعمل في عرض المواقف بالقاء
بيانات • وبغية تحقيق أهدافنا ، فان هناك حاجة الى اقامة حوار حقيقي والى نشاط دائم وغدير
شكلي ، وهو هدف أنشئت من أجل تحقيقه أفرقة تفاوض •

ولا يشكل انشاء فريق عامل في نظر الوفد الروماني ، كما سبق أن اتاحت لنا فرصة الاشارة الى
ذلك ، غاية بحد ذاته • ونحن نأسف لكون بعض الوفود تضيي مدولا خاصا على ما يجب أن يكون
قرارا بسيطا يتعلق بالتنظيم • ويرى الوفد الروماني ان طلب انشاء فريق عامل كهذا يعنى بالبنود
الدرجة في جدول الأعمال لن يرفض لأى وفد من الوفود • ونحن نؤيد بشدة فكرة انشاء فريق عامل
يعنى بوقف التجارب النووية • ولا يمكننا ان نقبل ، بخصوص هذا الموضوع مثلما هي الحالة بالنسبة
لموضوع نزع السلاح النووي ، ان ترجى اللجنة مرة أخرى هذا العام الشروع في نشاط منظم •
وانه لمن واجبا ان نعالج هذه المسائل وان نحاول النفاذ الى صميمها •

وان يضع الوفد الروماني جميع هذه الحجج في الاعتبار ، فانه يؤيد الاقتراح الذى قدمه
الوفد الهندي بعقد جلسة استثنائية تركز لتحليل نتائج تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتضمن
الدراسة الشاملة للأسلحة النووية •

ونقترح في الوقت نفسه القيام ، تحت رعاية رئيس اللجنة ، بتنظيم عدد من الجلسات غير
الرسمية باشتراك خبراء تتاح خلالها لكل دولة من الدول الأعضاء في اللجنة امكانية عرض وجهات
نظرها حول المسائل الملموسة التي يثيرها الشروع داخل اللجنة بمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي •
ومن شأن اجراء حوار بناء حول هذا الموضوع ، تعززه الرغبة الصادقة في تحديد العقبات الحقيقية
التي تعترض سبيل مفاوضات كهذه ، ان يشكل اسهاما ممتازا من جانب لجنتنا في الشروع في عملية
نزع السلاح النووي •

وليس ثمة داع للتشديد ههنا على الأهمية الخاصة التي سيحظى بها ، في الظروف الدولية
الراهنة ، تأكيد الإرادة السياسية للتفاوض على تدابير نزع السلاح النووي • ولن يؤثر هذا اطلاقا على
التوازن العسكري ، بل انه على العكس ، سيسهم في تعزيز الثقة السياسية والعسكرية المتبادلة •

اما الوفد الروماني ، فانه مستعد لتقديم مساهمته في الشروع في هذه العملية • وتتسم
الآراء التي يتكون منها موضوع بيانه بطابع تمهيدي • ونحن على استعداد لدراسة أى امكانية أخرى
للعمل يتم عرضها بهدف تعبئة الجهود الهنائة لجميع أعضاء اللجنة •

الرئيس : أشكر سفير رومانيا الموقر على بيانه • الساعة الآن ١٢/٥٥ • ولدينا
أيضا طلب آخر من وفد آخر يود القاء بيان في الجلسة العامة ، وكنت آمل أن ابحت معكم في جلسة
غير رسمية وبايجاز بالغ ثلاث نقاط محددة • ونحول الآن ، اذا شئتم ، الى جلسة غير رسمية لداق
معدودة فحسب • واقترح عليكم استئناف هذه الجلسة العامة أو عقد جلسة عامة أخرى قصيرة جدا
في الساعة ١٥/٠٠ • واذا أذن لنا زميلنا المكسيكي الموقر ، سيتلو تلك الجلسة فورا بعد نحو
عشرين دقيقة اجتماع الفريق العامل الذى يرأسه السفير غارثيا روبليس •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) : السيد الرئيس ، ان لدى الفريق العامل الذى يشرفني ان رأسه جد ولا محدد اذ عليه أن ينجز عمله في وقت كاف لاعداد البرنامج الشامل كيما تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ولا يعقد الفريق العامل سوى جلسة واحدة أسبوعيا . ولذلك اقترح اذا كان من الضروري استئناف هذه الجلسة أو عقد جلسة اضافية ان يتم ذلك غدا صباحا . واني اعتقد أن الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، وهو الفريق الذى سيجتمع غدا صباحا ، هو في مركز أفضل كثيرا من الفريق الذى يشرفني ان رأسه .

الرئيس : أشكر السفير غارثيا روبليس على بيانه . ولكننا في ما أعتقد بحاجة الى القيام فورا بايضاح بعض النقاط في جلسة غير رسمية . ولا يتعارض هذا بالطبع ، واضعا نفسي تحت تصرف اللجنة ، مع اقتراحي عقد جلسة عامة قصيرة صباح غد اذا كان السفير كوميفتش موافقا على ذلك . غير أن الأمر في الواقع يتعلق ، فيما يخص بعد ظهر اليوم ، بالاستماع الى بيانين سيكونان موجزين ليس من شأنهما قطعاً تأخير أعمال الفريق الذى يرأسه السفير غارثيا روبليس تأخيرا كبيرا . فهل نستطيع ، اذا كانت اللجنة موافقة على ذلك ، أن نجتمع في جلسة عامة لفترة قصيرة غدا الساعة ١٠/٣٠ . وكل ما أريده هو ألا نمضي في مناقشة كيفية إجراء النقاش من الوقت أكثر مما نمضي في مناقشة ما ينبغي أن نناقشه .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أقترح أن نختتم الان الجلسة الرسمية ونحول الى جلسة غير رسمية للنظر في هذه المسائل وكذلك للبت في مسألة الجلسة العامة القادمة . واني اتساءل حقا ماذا كان هناك أى شيء ملح الحاحا كافيا لتسوية التدخل في عمل الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح أو عمل الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، ولعلنا نناقش هذه النقطة في الجلسة غير الرسمية ونرجو من الوفد الذى لم يكن لديه متسع من الوقت للكلام القيام بذلك يوم الثلاثاء والقاء بيانه عندئذ .

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠ واستمرت يوم الجمعة ، ٢٧ شباط / فبراير (١٩٨١) ، الساعة

١٠/٠٠ .

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ١١٠ للجنة نزع السلاح . لقد اتفقت اللجنة في جلستنا غير الرسمية أمس على مشروع اقتراح يتعلق باشتراك ممثل النرويج في جلسات الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيماوية . وقامت الأمانة بتعميم مشروع القرار هذا الوارد في ورقة العمل رقم ٣٤ . واذا لم يكن هناك اعتراض أو ملاحظات ، فان الرئيس سيعتبر أن هناك توافقا في الآراء . ليس هناك ملاحظات .

وقد تقرر ذلك .

السيد الريدى (مصر) : السيد الرئيس ، عندما تحدثت هنا في بياني الافتتاحي ذكرت أن المؤسسات الدستورية المصرية قد وافقت على التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ويسعدني اليوم أن أذكر هنا أنه تم بالأمس ٢٦ فبراير (١٩٨١) بمدينة لندن ايداع وثائق التصديق لدى حكومة المملكة المتحدة ، وبهذه المناسبة أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانا رسميا طلبت منكم ياسيادة الرئيس أن يتم توزيعه كمستند رسمي من مستندات لجنة نزع السلاح . واني لا شكر لكم استجابتم لهذا الطلب .

لقد كانت مصر من أوائل الدول التي نادىت بالأسراع إلى عقد هذه المعاهدة ، ولعبت دوراً بناءً في المفاوضات التي انتهت بالتوصل إليها في لجنة نزع السلاح هنا بجنيف ، ثم كانت من أوائل الدول التي وقعت عليها في أول يوم فتحت فيه المعاهدة للتوقيع أي في أول تموز/يوليه ١٩٦٨ ، وبأتي تصديقنا اليوم على هذه المعاهدة تأكيداً لإيماننا الذي يشاركنا فيه الكثيرون بضرورة وضع حد لانتشار الأسلحة النووية التي تهدد أمن البشرية .

إن مصر وهي تأخذ هذه الخطوة وتتقبل الالتزامات الناشئة عن عضويتها في المعاهدة لترجو أن تنفذ الدول النووية ما عليها أيضاً من التزامات ، وهنا فإني أود أن أشير إلى ما جاء في بيان وزارة الخارجية المصرية في هذا الشأن . بالنسبة لالتزامات الدول النووية طبقاً للمادة الرابعة من المعاهدة ذكر البيان ما يلي :

" أن تعهد مصر وفقاً لحكام معاهدة عدم الانتشار بالامتناع عن الحصول أو إنتاج الأسلحة النووية بأية طريقة من الطرق لا يجب أن يخل بحق مصر الثابت في تنمية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وهو ما يمتشى مع ما أكدته المادة الرابعة من المعاهدة من حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في انماء بحث وانتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز . إن التأكيد على هذا الحق في صلب المعاهدة يعد في الواقع تقنياً لحق أساسي من حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنه أو المساس به .

واستطراداً من ذلك تولي مصر أهمية خاصة لما تقضي به أيضاً المادة الرابعة من المعاهدة من التزام الدول الأطراف في المعاهدة - القادرة على ذلك - التعاون في الإسهام في زيادة انماط تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ولا سيما في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافاً في هذه المعاهدة ، مع إيلاء المراعاة الحقة لحاجات مناطق العالم النامية " .

وبالنسبة للمادة الخامسة من المعاهدة ذكر البيان ما يلي :

" وفي إطار ما توفره المعاهدة من حقوق لجميع أطرافها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، فإن مصر تود أن تشير أيضاً إلى ماتناولته المادة الخامسة من المعاهدة من أحكام لتأمين تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف بالمعاهدة بالفوائد التي يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية " .

أما بالنسبة لما تضمنه البيان بشأن التزامات الدول النووية حول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي والتوصل إلى الحظر الشامل للتجارب النووية فذكر البيان :

" وتود مصر أن تعرب عن استيائها الشديد لعدم قيام الدول الحائزة على الأسلحة النووية - وخاصة القوتين الأعظم - باتخاذ إجراءات فعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وفقاً لما جاء في المادة السادسة من المعاهدة . ومع ترحيبنا باتفاقيات عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٩ للحد من الأسلحة الاستراتيجية والمعروفة باتفاقيات (سولت ١) و (سولت ٢) ، إلا أنها فشلت في تحقيق الوقف الفعلي لسباق التسلح النووي من حيث الكم والكيف . بل أن هذه الاتفاقيات سمحت بتطوير جيل جديد من أسلحة الدمار الشامل .

ومن ناحية أخرى وبعد مرور أكثر من ١٧ عاما على توقيع معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء مازالت الدول الحائزة للاسلحة النووية تتذرع بمختلف الصعاب لعدم تحقيق الوقف الابدى لجميع تجارب الاسلحة النووية • في حين أن كل ما يعجزها في الواقع هو اتخاذ القرار السياسي لانجاز هذا الوقف • في ضوء ذلك ، فان مصر تنتهز فرصة ايداع وثاقي تصديقها على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، لتناشد الدول الحائزة للاسلحة النووية للاطراف بالمعاهدة الوفاء بتعهداتها لوقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي •

وبالمثل تحت مصر جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على العمل لتحقيق الوقف الابدى لجميع تجارب الاسلحة النووية في أقرب وقت ممكن لما سيساهم ذلك في وقف تطوير وانتاج أسلحة جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، مثلما سيساهم وقف انتاج المواد الانشطارية للاغراض العسكرية في وقف الترايد الكمي للاسلحة النووية " •

السيد الرئيس ، وبالإضافة الى ذلك فان هناك موضوعين أود أن أشير اليهما رغم انهما ليسا موضع البحث المباشر للجنة الان ، وهما الضمانات الدولية لغير النووية وانشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الاوسط ونظرا لما بهما من ارتباط مباشر وتأثيرا ايجابي على وقف سباق التسلح النووي ، فقد تضمن البيان ما يلي :

" وفي اطار تحقيق الامن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، فان مصر ترى أن قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٦٨ مازال قاصرا عن توفير الضمان الحقيقي لعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد هذه الدول من جانب الدول الحائزة للاسلحة النووية •

لذا فان مصر تناشد هذه الدول الاخيرة بذل الجهود للتوصل الى اتفاق يحرم دائما وأبدا استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد أي دولة من الدول •

ويهمها — في هذا الصدد — أن تعرب عن ارتياحها البالغ للقرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين بتواقي الراء الذي يدعو دول الشرق الاوسط كخطوة أولى — نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية — أن تعلن رسميا عن تأييدها لتحقيق هذا الهدف ، وانها ستفتح — على أساس متبادل — عن انتاج الاسلحة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها ، وأن تودع اعلاناتها هذه لدى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة " •

واننا نتصور ياسيادة الرئيس أن انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ستكون اسهاما ملموسا في سبيل تحقيق الهدف العام وهو وقف سباق التسلح النووي فضلا عما تؤيد اليه هذه الخطوة من الاسهام في تحقيق السلام والرخاء لشعوب منطقة الشرق الاوسط ، ونرجو أن تعيد الدول النووية وكافة الدول المعنية هذه المساعي •

كما نعتقد في نفس الوقت أن توفير ضمانات فعالة للامن سيساهم في جذب دول أخرى للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار •

السيد الرئيس، أود أن أشير في ختام كلمتي الى نقطة نعتبرها جوهرية وهي أننا هنا في هذه اللجنة، تقع علينا مسؤولية خاصة باعتبارنا الجهة التي أولت اليها الجمعية العامة للأمم المتحدة واجب إجراء المفاوضات اللازمة للتوصل الى وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح، وحيث أن موضوعي البحث تحت البند الاول والثاني من جدول اعمالنا لهما أولوية قصوى لدى المجتمع الدولي، فنقح علينا مسؤولية مضاعفة لحرارز تقدم في هذين المجالين •

وان المفاوضات التي تدور بين الدول النووية رغم أهميتها وأنه لاغنى عنها للتوصل الى انجازات حقيقية في مجال نزع السلاح الا أنها لا تلغي دور لجنتنا هذه في الاضطلاع بمسؤوليتيها وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة •

وقد كانت المفاوضات القيمة التي أجريت في اطار مجموعات العمل التي شكلتها العام الماضي ما يثبت صحة الرأي القائل بأن مجموعات العمل تشكل أنسب أسلوب للتفاوض حول بنود جدول أعمالنا، ولذلك فإننا نعتقد أن انشاء مجموعتي عمل حول وقف سباق التسلح النووي وحظر التجارب النووية - وهو ما طالبت به مجموعة ال ٢١ - انما يشكل الاداة التي نستطيع من خلالها أن نحمل على تحقيق ما كلفتنا به الجمعية العامة، ومن هنا أضمت صوتي مرة أخرى الى زملائي الذين سبقوني بالمطالبة بانشاء مجموعتي العمل المذكورتين، والى أن يتم ذلك، يتعين علينا هنا أن نخصص عددا من الاجتماعات غير الرسمية لمناقشة الموضوعين المذكورين •

السيد الرئيس، لقد تابعت أعمال هذه اللجنة خلال هذا الشهر الذي توليت فيه رئاستها واسمح لي ياسيادة الرئيس وأنتم تتأهبون لترك هذا المنصب أن أعبر لكم عن اعجابي وتقديري وتقديري لزملائي أعضاء الوفد لكم شخصيا لمهارتكم الفاتحة في ادارة أعمال هذه اللجنة وتوجيه سيردولاب العمل فيها وللصفات الانسانية الممتازة التي تتمتعون بها والتي كانت اضافة لقدراتكم الفيينة والديبلوماسية ما استطعتم أن تحتلوا هذه المكانة السامية ليس فقط في سجل رؤساء هذه اللجنة وانما أيضا لدى كل عضو من أعضائها •

الرئيس : أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه، كما أود أن أعرب له عن تقديري الحار للكلمات اللطيفة والودية التي تكرم بتوجيهها الي •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : السيد الرئيس، لقد بدأت لجنة نزع السلاح دورتها الحالية بالنظر في القضايا المتعلقة بحظر تجارب الأسلحة النووية وأيضاً بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي - وهي القضايا التي لها بلاشك أولوية سواء في عمل لجنتنا أو في مهام تحديد سباق التسلح ونزع السلاح اجمالاً • ان ايجاد أسرع حل لهذه القضايا سيكون له أهمية هائلة لمصير البشرية جمعاء •

ونحن نشعر بارتياح خاص لأنه يجري اثاره هذه القضايا، من جانب أعضاء كثيرين في هذه اللجنة بحزم وتصميم شديد بسبب اهتمامهم الحقيقي بايجاد الحل العملي الاسرع لهذه المشاكل ولدى الاتحاد السوفياتي كل المبررات لكي يعتبر نفسه بلدا قام بمبادرة اثاره مسألة نزع السلاح النووي بمختلف جوانبها وبكاملها على نطاق دولي واسع، لقد كان بلدنا لوقت طويل مؤيدا وفيما لتسوية هذه المشكلة العالمية • فبالنسبة للاتحاد السوفياتي، يشكل النضال الفعال والهادف من أجل نزع السلاح النووي سياسة أساسية ومنتسقة •

وقد قدم الاتحاد السوفياتي في وقت مبكر يرجح الى عام ١٩٤٦ اقتراحا يدعو الى عقد اتفاقية دولية بشأن حظر انتاج الاسلحة الذرية واستخدامها الى الابد لكي يقتصر استخدام الاكتشافات العلمية الكبرى المرتبطة بانشطار نواة الذرة على رفع مستوى رفاة الشعوب ومستوياتها المعيشية في العالم وأيضا على تطوير الثقافة والعلم لصالح الجنس البشري .

غير أن دولا معنية ردت على ذلك بأن سلكت طريق الاسراع بسباق التسلح النووي .

ومرى أخرى ، اليوم يشير تحليل اجري للحالة في ميدان نزع السلاح النووي بوضوح الى أن أثر مرور الزمن في هذا المجال يجعل من المتعذر تعويض ما يفوتنا اليوم من فرص في المستقبل . وكلما تأخر الهدء في اجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، ازدادت صعوبة اجراء هذه المفاوضات .

ونحن نقف تماما الى جانب الذين يساورهم قلق الآن بشأن الحالة الراهنة والذين يبحثون عن طرق ووسائل تحقيق الحظر الكامل لتجريب الاسلحة النووية ، واحراز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح النووي ، والحد من السباق في مجال الاسلحة الاستراتيجية وغيرها من الاسلحة ، وتعزيز السلم العالمي وأمن الدول . ونتمنى ألا تكون لدى الدول الأعضاء في اللجنة أية التباسات في هذا الشأن .

وللاسف فان المداولات التي دارت في لجنة نزع السلاح بشأن القضايا المتعلقة بحظر تجارب الاسلحة النووية ونزع السلاح تكشف أيضا عن اتجاه آخر وهو السعي أمام بطء التقدم في ايجاد حل لهذه المشاكل وأمام الصعوبات التي نشأت في تحديد دور لجنة نزع السلاح في هذه المجالات ، الى محاولة خلق انطباع بأنه تقح على دول معينة بعض المسؤولية الجماعية عن ذلك والى التخافل ، رغم الحقائق ، عن الاختلافات الكبيرة وأحيانا الاساسية في مواقف هذه الدول ، ومن ثم تشويش الصورة الموضوعية وتعقيد الفهم الصحيح للمهام التي تواجه اللجنة . وينطبق ذلك على مسائل حظر تجارب الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي على السواء .

واسمحوا لي بالتركيز على مسألة الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية .

ان البعض يزعم مثلا ، ان الاتحاد السوفياتي يعارض النظر على نحو نشط في قضية حظر تجريب الاسلحة النووية في اطار هيئتنا المتعددة الأطراف ويفضل اجراء مفاوضات ثلاثية في هذا الشأن . وأود أن اعيد الى اذهانكم أن الاتحاد السوفياتي اقترح في عام ١٩٧٥ ، انشاء لجنة خاصة داخل الامم المتحدة تشترك فيها الدول النووية الخمس و ٢٥ - ٣٠ دولة غير حائزة للاسلحة النووية وذلك بغرض وضع معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية قام الاتحاد السوفياتي بتقديم مشروع لها . ووافق على الاشتراك في عمل اللجنة الدول التالية غير الحائزة للاسلحة النووية : اثيوبيا واغغانستان ، واندونيسيا ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبولندا ، وبوليفيا ، وبيرو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وزائير والسودان ، والعراق ، وغرينادا ، وفنلندا ، وقبرص ، وكوبا ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، ونيجييريا ، والهند ، وهنغاريا . ولم يعرب من بين الدول الحائزة للاسلحة النووية الا الاتحاد السوفياتي عن رغبته في الهدء ، في اطار اللجنة المقترحة في اجراء مفاوضات بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية . غير أنه لم يشروع ابدا في اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بسبب مواقف الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية وبلدان غربية معينة رفضت الاشتراك في عمل اللجنة . وفي ١٩٧٧ ، قدم الاتحاد السوفياتي مع بلدان اشتراكية اخرى مشروع معاهدة للحظر الكامل العام

لتجارب الاسلحة النووية لكي تنظر فيه لجنة نزع السلاح • وأود التأكيد على أن الوثيقة السالفة الذكر ما تزال تترقد على مائدة المفاوضات في اللجنة • فكيف يمكن للمرء ، في ضوء هذه الوقائع أن يزعم أن الاتحاد السوفياتي يقف ضد اشتراك لجنة نزع السلاح اشتراكا نشطا في المفاوضات بشأن القضية المذكورة أعلاه •

ومن حين الى آخر ، يسمح المرء أيضا تأكيدات من نوع مختلف وتفيد أن الاتحاد السوفياتي خاب آمله في المفاوضات الثلاثية ويرغب الآن في التخلي عنها • وفي هذا السياق ، طلب اليونسكو ، نحن والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، كما فعل ذلك ، مثلا ، ممثل كندا في ١٩ شباط / فبراير ١٩٨١ ، أن نستأنف على الفور المفاوضات السالفة الذكر • وسأكون صريحا : لقد وجهت هذه اللدءات الى الطرف الخاطيء • فبيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي ، فقد كان على استعداد لبدء الجولة التالية للمفاوضات وما يزال استعدادا قائما ، ان المسؤولية عن الفشل في استئناف المفاوضات الثلاثية لا تقع علينا •

وأعرب البعض عن " خشيتهم " من أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نجحتا في " لوى ذراع " الاتحاد السوفياتي الذي وافق على ان يؤيد التقرير المشترك عن المفاوضات الثلاثية والمقدم الى لجنة نزع السلاح على أهمية هذه المفاوضات • اما أنا فلا يسعني الا ان اعرب عما اشعر به من عطف على خالق هذه المخاوف الذي لديه معرفة ضعيفة الى هذا الحد بالاتحاد السوفياتي وموقفه • وكما هو معروف لم تلق محاولات " لوى ذراع " اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو " ممارسة الضغوط للتأثير " عليه أي نجاح أبدا •

وطلبت بعض الوفود ، بما فيها ممثل اليابان ، فيما القته من بيانات ، ان نوضح موقفنا • وسوف نكرر الاعراب عن هذا الموقف عن طيب خاطر ، رغم انني اعتقد أن اغلبيية اعضاء هذه اللجنة على معرفة جيدة بموقفنا •

اننا نود التشديد مرة اخرى على أن الاتحاد السوفياتي يعلق أهمية كبيرة للغاية على التوصل الى اتفاقات بشأن الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية • وتجد نهجنا هذا في عدد كبير من الوثائق بما فيها تلك التي قدمناها الى الامم المتحدة ولجنة نزع السلاح • ومافتىء حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو ، وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء الذي تقرر في ١٩٦٣ باشتراك الاتحاد السوفياتي على نحو مباشر ونشط نافذا منذ ١٨ عاما • ومكّن الاتفاق الثنائي المعقود بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من فرض قيود على قوة التفجيرات النووية الجوفية ، وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يكن حتى الآن الا اتفاقا بحكم الواقع ، لا ينبغي القاء اللوم علينا بسبب عدم التصديق عليه بعد •

لقد كنا وما نزال نعلق أقصى الأهمية على المفاوضات الثلاثية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن عقد اتفاقية لحظر تجارب الاسلحة النووية في جميع البيئات • ولماذا نعلق هذه الأهمية على هذه المفاوضات بصورة خاصة ؟ اننا مقتنعون أن ذلك هو ، في الظروف الراهنة أجد ر الطرق بالثقة لا حراز تقدم كبير نحو الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية في أقصر فترة من الوقت • واتخذ الاتحاد السوفياتي اثناء المفاوضات خطوات هامة لمقابلة شركاته في منتصف الطريق • وما قام به انه رضي بوقف التفجيرات النووية السلمية ، ووافق على بدء نفاذ المعاهدة حتى اذا لم تصبح في الهداية اطرافا فيها الا ثلاث من الدول النووية الخمس وهي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى • غير أن اتجاها تعويقيا ظهر في المفاوضات الثلاثية

مسببا خيبة أمل كبيرة للمجتمع الدولي ، ولسنا ، كما سبق لي أن قلت ، مخطئين في ذلك • ونود التأكيد على أن الاتحاد السوفياتي على استعداد للاستمرار في ابداء نهج بناء بهدف استخدام المفاوضات الثلاثية من أجل نجاح إنجاز مهمة الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية •

وفي الوقت نفسه ، نرى أنه يمكن للجنة نزع السلاح ، فيما يتعلق بضمان حظر عالمي حقيقي لتجارب الاسلحة النووية الى الابد ، أن تلعب دورا هاما وفعالا أيضا • فقد أعرب ممثل باكستان في بيانه الذي ألقاه في ١٧ شباط / فبراير عن تقييمه للنتائج المحتملة للمفاوضات الثلاثية مطلقا عليها اسم وقف " مجت " للتجريب النووي من جانب الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية و" دلالة على التزامها بهدف نزع السلاح النووي " • وقال أيضا " وفي الوقت نفسه ، ينبغي تمكين لجنة نزع السلاح من بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية تكون شاملة حقا " • في الواقع ، يمكن للمرء الموافقة على مثل هذا النهج • لقد سبق لنا نحن أنفسنا الاشارة اكثر من مرة الى العناصر الايجابية التي يمكن أن تنشأ من مناقشة مشكلة حظر تجارب الاسلحة النووية في لجنة نزع السلاح بصورة خاصة بشرط ان تشترك جميع الدول النووية الخمس في هذا العمل • وتوجد بلدان كثيرة غير حائزة للاسلحة النووية ممثلة أيضا في اللجنة ولها مصلحة حيوية في القضاء على خطر حدوث كارثة نووية وفي امكانها المساعدة على ايجاد الحلول الضرورية بالقول والعمل على السواء •

ومن البديهي ان اتفقا بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية يعقد بشكل رسمي في معاهدة دولية مناسبة باشتراك جميع الدول النووية سيقدم مساهمة عظيمة في تحسين البيئة البشرية التي لا تزال للأسف ، تعاني الاثار الضارة لاستمرار التفجيرات النووية ، ولا سيما في الجو • ولكن الغرض الرئيسي من حظر تجارب الاسلحة النووية هو بالطبع الحد من امكانية زيادة تحسسين الاسلحة النووية وتطويرها واستحداث الانواع الاحداث من هذه الاسلحة وأكثرها فتكا الى أبعد حد وتقليل هذه الامكانية الى أدنى حد •

وباختصار ، فان الاتحاد السوفياتي أيد باستمرار قيام لجنة نزع السلاح بدور فعال في إنجاز مهام الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية • وقد قدمت بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة اقتراحا يدعو الى انشاء فريق عامل مخصص معني بهذه المسألة داخل اللجنة • ويؤيد الوفد السوفياتي الاقتراح الداعي الى انشاء هذا الفريق المخصص شريطة أن تشترك جميع الدول النووية في عمل هذا الفريق ، وقد وجه الينا سؤال : ماذا يدور بذهننا من أفكار تتعلق بولاية هذا الفريق العامل ؟ •

وإذا تحدثنا الآن بشكل عام ودون الدخول في تفاصيل عما يمكن أن يتناوله هذا الفريق ، نعتقد انه ينبغي أن تكون مهمته استكشاف مشكلة التجارب النووية من جميع جوانبها من أجل القيام في أسرع وقت بعقد معاهدة للحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية باشتراك جميع الدول النووية •

ومن الطبيعي وينبغي ألا يؤدي بحث مسألة حظر تجارب الاسلحة النووية داخل اللجنة الى تعقيد عملية المفاوضات الثلاثية بشأن هذه المسألة • والواقع انه اذا حدث ذلك من الواضح أنه سيلحق ضررا خطيرا ، وربما يتعذر اصلاحه ، بقضية القيام في أسرع وقت بفرض حظر على تجريب الاسلحة النووية بدلا من أن يكون له أي فائدة بالنسبة لها •

وأعرب بعض الوفود في لجنة نزع السلاح عن سوء فهم معين لموقف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بتجريب شبكة دولية شاملة لكشف الظواهر الاهتزازية وتعيينها • ويتخذ السؤال أحيانا الشكل التالي : لماذا لا ييعد الاتحاد السوفياتي إقامة هذه الشبكة الا بعد عقد معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية وليس في المستقبل الآتي ؟ فلنتحدث بصراحة : ما هو الغرض الذي يلزم من أجله إقامة هذه الشبكة ؟ والجواب هو : للتحقق من الامتثال للمعاهدة • وماذا لو لم توجد معاهدة ؟ فلنفترض للحظة اننا فشلنا في التوصل الى اتفاق بشأن هذه المعاهدة ، فماذا تكون حينئذ فائدة إقامة هذه الشبكة مع انفاق مبالغ كبيرة من المال عليها واجراء تجريب شامل مرتفع التكاليف الى حد كبير ، علاوة على ذلك ؟ أفلم يحدث ان يكون ذلك عامل ضعف ، أفلم يوهنه ماتبذله الدول من جهود رامية الى تحقيق حظر كامل لتجارب الاسلحة النووية ؟

ان لدينا أحيانا انطبعا بأن بعض الوفود ، بدلا من ان تعين كل طاقاتها وجهودها لغرض التوصل الى معاهدة باشتراك الدول النووية الخمس ، توجه هذه الطاقات والجهود الى مسألة ثانوية مبالغ في أهمية المصاعب المتصلة بضممان عمل الشبكة الدولية الشاملة على نحو موثوق به ونحن نحرض على ألا تكون هناك شكوك فيما يتعلق بموقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذا الشأن ، وعلى أن يكون واضحا لدى الجميع اننا ندرک فائدة هذه الشبكة شريطة وجود معاهدة لحظر تجارب الاسلحة النووية • وفي الوقت نفسه ، نريد التأكيد على اننا لانعارض بحث الخطوات المؤسسية والادارية المطلوبة لإقامة ، وتجريب وتشغيل شبكة دولية شاملة لكشف الظواهر الاهتزازية ويمكن النظر في هذه المسألة أيضا في اطار الفريق العامل المقترح • وبالطبع لا يمكن إقامة الشبكة نفسها الا بعد عقد معاهدة للحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية •

هذه هي بعض ملاحظات الوفد السوفياتي فيما يتعلق بالنظر في مسألة الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية داخل لجنة نزع السلاح • واننا نحفظ بحق تقديم آرائنا فيما يتعلق بالدور الذي ينبغي ان تقوم به اللجنة في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في احد اجتماعاتها المقبلة •
الرئيس : أشكر سفير الاتحاد السوفياتي الموقر على بيانه ، وأود أن أشكره أيضا للكلمات اللطيفة التي تكرم بتوجيهها الي •

السيد ووكر (استراليا) : سيدى الرئيس ، لا يستطيع بلد يخلص لعدم انتشار الاسلحة النووية اخلاص استراليا له ويقدر معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ان يأخذ الكلمة اليوم دون أن يرحب أولا بما أعلنه السفير اليريدى ، سفير مصر الموقر ، من تصديق بلاده على المعاهدة • وأنا على يقين من أن حكومة بلادى سوف تستجيب بشكل أكثر رسمية للاحتفاء بهذا الحدث الهام • انه لقرار جرىء وحكيم من جهة حكومته سيعزز قوة المعاهدة ويساعد على تحقيق أغراضها • وهى أغراض أجرء على القول اننا ملتزمون بها جميعا رغم مايمكن أن يوجد بيننا في هذه الخرفة من خلافات • ومن ثم فاني أثني على هذا القرار ، شاكرًا السفير على اعلانه له • وأود أن أظهر ذلك جسمانيا بالمصافحة •

سيدى الرئيس ، انكم تذكرون ، مثلما يذكر أعضاء اللجنة ، أن المندوب الهولندى الموقر كان قد طرح في أولى جلساتنا العامة المعقودة قبل شهر فكرة تبناها وفد بلادى فيما بعد • وتتمثل هذه الفكرة في أنه قد يكون من المفيد ، نظرا للنجاح الكبير الذى لاقته تجربة الاجتماعات غير الرسمية بين هذه اللجنة والخبراء المعنيين بالأسلحة الكيميائية المعقودة في العام الماضى ، محاولة تكرار هذه التجربة مرة أخرى هذا العام • وقد جرى قبل أكثر من أسبوع نقاش طويل داخل

الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية حول هذا الموضوع • وقد تمت وفود عديدة اذ ذاك اقتراحات نافعة تتعلق بدور الخبراء المناسب في أعمال لجنة نزع السلاح وعلاقتهم الصحيحة بأعمال الفريق العامل • وأظن أن معظم الحاضرين هنا يذكرون ما أدلى به ممثلو باكستان والسويد ومصر والهند من بيانات في ذاك الصدد • وقد أجرى وفد بلادي في ذلك الحين مناقشات مستفيضة مع هذه الوفود مكنتنا من اعداد ورقة العمل رقم ٣٣ التي تم تعميمها أمس كيما ينظر فيها اليوم • وقبل حوالي اسبوع أيضا أطلعت خلفكم الموقر على مشروع هذه الورقة وحصلت على موافقته • غير أنني لم أشر معه اذ ذاك مسألة أي الأيام قد تكون ممكنة أو تفاصيل ما يمكن وضعه من ترتيبات لأنني أعتقد أن هذه هي مسألة يفضل بحثها عندما يباشر مهامه • وهي تتطلب في رأيي كذلك اجراء مناقشة مع الآخرين ، بما فيهم بالطبع الرئيس الموقر للفريق العامل •

وقد آثار معي أحد السفراء في هذه المرحلة بعض الشكوك حول استعداد اللجنة للنظر في هذه المسألة في هذه المرحلة ، غير أن هذه المسألة هي ، كما سبق أن اوضحنا داخل اللجنة ، ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدان كبلدي تفصلها عن جنيف مسافة جغرافية شاسعة وتشكل مهلة شهر بالنسبة لها حدا أدنى لترتيب أمر قدوم خبير من الخبراء • ولهذا السبب ، فإني ألتزم حلم السفير الذي أبدى بعض التردد في قيام اللجنة ببحث واستكمال المسألة في هذه المرحلة ، آملي أن يتسنى لنا التوصل الى قرار بعد ظهر اليوم قبل أن أغادر جنيف لمدة قصيرة وكذلك في وقت يكفي لتمكين الممثلين الآخرين من البلدان النائية من الذهاب الى المقر الرئيسي ، والاعداد لذلك ، ومن ثم التمس ، سيدى الرئيس ، أن توجهنا فيما اذا كانت الطريقة المناسبة للقيام بذلك هي الانتقال لفترة وجيزة الى اجتماع غير رسمي نستطيع فيه بحث ما تبقى من مسائل تتعلق بهذا الاقتراح ولا تزال بحاجة الى ايضاح أو فيما اذا كنت تشعر بأن آراء اللجنة تتجه الى أن نقوم ببحث المسألة في جلسة عامة • ولا بد لي من التنويه بأن وفد بلادي يتحلى برحابة صدر واسعة فيما يتعلق بهذه المسألة •

السفير بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : أود باسم وفد بلادي أن اعرب عن بالغ ارتياحنا لتصديق مصر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولا نضمامها بذلك الى الدول الموقعة على هذه المعاهدة الهامة • اننا نرى في قرار الحكومة المصرية تأكيداً لما تحظى به معاهدة عدم الانتشار ، في نظر وفد بلادي ، من أهمية جوهرية في منح انتشار المزيد من الأسلحة النووية •

السيد غارثيا ريبليس (المكسيك) : سيدى الرئيس ، أود أن ابدى بعض الملاحظات الموجزة حول ثلاثة مواضع : أولاً أود أن اعرب عن ارتياح وفد بلادي لا إعلان ممثل مصر الموقر عن تصديق بلاده على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

وفي هذا الصدد ، ورغم أنه لم يطلب منا ذلك على وجه التحديد يود وفد بلادي أن يؤكد البيان الذى أدلت به مصر لى ايداعها وثيقة تصديقها وخاصة الجزء التالي :

" ومن ناحية أخرى وبعد مرور أكثر من ١٧ عاماً على توقيع معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجى وتحت سطح الماء ما زالت الدول الحائزة للأسلحة النووية تتذرع بمختلف الصعاب لعدم تحقيق الوقف الابدى لجميع تجارب الاسلحة النووية ، في حين أن كل ما يحوزها في الواقع هو اتخاذ القرار السياسي لانجاز هذا الوقف •

في ضوء ذلك ، فإن مصر تنتهز فرصة ايداع وثاقي تصديقها على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، لتناشد الدول الحائزة للاسلحة النووية الاطراف بالمعاهدة الوفاء بتعهداتها لوقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح النووي •

وبالمثل تحت مصر جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على العمل لتحقيق الوقف الابدي لجميع تجارب الاسلحة النووية في اقرب وقت ممكن " •

ان وفدي يهيد هذا القول لأنه يعتقد دائما أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أبرمت لا لمنع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية فحسب بل لمنع انتشارها الرأسي أيضا • تلك هي النقطة الأولى التي وددت أن أشير إليها •

أما النقطة الثانية فهي اوجز وتتعلق بالبيانين اللذين استمعنا الى مندوب الاتحاد السوفياتي الموقر يلقيهما علينا بعد ظهر هذا اليوم • ووفدي يقدر تقديرا بالغاً التنازلات التي قام بها الاتحاد السوفياتي في المحادثات الثلاثية وقد سبق أن أشرت الى هذه التنازلات في بياناتي السابقة • وفيما يتعلق باحدى هذه التنازلات التي أعادها السفير اسراييليان الى أذهاننا اليوم هنا ، أود أن أقول ان هذا تنازل لا يمكن بالتأكيد أيفاء ما لأهميته من حق اذا تذكرنا الموقف السابق الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي والمتمثل في قبول فكرة امكانية بدء نفاذ معاهدة لحظر تجارب الأسلحة النووية حتى لو كان عدد الأطراف في تلك المعاهدة يقتصر ، في البداية على ثلاث دول من الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وأود أن ابدى الملاحظة التالية بشأن هذه المسألة : ان وفدي يرى ، وهو أحد الوفود الأعضاء في مجموعة ال ٢١ الذين ناضلوا أشد نضال من أجل انشاء فريق عامل مخصص لمعالجة هذا الموضوع ، أن وفدي يرى ، كما قلت ، ان انشاء فريق عامل يعنى بالحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية لا يعنى بطلان هذا التنازل الذي قام به الاتحاد السوفياتي • وهكذا فاننا نتوخي امكانية نجاح فريق عامل تابع للجنة نزع السلاح في التوصل الى ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية يبدأ نفاذها أولا بمشاركة ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية ، في بادىء الأمر اذا لم يتمكن تأمين مشاركة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية • واذا كانت الحالة على عكس ذلك فاننا سنخطو خطوة الى الوراء فيما يتعلق بالتنازل الهام للغاية الذي قام به الاتحاد السوفياتي في المحادثات الثلاثية •

تلك اذن هي نقطتي الثانية ، أما النقطة الثالثة التي أود أن أفصح عنها وهي ادعى الى السرور ، فتمثل ، بكل بساطة ، في التوكيد لكم مجددا ، سيدى الرئيس ، على تهانينا الحارة التي قدمتها لكم في بياني الأول الذي سررت بالقائه في ظل رئاستكم الموقرة •

الرئيس : أشكر سفير المكسيك الموقر على بيانه وعلى الكلمات التي وجهها الي لتوه ، مقدرا له ذلك كل التقدير •

السيد ساران (الهند) : سيدى الرئيس ، أود بكل بساطة أن أتطرف لمسألة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والتي جيء على ذكرها اليوم في هذه الجلسة لقد اتخذت حكومة مصر ، بالطبع ، القرار السيادي بالتوقيع والتصديق على هذه المعاهدة وينبغي الاعتراف به بوصفه قرارا سياديا • وأود أن أشير الى بعض ما تم ابدائه من تعليقات ، لدى الاشادة بقرار مصر ، جاء فيها أن هذا سيكون مثالا تحتذيها غيرها من البلدان • كما أود أن يدون في المحضر أن بلدي يعتبر معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية معاهدة غير متكافئة تفرض التزامات غير متكافئة على الدول

وتتصدى لمشكلة الانتشار الأفقى للأسلحة النووية وحده لا للانتشار الرأسى لهذه الأسلحة الذى نعتبره على جانب مماثل من الأهمية ان لم يكن أكثر أهمية بكثير .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : اذا أراد ممثل هولندا الاستمرار فى تحية تهيئة الوفد المصرى فقد قمت بذلك بالفعل وسأتنازل عن دورى له لانى أود أن أرى على سفير استراليا ، والا فسأواصل حديثى . يبدو أنه قد حدث هنا نوع من سوء الفهم ، فقد تكلمت مع سفير استراليا وأبلغته ، باسم مجموعة من الوفود ، واسمحوا لى بالتشديد على ذلك ، ليم باسم بلد معين ، كما حاول أن يوحى بذلك ، بل باسم مجموعة من الوفود ، طلبا بعدم الاصرار على اعتماد قرار بشأن مسألة دعوة الخبراء فحسب بل أيضا على مناقشة هذه القضية اليوم فى جلسة غير رسمية . وتود مجموعة الوفود التى يشرفنى أن أمثلها أن تقول مجددا بأننا لسنا مستعدين لاعتماد قرار بشأن هذه المسألة كما اقترح ذلك فى الوثيقة التى عمت ، كما ألمع الى ذلك سفير استراليا حتى ، أمس وتحمل تاريخ ٢٤ شباط / فبراير . لقد أردنا أن ننظر فى هذا الطلب ، فى هذا الاقتراح الذى قدمته استراليا وهولندا ، فى الاجتماع الذى ستعقد ه مجموعتنا يوم الأربعاء القادم ثم نعطي ردنا . وختاما فقد لاحظنا فى البيان الذى أدلى به الممثل الاسترالى أنه سيخادنا عما قريب وأود أن أتمنى له ، باسم الوفد السوفياتى فحسب ، رحلة موفقة وأوية عاجلة . وستسعدنا رؤيته مجددا بيننا وسنكون فى ذلك الوقت ، على الأرجح ، قد أعطينا اجابتنا .

السيد فاغماكرز (هولندا) : سيدى الرئيس ، أود أولا أن أحيى البيان الهام الذى أدلى به ممثل مصر الموقر بعد ظهر اليوم . حقا ، اننا جد سعداء بهذا القرار الهام الذى اتخذته حكومة مصر . ونحن نعرب عن أملنا فى أن يدفع هذا المثال دولا أخرى الى الانضمام الى عضوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وأود ثانيا ، سيدى الرئيس ، أن أضم صوت وفد بلادى الى البيان الذى أدلى به ممثل استراليا الموقر والذى جاء تعقيبا على الاقتراح غير الرسمى الذى قدمه وفد بلادى . كما أود أن اقول انه فيما يتعلق بنا وبخبيرنا الدكتور أوس ، فاننا وجدنا المناقشات غير الرسمية التى أجرتها لجنة الأسلحة الكيماوية عام ١٩٨٠ مفيدة للغاية وتفضى حقا الى حث خطى مداولات الفريق العامل ، ونحن نطلب الى الممثل الموقر للاتحاد السوفياتى وإلى المجموعة التى يمثلها ان يتكروا بأن يضعوا فى اعتبارهم ما نبدية من اهتمام بمداولاتهم التى ستجرى ، كما أفهم الآن ، يوم الأربعاء من الاسبوع المقبل . ان وفد بلادى كان يفضل حقا ان يشرع بعد ظهر اليوم فى تبادل غير رسمى لوجهات النظر حول هذه المسألة . ونحن نعتقد ان الرئيس الموقر للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيماوية سبق له أن زودنا بأداة نافعة لتوجيه مداولاتنا غير الرسمية فى شكل وثيقة غير رسمية جدا تم تعميمها داخل الفريق العامل وقدمت لنا نحو من خمسة أو ستة مواضوح يمكن ان يتركز عليها ما سنعقد ه فى المستقبل من اجتماعات غير رسمية بشأن الأسلحة الكيماوية . وفى الختام أود أن اعرب عما يوليه وفد بلادى من عظيم الاهتمام لقرار اللجنة مرة أخرى عقد اجتماعات غير رسمية كهذه ، راجيا ان يكون لها ، كما فى عام ١٩٨٠ ، أثر ايجابى على أعمال الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيماوية .

السيد كوميفش (هنغاريا) : سيدى الرئيس ، أود أولا ان أعرب عن بالغ ارتياح الوفد الهنغارى للبيان الذى أدلى به ممثل مصر الموقر والذى أخبرنا فيه عن ايداعه لوثيقة تصديق مصر على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ثانيا ، يتفق وفد بلادى تمام الاتفاق مع البيان الذى

أدلى به السفير اسراييليان نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية ، ويحتمر كذلك ان الاقتراح الوارد في ورقة العمل رقم ٢٣ يتطلب مزيدا من النظر الأكثر تفصيلا وموضوعية .

السيد ساران (الهند) : سيدى الرئيس ، أود أن أبدأ تعليقا موجزا على ورقة العمل رقم ٢٣ التي قدمها الوفدان الاسترالي والهنلدى . وكما سبق أن صرحنا في المباحثات بشأن هذه المسألة ، فاننا لانود أن نعطي انطباعا بأن اللجنة ذاتها سوف تعقد جلسات مع خبراء الأسلحة الكيمائية كهيئة لدراسة مسائل معينة . وقد قلنا ان الخبراء الذين سيقدمون الى جنيف ، ربما لحضور اجتماع بغواش ، يستطيعون أن يقدموا بيانات بوصفهم أعضاء في وفود مفردة . فلعل هذا القرار أدق صياغة . وما نقوم بالبت فيه حقا هو عقد سلسلة من الجلسات غير الرسمية يستطيع فيها خبراء الأسلحة الكيمائية المنتسبون الى مختلف الوفود الادلاء ببيانات حول عدد من القضايا المحددة . ونحن نرى ان هذا القرار يمكن أن تعاد صياغته بحيث يعكس وجهة النظر هذه لأن وفد بلادى يرى ، كما قدمت ، أن المسألة هي مسألة مبدأ .

السيد ووكر (استراليا) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن أشكر من خلالكم ممثل الهند الموقر على ما أبداه من تعليقات بناءة . وأنا على يقين من أن القلتي الذى يعرب عنه قلق يمكن الاستجابة اليه بسهولة من جهة وفد بلادى على الأقل .

وبخصوص المسألة الأخرى التي أثارها السفير الموقر للاتحاد السوفياتي والتي أيدها سفير هنغاريا الموقر ، فانه من الواضح أنه اذا كانت هناك مجموعات من البلدان غير مستعدة بعد للتصدي لهذه المسألة ممن تود تدارس المسألة فيما بينها ، فستكون اقامة الحراويل من جهتي ضريا من السخف ، وأنا أسف لاساءة فهم الحديث غير الرسمي الذى دار بيني وبين السفير اسراييليان قبل الجلسة والذي تكون لدى اثنائه انطباع بأنه كان يتكلم بصفة شخصية لا باسم مجموعة . وبسبب فهمي للعبارات التي استخدمها وظنا مني بأن جميع أعضاء مجموعته كانوا ممثلين في المناقشات السابقة ، في الفريق العامل ، ونظرا لأنه هو نفسه قد قدم الى جنيف منذ وقت قصير فقط ، فقد افترضت أن الأمر يتعلق بوضع السفير الشخصي الذى لم يحضر هذه المناقشات بنفسه . وأود أن أكرر فقط أن وفد بلادى وعددا من الوفود الأخرى تهتم اهتماما ملحا وعمليا بهذه المسألة . ومن هنا سنكون شاكرين ، ونحن نفكر في الوفود التي لاتزال ترغب في بلورة أفكارها ، لو تكرمت هذه الوفود بأن تضح في اعتبارها أن بعضنا مضطر للنظر في ما تتطوى عليه هذه المسألة من عنصر عملي يتسم بطابع الالاح .

السيد الريدى (مصر) : السيد الرئيس ، كما انتم كرماء دائما معي فانني ألبأ الى هذا الكرم في أن أستميحكم عذرا في أن أتكلم باختصار مرة أخرى فقط لكي أعبر عن شكرى وتقديرى العميقين بالنيابة عن وفد بلادى وعني شخصيا بالنسبة لعبارات التقدير التي استمعت اليها هنا من كل الزملاء . وأود أن أشير بوجه خاص الى الكلمات الرقيقة والكريمة ، فالتهنئة بتصديق مصر على معاهدة منع الانتشار وأن أشير بالشكر بوجه خاص الى ما قالته مدام ثورسون حيث كانت أول من تكلم بالشكر والتقدير بالتهنئة لمصر في هذا المجال وأيضا للسفير أوكاوا سفير اليابان وأيضا السفير سامر هيس مندوب المملكة المتحدة ثم السفير اسراييليان مندوب الاتحاد السوفياتي والسفير ووكر مندوب استراليا والسفير جيفر مندوب المانيا الفيدرالية والسفير غارثيا روليس مندوب المكسيك وأيضا السيد وذرما رث مندوب هولندا والسفير كوميفش مندوب المجر . اني أشكر لهم جميعا كلمات التقدير والتهنئة التي تفضوا بها وعبارات الثناء التي ذكروها هنا بالنسبة لبلادى وبالنسبة لوفدنا . خالص الشكر لهم ولك ياسيادة الرئيس .

الرئيس : أشكر ممثل مصر الموقر على بيانه • لقد اتفقنا ، كما تذكر اللجنة ، في جلستنا غير الرسمية أمس على توجيه الدعوة الى مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالقاء بيان قصير في جلسة عامة • ولذا فاني أود أن أرحب بالسيد ليفيوبوتا ، مدير المعهد ، وأعطيه الكلمة •

السيد بوتنا (مدير معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح) : لقد أقرت الجمعية العامة بوجوب استناد المفاوضات بشأن نزع السلاح والجهد المتواصل الرامي الى ضمان قسط أكبر من الأمن الى دراسات تقنية موضوعية وتمعقة • وأعربت الجمعية عن الرأي القائل بأن قيام الأمم المتحدة بمواصلة نشاط البحث والدراسة في ميدان نزع السلاح من شأنه أن يشجع الاشتراك المستتير لجميع الدول في جهود نزع السلاح ، كما رأت أنه من المستضرب الاضطلاع داخل اطار الأمم المتحدة ببحوث أكثر توجهها للمستقبل • وقد شددت الجمعية العامة مرارا على ضرورة تزويد المجتمع الدولي بمعلومات أكثر تنوعا وكمالا عن المشاكل المتصلة بنزع السلاح وكذلك على أهمية ضمان اجراء الدراسات المتعلقة بنزع السلاح بما يتفق مع معيار الاستقلال العلمي • فالبحوث في ميدان نزع السلاح هي في الواقع جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية الى نزع السلاح •

وفي ظل هذه الظروف قررت الجمعية العامة انشاء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (اليونيدير) • وقد أنشئ المعهد اعتبارا من (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ في جنيف في اطار معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بشكل مؤقت ريثما تتعقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وهو خاضع للاستعراض في تلك الدورة •

وولاية المعهد بسيطة وذات طابع عملي • فهو مكلف باجراء البحوث لغرض اعانة المفاوضات الجارية في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ، وحفز المبادرات لاجراء مفاوضات جديدة وسبر أغوار ما ينطوى عليه ذلك من مشاكل عموما • وسيسير المعهد في تنفيذ ولايته على هدى أحكام الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ومجمل القول أن المعهد معد أساسا لاجراء بحوث موضوعية علمية تستهدف تسهيل السير نحو نزع السلاح وامكانية حصول عدد كبير من الدول ، ولا سيما الدول النامية منها ، على ما يتوفر من معلومات ودراسات وبحوث عن نزع السلاح •

وللمعهد مجلس استشاري • وكما ذكر الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة (A/35/574) ، فان رئيس لجنة نزع السلاح هو بحكم منصبه عضو في المجلس الاستشاري التابع للمعهد الذي تضم عضويته أيضا عددا من الشخصيات البارزة الأخرى • وسيجتمع المجلس الاستشاري في نيويورك في مطلع شهر أيار / مايو ١٩٨١ •

وقد باشر المعهد بالفعل العمل على عدد من المشاريع التي أود أن أقدم لكم وصفا موجزا لها •

(أ) " نزع السلاح " : سيحني هذا المشروع باجراء تحليل عام لميدان نزع السلاح يشمل تعريفا له في الاطار العام للعلاقات الدولية الراهنة وعرضا لأهدافه ومبادئه ومؤسسته وكذلك الجهود الرامية الى بلوغ أهدافه • بما في ذلك أجهزة نزع السلاح الوطنية والدولية والاعمال الخ • ويمكن ان يستكمل بحلول خريف هذا العام •

(ب) " فهرس بحوث نزع السلاح " : ينبغي أن يستكمل هذا المشروع بحلول شهر حزيران / يونيه المقبل • وسيورد الفهرس تحت عناوين منفصلة البحوث العلمية الرئيسية عن قضايا نزع السلاح التي سبق أن أجريت خلال العقد الماضي أو التي يتم إجراؤها في جميع أنحاء العالم ، والمراجع المتخصصة وكذلك وثائق أساسية للأمم المتحدة تشتمل على مقالات بحث علمي أعدتها الأمم المتحدة أو قدمتها الدول الأعضاء • كما سيورد الفهرس المراكز الرئيسية لبحوث نزع السلاح والمجلات الدورية المتخصصة • وستجرى محاولة لتحليل المواد الواردة في الفهرس تحليلًا واقعيًا •

(ج) " الأمن ونزع السلاح : أمن الدول وخفض مستويات التسليح " : يهدف هذا المشروع إلى تحليل المفاهيم والمذاهب السائدة في الوقت الراهن عن نزع السلاح ومدى توجيهها للسياسات الخارجية التي تنتهجها الدول ودور هذه الدول في جهود نزع السلاح ، وذلك بهدف إيجاد ما يمكن من طرق ووسائل جديدة لتعزيز أمن الدول عن طريق نزع السلاح • ويمكن أن يستكمل المشروع الذي يحمل عنوانًا مؤقتًا بنهاية هذا العام أو بحلول مطلع عام ١٩٨٢ •

(د) " الحيولة دون نشوب حرب اتفاقًا " : اننا نفترض ان نشوب حرب نووية بصورة معتمدة هو احتمال بعيد • غير أن حربًا نووية قد تشب اتفاقًا او بسبب خطأ في التقدير / التصور (تكنولوجيا كان أو سياسيًا) • وهذه المشكلة التي ينبغي ان تعتبر جزءًا من الشواغل الاعم المتصلة بإدارة الازمات والحيولة دون نشوب حرب نووية هي موضوع الساعة • ولم يتم تحديد أى تاريخ لاستكمال الدراسة •

(هـ) " تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح " : تتطلب عملية نزع السلاح تكنولوجيا مناسبة • وأن توفر تكنولوجيا تتيج التحقق من الامتثال للاتفاقات قد يمثل في بعض الحالات شرطًا من شروط إبرام اتفاق ما • فالتكنولوجيا التي استخدمت حتى الآن لأغراض التحقق هي نفسها التي انتجت في الأصل لأغراض أخرى ولا سيما لأغراض عسكرية • وتتجه الآراء إلى أن إجراء دراسة عن مدى توفر التكنولوجيا وبيان الاحتياجات في المجالات التي هي محل تفاوض في الوقت الحاضر أو التي يحتمل ان تكون محل تفاوض قد يكون لهما أثر إيجابي على تقدم جهود نزع السلاح • وينبغي ان تكون أوساط نزع السلاح عند الاقتضاء في وضوح يسمح لهما باستدعاء العلماء والصناعات للعمل على اعداد ونتاج تكنولوجيا كهذه • ولن يبدأ المشروع الا في هذا العام ، وسيستكمل في عام ١٩٨٢ •

والى جانب المشاريع المذكورة أعلاه التي باشرنا العمل عليها بالفعل ، قمنا باعداد قائمة تشمل نحو ١٧ مشروعًا سيتم تقديمها إلى المجلس الاستشاري عندما يجتمع في شهر آيار / مايو المقبل • وتوجد في جميع أنحاء العالم معاهد ومراكز وجامعات أخرى تعمل في بحوث نزع السلاح ونحن نعتزم التعاون معها بما يعود علينا بالنفع المتبادل • ولهذا يحترم اليونيدير الدعوة التي عقد مؤتمر لمديري معاهد بحوث نزع السلاح في خريف هذا العام لتبادل الآراء والمعلومات عن ابحاث نزع السلاح • ومن المأمول أن يفضي هذا الاجتماع الأول إلى تقنين هذه اللقاءات من أجل تحسين استعمال المواد والموارد الفكرية المتاحة وتعزيز فعالية البحوث من حيث أثرها على السياسات والمفاوضات •

كما أود أن أشير إلى الجانب المالي للمعهد • فالمعهد جهاز يشكل جزءًا لا يتجزأ من عملية تحديث أجهزة نزع السلاح ، التي اضطلعت بها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة • ومع ذلك فإن ميزانية المعهد تمول عن طريق التبرعات ، وأمل أن تشجع الدول الأعضاء أنشطة المعهد وذلك بتقديم التبرعات •

ومن الأهمية بمكان ، غي الأوضاع الدولية الراهنة التي وصلت إليها معظم المناقشات والمفاوضات بشأن نزع السلاح الى طريق مسدود ، تشجيع التأمل واستقصاء كل امكانيات استئناف المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف • ويوفر معهدنا اطار الانشطة من هذا النوع ، واني آمل أن يستخدم تبعاً لذلك •

وختاماً ، أود أن أشكر أعضاء اللجنة على توجيههم الدعوة اليّ واتاحتهم لي هذه الفرصة للتعريف بشكل موجز بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح • كما أشكر السيد جايبال ، الممثل الشخصي للأمين العام ، على الدعم الهالغ السخاء الذي قدمه للمعهد • وانه لمن دواعي سروري الخاص أنني قمت بهذا التعريف في ظل رئاستكم ، رئاسة فرنسا ، وهي البلد الذي اقترح انشاء المعهد والذي نعتمد على دعمه اعتماداً كبيراً •

السفير ليدنارد (السويد) : سيدي الرئيس ، لم يكن في نيتي أن آخذ الكلمة قبل ان تكونوا قد فرغتم من جميع المسائل الأخرى • وكل ما أردته هو أن ادلي باعلان قصير • ومع أنني سبق لي أن أدليت بهذا الاعلان ، فاني أود أن أتأكد من وصوله الى جميع الوفود ولهذا أود أن أكرره • وسوف أجرى ، بوصفي رئيساً للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، مشاورات غير رسمية بإمكان الجميع الاشتراك فيها يوم الاثنين ، ٢ آذار/ مارس ، في الساعة ١١/٠٠ في غرفة المشاورات لتتقدم ورقة العمل CD/CW/WP.8 التي تم توزيعها والتي تشتمل على الجزء ٢ من الخطوط العريضة المقترحة لأعمال الفريق العامل •

السيد فلوري (الولايات المتحدة الأمريكية) : سيدي الرئيس ، أود أن أضـم تهاني وفد بلادي الى تلك التي سبق تقديمها لوفد مصر • ولم الزم الصمت الا لأنني توقعت أن تتاح لي فرصة أخرى • ولكن بلغني أن ممثل مصر الموقر سوف يخادر ، فلم أرد ، حينما تتادى الأسفاء في السماء ، ان تكون الولايات المتحدة غير مثبتة في قائمة أولئك الذين هناؤه • كما أود أن أوكد لممثل مصر الموقر أنني كنت استمع بانتباه وأنني فهمت البيانات التي ألقيت ساعة ايداع حكومته لضـم التصديق حتى قبل ان يقرأها علينا ثانية ممثل المكسيك الموقر • انني احترم تلك البيانات التي تعرض آراء الدول ذات السيادة وأخذها بالروح التي نتعامل بها فيما بيننا في هذا المحفل • وأود أن أضـم تهاني الى حكومته لقيامها باتخاذ ما نعتبره عملاً يتسم بالجرئة والحصافة السياسية في تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل) : سيدي الرئيس ، أود أن أدلي ببعض التحليلات القصيرة على الورقة التي قرأها الممثل الموقر لمعهد بحوث نزع السلاح •

اننا نعلق أهمية عظمى على هذه المسألة ، ولهذا السبب أود أن أقول بضع كلمات عنها يتعرض المعهد الجديد لثلاث مخاطر مختلفة : أولها امكانية التكرار أو التداخل • فاذا ألقينا نظرة على مراجع نزع السلاح وما يتصل به من مسائل ، أدركنا ان هنالك نقاط من المنشورات عن هذه المسألة أصد رتبها المعاهد والمنظمات والجامعات الأخرى • وهذا يعني انه يتعين على المعهد أن يبتدئ الى طريقه تفادياً لتكرار ما سبق أن قامت به الجهات الأخرى الأقدم والأوسع ثراء وخبرة منه • والمخاطرة الثانية التي ربما ينبغي أن أطلق عليها اسم النزعة الفلسفية أو النظرية هي أن التقارير المرحلية البحثية قد تكون حسنة الاعداد ، ولكننا لا ترتبط بحقائق حياتنا اليومية ارتباطاً يذكر • ونحن نحلم أن المرء يستطيع في هذا الميدان من نزع السلاح ، الانتقال من الروايات القائمة على الخيال

العلمي الى علوم ماوراء الطبيعة • غير أنه لا بد في الكتابة من شيء وسط يفضي الى السراط المستقيم الذي ينهي للمعهد سلوكه في ممارسة انشطته •

والمخاطرة الثالثة هي تفشي الأهداف تفشيا أفقيا ورأسيا على السواء • وأعتقد أن ما نحتاج اليه هو وضع أهداف ملموسة تلخص في وثائق قد تعيننا في عملنا الفعلي وكذلك في مساعينا على المدى البعيد •

اني لم آت الى هنا لادفن المعهد بل لأثني عليه • فقد أتاحت لي فرصة اجراء حديث طويل مع السيد بوتا ، ووقع مني ما يود أن يضيفه على المعهد من توجيه موضوعي وعملي ذي معنى وما سنحصل عليه من هذا الجهاز الجديد من مساعدة مفيدة ونافعة موقعا حسنا • وختاماً أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لما قامت به الحكومة الفرنسية من مبادرة في هذا الصدد •

الرئيس : اذا لم يكن هناك وفد آخر يريد أخذ الكلمة ، فانني ساختتم هذه الجلسة ولكن قبل اختتامها ، أود بالطبع في هذه المناسبة الأخيرة التي أتاحت لي لترؤس لجنة نزع السلاح أن أعرب لكل زملائي عن خالص امتناني لما أبدوه من رفح التعاون وتكرموا بتقديمه للرئيس من دعم جد قيم وكذلك لما أظهره من ود نحوى مرارا عديدة • وقد تمكنت اللجنة ، بفضل تعاون الجميع وما أبدوه من رغبة في التوافق ، من ان تنظم في مهل قصيرة جدا دورتها السنوية الثالثة وأن تستأنف دون ابطاء أعمالها بشأن مسائل جوهرية • كما أود أن أعرب عن شكرى الحار للسفير جايبال الذى كان ماقدمه لي من مشورة ومساعدة جليل القيمة • كما أعرب بالطبع عن شكرى العميق للسيد بيراساتيخوى الذى اقدر ماقدمه من مساعدة تقديرا خاصا • كذلك أعرب عن شكرى لجميع موظفى الأمانة والمترجمين الشفويين والتحريريين • والآن أقدم بالطبع لخلفى السفير هردير ، سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تمنياتى القلبية بالتوفيق في ممارسة ولايته • وأنا واثق من أن اللجنة سوف تحرز في ظل رئاسته هو ورئاسة غيره من الزملاء الذين سيتولون من بعده المهمة ذاتها خلال هذه الدورة تقدا في مهمتها وسوف تستجيب لتوقعات المجتمع الدولي في هذا العام على نحو أفضل •

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠

CD/PV.111

3 March 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة الحادية عشرة بعد المائة

المعقودة بقصر الأمم ، بجنيف

يوم الثلاثاء ٣ آذار / مارس ١٩٨١ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد ج . هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

السيد أ . ف . ل . اسرائيليان
السيد ب . ب . بروكوفيف
السيد في . أ . بيرفيليف
السيد ل . س . موشكوف
السيد في . م . غانجا
السيد في . ف . لوشتيهينين
السيد أ . ج . دوليان
السيد ي . ف . كوستنكو

اثيوبيا :

السيد في . يوهانس
السيد في . جيمينز دافيللا
الآنسة ن . فريري بيناباد

الأرجنتين :

السيد ر . ستيل
السيد ت . فندليه

استراليا :

السيد غ . بفايفر
السيد ن . كلينغلر
السيد ه . مولر
السيد و . روهر

المانيا (جمهورية - الاتحادية) :

السيد ش . أنور ساني
السيد ا . سورابتو
السيد هاريو ماتارام
السيد ث . قاسم
السيد كاريونو

اندونيسيا :

السيد م . دابيري
السيد د . أميري

ايران :

السيد في . كارديرو دي مونتيديمولو
السيد أ . شيارابيكو
السيد ب . كبراس
السيد أ . دي جيوفاني

ايطاليا :

باكستان :

السيد س . أ . دي سوزا اي سيلفا
السيد س . دي كيروز دوراته

البرازيل :

الحاضرون في الجلسة (تابع)

- بلجيكا : السيد أ • أونكلينكس
السيد ج • م • نوارفالييس
- بلغاريا : السيد ب • فوتوف
السيد ر • ديانوف
- بحرما : السيد ساو هلانغ
السيد نغوى وين
- بولندا : السيد ب • سويكا
السيد ج • شيا لوفيتش
السيد ك • تومازوسكي
- بيرو :
تشيكوسلوفاكيا : السيد م • روجيك
السيد ب • لويس
السيد ج • جيروسيك
السيد ل • ستافينوفا
- الجزائر : السيد م • معاطي
السيد م • جباله
السيد أ • بنيمينه
- الجمهورية الديمقراطية الألمانية : السيد ج • هيردر
السيد ه • ثيليك
السيد م • كولفوس
السيد ب • بونتيج
- رومانيا : السيد ت • ميليسكانو
- زائير : السيد ه • م • غ • س • باليهكارا
- سرى لانكا : السيد س • ليدغارد
السيد ل • نوربيرغ
السيد س • سترومباك
السيد غ • ايكولم
السيد ج • لوندن
- السويد :

الحاضرون في الجلسة (تابع)

- الصين :
السيد يوبيوان
السيد ليانغ يوفان
السيد بان جوشانغ
السيد سا بنوانغ
- فرنسا :
السيد ف • دي لاغورس
السيد ج • دي بوس
السيد غيسبار
السيد م • كوتور
- فنزويلا :
السيد أ • ر • تيلهاردات
السيد أو • أ • اغويلار
- كندا :
السيد ج • سكينر
السيد غ • ك • فاشون
- كوبا :
السيد ل • سولا فيلا
السيدة ف • بوروودسكي جاكيوفيش
- كينيا :
السيد س • شيتيمي
السيد غ • ن • مونيرو
- مصر :
السيد اي • أ • حسن
السيد م • ن • فهمي
- المغرب :
السيد م • غرايبي
- المكسيك :
السيد أ • غارسيا رولس
السيد م • أ • كاثيريس
- المملكة المتحدة :
السيد د • م • سامهيس
السيد ن • ه • مارشال
السيد ب • نوبل
السيدة ج • ي • لينك
- منغوليا :
السيد د • اردمبيلينغ
السيد ل • بايارت
السيد س • و • بولد
- نيجيريا :
السيد و • أدينيحي
السيد و • اكينسانيا
السيد ت • اغويبي — ابرونسي

الحاضرون في الجلسة (تابع)

- الهند : السيد س • ساران
هنغاريا : السيد اي • كوميفيز
السيد س • جيورفي
السيد أ • لاکاتوس
هولندا : السيد ر • ه • فاين
السيد ه • واغنميرز
الولايات المتحدة الأمريكية : السيد س • س • فلاورى
السيد ل • فلايشر
السيد ف • دازيمون
السيدة ك • كريتمبرغر
السيد ج • أ • ميسكل
السيد ه • ويلسون
اليابان : السيد ي • أوکاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ر • ايشي
السيد ك • شينادا
يوغوسلافيا : السيد م • فرهونتش
السيد برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام : السيد ر • جاينال
نائب أمين لجنة نزع السلاح : السيد ف • بيراساتايخي

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة للجنة نزع السلاح .

حضرات أعضاء الوفود ! انه لمن دواعي الشرف العظيم للجمهورية الديمقراطية الألمانية ولي شخصيا أن أتولى رئاسة هذه اللجنة في شهر آذار/مارس . وكما هو معروف جيدا ، فإن بلادى ، بوصفها بلدا اشتراكيا وعضوا في مجموعة الدول الاشتراكية ، قد اضطلعت طوال أعوام طويلة بجهود ضخمة بغية الاسهام في وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح على نحو فعال . هل لي أن أفتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم أنني ، إذ أسير على هدى هذه الأهداف ذاتها لن أدخر جهدا في الوفاء بالمسؤوليات والمهام الجسام المسندة اليّ بموجب النظام الداخلي للجنة .

وأود في بداية فترة رئاستي أن أعرب لممثل فرنسا الموقر ، السفير فرنسوا دي لا فورس ، عن امتناني أنا وبالطبع عن امتنان كافة أعضاء اللجنة للطريقة البارعة التي أدار بها أعمال لجنة نزع السلاح خلال الشهر الأول من دورة هذا العام . فقد قادنا الى احراز تقدم رائع ، بصبر وكياسة ودينامية وتفهم ، وهي صفات تميز كما نعلم كلنا الدبلوماسية الفرنسية بوجه خاص . ففي أقل من شهر اتفقنا على جدول الأعمال لدورتنا السنوية لعام ١٩٨١ وعلى برنامج العمل لدورة الربيع وعلى إعادة انشاء أو استئناف الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة . وهكذا دخلت اللجنة خلال رئاسة سلفي مرحلة من العمل الموضوعي . ولكن يتعين علينا في الوقت نفسه أن ندرك تمام الادراك الوضع المعقد والجوالد ولي المتوتر . فتكثيف سباق التسلح وعدم التصديق على معاهدة سولت ٢ ووقف جميع القنوات الهامة للتفاوض على نزع السلاح تقريبا لم تجعل انجاز مهامنا أمرا أكثر يسرا . غير أن هذا الوضع لا ينبغي أن يجعلنا نستسلم لليأس . بل ينبغي علينا أن نضاعف جهودنا بروح من حسن النية والمرونة ، اللتين كانتا من السمات البارزة للجنة حتى الآن ، من أجل انجاز المهام المدرجة في جدول أعمالنا . وبهذه الطريقة وحدها سيكون بوسعنا أن نبرر الآمال والتوقعات التي يعلقها علينا المجتمع العالمي ، وان نكون في مستوى الدور الخاص الذي تلعبه لجنة نزع السلاح بوصفها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد القائم للتفاوض بشأن نزع السلاح . ومن المنطقي أن أى اتفاق ملموس يتم احرازه الآن في ميدان نزع السلاح سيؤدي الى أثر ايجابي على الأوضاع الدولية ككل .

ومما لا شك فيه أن توفر الإرادة السياسية من جانب جميع الوفود حول هذه العائدة هو أهم شرط مسبق لاحراز التقدم في عملنا . وينطبق هذا بصفة خاصة على وفود الدول الحائزة للأسلحة النووية . ويبدو لي أن مثل هذه الإرادة السياسية قد برهن عليها مرة أخرى قبل بضعة أيام فقط أعلى محفل في احدى تلك الدول ، وهي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهذا المحفل هو المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي . ومن المحقق أن أثرا ايجابيا على أعمال اللجنة سيترتب على قرار مواصلة السعي الى احراز المزيد من التقدم في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعلى المقترحات الملموسة الجديدة المقدمة تحقيقا لهذه الغاية . أثر ايجابي على أعمال اللجنة . وبقي الآن وقت قصير جدا قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وشعوب العالم جميعا ، لا شعوب بلداننا وحدها ، تتوقع من هذه اللجنة أن تنجز بمسؤولياتها وأن تقدم للدورة كشف حساب يعكس تقدما ملموسا على الأقل ، في بعض البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة . وفي سبيل ذلك يتعين علينا أن نكثف أعمالنا وأن نستغل كل الوقت المتاح لنا استغلالا فعالا قدر المستطاع .

وبفضل إعادة انشاء الأفرقة العاملة المخصصة المعنية بالضمانات الأمنية السلبية وبالأسلحة الكيميائية والاشعاعية ، واستئناف الفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ،

تجد لجنة نزع السلاح نفسها الآن في وضع يسمح لها بمواصلة المفاوضات الموضوعية • انني أناشد جميع البلدان الأعضاء أن تستفيد كل الاستفادة من الفرص التي توفرها تلك الأفرقة العاملة المخصصة وأن تنسق مواقفها بهدف احراز تقدم ملموس في هذه الدورة •

وينبغي في الوقت نفسه ألا ننسى أن لجنة نزع السلاح مكلفة بمهام في ميادين أخرى أيضا • وهنا ينصرف ذهني الى بعض البنود المدرجة في جدول أعمالها مثل " حضر التجارب النووية " و " وقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي " و " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة " • وانه لمن دواعي الأسف البالغ للعديد من الوفود ، بما فيها وفد بلادي ، أن اللجنة لم تتمكن حتى الآن من انشاء أفرقة عاملة مخصصة مماثلة أو غيرها من الهيئات الفرعية للشروع في مفاوضات موضوعية بشأن تلك البنود أيضا • وادراكا مني لهذا ، فاني أناشد جميع الشركاء ، سواء كانوا دولا أعضاء في اللجنة أم لا ، أن يركزوا جهودهم على هذه البنود الرئيسية وأن يمتنعوا عن دس المشاكل السياسية جدا والمثيرة للجدل الى حد كبير في مناقشتها وهي مشاكل لا صلة لها بنزع السلاح ، الأمر الذي يزيد من تعقيد أعمالنا • وكما تدركون جميعا ، فاننا نواجه عبئا ثقيلًا من العمل هذا الشهر • والى جانب المفاوضات داخل الأفرقة العاملة المخصصة ، فان برنامج عملنا ينص على عقد اجتماعات خاصة تعنى بنزع السلاح النووي وبرنامج شامل لنزع السلاح والضمانات الأمنية السلبية والأسلحة الكيميائية • وفي هذه الاجتماعات نأمل أن تقدم الوفود من الدول غير الأعضاء في لجنة نزع السلاح ، مثل أسبانيا وأستراليا والدانمرك وسويسرا وفنلندا والنرويج ، إسهامات مفيدة • ولتسيير جهودنا المشتركة تسييرا فعالا ، سيكون الرئيس مستعدا على السداد لا جراء الاتصالات والمشاورات مع جميع الوفود • ومن ناحية أخرى أعلم أن بإمكانني أن أعول تماما على تعاونكم ومساعدتكم • وعلاوة على ذلك ، أود أن أعرب عن امتناني للسفير جايبال والسيد بيراساتيغوي وزملائهما من الأمانة على ما قدموه لسلفي من الدعم المرتفع النوعية • وأنا أعتد بدوري على تعاونهم معي •

وإذ أختتم ملاحظاتي الاستهلالية ، أود أن أشدد على أملي في أن تواصل اللجنة خلال شهر آذار/مارس أيضا عملها الذي قامت به حتى الآن وأن تسودها روح بناءة تمكننا من احراز نتائج ملموسة •

السيد فرونيشتر (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي باسم وفدي أن أزجي

لكم أصدق التهاني القلبية لتوليكم مهام رئاسة اللجنة خلال شهر آذار/مارس • وأود ، في الوقت نفسه ، أن أقدم تهانينا للسفير دي لاغورس لما قام به في الشهر الماضي من عمل فذ •

ان من الصعب للغاية أن يعتلي الانسان المنصة في لحظة تشير فيها أعمال لجننا فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي الى أننا غير قادرين ، في هذه الدورة أيضا ، على القيام بالخطوات الأولى المحددة الموجهة الى اتخاذ تدابير دولية في هذه القضية التي تعد ، دون شك أهم القضايا في مجال نزع السلاح • وهذا هو العام الثالث الذي لا تتمكن فيه لجنة نزع السلاح من احراز أي شيء فيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، في حين تتجم ، في الوقت نفسه ، عن السباق الذي يزداد سرعة في هذا المجال ، نفقات فلكية ويصل الى أبعاد مخيفة حتى أصبح هذا السباق يناقش نفسه • ولا يوجد ما يبرر ذلك • وعلى حد قول السيدة ثورنسون ، رئيسية الوفد السويدي ، هنا فانه : " تجب الإشارة الى أن المبدأ الخرافي لحيازة الأسلحة النووية وفكرة أن سلاحا نوويا يستطيع بأي صورة من الصور أن يزيد درجة الأمن الوطني لأية دولة ، انما هي أمور تتطوى على



الخداع ، وهي ما سبق أن أسميته " أكبر مغالطة في عصرنا " . ذلك أنه بدلا من أن تعزز هذه الأسلحة أمن أي أحد ، فإن أثرها المؤكد هو الانقراض من أمن الجميع " .

و قليل من القضايا الدولية هي التي سبق تقييمها عدة مرات باعتبارها الأهم والأخطر بالنسبة للسلام وبقاء البشرية كما حدث بالنسبة لمسألة نزع السلاح النووي . و قليلة أيضا مثلها هي القضايا العالمية التي سيقنت لها حجج كثيرة ومقنعة عن كيفية اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة . وعلى ذلك فلا ضرورة لأن تؤكد هنا من جديد قرارات مختلف المحافل السياسية والقرارات العديدة التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها العادية والاستثنائية على حد سواء . ونحن أعضاء لجنة نزع السلاح ، خاصة ، نعرف ما يكفي عن هذا الموضوع . وبالإضافة إلى ذلك فقد قبلنا جميعا بصورة رسمية مسؤولية بدء عملية نزع السلاح النووي في مناسبات لا حصر لها . كما قررنا جميعا أيضا عندما أنشئت لجنة نزع السلاح أننا سنبدأ هنا مفاوضات محددة لحل هذه المسائل . وسأمتع أيضا عن تقديم حجج أخرى لقيامنا بأعمال ملموسة وفيما يتعلق بجذبة المسألة . فلقد فعلت ذلك الغالبية العظمى من المتحدثين الذين سبقوني ، ولا سيما أعضاء مجموعة الـ ٢١ وكان حديثهم مقنعا للغاية ، وليس من الضروري أن استشهد بأقوالهم .

إلا أنه نظرا للمقاومة التي تبديها بلدان غربية معينة ، وصلت تسوية هذا المجال البالغ الأهمية من مجالات نزع السلاح إلى حالة الجمود . بل الواقع أنها لم تبدأ ، إذا ما استثنينا مداولا تتألف من الشفوية التي تعجز بطبيعة الحال عن علاج هذا الوضع . إن العالم بأسره يسأل ، وهو محق في سؤاله عما نفعه . لماذا لا تكون هناك بداية ملموسة لنزع السلاح النووي . ولماذا لا يفضي هذا ؟ وفي الاجتماع الوزاري الذي عقد في نيودلهي ، أولت البلدان غير المنحازة التي ظلت ، طوال عشرين عاما حتى الآن ، تعلق أهمية خاصة على هذه المسألة وتراها ذات أولوية قصوى ، مكانة مهمة لمشاكل نزع السلاح وشددت بصفة خاصة على نزع السلاح النووي ، وذكر الوزراء : " إن أعظم خطر يواجه عالم اليوم هو التهديد بالتدمير كنتيجة لحرب نووية . وقد خلقت تصرفات الدول الحائزة للأسلحة النووية ، التي تنهك في جولة جديدة ومحمومة من سباق التسلح النووي ، موقفا يبدو فيه وكأنه قد حكم على الجنس البشري أن يعيش في ظل شبح الإبادة النووية " . . . وفيما يتعلق بذلك " أعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن أكثر الوسائل فعالية للقضاء على شبح الحرب النووية ، ريثما يتم الوصول إلى نزع السلاح النووي ، تتمثل في حظر استخدام الأسلحة النووية ، أو التهديد باستخدامها . وقد أحاط الوزراء علما بامتناع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الموافقة على اتفاقية دولية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها " . ومن ناحية أخرى فقد علق وزراء بلدان عدم الانحياز أهمية كبيرة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولا سيما في الأغراض الانمائية .

وقد أشار وزراء بلدان عدم الانحياز بوضوح إلى المواقف والحجج الواهية التي يلجأ إليها أولئك الذين لا يريدون التفاوض حول نزع السلاح النووي . ورفضوا بكل قوة الجهود التي ترمي لتجريب هذه المواقف ، والمركزة على نظريات مختلفة مثل تلك المتعلقة بالردع أو بامكانية شن ما يسمى بالحرب النووية المحدودة ، والتي لا تخرج ، في جوهرها ، عن فتح الباب على مصراعيه لاستمرار سباق التسلح النووي . إن تطبيق نظرية الردع بين القوى العظمى ، قد أدى بالفعل إلى منع اشتراكها المباشر في الصراعات الإقليمية . على أن التافس المتصل بالردع لم ينجح بحال في منع إمكانية وقوع كارثة نووية . بل على العكس من ذلك ، زاد من الأمن ومن الشكوك ، حيث أن سباق التسلح يستمر بالتحديد استنادا إلى المواقف المتعلقة باستخدام القوة بما يرمي إلى الحفاظ على

الوضع الراهن في العلاقات الدولية • ذلك أن نظرية الردع هي نظرية القوة ، أو نظرية التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وإقامة الأمن على الأسس الواهية التي تتمثل في دعم القوة العسكرية • وهذه النظريات ترمي الى اذكاء التنافس بين الدول والكتل الحائزة للأسلحة النووية وتسعى الى تبرير استمرار التطوير دون عائق لتكنولوجيا أكثر فتكا وتدميرا للأسلحة ومنظومات ومنشآت جديدة بدلا من استخدام كل الثروات الانسانية لتقدم ورخاء جميع الناس •

ان أى تفكير في امكان شن حرب نووية محدودة يخرج عن نطاق المنطق السليم ويقرب من جنون الارهاب • وقد كان يكفي أن يتضح خطر الأخطاء الممكنة في التحكم ، وكلنا شهدنا عليه ، كيما نلاحظ كيف يمكن جر الانسانية بسرعة الى حافة الكارثة • وعلى الرغم من الحاجة لاتخاذ جميع التدابير لمنع الحوادث الطارئة التي قد يكون لها أثر الكارثة ولضمان ابعاد مخزونات الأسلحة النووية عن احتمال استخدامها في الأغراض الارهابية ، فان الرد الوحيد الذى يمكن أن يكون باقيا ومرضيا هو تدمير جميع مخزونات الأسلحة النووية في أسرع وقت وحظر انتاج المزيد منها •

ليس هناك مفاوضات بشأن نزع السلاح النووى بالمعنى الصحيح للكلمة • وكل المفاوضات التي تجرى الآن بشأن هذا الموضوع خارج نطاق اللجنة لا تتضمن من حيث الجوهر تدابير لنزع السلاح وانما الحد من الأسلحة وهو أمر لا يتيح سوى استمرار سباق التسلح النووى دون عائق • ومن هنا تتقع على لجنتنا مسؤولية خاصة ، باعتبارها الهيئة التفاوضية الوحيدة ، تتمثل في القيام بقدر الامكان ، بتجسيد البند المدرج في جدول أعمالها بشأن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى • على أنه لا يجب تناول ذلك بالبلاغة وانما بالاتفاق الحقيقي على بدء مفاوضات محددة دون لبطاء • وتسعى يوغوسلافيا لبدء المفاوضات بصفة عاجلة على أساس ما ورد في بيان مجموعة الـ ٢١ من البلدان غير المنحازة والمحايدة المؤرخ في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ الذى يرد في الوثيقة CD/116 • ونحن نرى أن الأساس الذى تضعه الوثيقة لبدء مفاوضات نزع السلاح النووى صالح ويتيح امكانية للتفاوض • وتعتقد البلدان غير المنحازة والمحايدة الأعضاء في اللجنة أنه يتحتم توضيح المراحل الأساسية لنزع السلاح النووى المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، بما في ذلك تعيين مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ودور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عملية تحقيق نزع السلاح النووى • كما ترى البلدان غير المنحازة والمحايدة حتمية التعرف بأوضح صورة ممكنة على القضايا التي ينطوى عليها حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في عملية نزع السلاح النووى • ومن المؤكد أيضا أن الجهد المبذول لتوضيح القضايا التي ترمي الى إلغاء الاعتماد على نظرية الردع النووى يحتل مكانة خاصة لأسباب سبق أن ترددت كثيرا في ملاحظات البلدان غير المنحازة والمحايدة الأعضاء في اللجنة • ولتنفيذ المهمة الرئيسية في هذا المجال المطروح على اللجنة ، فان البلدان غير المنحازة والمحايدة تسعى الى اتخاذ تدابير من شأنها أن تكفل اضطلاع اللجنة بمسؤولياتها بالكامل باعتبارها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ولا تاحة تحقيق علاقة بين اللجنة وبين المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووى التي تجرى في محافل ثنائية أو اقليمية أو غيرها من المحافل الضيقة •

وليس ثمة شك في أن النهج الأساسى السالف الذكر للبلدان غير المنحازة والمحايدة لا يهمل المفاوضات على أى مستوى (ثنائية كانت أو اقليمية أو متعددة الأطراف) ، أو يزيد من صعوبتها ، اذا ما قدمت هذه المفاوضات اسهاما لنزع السلاح النووى • ونحن نعتقد أن مفاوضات سالت لابد أن تستمر وأنه لا بد من تحقيق فكرة عقد مؤتمر نزع سلاح أوروبي ، وهو أحد الموضوعات التي ينظرها الآن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى المنعقد في مدريد •

ان أول حقيقة تفرض نفسها ، اذا ما أريد لهذه اللجنة أن تضطلع بمسؤولياتها ، هي ضرورة قيام بعض البلدان الغربية بتغيير موقفها وقبول البدء في مفاوضات متعددة الأطراف • وابتغاء لهذه الغاية ، يسعى وفدى الى انشاء فريق عامل لهذا الغرض ، يبدأ العمل فوراً • ونحن نعتبر رفض انشاء الفريق العامل انتهاكاً للحق الأساسي لأعضاء اللجنة في الاشتراك بصورة متكافئة وديمقراطية في تلك المهمة العسيرة والجسيمة التي أخذنا على عاتقنا أن نضطلع بها جميعاً ، لا الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها • ألا يحقق بدء المفاوضات المتعددة الأطراف حول هذه المسألة مصلحة للمفاوضات الثنائية التي ستجرى ، بطبيعة الحال ، موازية لها ؟ أو لا يدعوفشل المفاوضات الثنائية حتى الآن بوضوح الى ضرورة الافادة من الامكانيات المتعددة الأطراف أيضاً ، حيث تؤدي القوى الخلاقة والارادة السياسية لعدد كبير من البلدان الى تأثير ايجابي على حل مثل هذه القضية المهمة ؟

ومن الواضح أنه ينبغي أن تكون للفريق العامل ولاية محددة تحديداً جيداً ، وبرنامج عمل مفصل ، ومراحل تفاوض محددة بوضوح • والسبب في ذلك أن عملية نزع السلاح النووي عملية دائمة وتتطلب زمناً ، ولكنها في الوقت نفسه ، تتطلب استعداداً يتم الاعراب عنه بوضوح للمضي قدماً على أساس برنامج متفق عليه • وبوسع الفريق العامل أن يتخذ أساساً للمناقشة الوثيقتين الحاليتين CD/116 ، و CD/4 ، وأيضاً جميع الوثائق الأخرى المعنية • وسيركز الفريق في المرحلة الأولية من عمله على تحديد مختلف جوانب هذه القضية ثم يمضي بالتدرج في حل المشاكل الرئيسية • وبدون مثل هذا النهج المحدد ازاء مسألة نزع السلاح النووي لن تفي هذه اللجنة بمهمتها الرئيسية ولن يكون لكل تقدم نحززه في نهاية المطاف بالنسبة لمسائل أخرى النتيجة المرجوة •

وطبقاً لبرنامج عمل اللجنة فان اليوم هو آخر أيام المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال • ولا يعني هذا توقف المزيد من البحث المتعلق بمشاكل نزع السلاح النووي • ونحن نرى أنه ينبغي للجنة أن تواصل بحث هذه القضية وعلى نحو مكثف للغاية • وهناك أساس كاف لذلك على حين يمكن أن تتباين الأشكال - من اجتماعات غير رسمية لا حدى اللجان الى أفرقة غير رسمية ومشاورات غير رسمية •

ان يوفوسلافيا لن تدخر جهداً لكي نحقق النجاح في نزع السلاح النووي ، عملاً بسياستها في التعايش السلمي والايجابي وقرارات حركة عدم الانحياز • ولا يسعنا أن نقبل ، ولن نقبل الجمود الراهن في النظر في نزع السلاح النووي في اللجنة وسنسعى دائماً لكي يفهم الجميع ويقبلون الحقيقة المتمثلة في اننا هنا لكي نحل كل مسائل نزع السلاح بصورة ملموسة • نحن لا نرغب أن تقع على عاتقنا مسؤولية أى فشل محتمل • ولا بد وأن يتحمل هذه المسؤولية بالكامل أولئك الذين يحولون ، برغم مطالب البشرية بأسرها ، دون استغلال التكنولوجيا النووية لرخاء العالم وليس لتدميره •

الرئيس : أود أن أشكر السفير فرونيشر لبيانته وكلماته الرقيقة التي وجهها الى

الرئاسة •

السيد دي سوزا إي سيلفا (البرازيل) : السيد الرئيس ، لقد كرست لجننتنا ثلاث جلسات عامة بدأت يوم الثلاثاء الماضي ، للبند ٢ من جدول أعمالنا ، ألا وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وقبل ذلك بأسبوع بحثنا البند ١ وهو حظر التجارب النووية • واعتزم اليوم معالجة كلا الموضوعين لأسباب من ناحية المبدأ ، وكذلك لاعتبارات عملية • ففي البيان الذي أدليت به في الجلسة العامة بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ، أتاحت لي فرصة عرض موقف البرازيل ازاء

وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ولما كنا نتصور حظر التجارب النووية كخطوة نحو نزع السلاح النووي ، فإني أود اليوم أيضا أن أفيض في عرض موقف البرازيل من معاهدة تحظر إجراء المزيد من تجارب الأسلحة النووية • وفي الوقت نفسه لا يخيب عن بالي النقاش المثير للاهتمام الذي أجريناه أمس حول انشاء أفرقة عاملة لمعالجة البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا • ولما كان وفد بلادى قد قدم اقتراحات محددة بشأن هذه المسألة أيدتها وعقبت عليها وفود أخرى ، فإني أعتقد أن تسجيل بعض الايضاحات عن المسائل التي نوقشت أمس أمر في محله • دعوني أبدأ بتكرار ما يبدو أنه الرأي الاجماعي تقريبا لأعضاء هذه اللجنة فيما يتعلق بمسئولية لجنةنا الى الشروع في مفاوضات موضوعية بشأن هذين البندين • انا نعتقد أن استمرار سباق التسلح النووي هو أحد الأمور الرئيسية التي تشغل بال جميع دول العالم ، وليس فقط بال تلك الدول التي تعمل على تحقيق زيادة مستمرة في ترساناتها من الأسلحة النووية كما وكيف • وقد قدمت الينا حجج مفادها أن نزع السلاح النووي أمر ذو " أهمية حيوية " لأن الدول العظمى أو أن الموضوع هو " أشد حساسية " و " أكثر تعقيدا " من أن تعالجه أطراف متعددة •

أما نحن فنقول بأن هذه المسألة هي أيضا ذات أهمية حيوية لأننا نحن أيضا ، وبأن نعتقد أنها وحساسيتها تبرر البدء بالمفاوضات في وقت مبكر • فالجرب النووية لن تمحو أولئك الذين يعتقدون أنهم قادرين على شنها فحسب ، بل ستمحو أيضا بقية العالم • وواضح اذن أن التفاوض العاجل على جوهر المسألة يدخل في نطاق مسؤولية اللجنة وواجباتها •

لقد اقترح وفد بلادى ، في اجتماعنا غير الرسمي الذي عقد أمس ، أن تقدم لنا الأمانة قائمة بجميع المقترحات الملموسة التي تم تقديمها بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي منذ نشأة لجنة نزع السلاح حتى هذا التاريخ • وكان الوفد الهندي قد قدم فيما سبق اقتراحا بأن نبدأ بالنقاش الذي دار خلال الاجتماعات غير الرسمية حول الفصل الخامس من تقرير الأمين العام عن الأسلحة النووية • وقد دعت وفود عديدة الى متابعة الاجتماعات غير الرسمية بغية معالجة نزع السلاح النووي وأمس ، أعرب سفير فنزويلا ، الدكتور تيلهاردات ، عن مقترحات مكملة لاقتراحي • كما أبدت وفود أخرى ، من بينها وفود نيجيريا وكينيا والأرجنتين وبيرو ورومانيا وسرى لانكا والسويد وبيوفوسلافيا ممن تنتمي الى مجموعة ال ٢١ تعليقات بناءة على المسألة قيد البحث • وكل الاقتراحات التي قدمت أمس يكمل الواحد منها الآخر • وموقف وفد بلادى من تمام المرونة فيما يتعلق بتفاصيل الشكل الذي عسانا نتفق عليه بغية تحديد بؤرة المفاوضات المتوخاة • ولا نزال نعتقد ، مثلا ، أن إحصاء جميع المقترحات التي قدمت في الأمم المتحدة والتي تتناول نزع السلاح النووي قد يكون عملية طويلة ومرهقة أكثر مما ينبغي • فلعله يتعين علينا أن نبدأ بقائمة أقل موسوعية يمكن أن تقترح الوفود أن يضاف إليها وثائق رسمية أخرى من الوثائق الرسمية المقدمة قبل عام ١٩٧٩ والتي لا تزال صالحة حتى اليوم • بيد أن النقطة الهامة ، وهي نقطة أرى أن الآراء التقت حولها ، هي أن هذه المحاولة يجب أن تستهدف أمرين اثنين : أولهما ، خلق الظروف لاقامة حوار موضوعي ذي مغزى داخل اللجنة ، وثانيهما ، تحديد القضايا التي يمكن الشروع بشأنها في مفاوضات فعلية متعددة الأطراف • وبهذا الفهم ، فإن وفد بلادى مستعد لمواصلة النظر خلال الاجتماعات غير الرسمية في تنظيم عملنا بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وفي هذا الصدد ، فإني لا أزال أعتقد بأن اقتراح مجموعة ال ٢١ يوفر لنا خير سبيل للنجاح • ولكن اذا استمرت مقابلة المقترحات المقدمة من وفد بلادى وغيره من الوفود العديدة بالاعراض أو الصمت أو رفض مجرد البدء في اقامة حوار ، فلن يكون بوسع وفد بلادى أو بوسع جميع أعضاء الأمم المتحدة عندئذ ، الا استخلاص النتائج المناسبة •

وينطبق الكثير من هذه الحجج على الاقتراحات التي تتناول انشاء فريق عامل للتفاوض على معاهدة بشأن حظر جميع تجارب الأسلحة النووية الى الأبد وفي جميع البيئات • ولم نسمع أى اعتراض خلال اجتماع أمس على مواصلة المناقشة غير الرسمية حول جوهر المسألة • وليس هناك أكثر من وفدين عارضا علنا ما اقترحتته مجموعة الـ ٢١ من انشاء فريق عامل يعنى بالبند ١ • وقد أوضح أحد هذين الوفدين أن حكومة بلاده تعكف على استعراض سياساتها الدفاعية استعراضا شاملا وأنه لن يتمكن من الاشتراك في اللجنة ومعه تعليمات واضحة الا بعد استكمال هذه العملية • أما الوفد الآخر فقد كانت لديه اعتراضات من ناحية المبدأ ، ولكنها غير مقنعة ولا تزال غير واضحة في نظر وفد بلادى • ومهما يكن من أمر ، فان أقل ما يقال هو أن النتائج مخيبة للآمال • وعلى كل حال ، لا ينبغي أن يمنع هذا الوضع الجهات المتفاوضة الثلاث من الرد على الأسئلة التي وجهت اليها داخل هذه اللجنة التماسا لايضاح المسائل التي أثارها التقرير الذى رفعته الى اللجنة في العام الماضي • كما لا ينبغي أن يكون توقف المحادثات الثلاثية لأسباب لا صلة لها بالمهام المسندة لهذه اللجنة سببا في توقف المشتركين في المفاوضات الثلاثية عن تقديم ردود موضوعية الى هذه اللجنة • وفي هذا الخصوص ، كرس وفد الاتحاد السوفياتي بيانا واحدا في الجلسة العامة للجوانب الموضوعية لحظر التجارب الشامل ، كما أعرب عن تأييده للاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٢١ • فهل سيكون من المبالغة في شيء أن نطلب من الدولتين الأخرين بيان الأسباب التي تدعوهم الى الاعتقاد بأن فرص النجاح ستقل اذا تم التوصل الى توافق في الآراء داخل اللجنة ؟

وقد يكون من المناسب التذكير بالمثل الأخير لانشاء الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية في العام الماضي فقد دلت تجربة اللجنة في هذا الصدد على أن أعمال لجنة نزع السلاح لم تؤد ، بأى شكل من الأشكال ، الى المساس بالمفاوضات الثنائية التي أوقفت أيضا ، بالمناسبة ، لأسباب تخص العلاقات الثنائية بين الدولتين الأعظم • هل لي أن أضيف هنا ، كفكرة طارئة ، ان ٣٥ سنة قد انقضت الآن على المفاوضات الضيقة النطاق بشأن نزع السلاح منذ بداية العصر النووي • وطوال ٣٥ عاما حدثت زيادة هائلة في الأسلحة بسرعة بالغة بل خبيثة • واذ يقترح وفد بلادى الاستمرار في المباحثات غير الرسمية حول كيفية تنظيم مفاوضات ذات مغزى بشأن حظر التجارب النووية فانه يراعي الحذر فيما يتعلق بالتفاصيل • غير أننا نعتقد أن المحاولة المقترحة يجب أيضا أن تأخذ شكل حوار لكي يمكن أن تتمخض عنه المادة الموضوعية التي ستشكل أساسا لولاية الفريق العامل الذى اقترحت مجموعة الـ ٢١ لإنشاءه •

ان وفد بلاد مقتع اقتناعا راسخا بأن السعي لتحقيق معاهدة حظر شامل للتجارب النووية لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته • وعلاوة على ذلك ، فاننا نعتقد بأن الحاجة الملحة الى هذه المعاهدة لا تتبع من مجرد أن أطرافا كثيرة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة تعرب الآن عن شكوكها فيما يتعلق بفعالية هذا الصك أو التقيد به • بل على العكس من ذلك ، لا بد من أن ينظر الى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، كما صرحت بذلك البرازيل ، على أنها خطوة نحو نزع السلاح النووي • ولكي تكون أى معاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية فعالة ودائمة حقا ، يجب أن تكون هذه المعاهدة مقبولة لدى أكبر عدد ممكن من الأطراف ، ولا سيما لدى الدول النووية الخمس التي ما برحت تجرى التجارب لزيادة قوة ترساناتها على التدمير • غير أن شرط الصيغة العالمية لن يتحقق ما لم يؤخذ الشواغل والمصالح المشروعة للدول الأخرى بعين الاعتبار • ولا يمكن أن نتوقع أن تكون الاتفاقات المتمخضة عن المفاوضات المقفلة متفقة آليا مع مصالح أولئك الذين لم تتح لهم فرصة الاعراب عن شواغلهم والتحقق من مراعاتها •

أما بالنسبة للبرازيل ، فإن لدينا آراء أساسية فيما يتعلق بمعاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية . وبودنا أن نرى المعاهدة تتضمن التزاما واضحا بالهدف المتمثل في نزع السلاح وأن تكون بمثابة أداة فعالة لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية استخداما تاما ، معاهدة لا تتضمن أى اختلال في التوازن أو تمييز ، معاهدة لا تمنح أطرافا قليلة مركزا متميزا ، وإن كانت هذه الأطراف تعتبر نفسها أكثر اهتماما بالأمر من غيرها . إن ما يجول بخاطري هو المواد الموضوعية للمعاهدة وكذلك الأحكام المتصلة بإجراءات التظلم وآلية التحقق والتصديق عليها ودخولها حيز التنفيذ وبالأحكام الخاصة باستعراضها الدوري . كما نود أيضا أن نرى معاهدة تؤدي بشكل فعال الى وقف جميع تجارب الأسلحة النووية الى الأبد وفي جميع البيئات ولا تصبح وسيلة من وسائل الضغط السياسي أو أن تصبح ، وهو الأمر الأسوأ ، أداة تضيي طابعاً شريعياً على استئناف التجارب بعد عدد محدود من السنوات .

هل لي أن أختتم ملاحظاتي بإيضاح نقطة واحدة تمام الايضاح ؟ اننا ندرك حق كل دولة في أن تجرى مع أى شركاء تختارهم أى محادثات تراها ضرورية لضمان مصالحها المشروعة . ولكننا لا نستطيع أن نقبل الحجة القائلة بأن اجراء محادثات موضوعية داخل اللجنة بشأن المسائل التي اتفقنا جميعاً على ادراجها في جدول أعمالها يمكن أن تضرب أى محادثات ضيقة النطاق حول المواضيع نفسها أو أن تحول دونها بأى شكل من الأشكال . وفي رأينا أن مجرد قيام هذه اللجنة بأداء مهمة التفاوض التي أنشئت من أجلها ، يعني أنها تؤدي عملاً جليل القيمة ، ألا وهو ايضاح مسائل ذات أهمية حيوية لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها وذلك لكفالة اضاء الفعالية والطابع العالمي على الصكوك الدولية التي سيتم الاتفاق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف .

دعونا لا نقع في وهم الاعتقاد بأن من الحكمة التصرف على صعيد دولي كما لو كان العالم مؤلفاً من فئتين من الدول تأبى احداهما قبول أى مسؤولية نحو الأخرى . فقد اتفق جميع أعضاء هذه اللجنة على التفاوض بشأن التدابير العاجلة لنزع السلاح النووي . ويمكن اجراء المحادثات بشكل مستقل داخل مجموعات صغيرة وداخل أحلاف وبين أحلاف وبدون أحلاف الا أنه يجب علينا أن نتفاوض ضمن الاطار الذي وضعناه بأنفسنا لهذا الغرض . وقد يترتب على الحيلولة دون اجراء مفاوضات متعددة الأطراف داخل هذه اللجنة عواقب وخيمة إذ أننا لن نتمكن من التفاوض على اتفاقات بشأن نزع السلاح تكون عادلة وعالمية ودائمة الا داخل إطار اللجنة .

السيد كوميفيس (هنغاريا) : الرفيق الرئيس ، في البداية دعوني أهنئكم بتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آذار/مارس ، متعباً لكم كل التوفيق في أداء مسؤولياتكم . وأنه لمن دواعي السرور للوفد الهنغاري خاصة أن يرحب بممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية رئيساً للجنة ، والتي تربطها بجمهورية هنغاريا الشعبية عرى الصداقة الوثيقة والتعاون الراسخ في شتى مناحي الحياة والاهتمام البالغ المشترك في تعزيز السلم والأمن العالميين .

إن قدراتكم وخبرتكم الشخصية في الدبلوماسية الدولية تشكل ضماناً أكيداً بأن اللجنة ستواصل أعمالها في جو جدى وبناء تولد خلال رئاسة سلفكم الموقر ، السفير فرنسوا دي لاغورس ، الذى أود أن أعرب له عن بالغ تقديري لما قام به من اسهام بناء في أعمالنا .

ومن الجلي أن مهمة اللجنة الرئيسية خلال هذا العام ، ولا سيما خلال الشهر الجاري ، تتمثل في احراز تقدم في ذلك الميدان الواسع والحيوى ، ميدان نزع السلاح النووي ، وخاصة في وضع ما يلزم هذه المفاوضات من إطار تنظيمي . إن دوركم كرئيس سيساعد على ذلك . وسيبذل وفد بلادى قصارى جهده لمساعدتكم على تحقيق هذه الغاية .

ومما يشجعني بعض التشجيع ما تم داخل اللجنة ككل من تبادل وجهات النظر حول مختلف جوانب نزع السلاح النووي • فقد أمرت أغلبية الوفود الممثلة هنا عن استعدادها ورفقتها الشديدة في البدء في مفاوضات فعلية بشأن الجوانب الحيوية لنزع السلاح النووي التي لم يتم النظر فيها حتى الآن الا على صعيد المداولات • وأقصد بذلك مسائل حضر تجارب الأسلحة النووية العام الكامل ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • بيد أن وفد بلادي لا يملك أن يخفي خيبة أمله الشديدة لأن اللجنة لم تتمكن نتيجة للرفض من جانب بضعة وفود ، من الشروع في مفاوضات موضوعية فلا تفاق المبدئي على انشاء أفرقة عاملة تعنى بالحظر العام والكامل على تجارب الأسلحة النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح قد فات مواعده منذ وقت طويل ، حتى في أواخر العام الماضي عندما أدى الاعتراض المتصلب من جانب الوفود على هذه المسائل الى النتيجة المؤسفة المتمثلة في عدم تمكن المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من التوصل الى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية موضوعية •

ولا يزال وفد بلادي مقتنعا بأن اجراء مفاوضات موضوعية داخل لجنة نزع السلاح في اطار أفرقة عاملة مخصصة تعنى بالجوانب الملموسة لنزع السلاح النووي ليس فقط أمرا ممكنا ومستحسنا ، بل هو مهمة حتمية اذا كانت لجنة نزع السلاح تتقيد فعلا بتوافق الآراء الذي تم التوصل اليه أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح كما هو مبين في الفقرة ٥٠ الرئيسية من وثيقتها الختامية •

وفي بياني السابق يوم ١٢ شباط /فبراير ١٩٨١ قمت بعرض آراء تمهيدية فيما يتعلق بالحظر العام الكامل على تجارب الأسلحة النووية • ومع أن بحث البند لم يتم الا في أواخر الأسبوع الماضي ، فاني أود أن أدلي بمزيد من الملاحظات بسبب النقاش الذي دار داخل اللجنة • ان وفد بلادي يقدر بالغ التقدير البيان الشامل الذي ألقاه يوم الجمعة من الأسبوع الماضي ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر ، السفير اسرائيليان ، حول موقف الاتحاد السوفياتي من حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا عاما كاملا من حيث علاقة هذا الحظر بالمفاوضات الثلاثية وكذلك بالمفاوضات التي سيتم اجراءها داخل اللجنة • وفي رأيي أن الموقف المن الذي يعتقه الاتحاد السوفياتي يمكن أن يسهم في احراز تقدم حائل في كلا المحفلين • ويشارك وفد بلادي تمام المشاركة الوفد السوفياتي موقفه من الوقف الاختياري والشبكة الشاملة الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية • وأود أن أكرر الاعراب عن أمل وفد بلادي في أن يتمكن الطرفان المعنيان الآخران قريبا من استئناف المحادثات واحراز نتائج ايجابية •

ويظل وفد بلادي مقتنعا بأن على لجنة نزع السلاح أن تؤدي ، فضلا عن دورها في المحادثات الثلاثية ، دورا آخر في احراز معاهدة حظر شامل للتجارب النووية عالمية حقا • وتتفق أغلبية الوفود الممثلة هنا على ضرورة انشاء فريق عامل مخصص تشترك فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • وفيما يتعلق بالمهمة الملموسة لفريق كهذا ، فاني أعتقد بأنه تم طرح مقترحات تزيد عن الحاجة حتى خلال مناقشاتنا التي جرت منذ بداية الدورة • هذا فضلا عن المقترحات التي قدمت قبل ذلك • وما ينبغي القيام به في هذه المرحلة هو صياغة هذه المقترحات في شكل ولاية حقيقية مقبولة لدى الجميع ، والشروع في مفاوضات موضوعية داخل الفريق العامل المخصص •

من المقرر أن تستكمل اللجنة في هذا الاجتماع النظر في البند ٢ من جدول أعمالها وهو " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " • وقد قام العديد من الوفود التي تحدثت عن هذا البند بشرح الحاجة الملحة الى ايجاد سبيل لوقف سباق التسلح النووي ، مستخدمة عبارات

مشيرة • وواضح من الحالة الراهنة لأوضاع الدولية أن سباق التسلح النووي المستمر هو عامل من عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية يزداد خطورة أكثر فأكثر • ولهذا فإن منع نشوب حرب نووية واحراز تقدم جوهري في نزع السلاح النووي يمثلان المهمة ذات الأولوية القصوى التي تواجه شعوب العالم ، وبشكل متزايد ، لجنة نزع السلاح • وقد كانت البلدان الاشتراكية دائما تؤيد وتشجع تقديم مقترحات متنوعة واجراء مفاوضات فعلية لوضع حد لسباق التسلح النووي • وكان آخر هذه المقترحات تلك التي قدمها ل • بربجينييف في البيان الذي ألقاه أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي • والحكومة الهنغارية تؤيد هذه المقترحات تأييدا تاما ، وهي مقتنعة بأن تنفيذ هذه المقترحات يخدم مصالح شعوب العالم على خير وجه ، وخاصة الشعوب الأوروبية • ونأمل كل الأمل في أن الأطراف الموجهة اليهم هذه المقترحات سوف توليها الاهتمام الواجب والمسؤول •

وتواجه لجنة نزع السلاح أيضا مهام محددة في ميدان وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ومنذ أن قدمت وفود البلدان الاشتراكية المقترح CD/4 بشأن المفاوضات حول انهاء انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وخفض المخزون منها تدريجيا الى أن يتم تدميرها تدميرا كاملا ، أجرت لجنة نزع السلاح مباحثات متنوعة حول هذه المسألة • ونتيجة لهذه المباحثات ، انتهت أغلبية الوفود الى النتيجة التالية ، بل وأعربت عن رأيها في ذلك صراحة ، وهي أن لجنة نزع السلاح تمثل أنسب محفل للتحضير لهذه المفاوضات ولتسيير دفتها •

وتتم تقديم عدد من المقترحات الملموسة لترجمة هذه النتيجة الصائبة الى تدابير عملية • فرقة العمل CD/109 التي قدمها وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في شهر تموز/يوليه الماضي اقترحت فيما اقترحت انشاء فريق عامل مخصص يعنى بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وتحديد ولاية مناسبة له • وقد قامت مجموعة ال ٢١ بمبادرة مماثلة في ورقة العمل CD/116 اقترحت فيها انشاء فريق عامل ، وقدمت فيها أيضا بيانا ارشاديا عن المهام المحددة التي يمكن أن يعالجها مثل هذا الفريق • ويمكن في التحليل النهائي تصور كلا المقترحين كجهود عملية لترجمة الفقرة ٥٠ وغيرها من الأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح الى تدابير عملية •

لقد أبدت بعض الوفود ، أثناء مناقشة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، اهتماما خاصا بمسألة انهاء انتاج المواد القابلة للانفجار لأغراض صنع الأسلحة • ومن رأى الوفد الهنغاري أن هذه المسألة ينبغي النظر فيها بالاقتران مع غيرها من القضايا المتصلة بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وفي اطار فريق عامل مخصص يقرر انشاؤه •

ومما يدعوا الى الأسف أن اللجنة لم تخط ، رغم إصرار أغلبية الوفود ، ولو خطوة صغيرة نحو الوفاء بمسؤولياتها الاستثنائية في هذا الميدان الحاسم • وبصر وفد بلادي على ضرورة قيام اللجنة خلال هذا الجزء من دورتها على الأكثر باتخاذ قرار بانشاء هيئة فرعية مناسبة وبالشرع على أساس الأولويات في عمل تمهيدى من أجل اجراء مفاوضات موضوعية بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي •

وقبل أن أختتم أود أن أتناول مسألة عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر • وكما تذكر ، فإن هذه المسألة تتدرج ، تمشيا مع المقرر الذي اتخذته لجنتنا ، تحت البند ٢ من جدول أعمالنا •

ويعلق وفد بلادي ، شأن غيره من الوفود العديدة ، أهمية كبرى على تعزيز نظام الضمانات القانونية السياسية والدولية بشأن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وترى وفود عديدة أن فكرة إبرام اتفاق دولي بشأن عدم إقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر تمثل أحد الاجراءات الممكنة لتحقيق هذه الغاية •

ان إبرام اتفاق بشأن عدم إقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر سوف يعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية تعزيزا كبيرا ويمكن أن يسهم في تقليل خطر نشوب حرب نووية وخطر سباق التسلح النووي ، وأن يشجع انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية • كما أن مشروعاً كهذا من شأنه أن يقدم اسهاما هاما في زيادة الثقة وفي تعزيز السلم والأمن الدوليين • ولهذه الأسباب يرى وفد بلادي أن إبرام مثل هذا الاتفاق أمر ممكن وضروري على السواء ، ان لم نقل ان الوقت قد حان لإبرام هذا الاتفاق •

والفقرة الأولى من منطوق القرار 35/1560 ، الذي اعتمده الدورة السابقة للجمعية العامة ، " ترجو من لجنة نزع السلاح أن تبدأ ، دون ابطاء ، في اجراء محادثات بغية وضع اتفاق دولي بشأن عدم إقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر " • وترجو الفقرة الثالثة من منطوق هذا القرار من لجنتنا أن تقدم تقريرا عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين •

ومع مراعاة أهمية هذه المسألة وتوقيتها ، فان انشاء فريق عامل يشكل خير طريقة للتصدي لهذه المهمة عملا بما اقترحت الوثيقة CD/141 المقدمة من البلدان الاشتراكية في ٦ شباط/فبراير ١٩٨١ • والوفد الهنغاري على استعداد للتعاون مع كل وفد من أجل تحديد ولاية لفريق عامل من هذا القبيل •

الرئيس : أود أن أشكر السفير كوميفيس لبيانه وكلماته الرقيقة التي وجهها الى

الرئاسة •

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالأسبانية) : الرفيق الرئيس ، ان وفدي يشعر بعظيم الارتياح اذ يراكم ترأسون لجنة نزع السلاح خلال شهر آذار/مارس • فأنتم ممثل جديد لبلد تربطه ببلدي أواصر قوية من الأخوة والتضامن • فالجمهورية الديمقراطية الألمانية بلد لعب ولا يزال يلعب دورا نشطا ومناضلا في الجهد الرامي الى تحقيق نزع السلاح العام والكامل كسبيل لدعم السلم والأمن الدوليين •

نحن ندرك قدرتم الفائقة ونثق أنه بفضل قيادة تكم القديرة والماهرة سننهي هذا الشهر — وهو أطول الأشهر في دورتنا الربيعية — بنجاح ونتائج ايجابية • ويمكنكم الاطمئنان بأنكم ستلقون من وفدنا أقصى قدر من الدعم والتعاون •

وأود أن أتقدم ، عن طريقكم ، بتهانينا الى سفير فرنسا عن النتائج التي تحققت في شهر شباط/فبراير عندما عملت اللجنة تحت رئاسته •

ولقد يبدو من غير الضروري أن أكرر الأفرقة العاملة توفّر أفضل اطار لمعالجة مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، لكن عندما تكون هناك حقيقة موضوعية لا مجال للجدال فيها فانه لا بد من تكرارها ، والواقع يقدم برهانا ساطعا على هذا • فالنظر في البنود المعروضة في اطار الأفرقة العاملة أفضل سبيل لتوضيح جوانبه المتعددة والمعقدة • وهذا ما يجعل بعض الحجج التي سيقت في هذا المقام حول هذه المسألة غير مقبولة •

وفيما يتعلق باتقاء الهجوم ، والاعتبارات الأمنية ، والدفاع ، والحماية وما الى ذلك ، فإن المثل يضرب هنا بالرجل الذي يزود بيته بأجهزة الانذار ، وعلامات الانذار والأسيجة والكسابل لحماية نفسه . لكن ما مصير أولئك الذين لا يقوون على وضع أجهزة الانذار أو شراء الكلاب ، أو الذين لا يملكون حتى المنازل ؟ هل يتركون عرضة للهجوم ، دون حماية أيا كانت ؟

لا أحد ينكر أن من المفيد انشاء فريقين عاملين بشأن ذينك البندين الملحين والعاجلين في جدول أعمالنا ، ألا وهما (١) الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ؛ و (٢) وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

ويعرف جميع أعضاء اللجنة ، بمن فيهم الوفود التي تعارض انشاء هذين الفريقين ، أن مناقشة هذين البندين في الأفرقة العاملة لا يعني ابرام معاهدات فوراً . نحن نعلم جميعاً أن هذين البندين يتطلبان النظر الشامل والدقيق والمفصل ، لكن اذا استمرت حالتنا كما هي دون أن نفعل شيئاً في هذا الصدد فإن الوقت سيكون قد فات ، وستصبح المهمة أعسر . والأهم من ذلك ، ما هو التفسير الذي ستقدمه الى المجتمع الدولي هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ؟ ماذا سنقول للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ؟

ان الوثيقة النهائية التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والتي كثر الحديث عنها ، اعتمدت بتوافق الآراء . وسوف نقوم بحصر نتائجها في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وسنرى ما تم عمله وما لم يتم عمله . ماذا سيحدث عندما يتم النظر في الفقرة ٤٧ والفقرات التي تليها ؟ وهي الفقرات التي تشير الى مسائل تعنى بالأسلحة النووية وهي مسائل لا مناص منها ومن واجبنا التصدي لها .

ان وفدي قلق جداً من مغبة انهاء أعمالنا هذه السنة دون انشاء هذه الأفرقة العاملة . فهذه هي آخر دورة كاملة تعقد قبيل الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، ولا يجب أن نذهب الى هذه الدورة فارغ الأيدي . ومجموعة ال ٢١ ، التي ينتمي اليها بلدي والمجموعة الاشتراكية ، الى جانب العديد من الوفود فيما يسمى بالمجموعة الخيرية ، على اتفاق بشأن ضرورة انشاء هذه الأفرقة العاملة . وهذا الاتفاق وارد في البيانات والوثائق المقدمة وما الى ذلك .

على سبيل المثال ، أود أن ألفت انتباهكم الى ما يلي :

الوثيقة CD/4 ، المقدمة من البلدان الاشتراكية في وقت يعود الى عام ١٩٧٩ ، حول المفاوضات بشأن الأسلحة النووية .

الوثيقة CD/36/Rev.1 ، لمجموعة ال ٢١ ، تتعلق هي الأخرى بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

الوثيقة CD/72 لمجموعة ال ٢١ ، تتضمن نداءً الى الكف كليا عن تجارب الأسلحة النووية والحث على انشاء فريق عامل دون ابطاء .

الوثيقة CD/116 لمجموعة ال ٢١ ، بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

الوثيقة CD/134 التي تورد بيان مجموعة ال ٢١ بشأن انهاء الدورة السنوية للجنة نزع السلاح عام ١٩٨٠ ، وتتضمن المقتطف التالي :

"ومما يؤسف له أن لجنة نزع السلاح ، بالرغم من المسؤولية العظمى الملقاة على عاتقها بوصفها هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، قد حيل بينها وبين الوفاء بولايتها خلال دورتها لعام ١٩٨٠ ، خاصة فيما يتعلق بذلك الجزء من مسؤولياتها الذي أعطته الجمعية العامة أولوية قصوى ، وهو وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى بما في ذلك الخطوة الأولى المتمثلة في فرض حظر على التجارب النووية" .
الوثيقة CD/135 المقدمة من مجموعة الدول الاشتراكية التي تذكر في احدى فقراتها :

" ان وفود البلدان الاشتراكية علقت وما زالت تعلق أهمية جوهرية على مسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى . وقد قدمت مقترحات محددة الى دورة اللجنة بشأن المفاوضات حول وقف انتاج الأسلحة النووية بجميع أنواعها والخفض التدريجي لمخزونات مثل هذه الأسلحة الى أن يتم في النهاية ازالتها تماما . واقترح بالإضافة الى ذلك تشكيل فريق عامل مخصص لمسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى داخل اللجنة وأن تحدد اختصاصات الفريق خلال الدورة الحالية للجنة نزع السلاح " (أى أن يكون ذلك في عام ١٩٨٠) .

وفيما يتعلق بالبيانات ، قدمت بيانات عديدة بما فيها أكثر من بيان واحد قدمته مجموعة الـ ٢١ تعيد تأكيد هذا الالاح ، وبيان البلدان الاشتراكية ، وبوجه خاص البيان الذى ألقاه الرفيق اسرائيليان ، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٧ شباط /فبراير ، وكذلك البيانات المقدمة من هولندا واليابان وبلجيكا واستراليا وكندا وايطاليا . وجميعها تعكس بموضوعية أهمية انشاء هذه الأفرقة العاملة .

وبالإضافة الى ذلك ، اعتمدت في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات متنوعة في هذا الشأن .

وأود أن أشير ، في الختام ، الى الوثيقة A/35/392 المعنونة " دراسة شاملة عن الأسلحة النووية " . فقد اقترح وفد الهند أن نناقش ، في اجتماعات غير رسمية ، الفصل الخامس من هذا التقرير وعنوانه " نظريات الردع وسائر النظريات المتعلقة بالأسلحة النووية " . ووفدى يؤيد هذا المقترح . فالتقرير برمته مفيد وهام جدا ويجب أن نحيط علما ، بوجه خاص ، بالفصل الثامن المعنون " التهديد الدائم للمجتمع البشرى " ولا سيما بالفقرة ٤٩٤ التي جاء فيها ما يلي :

" ومن المفروض أن يكون هذا التقرير قد وضع على الأقل ، ان لم يكن قد أثبتت أى شيء آخر ، النتائج الفاجعة التي ستتجم فيما لو كتب لترسانات اليوم أو الغد النووية أن تستخدم في الحرب يوما ما . ولعل هناك البعض ممن يشدون العزائم في الحسابات التي توضح أنه قد يكون من الصعب قتل كل رجل وامرأة وطفل على وجه الأرض دفعة واحدة حتى في نشوب حرب نووية . ولكن هذه الحسابات ليست سوى ممارسات جوفاء . إذ أن خطر ابادة الحضارة الانسانية لا ينبغي أن يخضع لمجادلات نظرية ، بل ينبغي أن يتخذ أساسا لايجاد وعي عام بالحالة المزعجة التي يواجهها العالم اليوم وبال الحاجة الى ممارسة الارادة السياسية اللازمة للبحث عن حلول مقبولة " .

وقد كررت بلدان عدم الانحياز ، في مؤتمر قمتهما السادس ، الحاجة الى نزع السلاح النووي . وهكذا أعلن وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز في المؤتمر الوزاري الأخير الذي عقد في نيودلهي أن " أكبر خطر يواجهه العالم اليوم يتمثل في خطر الدمار الذي تولده حرب نووية . وقد خلقت التدابير التي اتخذتها البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، والتي بدأت مرحلة جديدة ومحمومة من سباق التسلح ، حالة حكم فيها على البشرية ، فيما يبدو ، بالعيش في ظل الفناء النووي . وقد حاولت بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية ترويج نظرية خضرة جدا تقول بالحرب النووية المحدودة وتقلل من شأن التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية . وفي الوقت نفسه ، فإن ما يسمى " بتوازن الردع " بين الدول الكبرى لم يمنعها من الاشتراك في النزاعات الإقليمية . والمنافسة في مجال الردع لم توفر بأي حال من الأحوال أداة تضمن انتقاء كارثة على وشك الوقوع . إن كابوس الشك والخوف الذي يميز اليوم العلاقات الدولية هو وحده الذي شهد الزيادة ، حيث أن سباق الأسلحة راجع بالدرجة الأولى الى اللجوء باستمرار الى استخدام القوة للمحافظة على الوضع السائد في العلاقات الدولية . إن هناك رادع حقيقي وحيد هو رغبة البشرية في البقاء على قيد الحياة . ولذلك ينبغي لبلدان عدم الانحياز بوصفها لا تحيد عن الدعوة للسلم العالمي أن تتسقى أعمالها لوقف التسلح النووي وعكس اتجاهه وازالة تلك الأسلحة من ترسانات الدول بصورة نهائية في خاتمة المطاف .

فلننسى أعمالنا من أجل التفاوض الملموس بشأن وقف التجارب النووية ونزع السلاح النووي .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : الرفيق الرئيس الموقر ، أود ، بادئ ذي بدء ، أن أتقدم اليكم بالنيابة عن الوفد السوفياتي وبالأمالة عن نفسي بتهنئة قلبية لانتخابكم لرئاسة لجنة نزع السلاح في هذا الشهر . ويسرنا أن نعمل ذلك بوجه خاص لأنكم تمثلون في هذا المقام بلدا تربطه بالاتحاد السوفياتي علاقات الصداقة والأخوة التي لا تقصم . أتمنى لكم ، سعادة الرفيق هرذر ، النجاح في اضطلاعكم بمهمتكم المسؤولة بوصفكم رئيسا لهذه اللجنة .

ونود أيضا أن نعبر عن امتناننا للسفير دي لا غورس من فرنسا الذي كان رئيسا للجنة خلال شهر شباط /فبراير .

ويود وفد الاتحاد السوفياتي ، اليوم ، لفت انتباه أعضاء لجنة نزع السلاح الى حدث له أهمية دولية كبرى ، ألا وهو المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي يختتم أعماله في هذه الآونة . ويتضمن التقرير الذي قدمه الى المؤتمر الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ل . أ . بريجنيف ، تحليلا كاملا وشاملا للحالة الدولية الراهنة ، وهو يؤكد استمرار السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي في صيانة السلم ودعم الأمن الدولي ، ويتقدم بمقترحات جديدة وهامة تستهدف الحد من سباق التسلح وتحسين المناخ الدولي .

وانعكس الصدى الحي الذي أحدثه المؤتمر في العالم في الاهتمام الجدي الذي أبدته وفود عديدة في اللجنة - وقد أبلغتنا بذلك بصراحة تامة - بالمواد التي تمخض عنها المؤتمر . وقد قدم الوفد السوفياتي ، كوثيقة رسمية ، ذلك الجزء من تقرير ل . أ . بريجنيف الذي يركز على مهام تعزيز السلم وتسوية القضايا الدولية العاجلة ، وبالدرجة الأولى مشاكل نزع السلاح ، وللكثير من أحكام

التقرير ، والمقترحات البناءة الجديدة المقدمة للمؤتمر ، صلة مباشرة بأعمال لجنتنا ، وبالقضايا التي أثرت في البيانات التي ألقاها عدد من الوفود خلال المناقشة العامة .

ويرغب الوفد السوفياتي ، في هذا الصدد ، لفت انتباه اللجنة الى بعض المسائل التي تناولها تقرير ل . أ . بريجنيف .

لقد قال ل . أ . بريجنيف في تقريره الى المؤتمر أن محور السياسة الخارجية لحزبنا وحكومتنا كان وسيظل والسعي الجاهد للحد من خطر الحرب والحد من سباق التسلح فالاتحاد السوفياتي ، كغيره من البلدان العديدة - كما تجلى ، بوجه خاص من خلال أعمال الدورة الحالية للجنة - يفرد أهمية خاصة ، في اطار نزع السلاح برمته ، للحد من الأسلحة النووية والتخلص منها ، وهي أخطر الأسلحة على البشرية .

ومعروف تماما أن الاتحاد السوفياتي يؤيد ايجاد حل جذري لهذه القضية ، أي إنهاء إنتاج الأسلحة النووية وخفض مخزوناتها الى أن يتم القضاء عليها نهائيا . وقد قام الوفد السوفياتي بالاشتراك مع وفود بلدان اشتراكية أخرى منذ ما يزيد على السنتين بتقديم الاقتراح المحدد ذي الصلة بهذا الموضوع . وقد لاحظ المؤتمر الجهود التي يبذلها بلدنا في سعيه لتأمين اتخاذ تدابير فردية في مجال نزع السلاح النووي ، وبوجه خاص الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، وتقوية ضمانات السلم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية في كرتنا الأرضية ، الى جانب تدابير أخرى .

وقد عكست البيانات العديدة التي ألقيت في اللجنة القلق الجدي ازاء ما اعترى عملية الحد من الأسلحة الاستراتيجية من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية من تعطيل مصطنع لم تكن سببا فيه كما تعلمون . لكن هناك وراء هذا عنصر اضافي وهو القلق بشأن مجرى تطور العلاقات السوفياتية الأمريكية . وفي أثناء المناقشة العامة في اللجنة أكدت وفود عديدة ، وهي محقة في ذلك ، على أن الحالة الدولية برمتها ، وكذلك حل الجزء الأكبر من المشاكل ، بما فيها طبعاً قضايا نزع السلاح مرهونا الى حد كبير بسياسات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة . ويذكر تقرير ل . أ . بريجنيف الى المؤتمر بوضوح وصراحة أن حالة العلاقات السوفياتية الأمريكية في الظرف الراهن ، وحدة المشاكل التي تتطلب حلاً تستدعي القيام بحوار ، وحوار نشط . على جميع المستويات . وهذا يصدق كذلك على الحالة السائدة في لجنة نزع السلاح .

وحدث ل . أ . بريجنيف ، مولياً أهمية قصوى للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، على القيام دون ابطاء باستئناف المفاوضات ذات الصلة مع الولايات المتحدة ، حفاظاً على كافة العناصر الايجابية التي تحققت حتى الآن في هذا المجال . وأكد مجدداً على أن الأساس الوحيد المعقول والمقبول لتلك المفاوضات التي ينبغي - وهذا ما نود استرعاها الانتباه اليه أن تشترك فيها ، في وقت مناسب - جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هو التقيد بمبدأ المساواة والأمن المتساوي .

وقد أعلن ل . أ . بريجنيف أن الاتحاد السوفياتي مستعد للتوصل الى اتفاق بشأن الحد من وزع الغواصات الجديدة - من نوع شيو في الولايات المتحدة ، والغواصات المماثلة في الاتحاد السوفياتي ، والاتفاق على منع تحديث الصواريخ العابرة للقارات الموجودة منها والجديدة .

ويستهدف المقترح الوارد في تقرير ل . أ . بريجنيف انشاء لجنة دولية مختصة تتألف من أبرز العلماء

من بلدان مختلفة تكثيف النضال ضد الخطر النووي واطاحة الفرص لنشر معلومات صادقة عن العواقب الوخيمة التي تلحق بالبشرية من جراء حرب نووية •

ومن البنود الهامة المدرجة في جدول أعمال لجننتنا البند المتعلق بحظر أنواع ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل • وقد شدد التقرير المقدم الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، مجدداً ، على أن الاتحاد السوفياتي سعى بشكل حثيث الى حظر كافة الأنواع الأخرى من هذه الأسلحة أيضاً وأن بعض النتائج قد تحققت في هذا الميدان ، منها ، على وجه الخصوص ، أن اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية دخلت حيز النفاذ • وقد أنجزت أعمال مفيدة كثيرة في سبيل وضع معاهدة لحظر الأسلحة الإشعاعية ونأمل في أن تكمل هذه الأعمال بالنجاح في المستقبل القريب • والمفاوضات مستمرة في إطار اللجنة وقد دخلت فعلاً سنتها الثانية ، لازالة الأسلحة النووية من ترسانات الدول ، ولكن تمضي في الحقيقة ببطء شديد وهذا أمر نأسف له بصدق •

وشدد التقرير المقدم الى المؤتمر على أنه قد أمكن ، بفضل ما أنجزته القوى المحبة للسلم من جهود ، وقف تنفيذ الخطط لوزع الأسلحة النووية في البلدان الغربية • وقد قال ل. أ. بريجنيف أننا نؤكد ، من ناحيتنا ، أننا لن نكون البادئين بانتاج هذه الأسلحة ما لم تظهر في دول أخرى ، واننا مستعدون لبرام اتفاق يحظر هذه الأسلحة حظراً نهائياً • وأود أن أذكر بأن مشروع معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية أعدته مجموعة البلدان الاشتراكية في آذار/مارس ١٩٧٨ معروض حالياً على مائدة التفاوض في اللجنة • وينبغي للجنة أن تتصدى لهذه القضية كذلك •

ويرى الوفد السوفياتي أن من واجبه استرعاء الانتباه أيضاً الى المقترحات الجديدة التي قدمت في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي وتستهدف تحسين الحالة الدولية بشكل جذري • وأبادر بالقول ان هذه المقترحات لا يقصد بها أن تكون موضع تفاوض في اللجنة ، ونحن لانقدّمها لهذا الغرض ولكن ما من شك هناك في أن اعتمادها وتنفيذها سيحسنان الحالة في العالم ويخلقان جواً مواتياً أفضل لمفاوضات نزع السلاح بما في ذلك هنا داخل هذه اللجنة •

وليس هناك ما يستلزم توضيح أن الحيلولة دون النزاعات التي تهدد بتخطي الحدود الإقليمية أيسر بكثير من وضع حد لانفجار يحدث بالفعل • وفيما يتعلق بأوروبا ، يتحقق الغرض من اتخاذ تدابير وقائية من هذا النوع من خلال تدابير بناء الثقة ، المنصوص عليها في المقرر الذي اتخذته مؤتمر الدول الأوروبية ، كالأشعار بالمناورات العسكرية للقوات البرية ودعوة مراقبين من البلدان الأخرى لحضورها • ومثلما تعلمون ، تنطبق هذه الاجراءات على أراضي الدول الأوروبية ، بما فيها المناطق الغربية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وقد اقترح الجانب السوفياتي ، في الماضي ، أن يشمل نظام الأشعار بالمناورات التي تقوم بها القوات البحرية والجوية وكذلك تحركات القوات واسعة النطاق •

واقترح في المؤتمر السادس والعشرين ضرورة توسيع نطاق تطبيق تلك الاجراءات توسيعاً كبيراً • وتم التشديد على أن بلدنا مستعد لتطبيقها على كل الجزء الأوروبي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية شريطة قيام الدول الغربية بتوسيع منطقة الثقة بشكل مماثل • علاوة على ذلك ، قدم مقترح يتعلق بالتثبيت في جميع أسلحة الصواريخ النووية في أوروبا •

والشرق الأقصى منطقة أخرى ، حيث يؤدي وضع وتطبيق اجراءات بناء الثقة ، مع ايام الاعتبار اللازم الى السمات الخاصة بها ، ليس فقط الى تهديئة الحالة محليا ، ولكن أيضا الى المساهمة في دعم أسس السلم العالمي . ففي تلك المنطقة تحاذى الدول الكبرى مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين ، واليابان ، بعضها بعضا وهناك أيضا قواعد عسكرية للولايات المتحدة في المنطقة . وفيما يتعلق بهذه المنطقة ، قام بلدنا بمبادرة جديدة . فقد عبر ل . أ . بريجنيف في تقريره عن استعداد الاتحاد السوفياتي لاجراء مناقشات ملموسة بشأن تدابير بناء الثقة في الشرق الأقصى مع كافة البلدان المعنية . ونحن نؤيد الاستقرار في هذه المنطقة مثلما نؤيده في جميع المناطق الأخرى من الكرة الأرضية .

ان تنفيذ جميع هذه الاقتراحات بعيدة الأثر والتي تتعلق بتدابير بناء الثقة سوف ييسر احراز التقدم في ميدان نزع السلاح أيضا . ونود التأكيد على الطابع الواقعي والهادف لهذه الاقتراحات من وجهة تقوية السلم وتسوية قضايا نزع السلاح العاجلة .

وقد كرس تقرير ل . أ . بريجنيف اهتماما كبيرا لما يصطلح عليه عادة باسم " نقط الوميض " أي بؤر الصراعات والتوترات العسكرية وبالدرجة الأولى منطقة الخليج الفارسي . وقد اقترح الاتحاد السوفياتي في نهاية السنة الماضية على الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول العظمى الأوروبية وعلى الصين واليابان وكافة الدول التي قد يهملها الأمر ، التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة كبيرة من الالتزامات المتبادلة تنص ، في المقام الأول ، على وجوب عدم انشاء قواعد عسكرية أجنبية في الخليج الفارسي وفي الجزر المجاورة له وعدم اقامة أي أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل . وهناك خطوة أخرى تتمثل في الالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد بلدان منطقة الخليج الفارسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، واقترح الاتحاد السوفياتي كذلك ضرورة التوصل الى اتفاق لاحترام مركز عدم الانحياز الذي اختارته دول الخليج الفارسي وعدم جر تلك الدول الى تجمعات عسكرية تشارك فيها الدول العظمى الحائزة للأسلحة النووية . كما حثت على احترام الحق السيادي لدول المنطقة في مواردها الطبيعية . وأخيرا اقترح الجانب السوفياتي وجوب الاتفاق على عدم اقامة أي عراقيل أو أخطار أيا كانت في وجه التجارة العادية واستخدام المواصلات البحرية التي تربط دول هذه المنطقة ببقية أنحاء العالم .

وقد قيل أحيانا ، فيما يتعلق بهذه الاقتراحات ، التي لقيت ردا ايجابيا قويا في العالم ، أنه لا يمكن فصلها عن قضية الوحدات العسكرية السوفياتية الموجودة في أفغانستان . وفي المؤتمر ، تم ، في هذا الصدد ، توضيح أن الاتحاد السوفياتي مستعد للتفاوض بشأن الوضع في الخليج الفارسي باعتباره مشكلة مستقلة ، والمساهمة أيضا في تسوية منفصلة للوضع في أفغانستان . وبلدنا لا يعترض في الوقت ذاته ، كما ذكر ل . أ . بريجنيف ، على مناقشة المسائل المتصلة بأفغانستان بالاقتران مع مسائل أمن الخليج الفارسي . ومن المسلم به أنه لا يمكن ، في هذا السياق ، الا مناقشة الجوانب الدولية للمشكلة الافغانية وليس المسائل الافغانية الداخلية .

ومن المعروف أن هناك عددا آخر من المشاكل الملحة في العالم . وهي بدورها تنتظر حلا معقولا يتطلب نهجا بعيد النظر كما قال ل . أ . بريجنيف ، وارادة سياسية وشجاعة وسلطة وتأثيرا . وقد م ل . أ . بريجنيف ، في هذا الصدد ، مقترحا يرمي الى عقد اجتماع خاص لمجلس الأمن بمشاركة أعلى قادة الدول الأعضاء فيه للبحث عن سبل لتحسين الوضع الدولي واتقاء الحرب . ومن البديهي أن قادة الدول الأخرى يستطيعون أيضا حضور الاجتماع الذي يتطلب ، بطبيعة الحال ، اعدادات دقيقة .

وعلى هذا النحو ، تغطي التدابير المقترحة الجديدة المقدمة في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي مجموعة عريضة من القضايا السياسية والعسكرية في آن واحد .
وجميع هذه المقترحات ترمي الى فرض واحد وهو طموحنا الوحيد والشامل لعمل كل ما هو ممكن لتخليص الشعوب من خطر الحرب النووية ولصيانة السلم العالمي .

لقد أكد ل . أ . بريجنيف أن " مفتاح المستقبل ليس لا يكمن في الاستعدادات الحربية التي تحكم على الشعوب بتديد ثروتها المادية والروحية دون معنى ، ولكن يكمن في تعزيز المستقبل " .

وفي الختام أود أن أؤكد مجددا على أن كافة الاتجاهات الرئيسية والأنشطة التي تضطلع بها دولتنا في ميدان السياسة الخارجية على نحو ما ذكر اجمالا في المؤتمر تبرهن بشكل مقنع على أن السبيل الذي يتوخاه الاتحاد السوفياتي في الحفاظ على السلم وتعزيزه ، وسعيا وراء الانفراج والحد من سباق التسلح ونزع السلاح هو سبيل متناسق وحازم . فهي سياسة طويلة الأجل لا تخضع لاتجاهات آلية . وتشكل استنتاجات واقتراحات المؤتمر ، سواء كانت تتعلق بمشكلة نزع السلاح أو بأى قضية دولية أخرى ، خطوطا ارشادية للسياسة والدبلوماسية الخارجية في الاتحاد السوفياتي ، وسنتبع هذه الخطوط بكل دقة ولا نعيد عنها . والأهداف التي أعلنها المؤتمر تملونا بالتفاؤل ، ونأمل في أن يكون للاقتراحات السوفياتية الجديدة أثر موات على أعمالنا المشتركة وييسر حل المهام العملية التي يواجهها محفلنا التفاوضي المسؤول .

الرئيس (الكلمة بالروسية) : أود أن أشكر السفير اسراييليان ، ممثل الاتحاد السوفياتي ، لما قدمه من شرح تفصيلي لآخر الاقتراحات التي تقدم بها بلده في مجال وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، والتي اعتمدت في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . واذ لا يخيب عن البال الدور الذي ينتظر من الاتحاد السوفياتي بوصفه احدي أبرز الدول العظمى الحائزة للأسلحة النووية أن يلعبه في تنفيذ تدابير نزع السلاح ، وبوجه خاص نزع السلاح النووي ، فاني على قناعة بأن هذه الاقتراحات ستحظى بالاهتمام الواجب أيضا من جانب الأعضاء في هذه اللجنة . أود ابلاغ أعضاء اللجنة أنه بناء على طلب وفد الاتحاد السوفياتي ستعتم على اللجنة مقتطفات مناسبة من تقرير المؤتمر السادس والعشرين بوصفها وثيقة عمل . وأود أيضا أن أشكر السفير اسراييليان على ما خصني به من كلمات رقيقة .

السيد فارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : يسر وفد بلادي أن يراكم في منصب رئاسة لجنة نزع السلاح . فوعيكم الحصيف بالمشاكل التي يتناولها هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف والتي لا بد له من أن يتناولها عاجلا أو آجلا ، وبراعتكم في ايجاد حلول توفيقية هما سمتان قيمتان للغاية من أجل النجاح في توجيه أعمالنا خلال الأشهر المقبلة .

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر لسلفكم الموقر ، السفير دي لا غورس ، الاعراب عن امتناننا وعظيم تقديرنا لما قام به من دور بارز خلال شهر شباط /فبراير .

واذ أعرض للبند الذي اتفقنا على مواصلة النظر فيه في هذه الجلسة ، وهو البند المدرج في جدول أعمال اللجنة والمعنون " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، فاني أبدأ بتذكيركم بأن وفد بلادي سبق أن أتيحت له فرصة الاعراب في هذا المحفل عن النقاط الرئيسية التي يتشكل منها موقفه ازاء هذه المسألة في الجلسات التي سأسردها الآن مع تواريخ انعقادها والتي يسهل الرجوع الى محاضرها الحرفية :

١٩٧٩

١ - الجلسة ٢٨ ، المعقودة في ١٩ نيسان /ابريل

١٩٨٠

٢ - الجلسة ٨٠ ، المعقودة في ٢٢ نيسان /ابريل

٣ - الجلسة ٨٧ ، المعقودة في ٢٦ حزيران /يونيه

١٩٨١

٤ - الجلسة ١٠١ ، المعقودة في ٣ شباط /فبراير

٥ - الجلسة ١٠٧ ، المعقودة في ١٧ شباط /فبراير

ولاستكمال هذه القائمة ، أود أولاً أن أشدد ليس فقط على أننا لانزال نعتبر ، كما قلنا ومازلنا نقول هنا منذ زهاء عامين ، أن أى محاولة للحيلولة دون قيام لجنة نزع السلاح بأداء مهمتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووى الذى ينبغي أن يعطى ، كما قيل وكرر دونما انقطاع ، الأولوية القصوى في أعمالنا ، هي محاولة لا يمكن التفكير فيها • بل اننا نعتبر الاصرار على اتخاذ موقف كهذا أمراً مرفوضاً رفضاً باتاً •

ولما كانت هذه اللجنة هي " المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح " ، فواضح أن ليس من حقها فحسب ، بل من واجبها المحتم ، أن تتصدى لقضية وسميتها الأمم المتحدة وبحق بأنها ذات أهمية " حيوية " للشعوب كافة لأن ما يتعرض للخطر انما هو بقاء الجنس البشرى ذاته • وقيام اللجنة بذلك لا يخلق بالطبع أى عائق أمام مواصلة المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين ، بل سيكون على العكس من ذلك أداة نافعة لتلك المحادثات •

فلا غرواذن أن أعربت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة لا في قرار واحد بل في قرارين اثنين هما ١٥٢/٣٥ جيم و ١٥٢/٣٥ لام ، وكلاهما اعتمد في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ، عن تأييدها التام للمقترح الذى قدمته مجموعة ال ٢١ في العام المنصرم والقاضي بضرورة القيام ، خلال هذا الجزء الأول من دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، بانشاء فريق عامل مخصص يستهل أعماله بالنظر في مسألة " تحديد وتوضيح مراحل نزع السلاح النووى المتوخاة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، بما في ذلك تحديد مسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية ودور الدول غير الحائزة لها في عملية تحقيق نزع السلاح النووى " •

ولا يستطيع وفد بلادى أن يقبل الزعم القائل بأن بعض المناطق تحتاج الى احتياز أسلحة نووية بغية " ردع المعتدين المحتملين " بوصفه حجة سليمة ضد انشاء فريق عامل يعنى بنزع السلاح النووى • فقد انقض اثنا عشر عاماً منذ أن أتاحت لنا فرصة الادلاء باستنتاجنا المندروس بعناية حول هذه المسألة ، وهو شرف كان من نصيبي أن أقوم به في الجلسة ٣٦٥ لمؤتمر لجنة نزع السلاح ، المعقودة في ١٨ آذار /مارس ١٩٦٦ عندما قلت فيما قلته :

" اننا نرفض الاعتقاد بأن مايسمى بالقوة الرادعة لهذه الأسلحة - وهي صيغة كثرت مع الأسف اساءة استعمالها - يمكن أن تعتبر عاملاً ايجابياً يبرر وجود مثل هذه الأسلحة • وفي رأينا ، فان الحقيقة المتمثلة في أننا عشنا خلال السنوات العشرين الماضية

في ظل سلام مهدد بالخطر يقوم على توازن مخيف للعرب هي أمر بعيد كل البعد عن أن يكون حجة مقنعة . وخلال ملايين السنين من فترة ما قبل التاريخ التي تقسم في العادة الى العصر الحجري والعصر البرونزي والعصر الحديدي ، اكتفى الانسان بأن تكون لديه قوة رادعة من أسلحة بدائية مصنوعة من الحجارة والبرونز والحديد . وخلال آلاف السنين من التاريخ المدون - وهنا لا ينبغي أن يفوتنا أن السلام ساد خلالها حقبا عديدة يمتد كل منها نصف قرن من الزمن ، لم تذهب القوة الرادعة حتى عهد قريب الى ما هو أبعد من وسائل التدمير التي تقوم على مادة ت . ن . ت والديناميت ، وكانت هذه الوسائل مخيفة بالقدر الكافي . اننا لانستطيع أن نفهم لم يجب أن يعتمد السلم والأمن الدوليان في هذه الأيام على أسلحة كالأسلحة النووية التي ينطوى مجرد وجودها على خطر إبادة العالم . ويجب أن نقابل بين ما يفترض من حاجة الى قوة رادعة من الأسلحة الكيميائية وبين الحاجة جد الحقيقية الى تقييم القوة المعنوية الرادعة لجميع شعوب العالم التي تطالب كل يوم بالحاح أكبر وبصبر أقل بوضع حد لحالة لا تهدد شيئا أقل من الجنس البشري ذاته " .

وقد أبرز السفير فينكاتسوران ، ممثل الهند الموقر ، في البيان الممتاز الذي ألقاه في الأسبوع الماضي في ٢٦ شباط/فبراير العديد من الأسباب التي تجعل من المستحيل تبرير اللجوء الى الأسلحة النووية تفاديا أو اصلاحا لأوجه الاختلال ، حقيقية كانت أم وهمية ، في الأسلحة التقليدية .

وليس لدى ما أضيفه الى هذه النقطة . غير أنني أود أن أعرب عن دهشتي لما قاله أحد الممثلين الموقرين الآخرين ، وهو ممثل المملكة المتحدة ، الذي أخبرنا في البيان الذي أدلى به في ١٩ شباط/فبراير بأن حلف وارسو " يتفوق في أوروبا الوسطى على منظمة حلف شمال الأطلسي بنسبة ٣ الى ١ في الدبابات والمدفعية ونحو ١٥٠ . ٠٠٠ في أفراد القوات البرية " .

ومن المفهوم ، بل أقول من الطبيعي ، أنه ينبغي على الحكومة حينما تحاول اقتناع برلمانها بأن يكون سخيا فيما يتعلق بالميزانية العسكرية ألا تتشدد أكثر مما ينبغي فيما يتعلق بدقنة التقديرات التي تقدمها . ولكن يبدو لنا أنه يتحتم ، في محفل دولي موقر كلجنة نزع السلاح ، أن تكون نقطة الانطلاق هي أن أعضاء اللجنة لا يتمتعون بحق التصويت في كل من برلماناتهم وأنه ينبغي ، فضلا عن ذلك ، أن يكونوا على دراية تامة على الأقل بما يمكن وصفه بمعلومات أساسية عن حالة التسلح والقوات المسلحة في العالم . مثال ذلك أنني لا أعتقد بأني سألقن أيا من الممثلين في هذه الغرفة أي شيء جديد بقليل من الاقتباسات المستقاة كلها من بيانات عامة أدلى بها المسؤولون في أحم دولة عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي ممن يمكن اعتبارهم بحكم المناصب التي كانوا يشغلونها وقت الادلاء بهذه الأحاديث من بين أوسع الأشخاص في العالم اطلاعا على مسائل من هذا القبيل . وستحلي هذه البيانات ، كما سترون ، صورة تختلف أشد الاختلاف عن تلك التي رسمها لنا السفير سامر هيس .

ففي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، أعلن السيد هارولد براون الذي كان وزيرا للدفاع اذ ذاك أن :

" ما يسمى بتدابير التقييم الجامدة التي تقارن بموجبها مثلا أعداد القذائف والدبابات السوفياتية والامريكية على انفراد قلما يضيء الطريق أمامنا في توقع نتيجة حرب من الحروب أو فيما ينبغي أن نتخذه من موقف في مجال الدفاع .

" وفي المنطقة الوسطى من أوروبا يوجد توازن عددي تقريبي بين القوات غير المزودة بأسلحة نووية المتوفرة مباشرة والتابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (بما فيها فرنسا) وبين قوات حلف وارسو " .

وفي العام الماضي أيضا صرح وكيل وزير الدفاع الأمريكي لشؤون البحث والهندسة اذ ذاك، الدكتور وليام برى ، بنفسه ، أن منظمة حلف شمال الأطلسي كانت السابقة في " درجة فتك " الدبابات والمدفعية وقاذفات الصواريخ وكذلك في كمية ونوعية القذائف المضادة للدبابات والطائرات المقاتلة " . أما فيما يتعلق بالأسلحة الدقيقة التوجيه التي وصفها بأنها " أهم تطبيق للتكنولوجيا على الحرب العصرية منذ استحداث الرادار " فكان من رأى الدكتور برى أن الولايات المتحدة تحظى " بسبق كبير " .

كما أعرب الدكتور برى أيضا عن اعتقاده بأن تحسين القدرة المضادة للدبابات التي تحظى بها منظمة حلف شمال الأطلسي قد ازدادت سرعة في الأعوام الأخيرة بحيث أخذ " التوازن التكنولوجي يتحول لصالح منظومات الأسلحة المضادة للدبابات " . وأضاف أن منظمة حلف شمال الأطلسي تملك ما يزيد على ١٩٢٠٠٠ قذيفة فعالة للغاية من القذائف المضادة للدبابات وعددا متنوعا أشد التنوع من وسائل اطلاق هذه القذائف من الأرض أو من الطائرات .

أما بخصوص الميزانيات العسكرية للحلفين الرئيسيين ، فقد حملت إحدى الدراسات المقارنة المتأنية السيد آرثر م . كوكس ، وهو مسؤول سابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، على الخصوص الى النتيجة التالية التي نشرت في ٢١ آب / أغسطس ١٩٨٠ في صحيفة International Herald Tribune .

" ان الميزانيات الدفاعية لمنظمة حلف شمال الأطلسي مجتمعة هي أكبر من الميزانيات الدفاعية للاتحاد السوفياتي وحلف وارسو مجتمعة ، واذا أضيف العامل الصيني ، فان النسبة الدفاعية للاتحاد السوفياتي التي تواجه الولايات المتحدة وحلفاءها تقل عن نسبة الدول في منظمة حلف شمال الأطلسي بمقدار ٧٥ في المائة " .

ونظرا لهذه البيانات التي يمكن بسهولة أن تكمل بغيرها من البيانات ذات الطابع المعامل ، فاننا نعتقد بأن المبالغة في حجم وأخطار ترسانات الأسلحة التقليدية هي قطاعا ليست أفضل طريقة لتحقيق وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولعل أفضل السبل هو التفكير بجديّة في الكلمات التي قالها رجل مطلع على المسائل الاستراتيجية وبعيدا عن شبهة التحيز مثل الجنرال دوفلاس ماكارثر الذي أعلن ما يلي في حديث له أمام مؤتمر الفلبين في ٥ حزيران / يونيه ١٩٦١ :

" ان الحرب الشاملة أصبحت مثل فرانكشتاين الذي يد مر جميع الأطراف . ولم تعد توفر حتى فرصة الضفر بمنازلة ، ولكنها تنطوي اليوم فقط على جرائم انتحار مزدوج .

ومما يزيد من حدة التوترات الراهنة ، مع ما تنطوي عليه من خطر الابادة القومية وهما كبيران يتمثل أحدهما في الاعتقاد التام من جانب العالم السوفياتي بأن البلدان الرأسمالية تعد العدة لمهاجمته وبأننا نعتزم الضرب عاجلا أو آجلا ، في حين يتمثل الآخر في الاعتقاد التام من جانب البلدان الرأسمالية بأن السوفيات يعدون العدة لمهاجمتنا وأنهم يعتزمون الضرب عاجلا أو آجلا .

" وكلاهما مخطئ * . إذ أن كل طرف ، بقدر ما يتعلق الأمر بالجماهير ، يرغب في السلام * وكلا الطرفين يرهب الحرب * فير أن التعجيل المتواصل بالاستعداد قد يؤدي في نهاية المطاف ، عن غير قصد معلوم ، الى نوع من الاشتعال التلقائي " * .
واستكمالا لهذا البيان الذي تم الادلاء به قبل حوالي عشرين عاما ، وحيث أن الحديث عن توازن الردع النووي يبدو جاريا على كل لسان ، فسأنتقل الآن الى الاستشهاد باستنتاجين من أهم استنتاجات الدراسة الشاملة الأخيرة عن الأسلحة النووية التي أعدتها الأمم المتحدة والتي كررت استعراض الانتباه الى مزاياها منذ أن أطلعت على محتوياتها لأول مرة في شهر تشرين الأول / اكتوبر من العام الماضي :

" ان الزعم بإمكانية مواصلة الحياة الى الأبد مع وجود الأسلحة النووية يتطلب المحافظة على التوازن في جميع الأوقات بغض النظر عن أية تحديات تكنولوجية قد تفرض نفسها نتيجة لسباق التسلح * وبالإضافة الى ذلك ، يجب أن لا تكون هناك حوادث عارضة بشرية كانت أو تقنية ، وهذا شرط مستحيل كما يتضح من مختلف حوادث الانذار الكاذب واعطال الحاسبات الالكترونية التي يعلن عنها من آن لآخر * وقد يفضي أحد هذه الحوادث العارضة عاجلا أو آجلا الى حادثة حقيقية تنجم عنها عواقب تدق عن الوصف * ولهذا الأسباب وغيرها يتعذر توفير ضمان شامل باستقرار توازن الردع الى الأبد * ولا ينبغي السماح لأحد باصدار اعلانات مهدئة بهذا المضمون * * *

وحتى اذا كان توازن الردع ظاهره مستقر تماما ، فهناك حجج معنوية وسياسية قوية ضد استمرار الاعتماد على هذا التوازن * ولا يجوز لبعض الدول أن تستخدم احتمال ابادة الحضارة الانسانية من أجل تعزيز أمنها * إذ أنه عندئذ يصبح مستقبل البشرية رهينا بنظرة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الأمن وعلى الأخص أمن الدولتين العظيمين * فضلا عن ذلك ، فمن غير المقبول الابقاء ، الى أجل غير مسمى ، على نظام عالمي مكون من دول حائزة للأسلحة النووية وأخرى غير حائزة للأسلحة النووية * إذ أن هذا النظام ذاته يحمل في طياته بذور انتشار الأسلحة النووية * ومن ثم فهو نظام يحمل في ثناياه بواعت دماره هو على المدى البعيد " * .

انني واثق من أن تحليلا موضوعيا للآراء التي قرأتها لابد من أن يفضي الى النتيجة التالية ، وهي أن لجنة نزع السلاح يجب ألا تضيق مزيدا من الوقت في البدء بمفاوضات متعددة الأطراف بين الأعضاء فيها بشأن التفاوض على نزع السلاح النووي الذي تمت الموافقة على اجرائه في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ والذي لانزال نعتقد بأن خير جهاز قد يتوفر للشروع فيه هو القيام فورا بانشاء فريق عامل مخصص * .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

محضر نهائي للجلسة الثانية عشرة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ٥ آذار / مارس ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ج . هردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسرائيليان
السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ل • س • موشكوف
السيد س • ن • ريوخين
السيد ف • يوهانس

اثيوبيا

الأرجنتين

السيد ف • خيمينيس دافيلا
الآنسة ن • فريري بيناباد

استراليا

السيد ر • ستيل
السيد ت • فندلي

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد غ • بفايفر
السيد ن • كلينغر
السيد ه • مولر
السيد و • رور

اندونيسيا

السيد أ • سوبراتو
السيد هاريو متارام
السيد ف • قاسم
السيد كاريونو

ايران

السيد م • دابيري
السيد ف • ك • دي مونتيزيمولو
السيد ب • كابران
السيد أ • دي جيوفاني

ايطاليا

السيد ت • أطف

باكستان

السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا
السيد س • دي كيروز دوارته

البرازيل

السيد أ • أونكيلينكس
السيد ج • م • نوار فاليس

بلجيكا

السيد ب • فوتوف
السيد ر • ديانوف
السيد ك • براموف

بلغاريا

يوسا وهلانغ
يوثان هتون

بورما

السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي • سيا ووفيتش	
السيد ت • ستروبواس	
السيد ك • توما سزوسكي	
السيد ف • فالد يفييسو	<u>بحر</u>
السيد أ • ثورنجرى	
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ب • لوكيش	
السيد أ • زابوتوكي	
السيد م • جاب الله	<u>الجزائر</u>
السيد أ • بن يامينا	
السيد غ • هردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكي	
السيد م • كاولفوس	
السيد ب • بونتيش	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد لونغو • ب • نداغا	<u>زائير</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد ك • ليدفارد	<u>السويد</u>
السيد س • سترومبيك	
السيد ي • لوند ين	
السيد ب • ايكولم	
السيد يوبي وان	<u>الصين</u>
السيد يومينغجيا	
السيد سا بنوانغ	
السيد ف • دى لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u>
السيد أو • أ • أغويلار	
السيد ج • سكينر	<u>كندا</u>
السيد س • فاشون	
السيدة ف • بورود وسكي ياكيفتش	<u>كوبا</u>

السيد س • شيتيمي السيد ج • مونيو	<u>كينيا</u>
السيد ابراهيم على حسن السيد محمد نبيل فهمي	<u>مصر</u>
السيد محمد الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روبليس السيد أ • كاشريس	<u>المكسيك</u>
السيد د • م • سامرهيس السيد ج • أ • لينك	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد س • ه • لخاشيد السيد س • أو • بولد السيد ل • بابتارت	<u>منغوليا</u>
السيد أو • ادينيحي السيد و • أو اكينسانيا السيد ت • أغويي — ابرونزي	<u>نيجيريا</u>
السيد ش • ساران السيد أي • كوميفش السيد ت • غيورفي السيد أ • لاکاتوش	<u>الهند</u> <u>هنغاريا</u>
السيد ر • ه • فاين السيد ه • فاغنامارز	<u>هولندا</u>
السيد ت • فلوري السيد ل • فلشر السيد ف • دي سيمون السيدة ك • كريتنبرغر السيد ج • أ • ميسكل السيد ه • ويلسن	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ي • أوكاوا السيد م • تاكاهاشي السيد ر • أيشي السيد ك • شيمادا	<u>اليابان</u>
السيد م • فرونتش السيد ب • برانكوفيتش	<u>يوغوسلافيا</u>

السيد ر • جايال
السيد ف • بيرازاتيغي
السيد دي لا اغليسيا

أمين اللجنة والممثل الشخصي للأمين العام
نائب امين اللجنة
ممثلو الدول غير الأعضاء
أسبانيا

السيد سويكا (بولندا) (ترجمة عن الانكليزية) الرفيق الرئيس ، ان لجنة نزع السلاح تدخل الآن مرحلة حاسمة من عملها في الدورة الربيعية • واني اذ أتمنى لكم كل نجاح في مرحلة التحول الهامة هذه أود أن أعرب ، بهذه المناسبة ، عن اقتناعي بأننا ، بفضل براعتكم السياسية وخبرتكم الدبلوماسية ، نملك كل مايدعونا الى توقع المزيد من النجاح في عملنا ، مستفيدين من النتائج المحرزة في شباط / فبراير تحت رئاسة السفير دي لاغورس الذي يسعدني أن أقدم له التهاني مرة أخرى •

ويود وفدي أن يكرس كلمته لهذا اليوم للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أي للموضوع المسمى سي طرح للمناقشة من اليوم وحتى ١٣ آذار / مارس طبقاً لبرنامج عملنا •

انني وقد تتبعته بانتباه المناقشات الشائقة التي دارت في الجلسات العامة حتى الآن ، خلصت الى أن هذه المناقشات ينبغي لها أن تكون قائمة على أرضية أكثر اتساعاً • بدا لي الأمر هكذا لأن من العسير على لجنة نزع السلاح ، بوصفها محفلاً لمفاوضات محددة ، الاستغناء عن بعض الاعتبارات ذات الطبيعة النظرية بل وحتى الفلسفية • ومن المفهوم ، في هذا السياق ، أنه لا يمكن فصل نهجنا ازاء أهداف نزع السلاح المحددة عن حالة وعينا ، عن مجموعة ما من المعتقدات الفلسفية التي يعتنقها كل منا ، والتي تتباين تبايناً واضحاً ، بل جوهرياً في بعض الاحيان ولا تشمل هذه المجموعة فقط على وجهات نظر تتباين تباين العالم الممثل هنا بمختلف الوفود ، ولكنها تشمل ايضاً الخلفية التاريخية المختلفة لكل من الأمم الممثلة في هذه القاعة • الا أن ماينبغي التشديد عليه هو أن مهمتنا هنا في الظروف السائدة هي معرفة ما هو مشترك في نهج الوفود المختلفة الجالسة حول هذه المائدة • وبالاستناد الى هذه المعرفة ، تكون مهمتنا التالية أن نحاول ماوسعنا ذلك التوصل الى حلول مشتركة يمكن أن تكون مقبولة منا جميعاً • لقد وردت هذه الخاطرة الى ذهني بعد أن استمعت الى الجدول الذي دار في الشهر الماضي بين ممثلي الهند والمملكة المتحدة الموقرين • كما عزز منها بعد ذلك الأفكار التي وردت في الكلمة الهامة التي ألقاها سعادة السفير غارثيا روبليس ، سفير المكسيك ، أول أمس •

وينبغي لنا أن ندرك أن ذلك الجدول لم يكن ليخص هذين الوفدين فحسب • لقد كان ، في الحقيقة ، تبادل وجهات نظر بشأن مفهوميين متباينين لا يمثلهما الوفدان المذكوران وحدهما • وهذا هو ما حدا بي الى أن أدلي أنا أيضاً بدلوى فيه •

ينبغي لنا حقاً ، استخدام الجلسات العامة ، ضمن أشياء أخرى ، في أن نشرح لبعضنا شرحاً مستفيضاً المقدمات العامة لنهجنا ازاء تفاصيل عملية التفاوض السائرة في لجنة نزع السلاح •

لقد قدم رئيس وفد المملكة المتحدة سعادة السفير سامرهيس في كلمته التي ألقاها في ٢٦ شباط / فبراير في جدله مع ممثل الهند سعادة السفير فينكاتسواران ، تفسيراً لمفهوم " استراتيجية الردع " • يستند الى سياسة بلاده ، حسبما أفهم • وقد عمد الى تدعيم الاعتبارات العامة والنظرية بمثال عملي لكي يضي عليها المزيد من التوكيد • وأستاذني في أن أقتبس : " انني اذا رأيت احتمال تعرض بيتي للاقتحام ، فسوف أقوم بتركيب جهاز انذار ضد السرقة ، وأقتني كلسب حراسة ثم أضع اشعاراً على بوابة البيت ينبىء بذلك • انني لا أرغب في الاضرار بمن تسول له نفسه اقتحام البيت ، بل أأمل بدلا من ذلك أن تحمله استعداداتي على إعادة النظر وبتركني في سلام • وبمعنى آخر فاني أحاول أن أردعه " •

ان لاستراتيجية الردع تاريخها الطويل • ورغبة مني في تجنب الاقتراسات الطويلة، أود أن أستعيد جملتين فقط من تقرير الأمين العام الذي يحتوى على الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية (الوثيقة A/35/392) • " ففي العصر النووي اكتسب مضمون الردع أبعادا جديدة تماما " وأيضا " ان حصر الزاوية نفسه لما يسقط في العصر النووي بوصفه تدبيرا دفاعيا انما هو قدرة هجومية ، في حين أن القدرات الدفاعية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، تعتبر محدودة للغاية " (الفقرتان ٢٨٥ و ٢٨٧ من التقرير ، على التوالي) •

وفي هذا السياق يحمل المثال الذي قدمه سعادة السفير سامرهيس الى الذهن أسئلة عديدة • ولكني لن أسأل الآن الا سؤالا منها : ألم يسبب هذا النوع من استراتيجية الردع تزايد النفقات العسكرية الى خمسة أمثال ما كانت عليه اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ؟ وأيضا ، هل يزيد أمن الشخص الى خمسة أمثاله اذا كان يملك خمسة كلاب بدلا من كلب واحد ؟

ان الحلول التي اقترحها سعادة السفير سامرهيس ، الى جانب كونها معروفة جيدا من الماضي ، قد خلقت ، في الواقع ، الموقف الذي كان يساور ذهن الرئيس ليونيد بريجنيف عندما تكلم في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي : " ان ما أصبح حقيقة هو نوع من الحلقة المفرغة : فأفعال تصدر عن طرف تثير ردود أفعال لدى الطرف الآخر •• "

والسؤال الثاني الذي أود أن أطرحه هو التالي : أليست هذه الحلقة المفرغة هي التي أدت الى السعي الى تحقيق توازن القوى على أساس توازن الخوف ؟ ويتساءل الرئيس بريجنيف " كيف يتسنى كسر هذه الحلقة ؟ " • وبعد أن أقترح تدابير عديدة محددة انعكست ، بالمناسبة ، في كلمة ألقاها مؤخرا سعادة السفير اسرائيليان ممثل الاتحاد السوفياتي ، يقول الرئيس ليونيد بريجنيف : " ان ما لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق هذه الغاية هو ، على أية حال ، اتباع نهج بعيد النظر ، وحسن النية السياسية ، وأيضا الشجاعة السياسية " • ويعني هذا من الناحية العملية أن السعي لتحقيق توازن الأمن يتعين أن يكون عن طريق تعادل القوى الذي لا يقوم على أساس توازن الخوف وانما على أساس توازن العقل والشجاعة فقط • وعلى هذه المقدمة الفلسفية تقوم مقترحات نزع السلاح العديدة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي وبولندا والبلدان الاشتراكية الأخرى خلال السنوات التي تلت الحرب • وعند هذه النقطة من مفترق الطرق أود أن أطرح سؤالا آخر : بدلا من الاستمرار بدافع الخوف في وضع " أجهزة انذار السرقة " وفي البحث " عن كلاب للحراسة " ، أليس من الأفضل لنا أن ننظر في المقترحات ونحاول التوصل الى اتفاق بشأن تخفيض عدد تدابير الردع هذه ، نظرا لأنها الآن تكفي وزيادة في الوقت الحالي لانسف البيت المحروس وحده مرات عديدة ولكن أيضا لانسف بيتنا المشترك الذي هو كوكبنا ؟ كيف يتسنى لتكديس منظومة أجهزة الانذار ضد السرقة تكديسا دائما - وأنا أستخدم هذا التعبير التصويري مع افتقاره الى الدقة - أن يتفق مع الاصرار على رفض اليد الممدودة ممن سمي مسبقا ، " متطفلا ممكنا " ؟ وماذا لو أن هذا الشخص الذي جاء بيد ممدودة لم يكن " متطفلا ممكنا " ؟ " اننا ، بعد أن مددنا أيدينا كل هذه المرات العديدة ، أي بعد أن قدمنا كل هذه المبادرات الكثيرة لنزع السلاح ، لانرجو ، أخيرا ، بل نطلب ، محادثات - لا بدافع الخوف - بل بدافع الشجاعة والثقة ، وباقتناع راسخ أنه لا بد أن يأتي الوقت الذي ينظر فيه الى هذه المبادرات لعلها لم تينع بعد للمفاوضات ولا على أنها محض دعايات بل على أنها عروض جدية بأمل تحقيق أمن شامل لجميع الأوطان •

ان مثل هذا البرنامج ينبغي أن يعد ويقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في العام القادم • وينبغي أن ينص على خطوات محددة لمكافحة فلسفة الخوف والارتياح بين الأمم • كما ينبغي ، في الوقت نفسه ، أن يشجع الشجاعة على التوفيق والرغبة في التفهم ، وأن يظهر المزايا الواضحة التي تتأتى من تخفيض مستوى التسلح بالتدرج ، وبعبارة أخرى ، أن يخلق ما لاغنى عنه من بنية أساسية سيكولوجية لعملية نزع السلاح ، ويعزز البحث عن حلول مشتركة ، وأن يقف كذلك في وجه عملية حجز الأمم في معازل تزداد عمقا وحولها جيوش من " كلاب الحراسة " تزداد عددا باستمرار •

اسمحوا لي الآن ، بأن أنتقل الى بعض الملاحظات المحددة بشأن الموضوع عن طريق طرح هذه الأسئلة : كيف نتصور البرنامج الشامل لنزع السلاح ؟ ما الذي يجب أن تكون عليه هذه الوثيقة وما الذي ببساطة لا يمكن أن تكونه ؟ نحن نوافق من حيث المبدأ على وجهات نظر كثيرة عبر عنها باسهاب أثناء المناقشات التي دارت في الفريق العامل في العام الماضي وخلال الجلستين الأوليين لهذا الفريق اللتين عقدتا حتى الآن خلال هذه الدورة ، تقول ان البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بتوفيره الاطار اللازم لمفاوضات موضوعية في ميدان نزع السلاح ، ينبغي أن يكون " ••• مجموعة دقيقة الحبك من تدابير مترابطة في ميدان نزع السلاح ، من شأنها أن تقود المجتمع الدولي نحو هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ••• " • كما أننا نوافق على أن هذه التدابير ينبغي أن تطرح اطارا متفقا عليه للعمل الدولي المتصل في ميدان نزع السلاح ، أي ، من خلال مفاوضات على الأصدقاء المتعددة الأطراف والثنائية والاقليمية بشأن تدابير محددة لنزع السلاح • وبعبارة أخرى ، فاننا نتصور البرنامج الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تقره على أنه اعلان متعدد الأطراف للنوايا السياسية للدول • وعلينا أن نضيف ، في الوقت نفسه أنه ينبغي أن يكون اعلانا خاصا • اعلان خاص بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون وثيقة عامة بل وثيقة محددة تلزم الدول باتخاذ المزيد من الاجراءات المحددة كما بين أعلاه •

ونحن نشاطر ، فضلا عن ذلك ، وجهة النظر التي أعرب عنها في العام الماضي من أن البرنامج المذكور ينبغي أن يشتمل على الفصول الأساسية التالية : مقدمة أو ديباجة ، فصول بشأن الأهداف ، والمبادئ ، والأولويات ، وتدابير ومراحل أو أطوار تنفيذ ، بالإضافة الى فصل يصف الآلية الاجرائية •

وليس بودي أن أتناول بالتفصيل جميع الفصول التي عدتها الآن وسيكون وفد بولندا مستعدا لعرض وجهات نظره بالتفصيل خلال الجلسات القادمة التي سيعقد ها الفريق العامل المخصص لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح • غير أنه لا بد لي من التشديد هنا على أنه لا يتعين فقط على هذا البرنامج أن يشير الى الآثار السياسية والعسكرية المترتبة على سباق التسلح ، ولكن أيضا يبين بوضوح الآثار الاقتصادية المترتبة عليه ولا يسعنا ألا نذكر أو نبين للجنة ، أن مئآت المليارات من الدولارات التي تنفق سنويا بصورة مجزية على صنع أو تحسين الأسلحة تقف على طرف النقيض من فقر الغالبية الساحقة من سكان العالم • وليس بوسعني ان أشدد بما فيه الكفاية على الصلة المباشرة التي توجد بين التنمية ونزع السلاح • بوسعني فقط أن أستعيد ماورد في الاعلان الذي تضمنته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح من أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح هي من الأذى بحيث يتعارض استمرارها تعارضا واضحا مع اعمال النظام الاقتصادي الدولي الجديد •

والنقطة الأخرى التي أود اثارتها بصدد البرنامج الشامل لنزع السلاح تتعلق على وجه التحديد بما أسميته في كلمتي السابقة في جلسة عامة بالنية الأساسية السيكولوجية لنزع السلاح .
 ففي الحقيقة ، لن يكون البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي نريد وضعه شاملا حقا ان لم يتضمن ارساء بنية أساسية للسلم . ان صيانة السلم والأمن في العالم اليوم لا تعني فقط في آخر المطاف هدنة جزئية بين أمم متفرقة ، ولكنها تعني قبل كل شيء ، آخر طريقا دائما للعيش لبني البشر جميعا . ان ماتمس الحاجة اليه لصنع هذا الطريق للعيش هو ، ضمن أشياء أخرى ، جهد طويل المدى للمساعدة على أن نغرس في عقول البشر وعيا قويا بالحاجة القصوى الى أساس متين من السلم كما تعني أيضا أنه اذا كان للسلم والأمن الدولي أن يستمر ، فانهما يجب أن يبنيا في وقت واحد في ممارسة العلاقات الدولية وفي عقل كل انسان ، ذلك أن أول خط حقيقي من خطوط الدفاع ضد الحرب هو ، في الواقع ، الانسان نفسه وقد قام وفد بولندا ، واضعا ذلك نصب عينيه ، خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨ ، بتقديم مشروع قرار اعتمدته الدورة المذكورة فيما بعد بوصفه الاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم . واني على ثقة من أن مبادئ هذا الاعلان وتوصياته توفر توجيهها سليما بالغ الأهمية لمدى وولاتنا بشأن محتويات البرنامج الشامل لنزع السلاح . وان الهدف النهائي للبرنامج المذكور وللإعلان هو في الواقع واحد : خلق ظروف من التفاهم المتبادل بين أمم العالم بحيث لا يكون على الأجيال المقبلة أن تتغلب عن تراث الجهل والتميز والعداء الذي ما يزال موجودا في المجتمع الدولي . وبعبارة أخرى يتعين على البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ليتاح له أن يطبق بصورة فعالة ، أن يتضمن ويعزز الاشتراك في عملية نزع السلاح بكاملها ، مهما كانت طويلة وشائكة ، لامن جانب الحكومات وحدها بل أمم العالم أيضا .
 وغني عن القول ان الكثيرين ممن تكلموا قبلي قد أكدوا بالفعل هذه النقطة للجنة . يكفي أن أشير فقط الى ورقة عمل CD/155 قدمتها مؤخرا وفد ايطاليا أو الى كلمة سعادة السفير غارثيا روليس التي اشير اليها أنفا .

لذا ، يتعهد وفد بولندا بتقديم تأييده الكامل واتباع نهج من فيما يتعلق بالتفاوض بشأن اطار البرنامج الشامل لنزع السلاح . وبعبارة أكثر تحديدا ، فاننا نؤيد البرنامج الذي يصمم عملية نزع السلاح من الآن وحتى التوصل الى حالة نزع السلاح العام الكامل . وبذلك ينبغي أن يضم جميع تدابير نزع السلاح وغيرها من التدابير الأخرى التي تتصل بأي شكل كان بعملية نزع السلاح . وورغبة منا الآن في تلافي مجرد سرد هذه التدابير ، أود فقط أن أؤكد مرة ثانية أننا سنتبع المرونة في قيامنا بمناقشة ايجابية يكون دليلنا فيها الوثائق التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي : الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وتوصيات هيئة نزع السلاح ، وعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، وكما ذكرت أعلاه ، الاعلان الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم .

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) أشكر سعادة السفير سويكا ممثل بولندا لبيانه وكذلك لتينثته لي بمناسبة تولي الرئاسة .

السيد ادينجي (نيجيريا) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن أتناول

اليوم البند ٢ من جدول أعمال اللجنة لعام ١٩٨١ ، الا وهو " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . ولكن اسمحوا لي قبل الدخول في جوهر الموضوع أن أقدم لكم تيمنائي الخاصة لتوليكم منصب رئيس هذه اللجنة . ان خبرتكم الواسعة في الدبلوماسية وخاصة في الدبلوماسية

المتعددة الأطراف ومعرفتكم بقضايا نزع السلاح ستسهما في كثيرا في احراز تقدم في عملنا • وسيتعاون وفد معكم تعاوننا وثيقا •

من المؤكد أن ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لوقف سباق التسلح النووي هي أهم موضوع ينبغي أن ينصب عليه اهتمام لجنة نزع السلاح • وهناك توافق عالمي في الآراء على لاعقلانية كل من المنطق الأساسي المستخدم لتبرير تكديس الأسلحة النووية والحجم الخالص لتلك الأسلحة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة أكثر الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما • ويقال ان الأساس المنطقي لسباق التسلح النووي ينبع من عدم أمن الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومع ذلك فإن الحاجة الى صيانة الأمن الوطني لا تقتصر فحسب على الدول الحائزة للأسلحة النووية • فضلا عن ذلك فإن الأسلحة النووية بوصفها حماية لذلك الأمن تمثل نهاية طيف يتجاوز كثيرا ضرورة الحماية الوطنية • وبالنظر الى القوة المدمرة للأسلحة النووية واستحالة حصر آثار استخدام الأسلحة النووية على منطقة محددة ، فإنه من الواضح أن الركون الى الأسلحة النووية كوسيلة للدفاع الوطني يعرض للخطر بالفعل بقاء البلدان الأخرى ذاته - من الأصدقاء والأعداء على السواء • وعلى كل فممن الواضح أن استمرار عدم الأمن حتى لأكثر دولتين تقدما من بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، رغم مرور فترة تزيد على ٣٠ عاما طورتا فيها من ترساناتها النووية ، هو دلالة على أنه مجرد تكديس هذه الأسلحة لا يكفل ذلك الأمن بل ولن يكفله •

ان حل مشكلة ضمان الأمن ، وفقا للدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها ، لا يمكن العثور عليه في زيادة عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية • وهذا هو السبب في أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقف في طليعة الداعين الى حظر الانتشار الأفقي للأسلحة النووية • لذلك فليس مفهوما أن تتحول نفس هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تعارض الدول الأخرى بأن الانتشار الأفقي للأسلحة النووية لا يمكن الا أن يعرض الأمن الوطني والعالمي لخطر جسيم ، فتدافع عن حيازتها للأسلحة النووية بحجة الحفاظ على الأمن الوطني •

وإذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية مازالت تؤمن بأنها جزء من العالم ، اذن فإن حيازتها للأسلحة النووية ليست أقل خطرا على الأمن العالمي من حيازة دول أخرى لهذه الأسلحة • بل ان الاحتفاظ بالأسلحة النووية من جانب الدول التي تحتازها حاليا يشكل واحدا من أكبر الأضرار التي يمكن أن تصيب الأمن العالمي لأنه يشجع الآخرين على الايمان بفاعلية الأسلحة النووية • وسيتعين اما السعي الى تحقيق الأمن لجميع الدول بوسائل أخرى غير حيازة الأسلحة النووية واما منح جميع البلدان الحق في تقرير الوسائل لحماية أمنها ، بما في ذلك حيازة الأسلحة النووية •

ان الأثر الرادع لحيازة الأسلحة النووية في منع نشوب حرب عالمية قد استخدم كمبرر للاحتفاظ بهذه الأسلحة • وكما ذكرت في بياني في الجلسة ١٠٣ المنعقدة يوم الجمعة ، ١٠ فبراير/شباط ١٩٨١ ، فإن العالم لن يعرف ، الى أن تتم ازالة الترسانات النووية الحالية نتيجة لاتفاقات نزع السلاح ، أن الأسلحة النووية قد عملت في الواقع كرادع • وفيما يتعلق بالاستمرار في تحديد مستويات منظومات الأسلحة النووية ، فإن العالم لا يمكنه الا أن يعجب من منطق هؤلاء الذين يؤمنون برفع مستوى الردع باستمرار • اذ ان حجم القدرة التدميرية الاضافية التي تتطلبها الدول الحائزة للأسلحة النووية قبل أن ترى أنها كدست قوة نيران كافية لخدمة الغرض المعلن سيكون موضع حذر دائما • ومن الطبيعي أن يقوم الردع على ادراك كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية لقدرة الجانب الآخر • ويعتمد الردع على تقييم تحقيق التعادل أو التوازن الناصح لمختلف التفسيرات حسب النتيجة التي يرغب المرء في الوصول اليها •

إذا كانت اتفاقية سولت - ٢ التي تم التوصل اليها بعد تفاوض دقيق قد أصبحت موضع خلاف في احدى الدولتين المتفاوضتين حول ما اذا كانت تضمن أو لا تضمن التعادل أو التوازن ، فانه من الواضح أن أمن العالم أصبح يعتمد على التفسيرات الذاتية لأولئك الذين لا يشعرون بالضرورة بالامبالاة ازاء زيادة خطى سباق التسلح . ولا يمكن أن تكون النتيجة الا زيادة عدم الأمن ، اذ ان المزيد من التأكيد أو حتى التحديث من جانب سيؤدي حتما الى رد فعل من الجانب الآخر . والواقع أن الأمن القائم على رفع مستويات الأسلحة النووية سيظل دائما مزعزعا وخطيرا لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية وللعالم ككل .

لقد تحدثت من قبل عن لاعقلانية الحجم الخالص للترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية وخاصة الدولتين العظميين . ان هاتين الدولتين لديهما ما يكفي لتدمير العالم كله عدة مرات وليس فقط أراضي خصومها . ومع ذلك لا تلوح في الأفق نهاية لتكديس هذه الأسلحة واجراء المزيد من التحسينات عليها . فهل يمكن تبرير هذه العملية بحجة الردع ؟ ان وفدى يؤمن ، مع الخبراء الذين أجروا أحدث دراسة شاملة بشأن الأسلحة النووية ، بأن مفهوم صيانة السلم والاستقرار والتوازن في العالم من خلال عملية الردع ربما كان أخطر مغالطة جماعية موجودة .

ان استمرار سباق التسلح النووي ، الذي ترددت أصداؤه هذا الأسبوع ، يشكل تهديدا شديدا للخطورة على الأمن العالمي ، في وقت ينبغي فيه علينا جميعا أن نوجه عقولنا الى خطوات ايجابية نحو نزع السلاح . ان فرض حظر على تجارب الأسلحة النووية كخطوة أولى لوقف التحسين النووي للأسلحة النووية مازال وهما ، بالرغم من الرأي العالمي الذي صيغ في الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وفي عدة قرارات للجمعية العامة . والمطلوب ليس وقفا اختياريا مؤقتا للتجارب النووية كما توخت المفاوضات الثلاثية ، بل نطالب بالأحرى بمعااهدة حظر شامل للتجارب النووية يمكن التحقق منه بالفعل يتم التفاوض بشأنها في لجنة نزع السلاح . وكلنا ندرك أن تحقيق هذا الهدف يتوقف فقط على الارادة السياسية لدولتين حائزتين للأسلحة النووية .

والى جانب عقد معاهدة حظر شامل للتجارب ، فان وفدى يؤمن بأن التدابير التالية يمكن اعتبارها بمثابة بداية في سلسلة تدابير نزع السلاح النووي :

١' الاتفاق على تجميد الترسانات النووية عند المستوى الحالي ؛

٢' فرض حظر على انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية ؛

٣' الاتفاق على وضع المخزون القائم من المواد الانشطارية تحت ضمانات دولية .

ان الوقت الآن " سانح تماما " للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي في فريق عامل مخصص تابع للجنة نزع السلاح . وتوفر الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية اطارا للمفاوضات . وهناك وثائق وفيرة متاحة أمام فريق عامل كي يشرع في مفاوضات موضوعية . ولقد اقترحت مجموعة ال ٢١ في المبادرات الواردة في الوثيقة CD/36 والوثيقة CD/116 الصادرتين في عام ١٩٨٠ التدابير الملموسة التالية التي يمكن للفريق تناولها :

١ - وضع تفاصيل مراحل نزع السلاح النووي المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من الوثيقة

الختامية ؛

٢ - القضايا التي ينطوى عليها حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ومنع نشوب حرب نووية ؛

٣ - القضايا التي ينطوى عليها الغاء الاعتماد على مذاهب الردع النووي ؛

٤ - تدابير تكفل اضطلاع لجنة نزع السلاح بدورها على نحو فعال ، بوصفها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح .

وينبغي الإشارة أيضا الى المبادرة الواردة في الوثيقة CD/4 التي عرضت مقترحات ملموسة لبدء المفاوضات .

وهنا ، وكما في حالة الحظر الشامل للتجارب النووية ، فان الافتقار الى الارادة السياسية من جانب دول معينة حائزة للأسلحة النووية هو وحده الذي يشكل عقبة . ان وفدى يهيب بتلك الدول أن تعيد النظر في موقفها وأن تتعاون مع أعضاء اللجنة الآخرين حتي تتمكن اللجنة من تنفيذ واجبها المقدس نحو البشرية .

وسأخصص الجزء الثاني من بياني للبند بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح . ان تاريخ الجهود المبذولة لوضع مثل هذا البرنامج معروف تماما . والجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي تعلن السبعينات عقدا لنزع السلاح ، في قرارها ٢٦٠٢ ، هاء (د - ٢٤) المؤرخ في ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٩ ، " . . . التمس من مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح أن يتولى ، مع متابعة مفاوضاته المركزة الرامية الى تحقيق أوسع اتفاق ممكن بشأن التدابير التبعية ، وضع برنامج شامل ، في الوقت نفسه ، يتناول جميع نواحي مشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة فعالة " .

وبالنظر الى أن مؤتمر لجنة مفاوضات نزع السلاح لم يظلم بهذه المسؤولية فقد اغتـمـم الوفد النيجيري فرصة اجراء الاستعراض النصفى للعقد في عام ١٩٧٥ ليحث على اتخاذ اجراء . ومع ذلك فان المساعي الجادة من أجل اقامة فريق عامل مخصص لم تكمل بالنجاح حتى مارس / اذار ١٩٧٨ . وكاستهام في العمل الموضوعي للفريق العامل ، تقدم وفدى بورقة العمل CCD/555 التي استكملت فيما بعد وقد مت الى هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح .

وقد دعمت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التوافق العالمي في الآراء بشأن الحاجة الى برنامج شامل . فقد طلبت الوثيقة الختامية في فقرتها ١٠٩ ، من لجنة نزع السلاح الاضطلاع باعداد برنامج شامل لنزع السلاح ، يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل ، في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ، ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وقد حدد قرار الجمعية العامة ٨٣/٣٤ باء الاطار الزمني لوضع البرنامج . ووفقا لذلك القرار ينبغي على لجنة نزع السلاح الانتباه من وضع البرنامج قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . لذلك من الواضح أن هذا بند بجدول أعمالنا ينبغي الانتباه منه في الاثني عشر شهرا القادمة . وانني لعلى ثقة من أن الفريق العامل المخصص لوضع البرنامج الشامل سوف تكمل جهوده بالنجاح في ظل التوجيه الحكيم لسعادة السفير غارثيا روبليس .

ان البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي ستضعه هذه اللجنة كي تعتمد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ينبغي أن يوفر اطارا واضحا للمفاوضات الموضوعية في ميدان

نزع السلاح ، على امتداد عدد من السنين ، وينبغي أن يتضمن البرنامج مجموعة منظمة جيدة التوازن من التدابير المترابطة في ميدان نزع السلاح ، تكتمل بنظام أولويات وتنسيق يكفل تحقيق تقدم مستمر يمكن ادراكه نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . وحيث ان البرنامج سيكون جدول أعمال نهائيا لتفاوض يؤدي الى الهدف النهائي ، فانه ينبغي أن يشكل اطارا متفقا عليه ، وأكد على عبارة " متفق عليه " لاجراء دولي مستمر في ميدان نزع السلاح ، بعيدا عن أهواء العلاقات الثنائية بين الدول . لذلك ينبغي أن يحظى البرنامج الشامل ، من البداية ، بالالتزام الكامل من جانب جميع البلدان ، وينبغي استنباط وسيلة تكفل امتثال الجميع له امتثالا كاملا . وحتى لو لم يتم تصوره على أنه صك ملزم قانونا ، فانه ينبغي مع ذلك عدم الحط من شأنه وجعله وثيقة يجوز للدول أن تنفذها أو لاتنفذها حسبما يروق لها . انني أؤمن بأنه ينبغي عند اعتماد البرنامج ، أن يصدر كل بلد اعلانا رسميا يلتزم فيه بتنفيذ البرنامج .

ان عامل الوقت هو عامل هام في البرنامج الشامل ، وينبغي أن يعكس حقيقة مقلقة هي أنه مالم يكن التقدم في مفاوضات نزع السلاح سريعا ومستمرا فان التطورات في البحوث والتطوير فيما يتعلق بالأسلحة قد تجعل الاتفاقات غير ذات صلة دائما . ان المفهوم الأساسي الذي سيقوم عليه البرنامج هو النهج المتدرج ازاء نزع السلاح . ومع ذلك ينبغي أن يكون من المفهوم بوضوح أنه اذا كان يراد للمفاوضات بشأن التدابير الجزئية لنزع السلاح أن تكون ذات تأثير تراكمي ، فانه يتعين أن ينعكس في لجنة نزع السلاح الالتزام بالتحرك دون ابطاء للتوصل الى اتفاقات لاتجعلها التطورات فني تكنولوجيا للأسلحة عديمة المعنى . والا فسوف يظل الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل وهما الى الأبد .

لذلك وبالنظر الى أنه كلما طال أمد المفاوضات كلما ازدادت صعوبة تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل ، لابد من اظهار الارادة السياسية من البداية ، لانجاز العملية كلنا في أقصر وقت ممكن . وأجرؤاذا أقترح ضرورة وضع البرنامج بحيث ينفذ كله في اطار زمني مدته عشرون عاما مقسمة الى خمس مراحل مدة كل منها أربع سنوات . واذا أعدت الدول الحائزة للأسلحة النووية خططا للتحديث تستمر عشرين عاما وتمتد الى بداية القرن الحادي والعشرين ، فان البرنامج الشامل ينبغي أن يكفل استباق حدوث تنافس آخر على التحديث عن طريق نزع السلاح العام الكامل .

وكما قلت من قبل فان الاطار الزمني للبرنامج الشامل لنزع السلاح لمدة عشرين عاما ينبغي تقسيمه الى خمس مراحل تتألف كل منها من أربع سنوات . وفي نهاية كل مرحلة ينبغي اجراء استعراض لتقييم الانجاز وتقرير التدابير التي قد تكون مطلوبة لحفز احراز المزيد من التقدم . وهذا الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات قد يأخذ شكل دورة استثنائية للجمعية العامة تدرس لنزع السلاح ، مما يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشترك اشتراكا نشطا في هذا الاستعراض وأن تتابع عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج .

ومن الطبيعي أن تكون التدابير التي يتعين انجازها في كل مرحلة مزيجا من نزع السلاح النووي والتقليدي ، فضلا عن التدابير ذات الصلة وغيرها من التدابير المتصلة بالسلم والأمن الدوليين وبالاسهات في خلق وتدعيم النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وحيث ان التدابير ستشكل مجموعة شاملة متكاملة منظمة جيدة التوازن ، فمن البديهي أنه لن تتضرر دولة أو مجموعة من الدول نتيجة لتدابير نزع السلاح . ومن الطبيعي أن الدول التي لديها أكبر الترسانات ، النووية

وكذلك التقليدية ، سوف تتحمل مسؤولية خاصة في تسهيل المفاوضات في كل مرحلة ، وخاصة في المراحل الأولية •

وأخيرا ينبغي أن يكرس البرنامج الشامل لنزع السلاح جهده للمتطلبات المؤسسية من أجل تشجيع وتسهيل ومتابعة المفاوضات والاتفاقات المتوخاة فيه •

الرئيس (ترجمة عن الانكليزية): أشكر سعادة السفير ادينجي ممثل نيجيريا ، لبيانه وأشكره أيضا لما وجهه لي من كلمات رقيقة جدا •

السيد شيتيمي (كينيا) (ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحولي بادىء بدء بأن أهنيكم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح • انكم تجلبون الى مهمتكم خبرة واسعة وذات صلة ، ونحن نشعر بالثقة من أن أعمال اللجنة موكولة الى انسان مقدر ، كما نود أن نتقدم بخالص وأحر امتناننا للرئيس الذي انتجت ولايته ، سعادة السفير الفرنسي ف • دى لاغورس ، على ما قام به من عمل ممتاز في توجيه اللجنة خلال النصف الأول المعقد من دورة الربيع الحالية •

لقد واصل المجتمع الدولي طوال ماينوف على ثلاثة عقود البحث عن طرق ووسائل لابطاء سرعة سباق التسليح وازالة الأسلحة النووية نهائيا • وبالرغم من أنه قد تم التوصل الى عدد من الاتفاقات بهدف الحد من الأسلحة النووية وانتشارها ، وتخفيض التوتر العسكري ، وخلق مناخ سياسي يساعد على احراز المزيد من المنجزات الأكثر أهمية في ميدان نزع السلاح النووي ، فقد كانت المفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح الحقيقية مثبطة للغاية •

وبينما هذه اللجنة مشغلة بمناقشات عقيمة حول ما اذا كانت بعض البنود جاهزة للتفاوض بشأنها يشهد المجتمع الدولي باستمرار نموا لم يسبق له مثيل في الترسانات النووية وفي وزع منظومات جديدة من الأسلحة النووية تزداد تطورا يوما بعد يوم • كما يشهد بعض الزيادة في عدد الدول التي في حوزتها أسلحة نووية أو التي لديها قدرة على احتياز أسلحة نووية •

ومن ثم يساور وفد بلادي عميق القلق لأنه مالم تكفل جهودنا الرامية الى ابطاء سباق التسليح بالنجاح ، فقد يشهد عقد الثمانينات ، الذي أعلنته الجمعية العامة العقد الثاني لنزع السلاح ، ظهور دول أخرى حائزة للأسلحة النووية • ولن يكون في ذلك ، على الاطلاق ، ما يساعد الجهود التي نبذلها لنزع السلاح ، ولكنه يبد ومحتما ، نظرا لما يسود من خيبة أمل لبطء سرعة المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي والعزوف الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما الدولتان النوويتان الأوليان ، عن مواجهة حقيقة أنها لم تعد تحتكر التكنولوجيا النووية •

وتعارض كينيا بشدة الاحتفاظ بالأسلحة النووية وانتشارها الأفقي والرأسي على السواء • وتقوم الصكوك الدولية التي وقعناها وصدقنا عليها في ميدان نزع السلاح شاهدا واضحا على اخلاصنا لعملية نزع السلاح •

ونحن نرحب بمصر في هذا النادي ، فقد كان اعلان منظمة الوحدة الأفريقية ، أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، لأول مرة ، في القاهرة وبرئاسة مصر • وقد اتخذت مصر التي تقع على مفترق الطرق بين قارتين القرار الشجاع بتقديم قرار في الدورة الاخيرة للجمعية العامة يعلن الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية • وكان طبيعيا أن تصبح مصر ، في هذه الظروف التي تبين بوضوح نيتها ، عضوا في نادي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

ويشير فشل المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فسي التوصل الى توافق في الآراء بشأن محتويات وثيقة ختامية تساؤلات جديّة حول مستقبل معاهدة عدم الانتشار بوصفها العنصر الأساسي في النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية • وإذا تعثر ذلك فسوف نجد نفسنا في وضع مقلقل جداً •

ومما يؤسف له أن أعمال بعض البلدان التي تعتبر نفسها في عداد أنصار عدم الانتشار المتحمسين تحول دون تحقيق رغبة شعوب القارة الأفريقية ، التي أعرب عنها من خلال العديد من قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في أن ترى قارتها خالية من الأسلحة النووية • ويبدو أن المصالح الذاتية الاقتصادية لهذه البلدان ، في جملة أمور ، قد طغت على المصالح البيئية والأمنية الحيوية لشعوب المنطقة وكذلك للمجتمع الدولي •

إن التعاون النووي الصامت ، ولكن المطرد ، بين النظام العنصرى في برتوريا وبعض البلدان المصدرة للأسلحة النووية من الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يلقي بعض الشكوك على صدق تصريحاتها وجهودها الموجهة الى نزع السلاح النووي حقاً • ولدينا كل الأسباب التي جعلنا نعتقد أن هذا التعاون قد أعطى لجنوب أفريقيا التكنولوجيا النووية اللازمة لتمكينها من إنتاج أسلحة نووية في أى وقت تراه مناسباً • فاحتياز نظام برتوريا للأسلحة النووية من شأنه أن يترتب عليه آثار سياسية وأمنية مدمية على الدول الأفريقية وأن يزيد من تقليل أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

ومن غير الواقعي أن ننتظر من سائر البلدان الأفريقية أن تقف موقف المتفرج وهي تشاهد توالي أحداث المسرحية النووية في قارتها دون الاستجابة بشكل مناسب • فلنفكر سوية كيما نضمن عدم توالي أحداث هذه المسرحية ، إذ أنه سيكون من المتعذر ، إذا ومتى حدث ذلك ، التحكم في تسلسل ردود الفعل •

إن إعلان الجمعية العامة عقد الثمانينات عقداً ثانياً لنزع السلاح وعقداً انمائياً ثالثاً للأمم المتحدة على السواء يتطلب استمرار لجنة نزع السلاح ، بمزيد من النشاط ، في المفاوضات بشأن تدابير لنزع السلاح بغية الانتهاء من البنود ذات الأولوية بانتهاج هذا العقد • كما يتطلب وضع ترتيبات محددة لنقل الموارد من الأغراض العسكرية الى الأغراض الاجتماعية والاقتصادية •

ونحن ندرك جميعاً أن القرار الذي أعلنت الجمعية العامة فيه عقد السبعينات عقداً لنزع السلاح إنما كان يتوخى قيام علاقة بين نزع السلاح والتنمية ، ويتوقع تحويل الموارد الموفرة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما يعود بالنفع على المجتمع الدولي • كما شدد على الصلة بين نزع السلاح والتنمية في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والتي نصت على ضرورة تكريس الموارد المفرج عنها نتيجة لتنفيذ تدابير نزع السلاح من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان وسد الفجوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية • ومما يؤسف له أن هذا الغرض لم يتحقق وذلك بسبب تحويل قدر كبير من الموارد البشرية والطبيعية الى صنع الأسلحة •

إن وفد بلادي يرحب بالمقررات السريعة التي تم التوصل اليها باعادة انشاء الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة • ونحن نأمل أملاً كبيراً جداً في أن تصبح ولاية بعض هذه الأفرقة أكثر شمولاً لتمكين اللجنة من التصدي للقضايا الحقيقية في التداول بشأن اتفاقيات دولية • ونحن نتقدم بتأييدنا لتأييدنا لرؤساء الأفرقة العاملة المخصصة •

لقد نوقشت مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية بوصفها تدبيراً ذا أهمية كبرى من تدابير نزع السلاح طوال ماينوف على عقدين من الزمن ، ومع ذلك لم يحرز تقدم كبير في ابطاء اجراء التجارب أو حتى في خفض عددها • ومنذ ابرام معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، تبذل جهود دولية متضافرة ، وخاصة من خلال الجمعية العامة والهيئات التفاوضية التي سبقت لجنة نزع السلاح ، من أجل التوصل الى حظر التجارب النووية حظراً شاملاً •

وقد ناشد كلا المؤتمرين الاستعراضيين الأول والثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أن تبادر الى تذليل الصعوبات التقنية والسياسية التي ينطوى عليها ذلك وأن تبذل كل ما في وسعها من جهود من أجل التوصل الى حظر شامل في وقت مبكر •

وقام فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، منذ انشائه في عام ١٩٧٦ ، بتقديم عدة تقارير الى هذه اللجنة ، أملا في أن تستطيع الاسهام في حل مسألة التحقق •

وقد دعت الجمعية العامة من خلال قراراتها العديدة ، جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الامتناع عن اجراء أى تجارب • ومما يدل على أن الجمعية العامة تنوط أولوية عليا بهذه المسألة ما جاء في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وفي قرارها الأخير ٤٦/٣٥ الذي دعت فيه لجنة نزع السلاح الى بذل كل جهودها كيما يتاح تقديم مشروع معاهدة حظر شامل للتجارب النووية الى الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في عام ١٩٨٢ •

ومنذ البداية ، واجهت المباحثات بشأن هذه المسألة ثلاث مشاكل وجدت الدول الحائزة للأسلحة النووية ، فيما يبدو ، صعوبات في حلها حلاً مرضياً • وهذه المشاكل هي مسألة ما اذا كان ينبغي جعل اقرار حظر شامل للتجارب النووية مرتين باشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ومسألة مراقبة اجراء تفجيرات نووية لأغراض سلمية في اطار الحظر ، ومسألة وسائل التحقق الفعالة • ويفهم وفد بلادي أن المشكلتين الأوليين قد تم حلتهما وأن المسألة الرئيسية الوحيدة المتبقية هي مسألة التحقق •

و دون المزيد من الخوض في هذا الموضوع ، فاني أعتقد أنه ليس من غير المعقول الخلوص الى أن مسألة حظر التجارب النووية قد تم بحثها بحثاً مستفيضاً والى أن القيام بالمزيد من المداوات ذات الطابع العام لن يسيم ، بل لن يحسن ، العمل الذي تم بالفعل • وما نحتاجه في هذه المرحلة الحاسمة الى سمة هو الارادة السياسية للشروع في مفاوضات محددة بشأن الموضوع ، أملا في أن يتوفر لدينا مشروع معاهدة جاهز لأن يقدم للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ونحن نحث بشدة أعضاء هذه اللجنة على اظهار حسن نيتهم كيما يتيسر انشاء الفريقين العاملين المخصصين ليعنى أحدهما بحظر التجارب النووية وليعنى الآخر بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وقد سبق لنا أن أعربنا عن تأييدنا لتشكيل هذين الفريقين العاملين المخصصين في كل البيانات السابقة التي ألقيناها في جلسات عامة لهذه اللجنة •

وأملنا كبير في أن يلقى الموقف الجماعي الذي اتخذته مجموعة الـ ٢١ من هذا الموضوع آذاناً صاغية •

الرئيس (ترجمة عن الانكليزية) : أشكر السيد شيتيمي ، ممثل كينيا ، لبيانته وأشكره أيضا للترحيب الودى الذى وجهه لي بوصفي رئيسا لهذه اللجنة •

السيد روجيك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس ، فى نيتي أن أعالج اليوم البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال وأن ألمع أيضا الى البند ٦ من الجدول المذكور • أود فيما يتصل بالبندين ١ و ٢ أن أعرض مقترحات جديدة لمجموعة البلدان الاشتراكية وأرجو منكم تعميم الورقة بوصفها وثيقة رسمية للجنة نزع السلاح •

ولكن اسمحو لي قبل كل شيء أن أعبّر ، الرفيق الرئيس ، عن عميق ارتياحي الخالص لرهبتكم ، وأنتم ممثل بلد اشتراكي مجاور ، رئيسا للجنة خلال شيرا اذار /مارس • وأنا مقتنع تماما بأن رئاستكم ستتميز بتحقيق مزيد من النتائج النيامة لعملنا • وأود أن أؤكد لكم أيضا استعداد وفدى لتقديم كل المساعدة اللازمة فيما له علاقة باحتياجات عملنا المشترك •

وأقدم تهانتي أيضا الى سلفكم ، سفير فرنسا الموقر فرانسوا دي لاغورس • فقد نجحت لجنة خلال رئاسته لها في التغلب على المصاعب التي عادة ما يتسم بها ابتداء كل دورة ، وانعكست النتائج الايجابية لفترة رئاسته في عمل لجنة وهيئاتها الفرعية بصورة جلية •

واسمحو لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة وأقدم أحر تهانتي الى زميلنا الجديد من الأرجنتين السفير خيمينس دافيللا ، الذى سعد بعضنا بشرف العمل معه فى الماضى • واني لوائق من أن لنا أن نتطلع بأمل الى استمرار هذا التعاون •

ان الجهد المبذول للتوصل الى هدف نزع سلاح عام كامل يعكس أحد المطامح الأساسية لسياسة الجمهورية الاشتراكية التشيكوسلوفاكية الخارجية • لقد أيدنا دائما فيما مضى جميع المبادرات والاقتراحات البناءة الموجهة نحو هذه الغاية كذلك ضمننا صوتنا الى جميع مبادرات السلم المشتركة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية والتي نصت على تدابير لنزع السلاح جزئيا من شأن تحقيقها أن يمهّد الطريق الى نزع سلاح عام كامل • وقد أولينا دائما أهمية أساسية فى هذا الصدد الى مسألة نزع السلاح النووى من كافة نواحيها ، ودرنا جميع المقترحات ذات الصلة دراسة وافية ولم ندر مع البلدان الاشتراكية الأخرى ، أى جهد يرمي الى حل هذه المشكلة الرئيسية فى نزع السلاح •

لذلك نذكر بشعور عميق بالارتياح أن مقترحات جديدة وبعيدة الأثر قد قدمت فى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفياتي ، بالاضافة الى المبادرات القائمة العديدة للبلدان الاشتراكية ، ومن بينها تلك التي قدمت فى لجنة نزع السلاح • كما أن الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفياتي ورئيس اللجنة التنفيذية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليونيد بريجنيف شدّد على " أن التدابير الجديدة التي نقترحها تشمل طائفة كبيرة من الموضوعات تسعى كلها الى تحقيق هدف واحد نطمح اليه كلها - أن نعمل كل ما يمكن عمله لنزول عن الشعوب خطر حرب نووية ، وأن نصون السلم العالمى • وهذا ، ان شئتم هو استمرار وتطور عضويان لبرنامجنا السلمى فيما يتصل بأكثر مشاكل الساعة اشتعالا فى الحياة الدولية هذه الأيام " •

اننا نعتبر المبادرات التي قدمتها الرئيس بريجنيف دافعا قويا لتنشيط المفاوضات الحالية بشأن نزع السلاح •

وبالنظر الى أنه لم يكن بوسع لجنتنا حتى الآن أن تبدأ مفاوضات موضوعية بشأن البنسدين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، قامت مجموعة البلدان الاشتراكية بصياغة مقترحات جديدة في ورقة عمل عنوانها :

" اعتبارات مجموعة من البلدان الاشتراكية في لجنة نزع السلاح فيما يتصل بمفاوضات لجنة نزع السلاح بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وكذلك بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما " .

وأستاذنكم في قراءة النص بكامله :

" تولي البلدان الاشتراكية أهمية كبيرة جدا لمسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وكذلك لمسألة حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما لا اعتقادها أن الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد لبقاء الانسانية .

" والجميع على علم بالمبادرات الكثيرة التي اتخذتها هذه البلدان على السدوام بغية حل المسألتين المذكورتين أعلاه حلا فعالا في لجنة نزع السلاح وفي الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية . فقد قدمت مجموعة من البلدان الاشتراكية الى لجنة نزع السلاح الوثيقتين CD/4 و CD/109 المشتملتين على برنامج تدابير محدد يتجذف الى حل مشكلة نزع السلاح النووي . وهذه الاقتراحات مازالت قائمة .

" ومجرى المداولات التي تدور في لجنة نزع السلاح شاهد على التأييد المتزايد لهذه المبادرات التي قدمتها البلدان الاشتراكية . اذ تعبر وفود عديدة في لجنة نزع السلاح عن قلقها الجدى من سباق التسلح النووي الذى لا يتوقف ومن استمرار عملية الوصول بالأسلحة النووية الى حد الكمال وتكديسها — كما تصدر نداءات لا مثيل لها في وزنها وشمولها في اللجنة لكي تبدأ على الفور مفاوضات بشأن هذه المسائل ذات الأهمية الحيوية لمستقبل الانسانية . كما دعا قرارا الجمعية العامة ١٥٢ / ٣٥ باء وجم وكذلك قرارها ١٤٥ / ٣٥ ألف وباء فيما يتعلق بحظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما — أعضاء اللجنة الى مناقشة هذه القضايا بوصفها مسألة ذات أولوية .

" وفي رأى مجموعة من البلدان الاشتراكية أن من الاسهامات البناءة في مناقشة مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وكذلك مشكلة حظر تجارب الأسلحة النووية حظرا كاملا عاما انشاء فريقين عاملين ليعنيا بماتين القضيتين في لجنة نزع السلاح . وقد وردت في الكلمات التي ألقاها ممثلو البلدان الاشتراكية اقتراحات بشأن اقامة هذين الفريقين . وقد صيغت هذه الاقتراحات في الوثيقة CD/141 التي قدمتها في السدورة الحالية وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية باسم مجموعة من البلدان الاشتراكية كما عبر ممثلو دول كثيرة أخرى عن أفكار مماثلة . وهذا هو بالضبط ماتطلبته من اللجنة القرارات المذكورة أعلاه للسدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

" وليس بمقدور اللجنة في الوقت الحالي ، لسوء الحظ ، حل مسألة انشاء الفريقين حلا ايجابيا ، وذلك بسبب المواقف غير البناءة التي تتفقها بعض الوفود . وفي ضوء ذلك وانظارا للمرونة والرغبة في بدء مفاوضات عملية بشأن جوهر المسائل السالفة الذكر في أقرب وقت ممكن ، تقترح مجموعة من البلدان الاشتراكية الممثلة في اللجنة مايلي :

١ — البدء فوراً في لجنة نزع السلاح ، وتوجيه من رئيس اللجنة ، في مشاورات غير رسمية تشارك فيها جميع الدول النووية بغية الإعداد لمفاوضات محددة بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛

٢ — البدء بدون تأخير في لجنة نزع السلاح ، وتوجيه من رئيس اللجنة في مشاورات غير رسمية تشارك فيها جميع الدول النووية بهدف الإعداد لمفاوضات لفحص مشكلة حظر تجارب الأسلحة النووية حظراً كاملاً بما بغية التوصل في أقرب وقت ممكن إلى عقد معاهدة بشأن هذه المسألة ؛

٣ — عقد جلسات غير رسمية للجنة بشأن القضايا الموضوعية لوقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، وحظر تجارب الأسلحة النووية حظراً كاملاً عاماً ، وذلك مرة كل أسبوع على الأقل ؛

" وأن وفد مجموعة من البلدان الاشتراكية ، إذ يقدم هذه المقترحات للجنة نزع السلاح ، يعرب عن الأمل في أنها ستكون بمثابة أساس لمفاوضات بناءة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية المذكورة أعلاه والمتمثلة في البندين ١ و ٢ من جدول أعمال الدورة الحالية للجنة نزع السلاح

واسمحوا لي • بالتعبير عن اعتقادنا الراسخ أن المقترحات التي عرضتها لتوى سوف تسهم في مساعيها المشتركة عند معالجة مشكلة نزع السلاح النووي • ونرجو من الرئيس توزيع الورقة التي قد مناهها بوصفها وثيقة رسمية •

واسمحوا لي الآن بأن أقول كلمات قليلة عن البند ٦ • ان وفدي يولي مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح أهمية كبيرة • اننا اليوم ولا يكاد يفصلنا الا عام واحد عن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، نعتقد أن مفاوضاتنا بشأن البرنامج الشامل سوف تنتهي حتماً إلى نتائج عملية ومفيدة •

فيما يتصل بنطاق البرنامج ، ينبغي في رأينا أن يكون من الاتساع بحيث يضم جميع الاتجاهات الرئيسية في المفاوضات • وينبغي أن يعكس ، في الوقت نفسه وعلى نحو وافي ، كافة القضايا الرئيسية التي يتعين حلها • أما فيما يتصل بمبادئ البرنامج ، فمن اللازم أن يكون المبدأ الأساسي هو مبدأ المساواة والأمن المتكافئ • وأنا لنرى أن من الأهمية البالغة أن يوحد البرنامج جهود الدول الرامية إلى حل مشاكل نزع السلاح الأساسية في جو من التعاون البناء • وأنا أتكلم هنا عن نفس الانشغال الذي حدا بالوفد التشيكي في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن يقترح وضع واعتماد الاعلان بشأن التعاون الدولي من أجل نزع السلاح •

لقد شارك الوفد التشيكي خلال مفاوضات العام الماضي مشاركة نشيطة في عمل الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وقد منا وفقاً لذلك أربع ورقات عمل تعالج " الأهداف " ، "المبادئ" التوجيهية العامة " و " المبادئ " و " الأشكال والآلية " • ثم قدمنا ، باسم مجموعة من البلدان الاشتراكية الوثيقة CD/128 المعنونة " اقتراحات بشأن العناصر الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح " ، ومن رأي وفدي أن هذه الوثائق وورقات العمل ووجهات النظر التي عبرت عنها وفود أخرى كثيرة — تشكل أساساً متيناً للإعداد لوضع مشروع أولي للبرنامج •

وفي دورتنا الحالية ، بدأ الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، بالفعل مفاوضات موضوعية بتوجيه سعادة السفير غارثيا روبليس ممثل المكسيك وهو توجيه لاتعوزه الخبرة . وقد نوقشت بالفعل بعض المسائل الهامة . والفريق يقوم ، في المرحلة الحالية ، بالنظر في فصل " التدابير " من " الخطوط الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح " . وأنا لنرحب بالتفات الفريق الى هذه الناحية الهامة في هذه المرحلة الباكرة من أعماله . ان محتوى البرنامج المقبل سيكون له بلا شك تأثيره على الفروع الأخرى من " الخطوط الرئيسية " . وهو لذلك يستحق ، من وجهة نظرنا ، اهتمامنا الرئيسي وتفحصنا الدقيق الشامل . ولدينا تحت تصرفنا مجموعة من الوثائق القيمة التي تساعد كثيرا في عملنا المشترك . ان الوثيقة الختامية لدورة الاستثنائية الأولى ، وتوصيات هيئة نزع السلاح بشأن عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وعلان الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح ، قد اعتدت كلها بتوافق الآراء . ولذلك نعتقد أن هذه الوثائق تمثل أساسا صلبا وبناء لأعمالنا المقبلة التي تستهدف وضع واعتماد وثيقة مفيدة ومقبولة لمختلف الأطراف .

أما عن طبيعة البرنامج ، فلا نرى أنه ينبغي أن يأخذ شكل اتفاقية أو معاهدة دولية ، وإنما نرى أنه ينبغي للاتزامات من هذا النوع أن تتجسد في عملية لتنفيذ تدابير نزع السلاح جزئيا التي سوف يتضمنها البرنامج الشامل .

أما عن مراحل التنفيذ فاننا نعتقد أن هذه المراحل ستعتمد أساسا على التدابير التي سندرجها لها في البرنامج كما أننا لا نرى ، في الوقت نفسه ، أن من المستصوب محاولة تقسيم التدابير ذات الصلة الى مراحل حاسمة عامة وقصيرة بصورة غير واقعية . الا أنه يمكننا أن نوافق على الافتراض القائل بإمكانية الاتفاق على بعض مراحل التنفيذ الواقعية الارشادية .

هذه بعض أفكارنا فيما يتصل بوضع برنامج شامل لنزع السلاح في الوقت الحالي .

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) أشكر سعادة السفير روجيك ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى التهنئة التي وجهتها الي بمناسبة تسلمي الرئاسة . وسوف تترجم ورقة العمل التي قدمها الى جميع لغات العمل وتوزع بوصفها وثيقة رسمية في أقرب وقت ممكن .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة عن الروسية) : يود الوفد السوفياتي اليوم أن يصف الخطوط العامة لموقفه من موضوع النظر في مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في إطار لجنة نزع السلاح . وقد سبق لنا أن أشرنا أكثر من مرة الى أن الاتحاد السوفياتي ، في تصديه لمشاكل نزع السلاح برمتها ، يفرده اهتماما خاصا للمشاكل المتصلة بنزع السلاح النووي ، وقد تكرر ذلك مرة أخرى في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي الذي اختتم أعماله منذ أيام قليلة .

ويدون الخوض في التاريخ الخابر ، ودون أن نخرج عن حدود أعمال لجنة نزع السلاح ، أود أن أشير الى أن الاتحاد السوفياتي ، مع بلدان اشتراكية أخرى يحبذ أن تتم هيئتها التفاوضية المتعددة الأطراف ، دون ابطاء ، بالقضايا المتعلقة بكبح سباق التسلح النووي بوصف ذلك مسألة تتمتع بالأولوية العليا . ورغبة مني في تجنب أي سوء فهم ، أود أن أوضح أننا لانقترح مجرد مناقشة هذه القضايا وإنما نقترح أن نبحثها بحثا عمليا ، أي اجراء مفاوضات محددة تشارك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وأيضا الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . واننا ان نفضل ذلك ندرك ونؤكد أن مشكلة نزع السلاح النووي مشكلة معقدة يتطلب حلها قدرا كبيرا من الوقت . ان الأوهام لاتساورنا بهذا الصدد ولانريد لعثل هذه الأوهام أن تساور غيرنا .

لقد قدمت الى اللجنة ، عام ١٩٧٩ ، الوثيقة CD/4 التي نعرفها جميعا والتي تحمل عنوان " مفاوضات بشأن انهاء انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية وخفض مخزوناتنا تدريجيا الى أن يتم تدويرها تدريجيا كاملا " . ان تلك الوثيقة ما تزال تحتفظ بكل قوتها بطبيعة الحال ، كما أننا لم تفقد شيئا من درجة الحاحها . وقد أشار مقدموها - وهم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى - الى أن التقدم نحو الهدف النهائي - وهو تدوير كافة مخزونات الأسلحة النووية تدريجيا كاملا - يمكن أن يجرى على مراحل وعلى أساس مقبول ومتفق عليه بين مختلف الأطراف . وكان المتوخى في هذا الصدد أن يظل التوازن الحالي في ميدان القوة النووية دون تغيير خلال كافة المراحل ، مع اجراء تخفيضات مستمرة في مستويات القوة النووية . ان المقترح الوارد في الوثيقة CD/4 بالمضي في تنفيذ التدابير في ميدان نزع السلاح على نحو مواز لاعتماد ضمانات سياسية وقانونية دولية تعزز أمن كافة الدول دون استثناء هو أيضا ذو مغزى أساسي .

لقد قام الوفد السوفياتي ، في بعض جلسات اللجنة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بشرح وتوضيح موقفه بشأن موضوع الوثيقة CD/4 وتوفر تلك الوثيقة أيضا الاجابة على مسألة المواد الانشطارية التي أثارها بعض الوفود . اننا نرى أنه لا ينبغي النظر في مسألة انتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية بمحض عن مشاكل نزع السلاح النووي برمتها بل بصورة مقترنة معها ، ولا سيما مشكلة التخفيض التدريجي للمخزونات المتراكمة من الأسلحة النووية ومركبات اطلاقها . وسمحوا لي أن أذكركم أن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية قد قدم هو أيضا الوثيقة CD/109 التي تطور هذه الفكرة المحورية .

لقد بينا أيضا موقفنا من مختلف المواضيع ، بما في ذلك مشاكل نزع السلاح النووي ، في الوثيقة CD/141 ، التي قدمت الى اللجنة في دورتها الحالية . وتشدد الوثيقة على ضرورة الملحة لانشاء فريق عامل ملائم بأسرع ما يمكن . اننا على اقتناع تام بأن أنشطة مثل هذا الفريق بمشاركة كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية وكذلك البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية ستسهل حتما البند بسرعة في مفاوضات - وأقول مفاوضات واسمحوا لي أن أشدد على ذلك مرة أخرى - بشأن انهاء انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية وخفض مخزوناتنا تدريجيا الى أن يتم تدويرها تدريجيا كاملا .

وقد استمع الوفد السوفياتي بانتباه واهتمام كبيرين الى البيانات التي ألقاها ممثلو مختلف البلدان بشأن البندين الأول والثاني من جدول أعمالنا . ويبدو لنا أن هذه البيانات تشترك كلنا ، مع استثناءات نادرة ، في الرغبة الصريحة على نحو مطلق الوضوح لاتشويه شائبة من الغموض في البند أخيرا في مفاوضات ، في تفحص عملي للجوانب الأساسية لنزع السلاح في اطار لجنتنا .

ان الأسس والبواعث التي يقوم عليها هذا الاقتراح قد شرحها شرحا مقنعا شاملا ممثلو البلدان الاشتراكية والنامية وبعض الدول الغربية أيضا . ومن ثم ، يبدو لنا أن لا حاجة الى الاستشهاد بحجج جديدة - وان يكن في امكان المرء ، لورغب في ذلك . ان يقدم الكثير - في تحبذ انشاء فريق عامل مناسب . وأود أن أشير . في ذلك الصدد ، الى البيان الذي ألقاه الممثل الكوبي في ٣ آذار / مارس ، والذي استعرض فيه عددا كبيرا من الوثائق الرسمية للجنة نزع السلاح المتعلقة بهذا الموضوع . ومن بيننا أشار على نحو خاص الى الوثيقة CD/116 التي ذكرها ممثلو " مجموعة ال ٢١ " . كما نود أن نؤيد ، في هذا الصدد ، البيان الذي ألقاه الممثل اليونانوسلافي في ٣ آذار / مارس مقترحا فيه أن تشكل الوثيقتان CD/116 و CD/4 وبعض الوثائق الأخرى أيضا أساسا تقوم عليه أنشطة الفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي .

الا أننا نجد أنفسنا مضطربين ، مع شديد الأسف ، الى أن نلاحظ عدم وجود اجماع أو توافق في الآراء في اللجنة بشأن مسألة استخدام اللجنة من أجل اجراء مفاوضات بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وبالتالي بشأن انشاء فريق عامل مخصص . وقد تعرض البيانان اللذان ألقاهما وفدا المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع الى ما نعتبره نقدا منصفا .

ويود الوفد السوفياتي أيضا أن يؤكد تلك الوفود التي لا توافق البتة على التأكيدات على أن الوقت لم يحن بعد لاجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ، وأن الظروف لم تنضج بعد لاجل ذلك أن سباق التسلح النووي نفسه - تراكم الأسلحة النووية نفسه ، كما بين على نحو مقتنع في البيانات التي ألقيتها وفود عديدة ومن بينها البيان الذي ألقاه السفير النيجيري اليوم - محفوف بأخطار على الإنسانية ، ناهيك عن احتمال استخدامها المظلم . وفي رأينا ، وهو رأى يشاركنا فيه كثير من أعضاء اللجنة كما نرى ، أنه ليس من المبكر جدا على الاطلاق كبح سباق التسلح ، وسباق التسلح النووي أولا وقبل كل شيء . بل على العكس يتعين فعل ذلك بأسرع ما يمكن . قبل أن تضع تماما امكانية ممارسة الرقابة ، وبالتالي ، الحد من الأسلحة المتفق عليه .

وقد قال ممثلون عديدون من " مجموعة ال ٢١ " ، عندما لم يتوفر توافق في الآراء بشأن انشاء فريق عامل معني بنزع السلاح النووي ، أنهم يحبذون ترك الباب مفتوحا أمام امكانية مناقشة قضايا نزع السلاح النووي من خلال عقد جلسات أو مشاورات غير رسمية . ونحن نود ، دون أن نعارض ذلك طبعا ، أن نؤكد مرة أخرى أن المقصد الالزامي والاساسي لعمل من هذا النوع الذي نقوم به بتوجيه رئيس اللجنة ينبغي أن يمتد الطريق من أجل اجراء مفاوضات بشأن جوهر هذه المشكلة . والا فان هذا العمل سيكون ، اذا اعتد لنا في الوصف ، مضيعة للوقت ، وقد يهبط ليصبح نقاشا أكاد يمينا عقيما .

وقد ورد في البيان الذي ألقاه زميلي الهندي الموقر ، والذي أيدته وفود أخرى ، اقتراح بأن يكون أساس المناقشة في الجلسات غير الرسمية تقرير فريق من الخبراء معني باجراء دراسة شاملة بشأن الأسلحة النووية . واسمحوا لي أن أذكر أنه قد أشير الى الفصلين الخامس والسادس والسابعة والخاتمة . ان لدينا بعض التحفظات بشأن هذه الوثيقة ككل ، غير أننا لانعارض في مناقشة عدد من المواضيع المتصلة بمسائل نزع السلاح النووي . بيد أنه لا يبدو من المستحسن أن نقتصر على النظر في هذه الوثيقة بمفردها . فوفود مختلف البلدان يحق لجا الاستفادة من كافة المصادر والدراسات الممكنة المتصلة بهذا الموضوع - وهذا هو ما سيحدث بالفعل على ما أعتقد .

وقد اقترح ممثل البرازيل ، وأيده في ذلك ممثل فنزويلا ، أن تقوم الأمانة باعداد قائمة بالمقترحات بشأن نزع السلاح النووي . وفي حين أننا نعترف بفائدة هذه الفكرة ، فان علينا أن نشير فقط الى أنه قد يكون من المفيد ، حرصا على توفير الوقت والأموال ، التفتيش في محفوظات الأمم المتحدة عن وثيقة من هذا النوع والاكتفاء بادخال الاضافات اللازمة عليها . ولقد تم اعداد شيء شبيه بذلك قبل الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

لقد قدم ممثل تشيكوسلوفاكيا ، الذي تكلم قبلي توا ، ورقة لتتظر فيها اللجنة عنوانها " اعتبارات مجموعة البلدان الاشتراكية في لجنة نزع السلاح فيما يتصل بمفاوضات لجنة نزع السلاح بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وكذلك بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية

حظرا كاملا عاما " • واني ، اذ أؤيد البيان الذي ألقاه سفير تشيكوسلوفاكيا ، أود أن أؤكد أن هذه الوثيقة تعكس أيضا موقف الوفد السوفياتي بشأن المسائل ذات العلاقة في ضوء الوضع الذي نشأ في اللجنة •

ونأمل أن تكون الآراء التي بيننا الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى في تلك الوثيقة مفيدة لعملنا المشترك وأن تدرسها الوفود الأخرى بما تستحقه من الاهتمام •

السيد فرونتشي (يوغوسلافيا) (ترجمة عن الانكليزية) : لقد بحثنا الوضع الذي نشأ في اللجنة بصدد اقامة فريقين عاملين معنيين بحظر التجارب الشامل ونزع السلاح النووي ، وفيما يتعلق ببدء مفاوضات في إطار اللجنة بشأن مجموعة مسائل نزع السلاح النووي • ونعتقد أن انشاء الفريقين العاملين المناظرين هو أكثر الطرق فعالية لبدء المفاوضات بأسرع ما يمكن • ونظرا لأن اللجنة لم تتمكن حتى الآن من الوصول الى توافق في الآراء بهذا الشأن نتيجة رفض بضعة بلدان فاننا نعتقد أن من الضروري مواصلة الاجتماعات غير الرسمية لدراسة الاقتراحات بائشاء فريقين عاملين مخصصين ليعنيا بالبندين ١ و ٢ من جدول أعمال اللجنة ، وكذلك لدراسة انشاء هيئات فرعية أخرى •

ونرى أنه لاغنى عن أن نبدأ بأسرع ما يمكن اجراء مناقشة في الاجتماعات غير الرسمية للجنة بشأن تقرير الأمين العام الذي يحوى الدراسة الشاملة عن الأسلحة النووية ، والذي قدم في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة الفصلين الخامس والسادس والاستنتاجات •

كما نعتقد أنه من المفيد ، لكي يكون النظر في المشاكل المتضمنة في بند جدول الأعمال المعنون وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي فعالا بقدر الامكان • أن تعد أمانة اللجنة بأسرع ما يمكن المواد التي جمعت فيما يتعلق باقتراحات نزع السلاح النووي التي قدمت للجنة من ١٩٧٩ حتى الوقت الحالي ، وكذلك كل الاقتراحات الأخرى بهذا الشأن (بما فيها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة) • وفي رأينا أن هذه الميثة ينبغي أن تجرى على مرحلتين ، الا أن المواد المتعلقة باقتراحات التي قدمت الى اللجنة من ١٩٧٩ حتى الآن ينبغي أن تقدم بأسرع ما يمكن •

ونحن نرى أن مجموعة المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ، باعتبارها من أهم قضايا نزع السلاح ، ينبغي أن تكون موضع دراسة في اللجنة على الدوام ، ولهذا نقترح أن تشرع اللجنة بأسرع ما يمكن في النظر في الترتيبات والحلول المحددة لنزع السلاح النووي والمفاوضات بشأنها •

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) : حضرات المندوبين الموقرين ، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة ال ١٠٤ طلب السفير دى لاغليسيا ممثل اسبانيا الكلمة ، وبذلك يصبح أول ممثل لدولة غير عضو في اللجنة يتحدث في جلسة عامة للجنة خلال هذه الدورة • وأرحب به بحرارة ، ولتفضل ياسعادة السفير بالحديث •

السيد دى لاغليسيا (اسبانيا) (ترجمة عن الاسبانية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أعبر عن امتناني لكلماتكم الرقيقة وسرورى برؤيتكم تتولون منصب رئاسة هذه اللجنة ، وكذلك عن تقديري للفرصة التي أتحتموها لي لكي أتحدث في هذه الجلسة العامة • وتلك هي المرة الثالثة التي أتشرف فيها بمخاطبة هذه اللجنة ، لأن اسبانيا تعلق أكبر أهمية على عملها • ورغم أننا قد احتمنا بشكل خاص حتى الآن في هذا المحفل بالأسلحة الكيميائية فان كل جوانب أنشطتها تستحق اهتمامنا •

ونود في المقام الأول أن نوضح أننا نشارك في الايمان بأن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون الشاغل الأول للمجتمع الدولي ، لأن هذه الأسلحة هي " سيف ديموقليس " المعلق فوق رؤوس البشر جميعا في هذه الفترة من التاريخ . ومن المهم بشكل أساسي أن نكبح انتشار الأسلحة النووية سواء أفقيا أو بنمو ترسانات مثل هذه الأسلحة التي تحتفظ بها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية .

وانطلاقا من هذا التفكير تابعنا باهتمام كبير المفاوضات الثلاثية الموجهة الى اعداد اتفاقية لحظر كل التفجيرات النووية . ونعتقد أن التحقق هو أعقد مشكلة في هذا الخصوص ، ومن هنا نأمل أن يكون لعمل فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاثرية آثار مؤاتية على عمل اللجنة في هذا الموضوع ، وأن يسهل بلوغ نتائج ايجابية . كما نهتم بمسألة الأسلحة الاشعاعية ، ولجذا السبب نرحب باعادة انشاء الفريق العامل المخصص الذي سيبحث كل الجوانب المتعلقة بمثل هذه الأسلحة ، وبعد اقتراحات من شأنها تسهيل وضع مشروع معاهدة تستهدف وقف استحداثها . وفي رأينا أن من الضروري فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل أن نتجنب صياغة نصوص أعم مما يجب ، وأن من الضروري كذلك تحديد نطاق تطبيقها . ونرى في هذا الصدد أن نتيجة أعمال المؤتمر الذي عقد في الخريف الماضي بشأن موضوع الأسلحة التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تشكل مثالا ينبغي وضعه في الاعتبار لأنه إذا أمكن تقسيم المواضيع وصياغة بروتوكولات محددة فقد يمكن احراز تقدم جزئي يسهل حل المشاكل الناشئة عن مثل هذه الأسلحة .

وأما عن المفاوضات من أجل اعداد برنامج شامل لنزع السلاح فنود أن نذكر أن هذا البرنامج سيقدّم الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد في ربيع عام ١٩٨٢ . ومن هنا فإن الوقت ضيق جدا وسيكون من الضروري الاسراع بالعمل إذا ما أريد بلوغ الغاية التي وضعتها هذه اللجنة لنفسها .

وأود كذلك أن أشير بايجاز الى مسألة الضمانات الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحتى الآن لم يحرز سوى تقدم ضئيل في هذا الميدان . وقد خلص الفريق العامل المخصص لجذا الموضوع الى أن من غير الممكن التوصل الى نَجح مشترك . ونأمل أن يمكن حل هذه المسألة في الدورة الحالية لكي يتسنى للتقرير القادم الى الجمعية العامة أن يتضمن بعض النتائج التي تشير الامل في أن يوضع في المستقبل غير البعيد جدا مشروع ترتيبات يساعد في تخفيف التحديد النووي الذي يبرز ثقيلًا على صدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

ونود مرة اخرى أن نعبر عن اعتقادنا أن من الضروري أن تسود المعايير العملية ، وأنه اذا اتضح أن من غير الممكن وضع معاهدات على مستوى دولي عال فينبغي أن تعدد صكوك بالشكل الذي يعتبر صالحا للبقاء لأن هذا من شأنه تمكيننا من احراز تقدم نحو بدء نفاذ الضمانات الفعالة التي نود جميعا أن نراها تنفذ .

وبالاضافة الى ما قلته لتوى أود أن أشير باستفاضة أكبر في بياني هذا الى جانب خاص من جوانب مشكلة الأسلحة الكيميائية لاني ، كما قلت بالفعل ، تمثل جانب عمل اللجنة الذي نوليها اهتماما خاصا . وهذا الجانب هو مسألة التحقق في اطار منظومة من التدابير لحظر استحداث مثل هذه الأسلحة ونتاجها وتخزينها . والواقع أنني تحدثت عن هذه المسألة في بياني أمام هذه اللجنة في اول تموز / يوليه ١٩٨٠ .

وفضلاً عن ذلك فقد اشتركنا في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في تقديم القرار ١٤٤/٣٥ جيم الذي طلب من الأمين العام بصدد البند ٣٤ من جدول الأعمال، اجراء تحقيق نزيه للثبوت من مدى صحة التقارير الواردة عن الأنشطة التي يحظرها البروتوكول العام الموقع في جنيف في عام ١٩٦٥ ، والذي يتناول استعمال الغازات الخانقة والسامة وما شابهها في الحرب ووسائل الحرب البكتريولوجية . وفي اعتقادنا أن كل التدابير التي قد تساعد في زيادة الالتزام بالوثائق الدولية لنزع السلاح والمسائل المرتبطة به تستحق كل اهتمامنا .

وأود أن أذكر اليوم نقطة أشار اليها تقرير الفريق العامل المخصص الذي كلف بمهمة تحديد المسائل التي تتناولها المفاوضات بشأن اتفاقية لحظر انتاج الأسلحة الكيميائية وهو الفريق الذي ترأسه بكفاءة كبيرة جدا سعادة السفير أوكلوا . وأعني بهذه النقطة مسألة تدابير بناء الثقة وخاصة تلك التي يمكن أن تقر قبل بدء نفاذ معاهدة في هذا الشأن . والواقع أنه اذا أمكن أن نضع أمام المجتمع الدولي مجموعة من القواعد الطوعية بهذا المعنى فان من الواضح أن جوا مؤاتيا جدا سيتوفر لقبول الجانب الأكبر من المجتمع الدولي لاتفاقية يمكن أن تطرح عليه فيما بعد .

وحيث كانت الجمعية العامة تضع الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أكد وفدنا أهمية التدابير المتخذة من جانب واحد في مجال الحد من سباق التسلح . ومن هنا فإننا نرى أن أي تدابير لبناء الثقة قد تتخذ فيما يتعلق بفرض قيود على استحداث الأسلحة الكيميائية سيكون لينا أثرا إيجابيا للغاية ، وستفيد الطريق للتفاوض على المعاهدة الخاصة بذلك . وقد قيل أن هدف هذه التدابير هو كبح دوافع المنافسة التي يشيرها الجهل بمدى الأخطار الممكنة ، والواقع أن السباق الذي نشهده للأسف في الوقت الحالي في قطاع الأسلحة الكيميائية هو، الى حد كبير ، ثمرة عدم الثقة العميق القائم حول امكانية هجوم جانب على الآخر بمثل هذه الأسلحة . وفي رأينا أن كل هذه الحقائق تجعل من الضروري لنا أن نبذل هذا الجهد ، ومن المهم لكيما نفعل ذلك أن نقر تدابير لبناء الثقة . ولما كنا لانستطيع توقع بدء نفاذ معاهدة تضم مثل هذه التدابير خلال فترة زمنية قصيرة فانه يبدو مفيدا لنا أن نقترح بعض التدابير التي يمكن للبلدان المتبعين طواعية . ونود أن نذكر مرة أخرى في هذا الصدد اقتراحات المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية التي يمكن ، وان كانت تشير بشكل خاص الى مشاكل التحقق ، أن تعتبر الى حد ما تدابير طوعية لبناء الثقة .

ان العلاقة الوثيقة بين الأسلحة الكيميائية والصناعة التي تنتج كل مجموعة المنتجات السمي تحتاجها البشرية في هذا القطاع الانتاجي تجعل من الضروري أن نأخذ مصالح الصناعة في حسابنا عند دراسة هذه المسألة وأن نسعى الى الحصول على تعاونها المباشر .

وتدريج مذكرة الرئيس المرفقة بتقرير الفريق العامل المخصص ضمن تدابير ما قبل الاتفاقية الاعلان عن المخزونات ومرافق الانتاج ، وامكانية توجيه دعوات لزيارة مرافق الأسلحة الكيميائية .

ولاشك أنه لو تبنت البلدان القادرة على ذلك تدابير من هذا النوع فسيكون هذا مفيدا للغاية لأن المعرفة الدقيقة جدا بالقدرة الهجومية لهذا النوع من أسلحة التدمير الشامل ستقلل الاهتمام ببناء في البلدان التي قد تريد - اذا افتقرت الى هذه المعرفة - ألا تشغل مكانا أدنى فيما يتعلق بهذه الأسلحة .

غير أننا نعتقد أن هذه الاعلانات والزيارات ينبغي ألا تقتصر على القطاع العسكري البحت بل أن تشمل كذلك المرافق المدنية نظرا للعلاقة الوثيقة التي قد تكون بينها وبين الانتاج لأغراض حربية •

ومن هنا فإننا نعتقد أن من المستحسن جدا أن نشجع تبادل المعلومات التي من شأنها أن توفر دون المساس بحق المصانع في المحافظة على أسرارها الصناعية ، معلومات أكثر عن قدرتها على انتاج الأسلحة الكيميائية • ونقترح لهذا الغرض تنظيم مؤتمرات دولية تشترك فيها المؤسسات في القطاع الكيميائي حتى تستطيع ، بقدر استعدادها وقدرتها ، تبادل المعلومات حول مختلف جوانب استحداث الأسلحة الكيميائية من كل الفئات ونتاجها وتدميرها وتحويلها •

وربما كانت ردود فعل مختلف المشتركين في " ندوات " من هذا القبيل مختلفة جدا حسب متطلبات أمن بلدانهم أو حسب مصالحهم الاقتصادية ، غير أننا نرى أنه كلما زادت معلومات المجتمع الدولي عن هذه الفئة من الأسلحة كلما قلت فرص انتشار صناعتها لأن طبيعتها التكتيكية البحتة لا تعطيتها سوى قيمة محدودة كأداة للردع ، ولأن المصاعب المتضمنة في استخدامها تجعلها عسكريا أقل فائدة من الأسلحة التقليدية الأخرى ، وهذا هو السبب في قلة استخدامها نسبيا منذ الحرب العالمية الأولى •

وثمة جانب آخر من تدابير بناء الثقة أود أن أعلق عليه هو الاحتياطات التي تتخذها البلدان لحماية نفسها من الهجمات المحتملة بالأسلحة الكيميائية • وهنا أيضا نعتقد أنه قد يكون مفيدا أن تعقد اجتماعات دولية لتبادل المعلومات عن الحماية من الغازات الخانقة والسامة سواء فيما يتعلق بالقوات المسلحة أو بحماية السكان المدنيين • ومن الواضح أن كل ما يفضي إلى تقليل فعالية الأسلحة الكيميائية سيساعد في تقليل الاهتمام بحياسة هذا النوع من الأسلحة •

وأود كذلك أن أوضح الأهمية الكبيرة جدا للتقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المؤرخ في ٧ تموز / يوليه ١٩٨٠ عن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، والذي عمم على اللجنة في الوثيقة CD/112 • ويكرر التقرير الاعراب عن استحسان اقامة لجنة استشارية لممارسة الوظائف المتعلقة بالتحقق من الالتزام باتفاقية مقلبة •

ونظرا لما تم الاتفاق عليه في القرار ١٤٤/٣٥ جيم الذي أشرت إليه من قبل بيدولنا أن من المستحسن أن تقبل الدول الأعضاء طواعية صلاحية الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بأجراء استقصاءات لاستيضاح موافق الشك الناشئة عن عما قد يرد من تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية وحتى عن وجود مخزونات منها أو عن انتاجها • ونعتقد أن كل ما قد يساعد في زيادة معلومات الدول عن القدرة الهجومية لأعضاء المجتمع الدولي الآخرين ، فيما يتعلق بهذه الفئة من الأسلحة ، ستكون له آثار مؤاتية على قبول المجتمع الدولي لاتفاقية للحظر الشامل لكل ما يرتبط بهذه الأسلحة •

وتدابير بناء الثقة جديدة نسبيا في ميدان نزع السلاح والحد من الأسلحة ، رغم أنها تسبق وثيقة هلسنكي الختامية ، إذ يمكن أن يقال أن التسويات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ونصت على نزع سلاح منطقة الراين كانت تتسم بمثل هذا الطابع • إلا أن زيادة شعبيتها قد بسدت بالتحديد في هلسنكي ورغم أنها لم تتطور بالدرجة التي يمكن تمنيتها فإننا نعتقد أن مستقبلها واعد • ولذلك الضرب فإننا نحث على إجراء دراسة لتطبيقها في مجال الأسلحة الكيميائية حيث نعتقد أنها ستكون مناسبة تماما بحكم المميزات الخاصة لأسلحة التدمير الشامل هذه •

ونحن نؤمن بقيمة الطابع الطوعي لتدابير بناء الثقة التي يمكن أن تسبق اقرار اتفاقية في هذا الشأن ، لأن الطبيعة غير المتماثلة بالضرورة لمثل هذه الاجراءات تعني قرارات من جانب واحد لا تسمح بالمعاملة بالمثل تماما ، وان كان من المنطقي أن اقرار بلد ما لينا يمكن أن يشير ردود فعل مماثلة من جانب البلدان الأخرى •

وبالمثل فاننا نعتقد أن هذا النهج سيحد من خطر التصعيد ، وهو المشكلة الكبرى التي تؤثر دائما على كل ماله صلة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح • ويتعين علينا أيضا • أن نذكر أن المشاكل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية مختلفة كثيرا عن تلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية الأخرى ، ومن ثم فان خصائص تدابير بناء الثقة الممكنة في هذا القطاع لا بد أن تختلف بالضرورة عن تلك الخاصة بالجوانب الأخرى لطاقة الدول الحربية •

وأخيرا أود أن أبلغ لجنة نزع السلاح برغبة حكومتي في المشاركة لا في الجلسات العامة للجنة فقط بل كذلك في التبيئات الأخرى التي تتفاوض على قضايا واردة في جدول أعمالها ، بما يتفق بالطبع مع الامكانيات التي تتيحها أنظمتها الداخلية للبلدان غير الأعضاء •

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) : أشكر سعادة السفير دى لاغليسيا على كلمته •
وسنحيط علما بمقترحاته ونبحثها وفقا للنظام الداخلي •

السيد ساران (الهند) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحولي أولا وقبل كل شيء أن أتقدم اليكم بتهنئة وفدى الحارة وأطيب تمنياته لتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح في شهر آذار / مارس ، وابدئ لكم استعداد وفدى للتعاون التام في النهوض بمسؤولياتكم الكبيرة • ويود وفدى أيضا أن يعرب عن عميق اعجابه لسعادة السفير الفرنسي دى لاغورس الذي وجه أعمال اللجنة باقتدار في شهر شباط / فبراير • ولولا مساهمته القيمة لما تمكنت لجنتنا من التطرق الى الأعمال الموضوعية في مرحلة مبكرة كئذ • من دورتنا الربيعية •

السيد الرئيس ، لقد أخذت الكلمة كيما أشرك وفدى تماما في التوصية التي قدمتها سفير يوغوسلافيا الموقر • ونحن مازلنا على قناعة بأن فريق عامل مخصص يوفر أفضل آلية لاجراء مفاوضات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي • بيد أننا نرى أنه يجب ، الى أن تغير الدول التي تعارض هذه التوصية موقفها ، أن نتطرق الى بحث موضوعي لقضايا محددة في جلسات غير رسمية للجنة نزع السلاح •

السيد الرئيس ، أود أيضا أن أتناول بصورة موجزة التعليقات التي أبداها سفير الاتحاد السوفياتي الموقر بشأن اقتراح وفدى بأن نبدأ في مناقشات موضوعية عن طريق التركيز على بعض القضايا التي أثرت في الدراسة الشاملة بشأن الأسلحة النووية ، التي أعدتها فريق من الخبراء • ويتقدم هذه التوصية فاننا لانعني أنه ينبغي بصورة ما أن يقتصر بحثنا على نطاق الدراسة • وإذا كنا قد أشرنا بصورة محددة الى الفصلين 5 و 6 من الدراسة والاستنتاجات الواردة فيها ، فان ذلك يستدفع ضمان أن يكون لمناقشتنا الموضوعية مركز اهتمام محدد وهيكل محدد ، والا فان ما سنجره لن يكون سوى مناقشة مكررة عامة • وقد ايدنا اقتراحات وفدى البرازيل وفنزويلا ، ويمكن أن تشمل الوثائق التي تم توفيرها للجنة أساس مناقشتنا في المستقبل • وغني عن القول أنه يجوز لأي وفد اثاره ما يراه ذا قيمة من قضايا بالنسبة للمناقشة •

السيد الحاف (باكستان) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس : لقد طلبت الكلمة في المقام الأول كيما أقدم لكم تهنينا لتوليكم رئاسة اللجنة • واننا على ثقة من أن اللجنة ستستفيد من

توجيهكم القدير لأعمالنا بالقدر الذي استفادت به خلال رئاسة سلفكم الموقر سفير فرنسا السدي
نقدم له شكرنا وتبناينا .

ان وفدي يتفق مع سفير يوغوسلافيا الموقر على أنه ينبغي علينا مواصلة العمل بخية انشاء
الفريقين العاملين المخصصين للبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا . ونرى أيضا أنه قد يكون من المفيد
البدء باجراء دراسة للفصلين ٥ و ٦ من تقرير الأمين العام ، ولكن هناك وثائق ومجموعات وثائق
أخرى كثيرة يمكن أن تكون على نفس القدر من الفائدة . ويتفق وفدي مع سفير الاتحاد السوفياتي الموقر
فيما قاله من أنه ينبغي على حد تعبيره ألا نسجن نفسنا في نطاق وثيقة وحيدة ، ويسعدني أن
مثل الجند الموقر قد أعرب أيضا عن موافقته على هذا . وهناك وثائق أخرى أشار إليها السفير
السوفياتي الموقر منها ، على سبيل المثال ، ورقة عمل مجموعة ال ٢١ ، الواردة في الوثيقة
CD/116 ، التي تشتمل على اقتراحات هامة تستحق أن نجدد النظر فيها . وينبغي أيضا أن
تناول التحضير للمفاوضات بشأن المسألة الموضوعية المتعلقة بإنشاء الفريقين العاملين المخصصين
للبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال . وقد يكون من المفيد أن نعرب عن آرائنا بشأن المهام المحددة
لهذين الفريقين العاملين المقترحين . ومن شأن هذا ، في اعتقادنا ، أن يحقق تقدما في الأعمال
المناطة بهذه اللجنة ، ولا سيما بالنظر الى ضيق الوقت المتاح لنا . اذ يتعين علينا أن نقدم
تقريرا عن التقدم المحرز في مفاوضاتنا الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

السيد س. دي كيروز دوراته (البرازيل) (ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس،
ان وفدي يرغب في أن يسجل ويغيد الاقتراحات المقدمة من ممثل يوغوسلافيا الموقر . ونعتقد أن الوقت
مناسب تماما لأن نتخذ هذه اللجنة مقررات تمكننا من تنظيم مفاوضات موضوعية محددة بشأن وقف
سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي . ونرى أنه ينبغي البدء فورا في مناقشة القضايا
الموضوعية في جلسات غير رسمية للجنة وينبغي أن تركز على الفصلين ٥ و ٦ من التقرير الشامل
للأمين العام بشأن الأسلحة النووية وعلى الاستنتاجات الواردة فيه ، وكذلك على الاقتراحات التي
قدمت منذ بدء لجنة نزع السلاح ، والتي يتعين أن تقوم الأمانة بتجميعها ، وعلى غيرها من المعلومات
ذات الصلة المقدمة في الأمم المتحدة والتي يمكن اضافتها الى مجموعة الوثائق في مرحلة ثانية .
وندرک أنه قد تكون هناك طرق معقولة أخرى لتوفير المعلومات الموضوعية للجلسات غير الرسمية ،
ولكن النقطة الهامة في رأي وفدي هي أن تتمكن اللجنة من اقامة حوار ذي مغزى يستهدف انشاء
فريق عامل بشأن البند ٢ ، حسبما اقترحت مجموعة ال ٢١ .

الرئيس : (ترجمة عن الانكليزية) ، حضرات المنديين الموقرين ، كنت أعسىترم
اقتراح عقد جلسة غير رسمية قصيرة لمناقشة بعض المسائل . ومن المؤسف أن وقتنا قد نفذ ، ومن ثم
فسأضطر الى تناول هذه المسائل في جلستنا غير الرسمية المقبلة يوم الاثنين ، كيما نتمكن من بحث
هذه المسائل بصورة رسمية في جلستنا العامة القادمة .

وستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح ، يوم الثلاثاء ١٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ،
الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

محضر نهائي للجلسة الثالثة عشرة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ، يوم
الثلاثاء ، ١٠ آذار / مارس ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠ صباحاً

الرئيس: السيد ج. هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

الحاضرون في الجلسة

- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : السيد ف . ل . اسراييليان
السيد ب . ب . بروكوفيف
السيد ي . ف . كوستينكو
السيد ل . أ . نعموف
- اثيوبيا : السيد ف . يوهانس
- الارجنتين : السيد ف . جيمينز داغيلا
الآنسة ن . فريري بيناباد
- استراليا : السيد ر . ستيل
السيد ت . فندليه
- المانيا (جمهورية - الاتحادية) : السيد غ . بفايغر
السيد ن . كلينغلر
السيد د . مولر
- اندونيسيا : السيد أ . سورابتو
السيد هاريموتارام
السيد ف . قاسم
السيد كاربونو
- ايران : السيد خ . زاهرنيا
- ايطاليا : السيد ف . كارديرو دي مونتينيمولو
السيد أ . شيارابيكو
السيد ب . كابران
السيد أ . دي جيوفاني
- باكستان : السيد م . أحمد
السيد م . أكرم
السيد ت . الطف
- البرازيل : السيد س . دي كيروز دوارته
- بلجيكا : السيد أ . اونكيلينكس
السيد ج . م . نوارفالمين
- بلغاريا : السيد ب . فوتوف
السيد ر . ديانوف
السيد اي . سوتيروف
السيد ك . براموف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أرساو هالانغ	<u>بحرما</u> :
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u> :
السيد ج • سيالوفيتش	
السيد ك • توماسزيفسكي	
السيد ت • سترويفاس	
السيد ف • فالديغيزو	<u>بيرو</u> :
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u> :
السيد ب • لوكيش	
السيد ي • بيروتشيك	
السيد ج • فرانيك	
السيد أ • بن يامنه	<u>الجزائر</u> :
السيد ج • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u> :
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كاولفوس	
السيد ب • بونتنيغ	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u> :
السيد نكونغودونتوني بواندا	<u>زائير</u> :
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u> :
السيد س • ليدغارد	<u>السويد</u> :
السيد ل • نوربيرغ	
السيد س • سترومبيك	
السيد غ • ايكولم	
السيد ج • لوندين	
السيد يوبي وان	<u>الصين</u> :
السيد سا بنوانغ	
السيد يومنغيا	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u> :
السيد م • كوتور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u> :
السيد أو • أ • أغويلار	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد غ • سكينر	: <u>كندا</u>
السيدة ف • بورود وسكي ياكيفيتش	: <u>كوبا</u>
السيد س • شيتيمي السيد غ • مونيو	: <u>كينيا</u>
السيد أ • أ • حسن	: <u>مصر</u>
السيد أ • الحقلي السيد م • شرايبي	: <u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روليس السيد م • أ • كاثيرس	: <u>المكسيك</u>
السيد ل • م • سامرهيس السيد ج • أ • لينك	: <u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • أرد ميلخ السيد ل • بايارت السيد س • أ • بولد	: <u>منغوليا</u>
السيد م • ب • بريماه السيد ي • أ • اكينسانيا السيد ت • أغوي ابرونزي	: <u>نيجيريا</u>
السيد س • ساران	: <u>النمسا</u>
السيد اي • كوميفش السيد س • غيورفي	: <u>هنغاريا</u>
السيد ر • ه • فاين السيد ه • فاغناكرز السيد ن • ه • بياغمان	: <u>هولندا</u>
السيد س • س • فلاورى السيد ف • دى • سيمون السيد ك • كريتنبرغر السيد ج • أ • ميسكل السيد ه • ويلسون	: <u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

اليابان :

السيد ي • اوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ر • ايشي
السيد ك • شيمادا

يوغوسلافيا :

السيد م • فرونتش
السيد ب • برانكوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام :

السيد ر • جايبال

نائب أمين لجنة نزع السلاح :

السيد ف • بيرازاتيغوى

ممثلو دول غير أعضاء في لجنة نزع السلاح

النرويج :

السيد ي • هولست
السيد و • فاييرنو

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : حضرات المندوبين الكرام ، أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ١١٣ للجنة نزع السلاح . تواصل اللجنة اليوم النظر في البند ٦ من جدول أعمالها وهو " البرنامج الشامل لنزع السلاح " .

وأود قبل اعطاء الكلمة للممثلين المدونة أسماؤهم في قائمة المتحدثين ان أتناول موضوعين يتطلبان قيام اللجنة باتخاذ اجراء بشأنهما . فَمَا يعلم الأعضاء ، نظرنا خلال اجتماعنا غير الرسمي أمس ، في الخطاب الذي ورد من النمسا والذي أخبرتنا فيه بالمسائل التي توليها اهتماما خاصا والمدرجة في جدول اعمال اللجنة . وقد قامت الأمانة ، كسابق عادتيا ، بتعميم مشروع المقرر ذي الـ ٣٥ رقم (١) . واذا لم يكن هناك اعتراض فسأعتبر مشروع المقرر معتمدا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أود الآن أن أنتقل الى موضوع آخر ، يذكر أعضاء اللجنة أن رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتحديد الظواهر الاحترافية كان قد قدم في الجلسة العامة الـ ١٠٦ التقرير المرحلي عن الدورة الحادية عشرة للفريق . وأعترز الآن ، جريا على العادة ، ان أعرض ذلك التقرير المرحلي ، الوارد في الوثيقة CD/150 ، على اللجنة للموافقة عليه . وقبل البدء في ذلك ، أود أن أسأل الأعضاء ما اذا كانوا يودون التعليق على التقرير المذكور .

السيد فلاوري : (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لما كانت هذه هي المرة الاولى التي أرى فيها الوثيقة CD/150 ، ولم تتح لي فرصة مقارنتها بالوثيقة التي تم تعميمها بشكل غير رسمي في وقت سابق ، فاني أود فقط أن أسأل ، ما اذا كانت هناك أي تغييرات في هذه الوثيقة لا تتضمنها تلك التي قدمها خبراء الظواهر الاحترافية في وقت سابق . واذا كانت هناك تغييرات ، فهلا تكرمتم بالتنبه اليها . اما اذا لم تدخل تغييرات على التقرير ، فلن أجد صعوبة في الموافقة عليه .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : باستطاعتي أن أؤكد أن أي تخير لم يطرأ على هذه الوثيقة ، فهي نفس الوثيقة التي تم تعميمها في وقت سابق .

السيد ليدغارد (السويد) : (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، أود فقط أن أشير الى اني قمت في الواقع بتقديم هذه الورقة قبل اسبوعين .

(١) " تقرر اللجنة ، استجابة لطلب النمسا [CD/148 و CD/163] ، ووفقا للمساواة ٣٣ الى ٣٥ من نظامنا الداخلي ، ان تدعو ممثل النمسا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨١ في اجتماعات الفريقين الساطين المخصصين للأسلحة الكيميائية وللترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : اذا لم تكن هناك اعتراضات ، فسأعتبر التقرير
المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص ، بصيغته الواردة في الوثيقة CD/150 ، محتسداً من
قبل اللجنة .

• وقد تقرر ذلك

السيد كارديرو دي مونتيرو (ايطاليا) : (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ،
أود أولاً ، نيابة عن وفد بلادي ، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آذار / مارس
وأنا على يقين من أن صفاتكم الانسانية والمهنية وما تحضون به من طويل الخبرة في الدبلوماسية
الدولية ستعود ببالغ النفع على سير أعمالنا .

كما أود أن أعرب عن عظيم تقديرنا للطريقة البارعة التي أدى بها سلفكم الموقر ، السفير
فرنسوا دي لانغرس مهمته في شهر شباط / فبراير . فقد قضت اللجنة ، ني ظل توجيهه
النموذجي ، مرحلة هامة من مراحل أعمالها .

سيدي الرئيس ، في نيتي أن أتناول اليوم البند ٦ من جدول أعمالنا - وهو البرنامج الشامل
لنزع السلاح - وفقاً لبرنامج العمل ، الذي وضعناه . ولكن ، نظراً ، لسير مناقشاتنا ولتشابك
المسائل التي ينبغي معالجتها ، فاني أرى من المناسب أن أتعرض أيضاً للبند ٢ ، وهو وقف سباق
التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وسأبدأ بهذا الموضوع .

ان وفد بلادي يشارك غيره من الوفود ، الشعور بما ترتديه مسألة وقف سباق التسلح
النووي ونزع السلاح النووي من أهمية والحاح . لذا فهو يأمل أملاً جاداً ان يتم احراز تقدم فسي
هذه المسألة داخل جميع المحافل المعنية ، سواء تلك التي تتسم بطابع متعدد الاطراف
كعده اللجنة أو تلك التي تتسم بطابع ثنائي والتي تشمل ، الدولتين اللتين تملكان أضخم
الترسانات العسكرية .

وإذا كان من الواضح ان ليس ثمة ، في المرحلة الراهنة ، توافق آراء بشأن انشاء فريق
عامل مخصص يعنى بمشاكل نزع السلاح النووي ، فان ذلك لا يعني نهاية جهودنا في هذا الاتجاه :
ففي مجال على مثل هذه الدرجة من الأهمية والتعقيد ، تشكل اللجنة ذاتها ، على الصعيد
السياسي الأكثر حمراً ، فريقاً عاملاً . ونحن متأكدون من ان لجنة نزع السلاح لا يمكن أن تتصل
من مهمة البحث عن حلول لا حدى مشاكل عصرنا الجوهرية ، وأنها يمكن ان تلعب دوراً في عملية
نزع السلاح النووي ، في مراحل مناسبة . وقد سبق لهما أن قامت بمثل هذا الدور ، كما تشهد على
ذلك معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والمعاهدة الخاصة بقاع البحار والمحيطات ، ومعاهدة
الحظر الجزئي للتجارب النووية . وفي هذه الحالات ، تم استيفاء شرطين أوليين وهما تحديد
هدف المفاوضات تحديداً واضحاً وتعيين دور اللجنة تعييناً واضحاً . ونحن لم نصل بعد الى هذه
المرحلة فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول أعمالنا ، وهو بند يتفق الجميع على وصفه بأنه مسألة
" معقدة " ، أي مسألة مكونة من جوانب متعددة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسائل أخرى تخرج عن
نطاقها وتمس ذات أسس النظام الدولي القائم حالياً .

ويجب علينا ، حتى وان لم نكن في مرحلة تمكننا من ان نفكر تفكيراً واقعياً في انشاء فريق
عامل مخصص ، ان نواصل بحث هذا الموضوع ذي الأهمية الحيوية للانسانية جمعاء بكل ما يستحقه
من اهتمام والحاح . وبلا حظ وفد بلادي بارتياح الشعور العام الذي يؤيد قيام اللجنة بحققه

اجتماعات غير رسمية حول هذا الموضوع خلال هذا الجزء من دورتنا السنوية ، وكذلك حول مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية • وفي هذا الخصوص ، يؤيد وفد بلادي مشروع الاعلان الذي أذاعه الرئيس والذي قدمه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته اللجنة أمس • ونحن نعتبر هذا لا مجرد تمرين مدرسي أو تمرين نظري بحت ، بل نعتبره جهداً تمهيدياً بالنسبة للونيفة الأساسية لهذه اللجنة ، التي تظل وظيفتها التفاوض على تدابير ملموسة •

وقد اقترحت بعض الوفود ان تنصب المناقشات المحتملة على نقطة مركزية جيدة التحديد ويؤيد وفد بلادي بوجه عام هذا الحرص على المنهجية ، بيد أنه يتساءل عما اذا كانت الفقرات ذات الصلة في برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية لا تزال تشكل افضل نقطة انطلاق لبدء المناقشات بشأن المسائل المضمونية • فان تلك الفقرات التي تم التوصل الي توافق لآراء بشأنها تعكس العناصر المختلفة ووجهات النظر المختلفة في وحدة متكاملة متوازنة تم التفاوض عليها بروية ولو سلكتنا تلك الطريق فاننا نكون ماضين في الاتجاه الصحيح • وفي الواقع ، فيما يخص البند ٢ ، من جدول أعمالنا ، تتمثل الصحوة العملية التي تصطدم بها جهودنا في واقع ان برنامج العمل يشكل اطارا واسعا ذات طابع عام ، في حين ان هدف اللجنة والمهمة التي انشئت من أجلها يتمثلان في التفاوض على تدابير محددة ذات طابع متعدد الاطراف • وللتخلص من هذا التناقض ، ينبغي للجنة ان تحاول التصدي بعرض لمختلف جوانب مشكلة هي من الناحية الموضوعية " معقدة " • وهذا يعني السعي الى تعيين عناصرها المكونة واحدا فواحدا والى تحديد علاقاتها المتبادلة مع العوامل الاخرى التي تحدد عملية نزع السلاح : ووفد بلادي انما يفكر على وجه الخصوص فسي العلاقة القائمة بين نزع السلاح النووي وأمن الدول ، وبين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي ، وبين ما يمكن تنفيذه من تدابير وامكانيات التحقق منها •

وثمة تدبير محدد واحد سبق ان تم تعيينه وأنطنا به جميعا أولوية قصوى ، ألا وهو الحظر الكامل للتجارب النووية ، الوارد في البند ١ من جدول أعمالنا • ويمكن تعيين غيره من التدابير ، وقد تم في الاعوام الماضية تقديم اسهامات قيمة عديدة لتحقيق لهذه الغاية ، وأود أن أذكر في جملة أمور ، بالاستيانات التي قدمها وفدا كندا وأستراليا •

سيدي الرئيس ، ان هذا يعود بي الى النقاط التي أردت ان أثيرها فيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الاعمال المعنون " البرنامج الشامل لنزع السلاح " • وما يجب أن نفعله هنا أيضا هو تحليل المفهوم العام لنزع السلاح النووي • وأود أن أضيف ان الاجتماعات غير الرسمية التي تخصصها هذه اللجنة لنزع السلاح النووي قد تعود بالفائدة أيضا على اعمال الفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل •

لقد أبدى الوفد الايطالي على الدوام اهتماما خاصا باعداد برنامج شامل لنزع السلاح ، وقد أشار السيد سبيرانزا ، وزير الدولة للشؤون الخارجية الايطالية ، مرة اخرى الى الاسباب الأساسية لهذا في الخطاب الذي القاه أمام هذه اللجنة في ٣ شباط / فبراير الماضي • وأود اليوم أن أتعرض الى بعض الجوانب ذات الطابع العام ، تاركا النظر في المشاكل المحددة لمناسبات أخرى •

وأود أن أشير ، قبل كل شيء ، الى ان وفد بلادي يأمل ان يكون في الوسع الانتهاء من اعداد مشروع برنامج شامل داخل اللجنة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة

المكرسة لنزع السلاح . ومع ان اتخاذ القرار النهائي بشأن البرنامج الشامل متروك للجمعية العامة ، فان وفد بلادي سوف يأسف شديد الأسف لفرضية عدم تمكن هذه اللجنة من الاتفاق على مشروع برنامج ، اذ من شأن ذلك ان يقوض ما تتمتع به من ثقة ، وللحيلولة دون حدوث هذا الاحتمال يجب علينا جميعا ان نبدي أقصى درجة من المرونة .

سيدي الرئيس ، ان الفريق العامل المخصص الذي يحمل برئاسة السيد غارثيا روليس قد حدد نقطتين يبدوان هناك توافقا للآراء بشأنهما وهما (أ) ينبغي للبرنامج الشامل أن يتكون من سلسلة من المراحل ؛ (ب) ينبغي اجراء استعراض في آخر كل مرحلة . ويبدو لي أنه من المهم التشديد على هذين العنصرين اذ انهما يساعدان ، في جملة أمور ، على تمييز البرنامج الشامل عن برنامج العمل المبين في الوثيقة الختامية وعن غير ذلك من الوثائق المماثلة من حيث المضمون . فما من أحد يريد في الواقع ان يكون البرنامج الشامل مجرد قائمة اضافية أخرى لتدابير نزع السلاح . بيد اننا لا نعتقد بأن هذا الفارق يمكن افعاله باعطاء البرنامج الشامل طابع الالتزام القانوني الذي لا يناسبه . واذا كان صحيحا ان المهمة التي انشئت اللجنة من أجلها هي التفاوض على نصوص يتم الاتفاق عليها ، فان هذا لا يعني بالضرورة ان تكون هذه النصوص اتفاقيات أو معاهدات . وفي حالة البرنامج يتعلق الأمر في الواقع — كما أشرنا الى ذلك في ورقة عملنا CD/155 — ، بوضع " اطار متفق عليه لمفاوضات موضوعية في ميدان نزع السلاح " .

ولا بد من ابداء ملاحظات مماثلة بخصوص الأطر الزمنية التي ينبغي ان ترافق كل تطور أو كل مرحلة من مراحل تطبيق البرنامج المذكور . وهذا المقترح ، وان كان نابعا من قلق نتفهمه تفهما جيدا ، يبدو لنا وكأنه يعكس نهجا هو قانوني اكثر مما هو سياسي . وفي القانون ، يكاد يكون الالتزام عديم الجدوى اذا لم ينص على مدة لتنفيذه . ولا يمكن للبرنامج الشامل ان يحمل طابع صك قانوني ، بل طابع تصديق سياسي . وفي هذا السياق ، ليس من شأن جدول زمني موضوع مسبقا ان يجعله ، بحد ذاته ، اكثر فعالية .

وأود أن أشير الى ان الذين يؤيدون فكرة تحديد أطر زمنية والذين يحارصون هذه الفكرة متفقون جميعا على ان الارادة السياسية للدول تظل هي العامل الحاسم . غير ان الفئة الاولى تود ان ترى هذه الارادة بعيدة عن تقلبات الوضع الدولي ومرتبطة ، منذ البداية ، بجدول زمني يشمل جميع الخطوات وجميع المراحل المؤدية الى نزع السلاح العام الكامل في تلة رقابة فعالة .

ان وفد بلادي مقتنع بأن من الممكن السعي وراء الهدف ذاته — الا وهو اعطاء البرنامج الشامل فعالية حقيقية ودائمة — عن طريق الاضطلاع ، جنبا الى جنب مع البرنامج ، بحمل سياسي متواصل يرمي الى ازالة مصادر التوتر والاحاف في العالم وزيادة فعالية الآلية الدولية المتوفرة ، داخل منئمة الامم المتحدة وخارجها على السواء ، لتسوية المنازعات تسوية سلمية ولتحفيز حقوق الانسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية . وهنا تكمن قيمة ما يسمى بالتدابير الملزمة التي ينبغي ان تشكل في كل مرحلة جزءا لا يتجزأ من البرنامج الشامل الى جانب التدابير المعنية على وجه التحديد ، بتحديد الاسلحة ونزع السلاح . فان من شأن تنفيذ هذه التدابير — وما سينتجده من تدعيم الا من والثقة الدوليين — ان يسهم في ، ابحاد تلك " الارادة السياسية " للدول عن تقلبات الوضع الدولي اكثر بكثير مما يفعله تحديد جدول زمني مفصل .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل ايطاليا الموقر على بيانه وعلى تهنائه

التي وجهتها الي بمناسبة تولي الرئاسة .

السيد سويرابتو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدى الرئيس، تنص الفقرة ١١ من اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح على أن البرنامج الشامل لنزع السلاح، بعد أن اعترف به بوصفه عنصرا هاما في الاستراتيجية الدولية لنزع السلاح، "ينبغي ان يصاغ بأقصى ما يمكن من الاستعجال". كما تنص على انه "ينبغي ان تعجل لجنة نزع السلاح بأعمالها المتعلقة بصياغة البرنامج كيما يعتمد في موعد لا يتجاوز موعد انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر انعقادها في ١٩٨٢". وقد عملت لجننتنا بما يتفق وذلك اذ قررت في ١٢ شباط / فبراير انه ينبغي للفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح، الذى أنشئ في العام الماضي، ان يستأنف عمله، وقد باشرفعلنا ذلك الفريق العامل برئاسة السفير المكسيكي غارثيا روبليس مفاوضات موضوعية في هذا الصدد.

والآن وقد استهل الفريق العامل الذى هو انسب جهاز للمفاوضات نشاطه حول المسائل الموضوعية، ولما كان وفد بلادى قد بين لهذه اللجنة في العام الماضي الموقف العام لحكومتي بشأن الامور ذات الصلة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح، فاني سأقصر كلامي على مسألة الشكل الممكن للصك الذى سيصاغ البرنامج فيه، ومسألة الاطار الزمني.

بالنسبة للمسألة الاولى، لما كان البرنامج الشامل لنزع السلاح، بوصفه برنامجا، قد لا يأخذ شكل صك دولي له طابع الالزام القانوني مثل الاتفاقيات او المعاهدات، فانه لا ينبغي بسبب ذلك اعتباره مجرد توصية. بل يجب ان تكون له درجة معينة من القوة الملزمة أعلى مما يكون لمجرد اعلان، حتى ولو كانت هذه القوة ربما أقل من القوة الملزمة التي تتمتع بها الاتفاقيات أو المعاهدات. ولا ينبغي أن يكون البرنامج مجرد تعبير عن نوايا الدول، وانما ينبغي له أن يوضح التزام الدول بتنفيذ البرنامج باخلاق.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، فان وفدنا يرى أيضا انه ينبغي تنفيذ البرنامج في اطار زمني محدد، كما ينبغي النرفيه على اجراء استعراضات دورية حتى يتسنى للمجتمع الدولي تقويم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

ولا حاجة الى التركيز مرة أخرى على ان أى تدبير مقترح في البرنامج ينبغي ألا يعتبر غاية في حد ذاته. فليس الا خطوة من الخطوات المؤدية الى الهدف النهائي لعملية نزع السلاح أى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. بل ان نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ليس غاية في حد ذاته هو الآخر. وانما هو وسيطة لبلوغ هدف آخر ألا وهو استتباب سلام دولي حقيقي ودائم.

ولا يسعني ان اختتم كلمتي الموجزة بدون ان انجي اليكم، يا سيدى الرئيس، احر تهناتي وفدنا لتوليكم رئاسة اللجنة لهذا الشهر. ان مهمتكم عسيرة وصعبة ولكني واثق من انكم تستطيعون دائما الاعتماد على تعاون جميع أعضاء اللجنة. كما ان وفدنا مقتنع بأن اللجنة ستفيد من خبرتكم الواسعة، واننا سنستمر في التحرك الى الامام في عملنا صوب مزيد من التقدم. وأود ان أعبّر أيضا عن صادق شكر وفدنا لسلفكم السفير الفرنسي فرنسوا دى لاغورس الذى ترأس أعمالنا طيلة شهر شباط / فبراير. فقد استطاعت اللجنة، بفضل مرونته وحزمه، وصبره وفعاليتته، ان تعالج بسرعة أمورا اجرائية وأن تستهل مفاوضات حول غالبية بنود جدول أعمالها.

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على كلمته وعلى العبارات اللطيفة التي خصني بها.

السيد يوبيوين (الصين) (الكلمة بالصينية) : سيدي الرئيس، أو دأولا وقبل أن أصل الى جوهر كلمتي ان أعبر لكم عن تنياني بتوليكم الرئاسة لهذا الشهر • فلكم من الخبرة الواسعة في موضوع نزع السلاح ومن المهارة الكبيرة ما يجعلني أثق بأن نتائج طيبة وتقدما ملموسا سيتم احرازها في عمل لجنة نزع السلاح تحت رئاستكم • ويتعهد الوفد الصيني بالتعاون معكم كل التعاون • وأود في الوقت ذاته ان انتهج هذه الفرصة لا عبر عن صادق شكرنا للسفير الفرنسي الذي ترأس اجتماعات اللجنة في الشهر المنصرم • وانني كخيري من الحاضرين هنا أكن للسفير دي لا غورس اعجابا بممارسته الدبلوماسية وتفانيه في العمل من أجل قضية نزع السلاح • وقد كان للجهود التي بذلها فضل كبير في حسن استهلالنا أعلنا هذا العام • وأود أيضا أن اشكره على الصداقة التي أبداها لنا جميعا وروح التعاون التي تحلى بها •

وأود اليوم أن أبين آرائنا حول بندي جدول الاعمال ، " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " و " برنامج شامل لنزع السلاح " •

ان الوفد الصيني ، مثله مثل كثير غيره ، يعلق أهمية كبيرة على مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، لما لذلك من أثر مباشر على القضية الكبرى ألا وهي ازالة خطر الحرب النووية وصون السلم والا من الدوليين •

لقد عبرت الكلمات التي القاها كثير من الممثلين عن تخوفهم وعن القلق الشديد الذي يساورهم بشأن الوضع الراهن للتسلح النووي الدولي • فكل من الدولتين الكبيرتين اللتين تخوضان مجال تجربة الاسلحة النووية واستحداثها ونتاجها منذ فترة طويلة من الزمن قد كدست عددا مهولا من الاسلحة النووية • ووفقا للتقديرات التي جاءت في " الدراسة الشاملة عن الاسلحة النووية " التي قدمها الامين العام الى الجمعية العامة ، تملك هاتان الدولتان الكبريان سوية ٠٠٠ ٤٨ رأس حربي نووي من أنواع مختلفة تمثل ٦٧ في المائة من مجموع عدد الرؤوس الحربية النووية في العالم • أما من ناحية قوة انفجار الرؤوس الحربية النووية ، فان مجموع ما لديهما يبلغ ١٦ بليون طن أي ٩٦ في المائة من مجموع قوة الانفجار النووية في العالم • وهذه الارقام توضح الى مدى بعيد ان الدولتين الكبيرتين الحائزتين لا كبر الترسانات النووية في العالم تشكلان تهديدا للسلم الدولي ولأمن جميع بلدان العالم • وهما وحدهما تتمتعان بالقدرة على شن حرب نووية •

كما ان الدولتين الكبيرتين ، في تنافسهما من أجل التفوق النووي ، تستهلان الآن جولة جديدة في سباق التسلح النووي الذي يتركز على التحسين النوعي ، مما يضيف سببا لمزيد من التخوف ثم ان الدولة الكبرى التي بلغت حديثا التفوق العددي في الاسلحة الاستراتيجية ، اصبحت تعمل بنشاط محموم على تحسين نوعية أسلحتها النووية ، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز قدراتها المضادة للقوات بحيث يتسنى لها بلوغ التفوق النووي في جميع المجالات • وفي هذه الاثناء ، عجلت الدولة الكبرى الأخرى بخضواتها صوب التوسع النووي ، وكثفت جهودها لاستحداث انماط جديدة من الاسلحة الاستراتيجية • أي أن السباق العنيف بين الدولتين الكبيرتين من أجل التفوق النووي يشكل العامل الأساسي الذي يعطل عدم احراز أي تقدم ملموس في مجال نزع السلاح •

وبدافع الرغبة في ازالة خطر اندلاع حرب نووية ، أبدت كثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم سلسلة من الآراء والاقتراحات المعقولة • فهي تدعو الى حصر استخدام الاسلحة النووية ، ووقف تحسينها النوعي واستحداث منضومات أسلحة نووية ووقف انتاج جميع أنواع الاسلحة النووية

وناقلاتها ، وأجراء تخفيض شديد في المخزون من الاسلحة النووية تمهيدا لازالتها نهائيا وبالكامل في أقرب وقت ممكن . ولقد طلبت الى الدولتين الكبيرتين المتنفذ الجدى لاحكام الوثيقة الختامية لندوة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي تؤكد المسؤولية الخاصة التي يجب للبلدان التي تملك أهم الترسانات النووية أن تتحملها في اطار مهمة انجاز نزع السلاح النووى . واقترحت أيضا وضع تدابير للتحقق تكون ملائمة ويعول عليها في مختلف مراحل عملية نزع السلاح النووى وجوانبها ، بما يكفل تنفيذ الاتفاقات المبرمة . ان هذه الآراء والاقتراحات تستحق من جانبنا اهتماما جديا ودراسة دقيقة .

لقد وقفت الصين بشكل مستمر في صالح نزع السلاح النووى ، وهي تعارض بحزم الحرب النووية . ونحن مستعدون للعمل مع البلدان الاخرى في بحثنا المشترك عن تدابير عملية لوقف سباق التسلح النووى وبلوغ نزع السلاح النووى . ونرى انه ينبغي لنا ، عندما نستكشف بطريقة واقعية سبل بلوغ هدفنا المشترك ، ان نحدد أوجه المعالجة الفعالة من أجل حل مشاكل نزع السلاح على أساس السمات البارزة للتوازن العالمى ، أو بالاحرى لاختلال التوازن العالمى في موضوع التسلح . وكما سبق ان ذكرت ، تملك الدولتان الكبيرتان الوقت الحاضر أكبر الترسانات النووية . وهما تملكان رؤوسا حربية نووية تبلغ مجتمعة ٥٠ مرة على الاقل مجموع الرؤوس الحربية الموجودة لدى بقية البلدان النووية مجتمعة . ثم أن الغالبية الساحقة من بلدان العالم لا تملك أسلحة نووية . وفي هذه الظروف يستحيل الكلام عن الامن المتساوى فيما بين بلدان العالم . وبناء على ذلك ، ومن أجل ازالة التهديدات الحقيقية فعلا التي تواجه السلام العالمى ، ومن أجل ضمان أمن متساو لجميع البلدان ، يصعب لزاما على البلدين الحائزين لأكبر الترسانات النووية أن يتخذا اجراءات في هذا الصدد قبل البلدان الاخرى وذلك بأن يوقفا سباق التسلح النووى ويوقفا تجربة وانتاج واستحداث جميع أنواع الاسلحة النووية ويخفضا بشدة مخزوناتهما من الاسلحة النووية . ان اتخاذ هذه الخطوات مسؤولية لا مناص منها تقع على عاتقهما . وهنا أيضا يكمن الاختبار الكاشف لاعتزامهما اتخاذ اجراءات لموسسة للحد من خطر نشوب حرب نووية . وغني عن القول انه بالنسبة لمسألة نزع السلاح النووى ، يجب على البلدان الاخرى الحائزة للاسلحة النووية أن تتحمل نصيبها من المسؤولية . فعليها ايضا أن تتخذ اجراءات في هذا الصدد في مرحلة معينة من عملية نزع السلاح . ولكن ، في رأينا ليس بالامر العملي أو المنصف ان يطلب من البلدان الاخرى الحائزة للاسلحة النووية ذات الشيء الذى يطلب من الدولتين الكبيرتين . فليس من شأن ذلك الا مساعدة هاتين الدولتين على ابقاء تفوقهما العسكرى الهائل وتيديداتهما بالهيمنة وعلى زيادتها .

ينبغي ان يكون هدف نزع السلاح النووى الحضر الكامل والتدمير الكلى للاسلحة النووية . وانتظارا لبلوغ هذا الهدف السامى ، سيلزم طبعا اتخاذ تدابير جزئية . وهنا ينبغي التوضيح بأن مجرد وقف تجارب واستحداث وانتاج الاسلحة النووية قد يكبح فقط الزيادات الكمية والتحسين النووى لها ولكنه لن يكفي وحده للقضاء على خطر نشوب حرب نووية ، اذ ستبقى التهديدات الخطيرة التي تمثلها الترسانات النووية الضخمة للدولتين الكبيرتين . ولهذا السبب طالب عدد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بحضر استخدام الاسلحة النووية الى حين بلوغ نزع السلاح النووى . وهذا مطلب معقول يستحق ، من وجهة نظرنا ، ان نوليه اهتماما جديا في مجرى دراستنا لمسألة وقف سباق التسلح النووى .

ان وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي قضية واسعة ومعقدة للغاية تتطوى على كثير من المسائل المحددة التي تتطلب دراسة واجراءات فعالة • وسننضم الى الوفود الاخرى في استكشاف هذه القضية المعقدة • ونظرا لاختلاف الآراء حول جوانب متنوعة من هذه القضية، فاننا نحبذ الاقتراح الذي قدمته البلدان غير المنحازة والبلدان المحايدة الى هذه اللجنة في دورتها الحالية، والذي يدعو الى تشكيل فريق عامل مخصص معني بنزع السلاح النووي لمناقشة مختلف مراحل نزع السلاح النووي وفقا لنص الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والقضايا الاخرى ذات الصلة • ويعقد وفدنا أملا صادقا على امكان احراز تقدم صوب نزع السلاح النووي عبر مناقشات ومفاوضات جديدة •

وأود الآن التعرض بإيجاز لمسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح • لقد علق الوفد الصيني دائما أهمية كبيرة على صياغة هذا البرنامج • ورفعت الصين الى لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورة انعقادها الأولى في ايار / مايو ١٩٧٦ " اقتراحا بعناصر برنامج شامل لنزع السلاح " (الوثيقة CD/PV.10/5) وفي تموز / يوليه ١٩٨٠ قدمنا أيضا ورقة عمل تحتوى " اقتراحا بشأن المبادئ الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح " (الوثيقة CD/PV.12/8) وسنواصل جهودنا في الدورة الحالية وما نحن على أهبة الاستعداد للتعاون مع الوفود الاخرى •

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن في قرارها ٤٦/٣٥ ما يلي " ينبغي أن تعجل لجنة نزع السلاح بأعمالها المتعلقة بصياغة البرنامج كيما يعتمد في موعد لا يتجاوز موعد انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر انعقادها في ١٩٨٢ " • ليس هناك متسع من الوقت، وسيتعين على لجنة نزع السلاح ان تكثف عملها بشأن هذا البند • ونحن نأمل جديا ان تنجح لجننتا في دورتها الحالية في صياغة مشروع برنامج مقبول لجميع البلدان بحيث يكون ذلك اسهاما في انجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

اننا نرى انه لكي يتمكن البرنامج من توجيه عملية نزع السلاح المقبلة بطريقة ايجابية، يجب ان تراعي صيغته بصفة دائمة الحقائق الدولية الراهنة المتمسة بسباق التسلح في العالم أجمع وخاصة توسع الدولتين الكبريين المكثف في مجال التسلح والاستعداد للحرب • وينبغي ان تحدد على اساس الحقائق الدولية سواء المبادئ التي ستواجه عملية نزع السلاح أم ترتيب أولويات التدابير المختلفة لنزع السلاح • وهكذا فقط يمكن دفع مفاوضات نزع السلاح المقبلة في الاتجاه الصحيح •

ونضرا للاشتداد المستمر لحدة التوتر الدولي، ينبغي ان يشدد البرنامج بطريقة واضحة على ان هدف نزع السلاح هو الوقوف بكل الوسائل الفعالة ضد جميع أعمال العدوان المسلح وخاصة ضد اندلاع حرب عالمية جديدة، وصون السلم والأمن العالميين • ويجب تقويم كل تدابير نزع السلاح وتحديد ها على أساس هذا الهدف الاساسي • ونحن، اذ نتابع هذا الهدف الاساسي، نشاطر الآخريين الرأي بأن النتائج العملية لعملية نزع السلاح ينبغي ان تؤدي الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المختلفة المعنية، وهذا رأى ينسجم مع المصالح الاساسية للبلدان النامية ومطالباتها الملحة بأن يوضح ان تشجيع النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو أحد الأهداف الهامة التي ترمي اليها عملية نزع السلاح •

ولما كانت الحرب النووية تفرض تهديدات خطيرة على الجنس البشري، فان أهمية التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي تحتاج بلاشك الى ابرازها بالكامل في البرنامج •

وفي الوقت ذاته ، ينبغي لنا أن نولي مسائل الحد من الاسلحة التقليدية وحظر الاسلحة البيولوجية والكيميائية وتدميرها ما تستحق من الاهمية . ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، شنت حروب تقليدية في بعض انحاء العالم ، حروب ما هدأت سنة الا ونشبت في سنة أخرى ، وهذا أمر يجب أن نضعه في الاعتبار عند صياغة البرنامج .

كذلك نرى انه عند صياغة تدابير شاملة لنزع السلاح ، ينبغي لنا أيضا أن نولي التدابير الجزئية اهتماما جديا ، بما في ذلك التدابير الاقليمية . فان منح جميع اشكال الوجود العسكري الاجنبي في مناطق السلم أو المناطق الخالية من الاسلحة النووية والقضاء على جميع اشكال العدوان المسلح والتهديدات العسكرية ، سوف يسهمان الى حد بعيد في اقرار السلم والامن الدوليين .

يجب أن يحدد البرنامج الشامل لنزع السلاح وجهة الانشطة المقبلة في مجال نزع السلاح ومراحلها . وسوف يعطي دفعة قوية للعمل المقبل في المجال المذكور . وان كان هذا البرنامج لا يتساوى وتفاقيه أو معاهدة ، الا ان صياغته ينبغي أن تتم عن طريق مفاوضات جديّة . لذا ينبغي لجميع البلدان ان تبذل جهودها لتنفيذه وتحقيقه ، ومن هذا المنطلق ، ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم به كامل الالتزام . ان عملنا بشأن هذا البرنامج هام جدا ، وأملنا معقود على انجاز نتائج طيبة عبر الجهود المتضافرة لجميع الوفود هنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى كلمات الترحيب

التي وجهها الى رئاسة اللجنة .

السيد فرونتشر (بوغوسلافيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، ان لمجموعة

المسائل المتشابكة المتعلقة بنزع السلاح والمدرجة في جدول أعمال لجننتنا هدفا أساسيا وحيويا ، الا وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وفي هذا السياق ، فان واجب لجننتنا هو الوصول ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الى اتفاق مناسب ، بشأن برنامج شامل لنزع السلاح يجعل من الممكن تحقيق هذا الهدف . وقد اضطلعت اللجنة ، ابتداء من العام الماضي ، بأعمال مكثفة بشأن هذه المهمة ، وتم ، لهذا الغرض انشاء فريق عامل مخصص ذي ولاية دقيقة التحديد . بيد ان العمل كان يجرى بخطى بطيئة ، وما تحقق من النتائج لم يبلغ القدر الذي يبعث على الارتياح . وعلى الرغم من ذلك ، فان من الواضح انه يتم احراز تقدم ، وان كانت هناك مسائل عديدة لم يبت فيها بعد . ومن الاهمية بمكان أن يتم توفير أساس بناء للمفاوضات المحددة التي ستجرى لاحقا . وينبغي ان نرى ما اذا كنا على استعداد لانجاز المهمة التي أنشطتها بنا الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة . ويرى وفدنا انه يجب علينا جميعا ان نبذل ، في هذا الوقت ، أقصى الجهود للتمكن من اتمام هذه المفاوضات قبل موعد انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة ومن ثم وضع الاساس والاطار لسير عملية نزع السلاح التي يضطلع فيها كل بلد بنصيبه من المسؤولية . وبما ان لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في ضمان نجاح مفاوضات نزع السلاح ، فانه غني عن البيان ان يقح ايضا على عاتق كل بلد التزام بأن يقوم بسدور ايجابي في هذه العملية بقدر امكانياته . ولا يمكن تحقيق ذلك الا اذا توفرت الارادة السياسية للشروع في عملية نزع السلاح استنادا الى هذا البرنامج ولوضع مبدأ الاشتراك العادل موضع التطبيق دون أن تغرب عن البال متطلبات جميع البلدان ، بصرف النظر عن حجمها أو مستوى تميمتها أو قوتها العسكرية . وينبغي لنا جميعا أن نضع في اعتبارنا باستمرار ولا سيما البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، ان لسباق التسلح آثارا سلبية مباشرة على امننا جميعا وعلى امكانيات التنمية الاقتصادية .

ولا ريب أيضا انه لن يفلت أحد من آثار الحرب النووية اذا ما نشبت * وعلى الرغم من أن هذا هو مسؤولية الجميع ، فان البلدان الحائزة للأسلحة النووية هي التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية فيما يتعلق بالشروع الفوري في عملية نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي * لذا ، لا بد من إنسداد هذه البلدان باكثر ما يمكن من نشاط في أعمال لجنتنا بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال - الامر الذي لا يحدث دائما * وكل هذا ينحجب أيضا بالطبع على البرنامج الشامل لنزع السلاح * وقد قامت لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح * استنادا الى مقررات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، بتحديد العناصر الرئيسية التي تمثل اليوم أساس المفاوضات في اللجنة * وهذا يعني أن جميع البلدان الاعضاء في الامم المتحدة قدمت مساهماتها * ويرى وفدنا ، في ضوء جميع البيانات التي ألقيت ، ان الوقت مناسب الآن لاعداد نزع البرنامج قبل انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة * .

سيدى الرئيس ، لقد سبق أن تم الاعراب عن مواقف وفدنا بشأن هذه المسألة في مناسبات عدة في لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح وفي هذه اللجنة * وفي هذه المرة ، أود فقط أن أذكر بعض النقاط الرئيسية التي ينبغي أن يستند اليها البرنامج حسب رأينا * أولا ، اننا مازلنا نرى أن عناصر البرنامج المبينة في ورقة العمل التي قدمتها سرى لانكا بالنيابة عن جميع البلدان غير المنحازة الى لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح والواردة في الوثيقة A/CN.10/6 تمثل نهجا سليما * وليست ثمة ضرورة لأن نؤكد ان يوغوسلافيا تؤيد هذا الاقتراح ، اذ انه يمثل المواقف المشتركة للبلدان غير المنحازة بشأن هذه المسألة * .

وينبغي للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، بوجه خاص ، ان يعكس عنوانه تماما ، اي ينبغي أن يكون ، في جوهره ، وثيقة متشعبة جيدة التخطيط وعملية الوجهة تشمل جميع التدابير والمراحل اللازمة لضمان التنفيذ الدقيق الذي يؤدي بصورة تدريجية الى الهدف النهائي الا وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة * ويقتضي هذا سلسلة من العناصر التي يتعين التفاوض بشأنها وتحديدها * وان اعتماد برنامج شامل كهذا سيكون البرهان الواضح على وجود الإرادة السياسية لتنفيذه * ونرى انه بدون هذا ، لن تكون ثمة اجراءات دولية منضمة وأعية ومستمرة لوقف سباق التسلح * وهكذا ، سيكون هذا البرنامج وسيلة هامة للتغلب على " الحقائق " القائمة غير المناسبة التي نود جميعا ان يتم تغييرها * .

وهناك جانب من البرنامج على قدر كبير من الأهمية هو الاولوية الواجب اضافها على هذه التدابير المحددة أو تلك * ولا ريب في أن نزع السلاح النووي هو الذي يتسم بأعلى أولوية * ونحن جميعا متفقون على هذا ، على الرغم من أن تدابير نزع السلاح الاخرى تمثل هي أيضا الى حد ما مسائل ذات أولوية * وينبغي أن تكون لكل أولوية من الاولويات الموضوعية ، في اطار تدابير نزع السلاح ، مراحلها الخاصة للتطبيق والتنفيذ العملي لنزع السلاح * وينبغي أن يتيح تطبيق تدابير نزع السلاح على مراحل امكانيات للقيام باستعراض أعم واشمل لعملية التطبيق ويتوجبه مناسب للعملية اللاحقة ، وفقا للبرنامج المتوخى * .

وثمة مسألة أخرى ذات أهمية خاصة هي مسألة تحديد اطار البرنامج الذي ينبغي أن يكون مرنا بقدر الامكان وأن يأخذ في الحسبان الحالة الفعلية وامكانيات التنفيذ الفعال للتدابير المتوخاة ، كيما يمكن ان يحظى دون عقبات الاتفاق الذي يتم الوصول اليه بشأن مدة تنفيذ البرنامج بمجمله وكذلك مدة تنفيذ بعض المراحل * ويجب علينا ، ونحن نضطلع بهذا ، أن نتوخى غاية الوضوح في

صياغة البرنامج لأن أي غموض في هذا الشأن وأي تفسير كفي لتطبيق التدابير ، فيما يتعلق بالمضمون وكذلك بمدة محددة يمكن أن يؤديها إلى سوء فهم وتشويه ، مثلما حدث ، للأسف ، في تطبيق بعض أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وأود أن أؤكد على وجوب إيلاء اهتمام خاص للجانب القانوني من البرنامج . وهناك الآن عدد من الاقتراحات بشأن الالتزام القانوني الدولي المحتمل للبرنامج . ونحن نرى أن التزام البرنامج ينبغي أن يشمل على بعض العناصر الأساسية . إنها قبل كل شيء الإرادة السياسية المعرب عنها بصورة جلية ، وكذلك إرادة العمل بأكثر ما يمكن من نشاط من أجل تنفيذه المتسق . ثم ، ينبغي أن نضع قواعد السلوك في عملية التنفيذ ، مع مسؤوليات محددة لكل بلد . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن تكون هناك آلية مناسبة للتحقق من التنفيذ . ويبقى البت من خلال المفاوضات فيما إذا كان يتعين أن يكون ذلك في شكل صك يلزم المجتمع الدولي أو في شكل يوضح التزامات محددة على عاتق البلدان كافة . وفي أية حال ، من الأهمية بمكان ، أن يتم تحديد المسؤوليات ، كيما تقبلها جميع البلدان بدون قيد أو شرط وكما توضح موضع التطبيق وفقاً لاجراءات مناسبة .

وختاماً ، أود أن أشدد على أن مسؤولية اللجنة أمام المجتمع الدولي في وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح إنما تمثل تحدياً لنا جميعاً وينبغي لنا أن نتصدى له بصورة ايجابية ، دون توفير جهودنا من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن هذا البرنامج كيما يمكن تقديمه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من أجل اعتماده .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي بأن استهل كلمتي

بأن أقول ان وفد باكستان يسعد به أن يراكم تتراسون لجنة نزع السلاح خلال شهر آذار / مارس . ونحن على ثقة من أن خبرتكم الواسعة وفصنتكم الخاصة في دبلوماسية نزع السلاح ستوجهنا أعمال لجنة نزع السلاح صوب الطريق البناء للمفاوضات الملموسة بشأن البنود الهامة في جدول أعمالنا .

وفيما يتعلق بسلفكم ، سفير فرنسا دي لاغورس ، فإنه لا يسعني الا أن أعرب عن عميق تقديري للكفاءة والصفاء اللذين ابداهما في ادارة مداولة لجنة نزع السلاح في المرحلة الافتتاحية الصعبة لدورتها لعام ١٩٨١ ، وفي تناول المسائل التنظيمية وغيرها من المسائل التي تم حلها بتوجيهه على هذا النحو من السرعة . وقد أرسى هذا اساساً قويا يمكن أن نستند اليه في السعي إلى وضع اتفاقات موضوعية خلال مفاوضات هذا العام .

وقد طلب وفدنا الكلام اليوم كيما يعرب عن بعض الآراء بشأن بندين من أهم بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، هما حضر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وأرجو أن تعذرنى اللجنة إذا جاءت مداخلتى بشأن هذين البندين متأخرة .

لقد مضت خمس سنوات تقريبا منذ ان توقفت المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب باتفاق ثلاثة من الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاضطلاع بمحادثات مستقلة بشأن الموضوع . ولم تسفر المفاوضات الثلاثية إلى الآن عن معاهدة لحظر التجارب النووية ، والواقع ان آفاق توصل المفاوضات الثلاثية إلى نتائج بسرعة قد تدهورت منذ السنة الماضية والاكثر مدعاة للأسف والقلق ، استنادا إلى المعلومات المحدودة حقا ، التي تم توفيرها إلى هذه اللجنة بشأن المفاوضات الثلاثية في التقرير المرحلي المقدم في تموز / يولييه الماضي ، هو ما يشير إلى أن المعاهدة التي هي قيد الصياغة ستكون مختلفة إلى حد كبير من حيث الغنوم والنطاق عن

معاودة الحضر الشامل للتجارب التي يطالب المجتمع الدولي بها سنة بعد أخرى • فبادىء ذي بدء ، ستميز المعاهدة بين تجارب الاسلحة النووية والتفجيرات النووية للاغراض السلمية ، مع كل ما يصاحب هذا من مشاكل فيما يتعلق بحضر انتشار الاسلحة النووية والتحقق من حضر التجارب • ويستدل من كل ما قيل ان تجارب الاسلحة النووية ذاتها لن تحضر بصورة دائمة بل ستوقف لفترة قصيرة نسبيا • هذا علاوة على أن الاحكام المتوقعة للمعاهدة ستستتبع في عدة جوانب معاملة غير متساوية للدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، وتشتمل حتى على تمييز فيما بين الدول الحائزة للاسلحة النووية •

ومن غير المحتمل ان يجتذب ترتيب كهذا الانضمام الواسع النطاق الذى يمثل احدى السمات المتوقعة لمعاهدة حضر التجارب وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وفي ضوء هذا ، فإن أكثر ما يمكن توقعه من المفاوضات الثلاثية هو اتفاق على وقف التجارب النووية من قبل الاطراف المتفاوضة الثلاثة • ومهما يكن ذلك مؤسفا ، فإن اتفاق كهذا ، وان يكن محدودا ، سيتيح قدرا من الارتياح نظرا لان هذه الدول التي كانت مسؤولة عن أكثر من ٦٠ في المائة من التجارب النووية ستكون قد تعهدت بوقف هذه التجارب ، وان يكن لفترة زمنية محدودة • واذا هي أخلصت في هذا التعهد ، فقد يمكن خلال هذه الفترة وضع معاهدة لحظر التجارب تكون شاملة وعادلة على السواء • ولا نعتقد ان ثمة تنازلا كبيرا من أى طرف من الاطراف المتفاوضة الثلاثة في أن يوافق على الالتزام بالحظر المؤقت الذى اقترحت هذه الاطراف نفسها حتى وان رأيت حاليا الدولتان النوويتان الاخرى (واحداهما) انهما لا تستطيعان الانضمام الى هذا الترتيب الثلاثي •

ان التزاما كهذا من قبل الاطراف المتفاوضة الثلاثة بمفهوم حضر التجارب النووية ضرورى عندما يحصى المرء كلفة التأخير في عقد معاهدة لحضر التجارب بسبب امتداد المحادثات الثلاثية • فقبل كل شيء ، ان مئات التجارب النووية التي اجريت خلال السنوات الخمس الماضية قد عززت الى حد كبير تطور الاسلحة النووية في ترسانات الدول الكبرى الحائزة للاسلحة النووية • حتى انه ليس من المؤكد الى الآن ما اذا كانت المعاهدة الثلاثية ستمنح بصورة فعالة مواصلة التحسين النوعي للاسلحة النووية الممكن عن طريق التجارب المخبرية وأساليب المحاكاة • ونتيجة للتأخير ، تضاعفت كثيرا كمية المواد الانشطارية غير الخاضعة للضمانات والموجودة لدى عدد من الدول مما يفت في أثر أى معاهدة لحضر التجارب على الانتشار الرأسي والأفقي للاسلحة النووية • وعلاوة على ذلك ، خلال هذه الفترة ، اجرت دولتان غير حائزتين للاسلحة النووية تفجيرات نووية ، اما " لاغراض سلمية " معلنة أو بصورة سرية ، الامر الذى يثير مزيدا من التساؤلات بشأن الآفاق والفعالية المرتقبة لمعاهدة لحضر التجارب النووية •

وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، فإن وفد باكستان يبقى على استعداد للاشتراك في مفاوضات متعددة الاطراف بشأن حضر التجارب النووية ولبذل كل جهد من أجل التغلب على الصعوبات التي تعترض طريق الوصول الى اتفاق عادل وحقيقي لحضر التجارب النووية • ولا نعتقد أن استمرار المفاوضات الثلاثية أو غيرها يبرر منع لجنة نزع السلاح من محاولة التفاوض بشأن معاهدة للحضر الشامل للتجارب ، نظرا لأنه من غير المحتمل ان توفر نتيجة تلك المفاوضات اساسا مفيدا لاتفاق متعدد الاطراف بشأن هذه المسألة •

وعليه ، فان وفد باكستان يواصل الامل في ان يتم التوصل الى اتفاق في المستقبل القريب بشأن انشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة يكلف بالشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية . وان من شأن المزيد من التأخير في الشروع في هذه المفاوضات ان يزيد من تعقيد المشاكل التي تحيط بحظر التجارب وان يجعل المهمة ، المعترف الآن بأنها صعبة ، مستحيلة التحقيق . وان انشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة نزع السلاح يتيح لكل دولة عضو في هذه اللجنة امكانية الاشتراك في اعمالها . اما الطريقة التي تختار كل دولة ان تشترك بها في المفاوضات ودرجة اشتراكها فيها فهي امر ينبغي تركه للدولة المعنية لتقرره بنفسها ، ولا يمكن ان يفرض عليها الاخرون كشرط لا اشتراكهم هم في المفاوضات .

وان باكستان لتؤيد وجهة النظر العامة التي تم الاعراب عنها في لجنتنا وفي غيرها من المحافل والقائلة بأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي يمثلان أهم وأعجل مهمة في ميدان نزع السلاح . ويتعين على لجنة نزع السلاح أن تسهم بقسط هام لتحقيق هذا الهدف . ومن الواضح بالطبع أنه ليس بوسع لجنة نزع السلاح ، في ضوء الحالة الراهنة للعلاقات الدولية والا اختلافات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تضطلع فعليا بالتفاوض حول اتفاقات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي ، عدا تدابير مثل الحظر الشامل للتجارب النووية ، والرقابة على المواد الانشطارية ، وضمانات الا من للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ولا يرغب وفدنا بأية حال ان يحكم مسبقا على المفاوضات الثنائية والمحدودة بشأن القضايا النووية بين الدولتين الكبريين أو ان يعوقها . ونرجو أن تستأنف هذه المفاوضات بأسرع ما في الامكان وان تشفع بتدابير لحل المنازعات السياسية المتعلقة ومصاير التوتر . ونرجو ايضا ان تؤدي الى رقابة حقيقية على سباق التسلح النووي بين الدولتين الكبريين والى خفض مبكر وكبير في ترسانتيهما النووييتين .

بيد ان هناك سببين متميزين يحملاننا على الاعتقاد بأنه ينبغي تمكين لجنة نزع السلاح في هذه الدورة من أن تضطلع على الاقل بمحادثات استكشافية بشأن موضوع نزع السلاح النووي . أولا ، نعتقد ان مثل هذه المحادثات الاستكشافية داخل اللجنة يمكن ان توفر ايضا حافز مفيدة جدا للمفاهيم والقضايا وبذلك يمكن أن تساعد ماديا في سير المفاوضات الثنائية او المحدودة بين الدولتين الكبريين وحلفائهما ، ولا سيما في هذا الوقت الذي تقوم فيه احدهما باستعراض سياستها وقد مت فيه الاخرى عددا من الاقتراحات المتعلقة بنزع السلاح النووي . وثانيا ، ان بحثا كهذا يمكن ان يساعد في وضع اطار مفيد لنزع السلاح النووي استنادا الى الفقرة 50 من الوثيقة الختامية . وعلى اية حال ، لاغنى عن محاولة وضع اطار كهذا في سياق البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي لن يكون ذا شأن بدون تدقيق أكبر فيما يتعلق بنزع السلاح النووي . ومن شأن نهج كهذا ان يساهم ايضا في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ولقد تضمنت البيانات التي القيت في اللجنة آراء عديدة مثيرة للاهتمام بشأن غرض بحث القضايا النووية . ويرى وفد باكستان ان هناك على الاقل اربع قضايا عامة تقتضي تناولها بصورة متعمقة .

المجال الهام الاول يتعلق بأثار المفاهيم والمبادئ التي تتصل بسباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وعلى سبيل المثال ، لقد جرى تبادل للأراء مثيرة جدا للاهتمام بين الممثلين الموقرين للهند والمملكة المتحدة بشأن مفهومي " الردع المتبادل " و " التكافؤ الاستراتيجي " بين الدولتين الكبريين وحلفاء كل منهما . ويرى وفد باكستان ان من أخطر الامور تطبيق مبدأ الردع ، الذي

نشأ من تجربة عصر سابق ، على الحالة الجديدة نوعياً الناشئة عن استحداث ونشر الأسلحة النووية • ومن غير المؤكد ان يكون الردع النووي قد منع نشوب نزاع عام خلال العقود الثلاثة الماضية ، التي لا تمثل سوى برهة في التاريخ • ولا يزال علينا ان نثبت بحلان المثل القائل ان السلاح ، متى استحدث ونشر ، سوف يستعمل ان عاجلاً او آجلاً •

وبالمثل ، هناك آثار معينة لمفهوم " التعادل الاستراتيجي " أو التكافؤ بين الدولتين الكبريين تتطلب النظر فيها بصورة أدق • وفي المقام الاول ، تشير التجربة — والمناقشات بشأن اتفاق سولت ٢ هي اقرب مثال — الى انه من الصعب للغاية حتى بالنسبة للدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية أن تتوصلا الى اتفاق بشأن ما يؤلف على وجه الدقة هذا " التعادل " أو " التكافؤ " فالأرتياب المتبادل ، والابتكار التقني ، والعطالة البيروقراطية تجتمع كلها لتدفع توازن القوى الى مستويات أعلى فأعلى • وثانياً ، ينجم عن السعي الى التعادل الاستراتيجي بين الدولتين الكبريين تباين كبير في القوى بينهما وبين دول العالم الاخرى • ومن المعقول ان نتوقع ان تحاول الدول الاخيرة ، عاجلاً ام آجلاً ، تقليص التباين المتزايد في القدرة العسكرية ازاء الدولتين الكبريين بأية وسائل تتوفر لها • ومن الصعب ، ان لم يكن من المستحيل حساب " التكافؤ الاستراتيجي " بين ثلاثة أو أكثر من مراكز القوة • وان الاعتماد المطلق على الردع النووي في ظروف كهذه ضرب من المقامرة بمستقبل البشرية •

وثمة مجال آخر يقتضي بحثاً دقيقاً ومزيداً من الدراسة هو عملية نزع السلاح النووي ، التي يرد تعريفها بعبارات غير وافية في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية • فقد وافقنا في تلك الفقرة على أن الخطوة الاولى في نزع السلاح النووي هي " وقف سباق التسلح النووي " • فماذا تنطوي عليه هذه العبارة ؟ هل تعني ان توقف جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع البرامج التي تتصل بالاسلحة النووية في آن واحد ؟ ولكن هذا لا يقضي على التباين القائم الذي يمثل حافزاً هاماً لمواصلة استحداث الاسلحة النووية • هل تعني وقفاً للبرامج الحالية للدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ، البرامج المتعلقة باستحداث ونشر اسلحة نووية جديدة ومنظومات جديدة من الاسلحة ؟ وفي هذه الحالة ايضاً ، يتعين ان يؤخذ في الحسبان الادراك لا وجه التباين ومواطن الضعف القائمة او المحتملة • وتدعو المرحلة الثانية من نزع السلاح النووي ، حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، الى تخفيض الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية • وهناك طريقتان على الاقل يمكن بهما التماس هذا التخفيض • أولاً هما ان نطلب الى الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحقق تخفيضات كبيرة من أجل تقليص التباين مع الدول النووية الاخرى قبل ان تنضم هذه الاخيرة الى عملية هذه التخفيضات • او يمكن ان يطلب ان تضطلع كل دولة حائزة للأسلحة النووية بتخفيض متناسب على مراحل لترساناتها من الاسلحة النووية • وتتساءل مسألة مماثلة بشأن المرحلة الثالثة والختامية لعملية نزع السلاح النووي المبينة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية التي تنص على وضع برنامج مقسم الى مراحل ومرتبطة بمواعيد زمنية لتخفيض الاسلحة النووية وازالتها في النهاية •

وتتوفر بعض المبادئ والخضوض التوجيهية التي تقدم اجابات على انواع الاسئلة التي اثارتها • وعلى سبيل المثال ، تشير الوثيقة الختامية الى المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي • ويبدو واضحاً من تفوقهما الكمي والنوعي في الاسلحة النووية انه يجب عليهما ان تتصدرا الجهود الرامية الى تعزيز عملية نزع السلاح النووي • وقد سلمنا ، في الواقع ، بهذه المسؤولية عندما باشرنا المفاوضات بشأن الاسلحة النووية

الاستراتيجية ، ومؤخرا ، بشأن الاسلحة النووية المتوسطة المدى ايضا • ومع ذلك فان المستوى الحالي للاتفاق بشأن هذه القضايا غامض على أحسن تقدير وكثيرا ما يتجلى في شكل افتقاد للتفاهم فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وبينها وبين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، مما يستتبع في تشديد مناخ الارتياح والشك المتبادلين •

وهناك مجال ثالث وهام ينبغي ان نتناوله اللجنة هو العلاقة بين الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية • يستدل من جميع المعلومات ان التقييم الحالي للتحالف الغربي بشأن تأخره المزعوم في مجال الاسلحة التقليدية في اوروبا قد دفعه الى الاعتماد اعتمادا غير عادي على الاسلحة النووية بوصفها عاملا رادعا • وقد نجمت عن هذا صعوبات في طريق تعزيز نزع السلاح النووي والوصول الى اتفاق بشأن عدم البدء في استخدام الاسلحة النووية • ومن الناحية الاخرى ، يؤكد أعضاء معاهدة وارسو انه ليس ثمة اختلال في التوازن في القوات التقليدية في اوروبا • وما من ريب في ان أفضل حل لهذه المشكلة هو ان يتوصل الجانبان الى اتفاق يتيح ايجاد توازن متبادل على مستوى أقل للأسلحة التقليدية • ولكن تبين انه من الصعب الوصول الى اتفاق كهذا بسبب التصورات المختلفة للحالة الراهنة • ومن شأن بحث اكثر تعمقا لهذه التصورات المختلفة لتوازن القوات في اوروبا ان يسفر عن فهم اكمل للصعوبات التي تواجه محادثات فيينا وان يساعد في وضع مبادئ توجيهية اكثر دقة بشأن العلاقة بين نزع الاسلحة النووية ونزع الاسلحة التقليدية • وفي هذا السياق ، يمكن ان يوفر مزيد من البحث للاقتراحات المقدمة في مؤتمر مدريد ، مثل توسيع التدابير الكفيلة بزيادة الثقة ، بعض الطرق والوسائل لتغيير تصورات التبريد التي تمثل مصدر التردد في التفاوض بشأن تدابير نزع السلاح النووي •

وختاما ، سيكون لمسألة التحقق اهمية خاصة في سياق المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح النووي • ولا تتوفر حاليا تدابير تحقق فعالة بصورة معقولة الا لدى اثنتين او ثلاث من الدول المتقدمة • وعلى سبيل المثال ، ينص اتفاق سولت ٢ على بعض الاساليب المبتكرة لضمان التقيد به ، مثل عدم التدخل في طرق التحقق الموضوعية • ومن هنا ينشأ السؤال عن كيفية امكن استحداث تدابير كهذه للتحقق الفعال على المستوى الدولي • وفي هذا السياق ، تتسم بأهمية خاصة الاقتراحات المتعلقة بالوكالة الدولية للرصد بواسطة التوابح وشبكة الرصد الاهتزازية المتوخاة •

ويشعر وفد باكستان بخيبة أمل من أن ثمة أعضاء في لجنة نزع السلاح ليسوا الى الآن على استعداد لقبول انشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وفي ضوء هذه الحالة ، فان وفدنا على استعداد لقبول اسلوب اكثر مرونة للمحادثات الاستكشافية بشأن نزع السلاح النووي ويمكن أن يأخذ بالرأى الداعي الى اجراء هذه المحادثات في جلسات غير رسمية للجنة ، حسبما تم في ذروة اللجنة لعام ١٩٧٦ • بيد انه ينبغي في هذه المرة ان تكون المناقشات بشأن الموضوع اكثر ترابطا وتخيما وان تتناول بصورة متعمقة بعض المسائل المحددة التي ذكرتنا • ويمكن أيضا ان يكرس عدد قليل من جلسات اللجنة للنظر في الاجزاء الباقية من دراسة الامم المتحدة بشأن الاسلحة النووية •

الرئيس : اشكر ممثل باكستان ، السفير أحمد ، على البيان الذي ألقاه وعلى عبارات الترحيب التي وجهتها الى الرئاسة •

السيد تايلاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : اسمحوا لي ان اقدم لكم في مستينل بياني تيانينا الخالصة لتوليكم الرئاسة خلال شهر آذار / مارس. ونحن ، اذ نعرف ما تتحلون به من ميزات شخصية ومؤهلات مهنية ، ندرك انها ضمان لحسن سير اعمال اللجنة وتقد منها بنجاح . ويمكنكم ان تعتمدوا كلية على التعاون المتواضع لوفد بلادى في كل ما من شأنه أن يساعدكم على الوفاء بميثقتكم الحساسة كرئيس التي نتوقع لكم نجاحا كاملا فيها .

وأود ان أشير في بياني اليوم الى بندين من بنود جدول الاعمال . واستادا الى الحكم الوارد في الفقرة ٣٠ من النظام الداخلي ، سأتطرق بادىء ذي بدء الى موضوع حضر التجارب النووية . وسأنتقل بعدئذ الى الحديث عن البند المدرج في جدول أعمال اليوم ، أى البند المتعلق بموضوع برنامج شامل لنزع السلاح .

وفيما يتعلت بالموضوع الاول ، أود أن أبدأ حديثي بالتعبير عن ارتياح وفد بلادى للكون اللجنة على وشك التوصل الى توافق للأزاء حول فكرة تكرس سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية للنظر في جوانب موضوعية تتعلق بحظر التجارب النووية ونزع السلاح النووى . ولكن ، دون أن تكون في نيتي المطالبة بحق التأليف ، اعتقدان من المفيد التذكير بأن فكرة عقد اجتماعات غير رسمية حول هذين الموضوعين قد اثبتت من البيان الذى أدليت به في الاجتماع غير الرسمي المعقود بعد ظهر يوم ١٩ شباط / فبراير الاخير . ففي تلك المناسبة ، وردا على التصريح الذى ادلى به ممثل المملكة المتحدة في صباح ذلك اليوم بالذات والذى كرهه في اجتماع بعد الظهر بما يفيد ان وفد بلادى لا يؤيد انشاء فريق عامل يخصص لموضوع معاهدة حظر التجارب النووية ، قلت انه في رأينا لا يمكن للجنة ان تتخلى عن مسؤوليتها كهيئة تفاوضية لمجرد ان هناك من يعترضون على انشاء فريق عامل . وقلت انه نظرا لاستحالة انشاء فريقين عاملين فيما يتصل بالبندين ١ و ٢ من جدول الاعمال ، يتعين على اللجنة ان تتضرر في مدى استصواب الاضطلاع هي نفسها بمهمة التفاوض كما يتعين عليها ، تحقيقا لتلك الغاية ، ان ترصد في برنامج عملها ما يلزم من الوقت لاجراء مفاوضات موضوعية حول بندى جدول الاعمال في اجتماعات غير رسمية .

ويسعدنا ان نلاحظ ان فكرة فنزويلا قد حفزت على صياغة اقتراحات محددة مختلفة كتلك التي قدمتها الهند والبرازيل والبلدان الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ونحن واثقون من أن اللجنة ستتوصل عما قريب الى توافق للأراء حول هذه الفكرة .

على انه لا يجب ان تصبح هذه الاجتماعات غير الرسمية حديثا وحيد الطرف لا يشترك فيه الا قسم من اعضاء اللجنة . فلكي تكون مثمرة حقا ، من المهم ان يشترك فيها أكبر عدد ممكن من البلدان ، وخاصة البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، وان تسهم هذه الاخيرة بقسطها فتجيب على الاسئلة والحجج التي قد تطرح في ضد هذين البندين .

وفي سياق هذا التفكير ، أود ان اغتم هذه الفرصة لابدئ بعض الملاحظات بخصوص مسألة حضر التجارب النووية وهي ملاحظات نود ان نعترف ردد فعل الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية ازاءها . وفي الامكان ابداء ردد الفعل هذه في أحد الاجتماعات غير الرسمية .

وكما تعلمون ، ان وفد بلادى هو أحد الوفود التي تنادى بأن المعاهدة المطروحة للتفاوض يجب ان تستهدف جميع التجارب النووية ، ايا كان حجمها ، في جميع البيئات ، وبصورة

نهائية • وبعبارة أخرى ، يجب ان يكون حظر التجارب ، اى التجارب النووية ، حذرا شاملا وعالميا • وفي رأينا ان حذرا جزئيا سيجعل من العسير تحقيق هدف القبول العام والعالمي للمعاهدة ، الذى ينبغى أن تتوخاه تلك المعاهدة بصراحة •

ويرتكز موقفنا هذا على واقع ان أى تجربة يزعم او يفترض انما تجرى لاغراض سلمية تتيح دائما امكانية الحصول على معلومات لاغراض عسكرية • وفي هذا الصدد ، أود ان استشهد بفقرة من الكتاب الذى ألفه ألفا ميردال بعنوان لعبة نزع السلاح (Pantheon Books ، نيويورك ، ١٩٧٦ ، ص ٢١٣) :

" الحقيقة ، التي يجب ان تبقى راسخة في الازهان ، هي انه ليس هناك تمييز ممكن بين أجهزة متفجرة نووية مخصصة لاغراض عسكرية او لاغراض مدنية ، فالأولى تستخدم لقصف مكان ما على وجه الارض ، والثانية تستخدم في اشغال الهندسة المدنية لاغراض التعدين أو الحفر • وجميع الاجهزة النووية هي عبارة عن قنابل محتملة ، وهي ذات قدرة تدبيرية تفوق قدرة المتفجرات التقليدية • والفارق الوحيد الذى يمكن الادعاء به هو التمييز المشكوك فيه في القصد " •

وينبغى أن يضاف الى كل ما تقدم انه في مرحلة التجارب بالذات يمكن لجهاز متفجر نووى ان يبرهن عن طاقته الكامنة في الميدان العسكرى •

وعليه ، فاننا نرى ان حظر التجارب ينبغى ان يكون مطلقا وان يشمل جميع التفجيرات النووية التجريبية •

بيد ان هذا لا يعني اننا نعارض استخدام التفجيرات النووية في الاغراض السلمية • ففي ما يخر مثل هذا الاستخدام ، نرى انه في ظروف خاصة جدا وتحت رقابة صارمة جدا من قبل سلطنة دوليية ، يمكن السماح لدولة ما بتفجير جتاز نووى عند ما يثبت بالدليل ان غرض التفجير سلمى ويتم اتخاذ التدابير الملائمة لمنع استخدام مثل هذا التفجير من أجل تأمين مزايا او معلومات عسكرية الطابع •

وفيما يتعلق بهذه القضية ، جاء في الفقرة ١٠ من التقرير الثلاثى الذى قدمته في العام الماضى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي كانت تجرى مفاوضات حول معاهدة حظر التجارب النووية ما يفيد ان هذه البلدان وافقت على ان تكون المعاهدة مصحوبة ببروتوكول بشأن استخدام التفجيرات النووية في الاغراض السلمية وان يكون هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من المعاهدة •

ان هذا يعني ، في رأينا ، ان المعاهدة التي تجرى التفاوض عليها هي في الواقع معاهدة شاملة وانما ستحظر أى نوع من التجارب بما في ذلك تلك المكسرة ظاهريا للاغراض السلمية ، وان امكانية اجراء تفجيرات نووية سلمية ، لا تجارب في الواقع ، ستخضع احكام البروتوكول • فاذا كان هذا التفسير صحيحا ، يسعدنا ان نقول ان هذه الطريقة لمعالجة المسألة تعد في نظرنا مرضية لانها تتفق مع موقف فنزويلا المبين اعلاه •

الا اننا نود ان نحصل من الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية على معلومات اكمل واشمل عن البروتوكول • فالتقرير الثلاثى يفيد في ذات الفقرة التي استشهدت منذ قليل بمقتطفات منبها بأن البروتوكول سيأخذ في اعتباره احكام المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية • فير بوسعنا ان نستخلص من ذلك ان البروتوكول سيكون بمثابة الاتفاق الدولى الخاصر الذى تشير

اليه المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وانه سينظم كل القضايا المشار اليها في هذه المادة ؟ فاذا كان الرد بالاجاب ، هل تم ايلاء الاعتبار الواجب لضرورة تأمين معاملة غير تمييزية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية وضرورة الوفاء بالوعد القاضي بجعل تلك البلدان تستفيد مجانا من نتائج البحوث والتصورات التكنولوجية الناجمة عن التفجيرات النووية السلمية ؟

كذلك ينهم وفد بلادي ان يعرف كيف ستعالج في البروتوكول مسألة الاجراءات والآليات الرامية الى ضمان ان تكون التفجيرات السلمية سلمية حقا . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن معاهدة تلاتيلولكو تحتوي في المادة ١٨ منها على أحكام كاملة الى حد ما يمكن أن تكون أساسا لاستبطان نظام ملائم ينظم استخدام التفجيرات النووية في الأغراض السلمية حصرا .

وخلصة القول اننا نود الحصول من الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية على معلومات كاملة ، وادامكن ، مفصلة عن البروتوكول المقترح في صدد التفجيرات النووية السلمية .

بيد ان وفد بلادي لم يعبر حتى الآن عن وجهات نظره بخصوص البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي عهدت الجمعية العامة اليها بمهمة صياغته . وأود أن أعتنم فرصة قيام اللجنة بادراج هذا البند من جدول أعمال جلساتها العامة لبدء بعض الملاحظات وعرض وجهات نظرنا في بعض القضايا الناشئة في صدد البرنامج الشامل .

نود ، بادىء ذي بدء ، التعبير عن قبولنا وتأييدنا للتوصيات التي قدمتها لجنة نزع السلاح بشأن هذا الموضوع في الفصل الرابع من تقريرها المرفوع الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين (النوثيقة A/34/32) . فقد قدمت اللجنة في اقتراحاتها بشأن عناصر برنامج شامل لنزع السلاح مخصصا تمهيدا كاملا جدا لما ينبغي أن يكون عليه البرنامج .

ونود ، في المقام الثاني ان نعلن ان وفدنا يولي أهمية وأولوية خاصتين لعمل الفريق العامل المخصص المسؤول عن المفاوضات حول هذا الموضوع ، نظرا لأنه ، كما نعلم ، ينبغي ان تقدم النتائج الى الجمعية العامة للنظر فيها واقرارها في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في العام القادم . وقد انجز الفريق في العام الماضي قدرا كبيرا من العمل تحت رئاسة السفير ادينجي . وهو ، في هذا العام ، تحت رئاسة السفير غارثيا روليس ، يتقدم باطراد نحو انجاز الولاية الموكولة اليه .

وكما اقترحت لجنة نزع السلاح ، ينبغي للبرنامج الشامل ان يوفر الاطار اللازم لاجراء مفاوضات موضوعية في ميدان نزع السلاح . وبعبارة أخرى ، ينبغي ان يكون بمثابة اطار ودليل للمفاوضات الموضوعية حول نزع السلاح كيما تفضي في اقصر وقت ممكن الى ظهور مجموعة متوازنة ومنظمة - أكبر عدد ممكن - من تدابير نزع السلاح الملموسة .

كذلك يرى وفد بلادي ان هذه المجموعة من التدابير يجب ان تراعي بالضرورة مفهوم الترابط المتبادل وان تتحقق من خلال عملية تفاوض تدريجية ولكنها مستمرة تكفل أمن جميع الدول . وينبغي ان ينفذ البرنامج على نحو يضمن تعزيز أمن الدول بالتدرج مع تنفيذه أولا بأول بدلا من انقاص ذلك الامن . وبعبارة أخرى ، يجب ان يتضمن البرنامج ، كعنصر من عناصره الجوهرية ، هدف ضمان الامن من خلال نزع السلاح .

وفضلا عن ذلك ، يجب ان يكون البرنامج مصمما على نحو لا يكون معه عرضة لتقلبات الوضع الدولي . اذ يجب الا يكون تنفيذه خاضعا لتأثير التغييرات التي كثيرا ما تحدث في العلاقات بين

الدول والتي غالباً ما تؤدي إلى قطع أو تعليق أو إرجاء عمليات التفاوض الجارية • وتحقيقاً لهذه الغاية ، يجب أن توافق الدول المشتركة على بذل كل الجهود اللازمة حالما يبدأ التفاوض حصول قضية معينة من بين تلك المنصوص عليها في إطار البرنامج ، لضمان عدم تأثير الأحداث الخارجية في سير هذه المفاوضات أو وتيرتها أو نتائجها •

وفيما يتعلق بطبيعة الصك الذي ينبغي أن يصاغ البرنامج فيه ، فنحن نفضل ، مثل أغلبية أعضاء اللجنة ، أن يكون صكاً ملزماً قانوناً • غير أننا ندرك أن هذا لن يكون مقبولاً لدى بعض البلدان • ولهذا السبب ، نأمل أن يأخذ البرنامج شكل وثيقة تكون طبيعتها مما يفرض تعهداً رسمياً ملزماً قدر الامكان • وكما اقترح السفير ادينجي ، قد تكون ثمة طريقة لتحقيق ذلك هي أن يدرج البرنامج في إعلان أو أن يكون مسبقاً باعلان يتم اعتماده خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة • ويجب أن يتضمن هذا الإعلان حكماً ينطوي على تعهد باجراء المفاوضات المنصوص عليها في البرنامج بحسن نية والاسهام في تنفيذ جميع تدابير نزع السلاح المتخذة فيه •

وفيما يتعلق بالتدابير الواجب ادراجها في البرنامج ، فإننا نلاحظ مع وفود اخرى ان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة وتقرير لجنة نزع السلاح يحتويان على قائمة من التدابير التي يوجد في صدها توافق للآراء • وعليه ، ينبغي ان يتضمن البرنامج الشامل على الأقل هذه التدابير كافة • وكما قال أحد زملائنا ، لا يمكن للبرنامج ان ينطوي على أي تراجع عما سبق أن تم اعتماده في الوثيقة الختامية وعما سبق ان أقرته لجنة نزع السلاح • وينطبق المعيار ذاته على مسألة الاولويات • فالاولويات المحددة في البرنامج ينبغي ان تكون مماثلة لتلك المبينة في الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية ، دون ان يمنع ذلك اجراء مفاوضات في وقت واحد حول عدد من التدابير ذات الاولوية أو حولها جميعاً •

ونود في هذا الصدد ان نكرر تأييدنا للرأي الوارد في الفقرة ١١ من تقرير لجنة نزع السلاح والذي يفيد بأنه منذ بدء تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لوقف سباق التسلح النووي فوراً وازالة خطر الحرب النووية •

وفيما يتعلق بالاطار الزمني للبرنامج ، من الواضح انه ما من احد يتوقع اقامة جدول زمني صارم او تحديد مواعيد كيفية لتنفيذ تدابير نزع السلاح المتوخاة • ومن جهة اخرى ، لقد أكدنا ولا نزال نرى ان اي برنامج بحكم طبيعته ذاتها يجب ان يكون مرتبطاً بفترة زمنية معينة • فالبرنامج والزمن مفهومان لا ينفصلان عملياً • ولهذا السبب ، نرى انه يجب ان يكون للبرنامج الشامل لنزع السلاح مرجع زمني حتى وان يكن مجرد مرجع ارشادي لما يشكل أمل البلدان المشتركة فيما يتعلق بالفترة التي ترجوان يتم خلالها انجاز البرنامج • وفي هذا الصدد ، تم تقديم مقترحات مختلفة : من ذلك مثلاً ٢٥ عاماً ، أو نهاية القرن ، إلخ • أن أياً من هذه المقترحات يمكن قبوله • وليبق ما تلا في اذهاننا ان عامل الزمن ، حتى وان يكن مجرد عنصر ارشادي ، يلعب دائماً دوراً هاماً كحافز سيكولوجي • والمهمة التي يتعين علينا ان نقوم بها بشأن هذا الموضوع بالذات هي بحد ذاتها برهان على ذلك ، ان يتعين علينا الانتهاء من صياغة مشروع البرنامج في الوقت المناسب كيما تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية • وهذا الأمر يفرض علينا بعض الضغط الذي يؤثر ايجابياً في انجاز مهمتنا •

ورغم اننا نتخذ موقفاً مرناً من الاطار الزمني ، فإننا نرى ان من الأساسي ان يتوخى البرنامج اصواراً أو مراحل مختلفة للتنفيذ • أما عدد الأطوار أو المراحل فيجربى تحديده تبعاً للتدابير

والاولويات والاطار الزمني ، انما ينبغي تخطيط كل مرحلة على نحو تؤمن توازنا وتناسقا ملائمين بين
التدابير المشمولة بها • كما نعتبر من الاساسي ان يخضع كل ضور لعملية تقييم واستعراض تتيح
امكانية فحص معدل التنفيذ حتى يتسنى اتخاذ المقررات اللازمة لتعجيل العملية حيثما يسجل بعض
التأخير أو اعتماد ما يلزم من تدابير تصحيحية عندما تشخص حالات عدم تنفيذ • ويمكن اجراء عملية
الاستعراض ، كما اقترح ، في دورات استثنائية للجمعية العامة التي تدعى الى الانعقاد لهذا الغرض •
لذلك ، فاننا نشاطر لجنة نزع السلاح رأينا القائل ان على البرنامج ان يضع اجراءات ملائمة لتنفيذه
ولرصد ذلك التنفيذ باطراد ، وان على الامم المتحدة ان تلعب دورا مركزيا في هذا المضمار •

وفي الختام ، نود ان نعلن عن استعدادنا للتعاون مع الفريق العامل المكلف باعداد مشروع
البرنامج ، ولدعم الجهود التي يبذلها رئيسه السفير غارثيا روبليس من أجل تمكين الفريق المذكور
من الوفاء كلية بالولاية الموكولة اليه حتى يكون في استطاعة اللجنة ان تقدم في الوقت المناسب البرنامج
الشامل لنزع السلاح الذي انيطت بها مهمة صياغته •

الرئيس : أشكر ممثل فنزويلا ، السفير تايلاردات ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة

التي وجهها الي •

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود قبل

ابداء بضع ملاحظات مقتضبة عن البرنامج الشامل لنزع السلاح أن أغتتم هذه الفرصة لا هنثكم بتوليكم
الرئاسة خلال شهر آذار / مارس • وانا على يقين من أن ادارتكم الكفوة المبنية على الخبرة الواسعة
سوف تعود بالفائدة على اللجنة • كما اود ان أشيد بسلفكم ، السفير دي لاغورس ، الذي ساهم
مساهمة فعالة في انطلاق اعمالنا هذا العام • وأود ان أعبر له عن صادق شكر وفدنا على ما ابداه
من مبادرة وعدم تحيز في فترة رئاسته •

وسأنتقل الآن الى البند ٦ من جدول أعمالنا ، الذي سيكون موضوع مناقشاتنا في الجلسة
العامة هذا الاسبوع ، ألا وهو البرنامج الشامل لنزع السلاح • وكما ذكرت في البيان الذي أدليت
به في افتتاح الدورة ، فاني لا اعترم امضاء جانب كبير من الوقت في القيام ، داخل جلسة عامة ،
ببحث تلك البنود التي هي محل تفاوض داخل الافرقة العاملة • والواقع ان وفد بلادي سبق أن اسهم
في المناقشات المفصلة داخل الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح • ومع ذلك ، فاني
انتبه الفرصة المتاحة بجلستنا العامة لكي أعرض النهج العام الذي ينتهجه وفد بلادي ازاء هذا
الموضوع •

اننا ندرك جميعا ان صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح مهمة وكلتها الى هذه اللجنة
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ • ونحن مطالبون
بأن نرفع صيغتنا الاخيرة الى الدورة الاستثنائية الثانية خلال ما يزيد على العام بقليل • ونضرا
لنقص النسبي لهذه المدة ، فان وفد بلادي يرحب بما اتبعه السفير غارثيا روبليس من نهج نشط
وعلمي داخل الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح • ونحن نعتقد ان البرنامج
الشامل بعد استكمال سيشكل اسهاما نافعا من جانب هذه اللجنة في الدورة الاستثنائية الثانية •
وسوف يكون بمثابة حافز على احراز التقدم في المفاوضات الخاصة بتحديد الاسلحة على جميع الصعدة
وفي جميع المجالات ، وذلك عن طريق وضع نمط واضح نحتديه •

بيد اننا لا نعتقد بأن البرنامج يمكن أن يكون ملزما قانونا ، كما اوحت بذلك بعض الوفود

فيما سبق • كما اننا لا نرى كيف يمكن للدول ان تتوقع منا التنبؤ ، في هذه المرحلة ، بما سيستغرقه من وقت استكمال برنامج على هذا الجانب من التشعب والتعقيد • ولقد قلت في الورقة التي قدمتها حول هذه المسألة الى الفريق العامل ان من العيب محاولة تحديد مواعيد أخيرة غير واقعية ومفتعلة • وأقصد بذلك ، طبعا ، أن تحديد أى موعد أخير بعينه هو أمر غير واقعي ومفتعل • فان متطلبات المفاوضات بشأن تحديد الاسلحة وتعقيدها التي نعددها في برنامجنا ، تبلغ حدا لا يمكننا معه التنبؤ حاليا بأقرب وقت نستطيع فيه ان نستكمل ولو بعض المهام التي سبق ان بدأناها ، ناهيك عن التدابير التي لم يجر حتى الآن أى تحضير لها. ومع ذلك ، فاني متيقن من أنه سوف يتسنى التوصل الى اتفاق بشأن وضع سلسلة من الأطوار أو المراحل المترابطة التي يتم فيها تنظيم عملية تنفيذ المهام التي سبق ان حددتها الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ولجنة نزع السلاح •

وسوف يعيننا البرنامج على تبين معالم الطريق الممتد امامنا والذي غالبا ما يكون شاقا ، وعلى توجيه انظارنا الى غايتنا القصوى المتمثلة في نزع السلاح العام الكامل • كما سيرهن على الالتزام السياسي الصادق للمجتمع الدولي بالسعي وراء تدابير جدية وقابلة للتحقق من تدابير تحديد الاسلحة • ولا ينبغي أن نقلل من أهمية برهان كذا في وقت تدعو فيه الحاجة الى استعادة الثقة الدولية • ولهذا السبب ، فان وفد بلادي سيقوم بدور نشط وبناء في المفاوضات داخل الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح • ونأمل ان يكون البرنامج الذي ستضعه اللجنة دليلا عمليا ومرنا حتى لا يطرح جانبا مشما طرحت وثائق سابقة من هذا القبيل • وينبغي ان نتوخى اعداد برنامج يكون ذا أهمية دائمة للمتفاوضين مستقبلا الى ان يتم تحقيق هدفنا النهائي •

وقبل ان اختتم كلمتي ، أود ان أضيف فقط انني استمعت بكثير من الاهتمام الى الحجج التي ساقها سفير ايطاليا الموقر في البيان الذي القاه في وقت سابق من اجتماعنا صباح هذا اليوم • فقد شرح افضل مما فعلت بكثير العلاقة الحيوية القائمة بين البرنامج الشامل لنزع السلاح والتدابير التبعية الأوسع الرامية الى تهيئة المناخ الدولي الذي يمكن فيه لبرنامج شامل لنزع السلاح ان يتكامل بالنجاح •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل المملكة المتحدة ، السفير سامرهيس ، على

بيانه وعلى كلمات الترحيب اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

حضرات الممثلين الموقرين ، وفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة الـ ١٠٤٠ ، يسرني أن أدمع ممثل النرويج الموقر ، سعادة وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية ، السيد يوهان يورغن هولست ، لالقاء كلمته • لقد عين السيد هولست وكيلا لوزير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية في عام ١٩٧٦ • وكان في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٦ قد شغل منصب وكيل وزير الدولة في وزارة الدفاع • وحتى عام ١٩٧٦ ، كان مديرا للابحاث في المعهد النرويجي للعلاقات الدولية • والسيد هولست واحد من ابرز الخبراء النرويجيين في ميدان نزع السلاح •

السيد هولست (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسرني ويشرفني

ان أكون اول ممثل نرويجي يتحدث امام لجنة نزع السلاح ونحن نقوم بدورنا الجديد كمرقب نشط في هذا المحفل التفاوضي الهام • ويسرنا ان اجراءات متفقا علينا تتيح للمعنيين من غير الاعضاء الاشتراك في أعمال لجنة نزع السلاح • ان الدول الصغيرة كالنرويج تواجه عوائق من جراء موارد المحدودة •

ومع ذلك ، نحن مهتمون بالغ الاهتمام بعملية التفاوض الجارية هنا في جنيف ، وسوف نحاول بوصفنا دولة مراقبة ان نسهم اسهاما نافعا في أعمال اللجنة • وأمل مخلصا ان يكون هذا مجرد بداية وأن تصبح النرويج في الوقت المناسب عضوا كاملا في لجنة نزع السلاح •

واسمحوا لي ايضا ، يا سيادة الرئيس ، ان اهنئكم بوصفكم الممثل الموقر للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بتوليكم المنصب المسؤول ، منصب رئيس لجنة نزع السلاح لشهر آذار / مارس • وأود أن أشكركم خالصا على ما وجهتم الي من كلمات ترحيب لطيفة وحارة بخصوص مؤهلاتي الشخصية • وأمل ألا توجه اليكم بعد اختتام ملاحظاتي ، تهمة الاعلان المضلل •

هناك مسألتان مدرجتان في جدول اعمال اللجنة تحضيان بأهمية خاصة وأود أن أتعرض اليهما بشيء من التفصيل ، وهما الحضر الكامل للتجارب النووية ، والاتفاقية الخاصة بالاسلحة الكيميائية •

لقد اولت الجمعية العامة هذين البندين من جدول الاعمال ، فضلا عن البند الخاص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أولوية قصوى ، طوال الفترة الممتدة حتى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في العام المقبل •

ولما كان البرنامج الشامل لنزع السلاح مدرجا في جدول أعمالنا لهذا الصباح ، فأنني أود ان أبدأ بعض الملاحظات والتعليقات بشأن أهداف هذا البرنامج ومحتوياته •

من المسلم به عموما ، كما اعتقد ان نزع السلاح ذو اهمية رئيسية لمستقبل المجتمع الدولي وانه لن يتحقق في القريب العاجل • فلا بد من احراز تقدم في ميادين ملموسة ومحدودة بوضوح حدود قصوى وقيود معينة فيما يتعلق بأسلحة أو أنشطة عسكرية معينة • والواقع ان ما تم انجازه خلال العقدين الماضيين لم يكن قليل الأهمية اذا قيس مثلا بما تحقق خلال سني ما بين الحربين • وأنا أبدأ هذه الملاحظة لا لأن التقدم كان مرضيا • بل الامر أبعد ما يكون عن ذلك • بيد ان من المهم الاحتفاظ بثقة الجمهور ، أي بالايان بالرأى القائل ان نزع السلاح وتحديد الاسلحة يشكلان أهدافا واقعية وعملية لا مجرد مسائل مرجعية منمقة في الخطب الدبلوماسية •

وفي حين يتوجب علينا ان نركز الجهود التفاوضية التي تبذل داخل هذه اللجنة وخارجها على مسائل معينة ومحدودة ، فان من المهم في الوقت نفسه ايجاد اطار لتقييم الاولويات والروابط والتقدم المحرز • وهذا امر هام للحفاظ على اتساق الجهد التفاوضي بأكمله • بل الأهم من ذلك هو المهمة السياسية المتمثلة في ابقاء الانظار متجهة دوما نحو الغاية القصوى والسبل التي ينبغي أن تسلك لبلوغها ، وكذلك الحصول على التزامات من الدول الكبرى بالسعي الى بلوغ الأهداف وسلك السبل •

ان سباق التسلح بجوانبه وأبعاده العديدة يؤول الى هدر فاحش للموارد في عالم متختم بالفاقة والاحفاف • وهو ايضا ينطوي على اخطار متمثلة في سوء التقدير وتزايد المنافسة ووقوع الحوادث • ويتوجب علينا ان نضفي قدرا أكبر من اليقين وامكانية التنبؤ على وضع تنافسي الى حدود خطيرة ، وهذا يستلزم صراحة أكبر فيما يتعلق بالبرامج العسكرية وبمخصصات الميزانية • فالتكتم أضحى الى حد بعيد مفارقة في عصر التصوير والرصد بواسطة التوابع الاصطناعية • بيد ان التوابع الاصطناعية لا تستطيع ان تسجل الا نتائج مقررات الميزانية التي تم اتخاذها قبل عدة سنوات • والتكتم فيما يتعلق بالميزانية أمر خطير لأنه يورث القلق ويشير ردود فعل توقعية ويقلل من امكانية التنبؤ •

ولا بد أن يتضمن البرنامج الشامل لنزع السلاح تدابير كفيلة بتعزيز الثقة ، والتزامات باجراء تخفيضات محددة وبالكف عن أنشطة محددة ، واجراءات تنفيذ متفقا عليها ، واجراءات تحقق ، وترتيبات أمنية مناسبة .

ويشكل التهديد المنبعث من الاسلحة النووية التحدي الرئيسي ، ولا بد من ايلائه أقصى اهتمام في المفاوضات بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح .
واسمحوا لي ان ابدى بضع ملاحظات عن بعض عناصر البرنامج الشامل التي تعلق عليها حكومة بلادي أهمية خاصة .

ان الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل لا مسؤولية تقليل دور الاسلحة النووية فسي استراتيجياتها وترساناتها فحسب ، وانما التزاما حقيقيا بذلك أيضا . فقد آن الأوان لكسر لولسب الاتجاهات المتصاعدة واعادة الثقة في ارادة الانسان وقدرته على كسر طوق العبودية النووية .

وتبين التجربة ان امكانية تحويل قوة الاسلحة النووية الى عملة نافعة من الناحية السياسية جد محدودة حقا . ويجب ان تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن محاولة زيادة هذه الامكانية وعن استخدام التهديد النووي في علاقاتها الدبلوماسية . كذلك تبين التجربة ان أي تفوق قد يتم احرازه في سباق التسلح النووي هو في أحسن الاحوال ذو منفعة زائدة عن الحاجة وأجمل قصير على الدوام . ويتوجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التوصل الى اتفاقات وترتيبات فيما بينها يمكن ان تكبح الحوافز والنوازغ الى السعي وراء الحصول على فائدة وحيدة الطرف .

وانني اعتقد بأنه ينبغي كذلك الاضطلاع بجهود نزع السلاح بهدف الاسهام في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد عن طريق اعادة توجيه الموارد البشرية والمادية الذرة من الاهداف العسكرية الى أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة لصالح الدول النامية .

وفي اعتقادي ان الحظر الكامل للتجارب النووية تدبير أساسي لوقف سباق التسلح النووي . وان اتفاقا بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل صكا غير تمييزي ذا صلة جوهرية بتشجيع عدم انتشار الاسلحة النووية . وان الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بابرامها معاهدة كنده ، تكون قد خطت خطوة هامة صوب الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وقد كان السير نحو اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية بطيئا جدا ، غير انني أود أن انضم الى من رحبوا بالتقرير المرحلي المشترك الذي قدمه المشتركون في المفاوضات الثلاثية في جنيف بتاريخ ٣٠ تموز / يولييه ١٩٦٨ .

وليس هذا التقرير ، بالطبع ، بديلا من اتفاق . فقد استمرت التجارب خلال السبعينات واعلن عن اجراء ما يربو على ٤٠٠ تفجير من التفجيرات النووية .

والمسائل التقنية ، ولا سيما تلك التي تتصل بالتحقق ، معقدة . غير انني أرى ان فوائسب الاتفاق وما ينصوي عليه خرقه من مخاطر ينبغي أن ترجح الآن على العوائق التقنية أمام اتساق كهذا .

ويشكل نظام تحقق واف بالمراد مقوما ضروريا من مقومات نظام الحظر الكامل للتجارب النووية ، سواء لضمان التقيد بالالتزامات المتعهد بها أو لتعزيز الثقة . وفي هذا المجال بالذات ، الذي

يتعلق بمسألة نظام واف بالمراد ، تسهم بلادى بقسطها عن طريق ما تقدمه صفائف مسجلات الازتزازات النرويجية (نورسار) من خبرة وآلات قياس •

وهناك جانب هام من جوانب نظام تحقق كهذا هو اجراء تبادل دولي فعال للبيانات الازتزازية • وفي السنوات الاخيرة احرز فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الضواهر الازتزازية تقدا ما بالغ الاهمية في اتجاه وضع نظام تبادل دولي للبيانات الازتزازية • وكان هذا الفريق قد انشيء في البداية من قبل مؤتمر لجنة نزع السلاح في شهر تموز / يوليه ١٩٧٦ اثر مبادرة سويدية ، وفيما بعد ابقت عليه لجنة نزع السلاح • وقد اشترك العلماء النرويجيون اشتراكا نشطا في أعمال الفريق المذكور الذي أوصى في تقريرين له هما CD/43 و CCD/558 بوضع نظام عالمي لرصد الازتزازات بغية تيسير التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية • وقد كان احد العلماء النرويجيين ، بوصفه الامين العلمي للفريق المخصص ، مسؤولا عن تنسيق الانشطة التقنية للفريق • ويرأس خبير نرويجي آخر حاليا واحدا من خمسة أفرقة دراسية انشأها الفريق المخصص مكلفا بمسؤولية خاصة عن تنسيق جهود الأفرقة الرامية الى تحقيق تبادل دولي من وفعال للبيانات عن شكل الموجات الازتزازية •

ولا يزال مرصد الازتزازات النرويجي نورسار الذي يشتمل على أكثر من ٥٠ مقياسا من مقاييس الازتزازات موزعة في الجزء الجنوبي الشرقي من النرويج يسجل ، منذ اكثر من عشر سنسوات ، اشارات الزلازل والتفجيرات النووية الجوفية • وقد اشترك خبراء من بلدان عديدة في أنشطة البحوث الجارية في نورسار ، مما ادى الى تحسين اساليب تمييز اشارات التفجيرات عن اشارات الزلازل • واسهم هذا العمل في الامكانية التقنية للتحقق من اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية • وفي رأيي ان النرويج في وضع يسمح لها بتقديم اسهامات هامة في نظام المراقبة المرتبط بمعاهدة كهذه وذلك باتاحة بيانات نورسار لنظام عالمي لرصد الازتزازات ، وبالمساعدة في تقييم البيانات المسجلة تقييما علميا للتحقق من التقيد بالمعاهدة •

وكان وزير الخارجية النرويجي قد صرح في البيان الذي القاها عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بأن النرويج على استعداد لجعل نورسار متاحة كواحدة من المحطات في نظام عالمي للتحقق من الازتزازات بنية رصد التقيد باتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية • وقدرة نورسار على الكشف في مناطق هامة عديدة من العالم أفضل من قدرة أى من محطات رصد الازتزازات الاخرى المدرجة في الوثيقة CD/558 •

وخلال الاعوام العشرة الماضية ، أجرى العلماء النرويجيون دراسات ضافية واستكملتوا مشاريع بحوث واسعة النطاق تتصل بمشكلة كشف التفجيرات النووية الجوفية وتحديد اماكنها وتعيينها • وتم تقديم نتائج آخر هذه البحوث الى فريق الخبراء العلميين المخصص لرصد الضواهر الازتزازية لكي يدرجها في تقريره •

وقد قدم الخبراء النرويجيون ، بموجب الولاية الحالية للفريق المخصص ، الاسهامات التقنية التالية :

١- تقديرات تتعلق بحجم الزلازل والتفجيرات الجوفية • وقد اجريت هذه الدراسة للحصول على تقديرات أفضل تتعلق بالحجم في المحطات القريبة من ظاهرة

اهتزازية معينة • ويوصي بتعديل عوامل تصحيح الحجم المستعملة حالياً بغية الحصول على طريقة موحدة لتحديد حجم الزلازل والتفجيرات •

٢- تعيين الأطوار الاهتزازية من الظواهر الاقليمية • وتستند هذه الدراسة الى بيانات مستقاة من مصفوفة صغيرة تجريبية بدأ تشغيلها في نورسار منذ عام ١٩٧٦ • وتوضح الدراسة ان الاطوار الاهتزازية يمكن تعيينها الى درجة عالية من الدقة من هذه المصفوفة باستخدام تقنيات موضوعة خصيصا لمعالجة الاشارات •

٣- اجراءات تحديد اماكن الظواهر الاهتزازية الاقليمية • ويرد في هذه الدراسة وصف لاجراءات تحديد المكان بالنسبة لمصفوفة صغيرة يمكن أن تقدم تقديرات خاصة بتحديد المكان بالنسبة للظواهر الاهتزازية الاقليمية بنسبة خطأ تقل عن ٢٠ كيلومترا • ومن شأن هذه البيانات المتعلقة بتحديد المكان ، وان تكن اولية في طابعها ، ان تنفع نفعاً بالغا في تعريف الظواهر عندما يعلن عنها للمراكز الدولية للبيانات ، الداخلة في شبكة رصد عالمية •

٤- خيارات تتعلق بالتبادل السريع للبيانات عن اشكال الموجات • وتستهدف هذه الدراسة تقييم امكانيات استخدام التكنولوجيا العصرية في نقل البيانات بغية تحقيق تبادل سريع وموثوق للبيانات عن اشكال الموجات الاهتزازية على صورة ارقام • وتوصي الدراسة باجراء تجارب عملية في هذا الصدد • والنرويج على استعداد لتنسيق تجارب من هذا القبيل •

وأنا افهم ان الفريق المخصص ، في سعيه الى تصميم شبكة رصد عالمية ، قد استند في معظم اعماله الى التكنولوجيا المتوفرة في الوقت الراهن • ونأمل ان نشارك خلال السنوات المقبلة مشاركة فاعلة في تحسين شبكة عالمية كهذه بحيث تشمل احدث نظم الاتصالات والحاسبات الالكترونية المتوفرة •

واسمحوا لي ان أكرر اننا سنبذل قصارى جهدنا ، على الصعيد السياسي وكذلك عن طريق خبرتنا وآلاتنا التقنية ، لتيسير الاتفاق على نظام دولي للتحقق متصل بمعاودة تحضر جميع التجارب النووية •

واسمحوا لي ان انتقل الى بعض التدابير الاخرى المتصلة بالتحدي الذي تفرضه الاسلحة النووية •

لا بد من اعطاء أولوية قصوى لمنع انتشار الاسلحة النووية باضراء • واذا نحن لم نفلح في منح صهور دول جديدة حائزة للاسلحة النووية ، فاننا قد نواجه خطراً يتمثل في فوضى نووية • ان منح المزيد من انتشار الاسلحة النووية هو اساسا في صالح الدول كافة • بيد ان جميع الدول تواجه مشاكل أمنية • ولكي تمتنع هذه الدول عن ممارسة الخيار النووي ، يجب اعطاؤها ضمانات معقولة بأن الدول التي تضير في حسابها الأمني سوف تبدي تحفظاً مماثلاً • وتسببهم معاودة عدم انتشار الاسلحة النووية في توفير ضمانات كهذه مثلما تسبب في المناطق الخالية من الاسلحة النووية في الظروف والاوضاع المناسبة • غير ان التصورات الخاصة بجدي الخيار النووي سوف تتأثر الى حد بالسخ بالنسياسات التي تنتهجها الدول الحائزة للاسلحة النووية وما تلعبه هذه الاسلحة من دور في تصرفاتها ومواقفها •

وقد اتضحت الروابط القائمة على هذا الصعيد حينما انفض المؤتمر الاستعراضي الثاني لا طرف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في جنيف في شبير أيلول / سبتمبر الماضي دون التوصل الى اتفاق على اعلان نهائي • والنرويج تأسف لهذا الاخفاق ، خاصة وانه كان قد تم بالفعل التوصل الى اتفاق عام في العديد من المجالات ذات الاهمية •

على ان المؤتمر انجز بالفعل ما توخى انجازه ، وهو استعراض تنفيذ المعاهدة خلال الاعوام الخمسة الماضية • وقد اكد كل وفد تقريبا ان هذه المعاهدة الهامة المتعلقة بتحديد الاسلحة ، والتي تستهدف منح المزيد من انتشار الاسلحة النووية تمثل انجازا فريدا من نوعه في ميدان تحديد الاسلحة ، وانها لا تزال تخدم المصالح الامنية لكل طرف في المعاهدة •

وكانت الخلافات الاساسية التي برزت اثناء المؤتمر الاستعراضي تتصل بقدرة الدول الحائزة للاسلحة النووية وعزمها على تقليل دور الاسلحة النووية في عملية العلاقات الدولية وذلك بالتفاوض على تخفيضات حقيقية في ترساناتها • وقد شعر عدد كبير من الدول ان الدول الحائزة للاسلحة النووية لم تف بالتزاماتها المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار والقاضية بمواصلة التفاوض الذي يستهدف تخفيض الاسلحة النووية ، بعزم ونشاط كافيين •

وفي هذا الخصوص ، اود ان اشدد على اهمية المواصلة النشطة لعملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت) التي تستهدف التوصل الى اتفاقات تفضي الى تخفيض كبير لترسانات وعمليات توزيع الاسلحة النووية الاستراتيجية • وقد تم تمهيد السبيل لفتوحات كهذه ، وتحتمل الدولتان النوويتان الكبريان الآن مسؤولية تجاوز الحد الذي كانت النجج السابقة اتاحت بلوغه • وتعلق النرويج اهمية خاصة على استئناف المفاوضات بسرعة وبعزم تقاديا لسباق تسلح جديد في القارة الاوروبية ، يتسم بالتنافس في وزع القوات النووية التعبوية • وفي رأيي ان زيادة التشديد على الاسلحة النووية في ادارة نظام الامن في اوروبا تتنافى الى حد كبير مع تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية في الاطار العالمي •

وتود حكومة بلادي كذلك ان ترى وقف انتاج المواد الانشطارية لاغراض التسلح وقفا تاما •

ان فرض حظر على انتاج المواد الانشطارية لاغراض التسلح من شأنه ان يضع الدول الحائزة للاسلحة النووية على قدم المساواة مع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى • وعند ما ستضطر الدول الحائزة للاسلحة النووية الى قبول نفس ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تطالب الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بقبولها ، مما يزيل عنصرا من عناصر التمييز الظاهر بين هاتين الفئتين من الدول •

ولم تلق مسألة ضمان امن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية حتى الآن حلا مرضيا • والنرويج تقبل حجج تلك الدول التي تذهب الى ان قرار مجلس الامن ٢٥٥ الصادر في ١٦ حزيران /يونيه ١٩٦٨ لا يقدم ضمانات كافية للدول غير المنحازة •

ان تلك الدول غير المشتركة في النظم الامنية التحالفية التي تشتمل على ضمانات امنية في المجال النووي والتي طولبت بالتخلي عن خيارها لا احتياز الاسلحة النووية لها حق مشروع في المطالبة بضمانات ضد شن هجوم عليها بالاسلحة النووية أو التهديد بشنه •

ومن ثم فان الدول الحائزة للاسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن ايجاد حل لهذه

المشكلة ، وهو حقا امر ذو أهمية حاسمة لنظام عدم انتشار الاسلحة النووية بأكمله • وينبغي ان تكون الدول المتلقية للضمانات ، من جهتها ، على استعداد للنظر بشكل بناء في خيارات بديلة من أجل ترويج نظام يقوم على حظر الاسلحة النووية ويكون مقبولا على نطاق عالمي •

وحول موضوع الضمانات الامنية السلبية ، ترى النرويج انه تم احراز بعض التقدم الهام بفضل ما ادلت به الدول الحائزة للاسلحة النووية من بيانات حول الموضوع في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ • ويمكن القيام بالمزيد من التعزيز لهذه الضمانات واطفاء الصفة الرسمية عليها •

والآن اسمحوا لي ان انتقل الى مشكلة اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية • ان هناك حاجة ماسة الى احراز تقدم في هذه المسألة • فامكانات الحرب الكيميائية آخذة في الانتشار • وقد اطلعنا على تقارير تفيد بأن هذه الاسلحة ربما تكون قد استعملت في المنازعات الاخيرة • ومن المهم اقامة العراقيل امام قبول اوسع نطاقا لاستعمال اسلحة كهذه • واكثر الصكوك نفعا في هذا الصدد انما يتمثل في اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية • ويشكل التقريران اللذان قدمتهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن مفاوضات الثنائية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٠ (الوثيقتان CD/46 و CD/112) أساسا بناء لبذل المزيد من الجهود •

ويمكن الاسترشاد بالمؤتمر الاستعراضي الذي عقده في العام الماضي اطراف اتفاقية حظر استحداث وصنع وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وتدويرها • وقد رأست النرويج هذا المؤتمر • ومما يبدو ومشجعا في نظري ملاحظة انه عندما جاء موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي ، كانت ٨١ دولة قد صدقت على الاتفاقية ، وانضمت اليها ست دول جديدة ، ووقعت عليها ٣٧ دولة أخرى لكنها لم تكن قد استكملت بعد عملية التصديق • وفي الاعلان التوافقي الختامي أكدت الدول اطراف في الاتفاقية من جديد عزمها الشديد على حظر استخدام العوامل والتوكسينات البكتريولوجية (البيولوجية) كأسلحة حذرا كاملا •

وتتسم اتفاقية مماثلة بشأن الاسلحة الكيميائية بطابع الالاح الشديد في الوقت الحاضر • ونأمل ان يتمكن الفريق العامل المخصص الذي أنشأته لجنة نزع السلاح لمعالجة هذا الموضوع من تقديم نتائج ايجابية لهذه الغاية في المستقبل القريب • وتدعو حكومة بلادي بشدة مثل هذه المساعي ، وتأمل ان تسهم اسهاما بناء في أعمال الفريق العامل المخصص •

اننا ندرك الالهية العظمى التي ترتديها مسألة التحقق • وبالرغم من التعقيدات التقنية ، يجب ان تتمثل المهمة في التحايل على العقبات وكذلك في تحديد الالتزامات على نحو يتفق مع الحلول التقنية لمشكلة التحقق من الامتثال • وثمة حاجة الى الارادة السياسية بخية وضع التصاميم المناسبة • كما ان هذه الارادة ضرورية لتقييم مخاطر الخداع تقييما متوازنا مع ما ينحوى عليه عدم السيطرة على الوضع من أخطار على مستقبل العلاقات الدولية •

ويجب ان يكون الهدف الاول هو حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدمير ما هو قائم من مخزوناتها • غير اننا ندرك حقا ان الغاء الاسلحة الكيميائية والحرب الكيميائية بشكل فعال سوف يتطلب الى جانب ذلك حصر ما هو معد من أنشطة ومراقب وعمليات تنظيم وتخفيض لا استعمال الاسلحة الكيميائية • ولا بد لاتفاقية من ان تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار • ومن هنا فاننا نميل الى تأييد اتباع نهج شامل •

وفي هذا الصدد ، فإننا نعتبر تعاريف " القدرة على شبح حرب كيميائية " كما قد متنها السويد وكما هي مبينة في الوثيقتين CD/97 و CD/142 ايضاحا نافعا لمفهوم هذه المسائل .
والحل الشامل أمر هام وملح . فقد تكون المكونات الثنائية متوفرة بشكل أعم في المستقبل ، مما يقلل تقريبا جذريا الوقت اللازم لاحتياز عوامل الحرب الكيميائية بيد ان المفهوم يثير حقا بعض مشاكل التعريف فيما يتعلق " بالاستعداد للحرب " من ناحية و " بالحماية من حرب كئذه " من ناحية أخرى .

واسمحوا لي ان أذكر بأنه اعلن في شهر نيسان / ابريل من عام ١٩٨٠ ان النرويج لن تسمح بوضع او بتخزين اسلحة كيميائية في أراضيها . وهذه السياسة انما توازي سياسة النرويج التي تحظر وضع وتخزين الاسلحة النووية في أراضيها .

اننا نقرب الآن من الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وسوف نتوقف نتائج الدورة المقبلة ، الى حد كبير ، على مدى ما يكون قد تم اتخاذه حينئذ من خطوات فعالة لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الاولى .

وثمة عامل هام في هذا الصدد هو البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي يهتم به أحد الافرقة العاملة الاربعة التابعة لهذه اللجنة . ونحن واثقون من أن هذه اللجنة سوف تقوم ، في هذا المجال وكذلك في غيره من المجالات التي تتصل بنجاح الدورة الاستثنائية القادمة ، بالمبادرات الاكثر الحاحا فيما يتعلق بمتابعة برنامج العمل .

والى جانب العدد الكبير من المسائل البالغة الاهمية التي تحتاج الى معالجة في الدورة الاستثنائية الثانية ، فان حكومة بلادي تود ان تلفت الانتباه الى المقترح الذي قدمناه في الدورة الاستثنائية الاولى والذي ورد جزء منه في الوثيقة الختامية (الفقرة ١٢٥ (ف)) . ويتعلق هذا بالمقترح القاضي بأن تقوم البلدان باعتماد اجراءات لتقييم أثر المشتريات الكبيرة من الاسلحة والبرامج العسكرية على تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وقد انعكست فكرة كبح سباق التسلح في مهده ، الى حد ما ، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى في شكل توصية بأن تقيم الدول ما يمكن ان يكون لبحوثها الانمائية العسكرية من آثار على الاتفاقات القائمة .

لقد لفتت النرويج الانتباه الى مشكلة عامة من مشاكل الادارة وهي لا تريد ان تقترح فرض حلول معينة . ويجب ان يكون النهج مرنا ، يتيح تكييف الالتزامات مع اجراءات اتخاذ القرارات في الدول المعنية . ونحن نعتقد ان هدف وضع اعتبارات خاصة بتحديد الاسلحة وتقييم هذه الاعتبارات صراحة في شكل قرارات وطنية تتعلق بشراء الاسلحة هو هدف هام . ومن جهة أخرى ، ينبغي تقييم المقترحات بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح من خلال عملية مطاللة بنجية توفير الاساس لسياسة شاملة متلاحمة بشأن الأمن الوطني .

وفي الحقيقة ، ينبغي توسيح نطاق المنظور الى ما وراء ذلك المنظور ايضا . فلا يمكن لأي دولة ان تقيم مسائل من هذا القبيل انطلاقا من المصلحة الوطنية فقط . وعلينا ان نطور مفهوما للأمن الدولي والتزاما به . وفي هذا السياق ، تعتبر حكومة بلادي أعمال لجنة نزع السلاح ذات أهمية قصوى .

وختاما ، سيدى الرئيس ، فاني اذ اقدم لكم شكرى على اتاحتكم لي فرصة التحدث امام اللجنة اتمنى مخلصا ان تنتهي مداوات لجنة نزع السلاح في الاشهر القادمة الى نتيجة موفقة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل النرويج ، وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية ، السيد هونست ، على بيانه وعلى الكلمات النخيفة التي وجهتها الى الرئاسة • وانا واثق من أن أعضاء لجنة نزع السلاح قد اصغوا بكبير اهتمام الى شرح موقف بلاده من بعض بنود نزع السلاح التي يقوم هذا المحفل حاليا بالنظر فيها •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : الرفيق الرئيس ، لدى سؤال أود ان اطرحه • قبل اسبوع ، أي في يوم الثلاثاء الماضي ، قدمنا الى الأمانة وثيقة ورجونا تعميمها • وأود ان أعرف لم تستغرق عملية تعميم الوثائق وقتا طويلا الى هذا الحد • وعلاوة على ذلك ، قدمت يوم الخميس الماضي ، أي قبل خمسة ايام ، وثيقة باسم مجموعة البلدان الاشتراكية لم نستلمها للاسف • وفي كلتا الحالتين قدم للامانة النصف الروسي والانكليزي للوثيقتين •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد احطت علما بطلب السفير اسراييليان وسوف اراجع الامانة في هذا الموضوع • وسأبذل كل ما في وسعي لضمان تعميم هاتين الوثيقتين بأسرع وقت ممكن • وسوف تعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ١٢ آذار / مارس ١٩٨١ في الساعة ١٠/٣ صبا •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL